

////////////////////////////////////

المقر الرئيسي:

٢٩ شارع عمر المختار،
بجوار فندق الأمل، غزة، ص.ب ١٣٢٨
تلفاكس: ٧٧٦ ٢٨٢٤ ٩٧٢٨ +

فرع خان يونس:

شارع الأمل، متفرع من شارع جمال
عبد الناصر، بجوار كلية التربية
تلفاكس: ٢٠٦١ ٠٢٥ ٩٧٢٨ +

فرع جباليا:

معسكر جباليا مقابل محطة تماراز للبتروول
تلفاكس: ١٥٠ ٢٤٥٤ ٩٧٢٨ +

فرع الضفة الغربية:

رام الله: البيرة، شارع نابلس،
خلف مؤسسة النقد الفلسطينية
تلفاكس: ٢٤٠٦ ٦٩٧ ٩٧٢٢ +

////////////////////////////////////

pchr@pchgaza.org
www.pchgaza.org



فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائماً بشكله المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءاً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل. من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحويلات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دوراً نشطاً للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.



وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١. وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولاً بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فإن المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢. الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم

الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصاً ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣. وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات

فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤. وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن أجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات

تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥. وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك

توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضاً إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة وتتطوي على تمييز ضدها.

٦. وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من أجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفتأته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبانية

من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧. المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لهم سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام ١٩٩٦ (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٢ (بريطانيا).

وترتبط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في خمس منظمات دولية لحقوق الإنسان. لها حضورها وفعاليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(١) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تركز جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتمتلك المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(٢) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تركز نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. تأسست الفيدرالية الدولية في العام ١٩٢٢ وتضم في عضويتها ٨٩ منظمة في جميع أنحاء العالم.

(٣) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام ١٩٩٧. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام ١٩٩٥.

(٤) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (ايلاك)

واحدة من أهم الأقسام القانونية الدولية، وتعمل بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من ٣٠ منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لاندلجرا وويلز.

(٥) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام ١٩٨٢ كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو ٢٠٠٠، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

(٦) التحالف الدولي المناهضة عقوبة الإعدام

وهو تحالف من منظمات غير حكومية تأسس في روما في مايو ٢٠٠٢. يهدف التحالف إلى تقوية البعد الدولي للنضال ضد عقوبة الإعدام. وهو يضم ٤٨ منظمة من جميع أنحاء العالم، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ومنذ العام ٢٠٠٢ كرس التحالف العاشر من أكتوبر باعتباره اليوم العالمي المناهضة عقوبة الإعدام.

التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

Oxfam NOVIB – Holland
Royal Danish Representative Office – Rammallah
Swiss Agency for Development and Cooperation – SDC
Swedish International Development Cooperation Agency – SIDA
Representative Office of the Kingdom of the Netherland to the Palestinian Authority
European Union
Open Society Institute – U.S.A
Christian Aid – U.K
Dan Church Aid – Denmark
Grassroots International – U.S.A
Representative Office of Norway
Irish Aid
Kvinna Till Kvinna – Sweden
Al Quds Association Malaga – Spain
Trocaire – Ireland
Denis O'Brien – Ireland
CARE International – West Bank and Gaza
ACSUR
Welfare Association

مجلس الإدارة

راجي الصوراني
جبر وشاح
إياد العلمي
حمدي شقورة

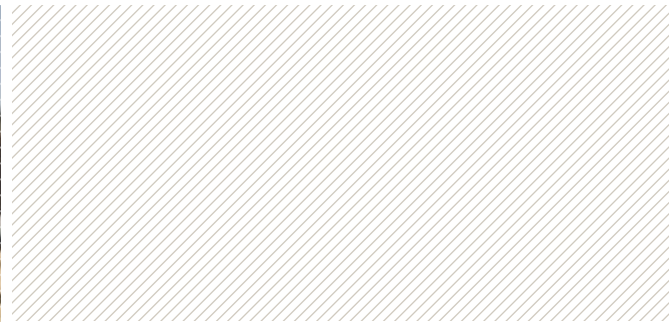
المدير: راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

المحتويات

١٣	هذا التقرير
١٥	القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.....
١٦	ملخص عام
٢٧	توصيات
٢٧	توصيات للمجتمع الدولي
٢٩	توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية
٣١	الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
٣٢	جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية
٣٦	سباقات قتل المدنيين
٤٢	جرائم قتل الأطفال
٤٤	جرائم قتل النساء
٤٥	استهداف الطواقم الطبية
٤٦	استهداف الطواقم الصحفية
٤٨	استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة
٤٩	تفاقم الأزمة الإنسانية خلال العدوان على قطاع غزة
٤٩	تشديد القيود على حرية التنقل والحركة خلال العدوان
٥٠	منع إعادة إعمار قطاع غزة
٥٢	القيود على حرية الحركة في الضفة الغربية
٥٤	الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية
٥٥	التعذيب وسوء المعاملة
٥٧	الاعتقال الإداري
٥٨	تدمير الممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية
٥٩	تدمير الممتلكات وهدم المنازل في قطاع غزة
٧١	تدمير الممتلكات وهدم المنازل في الضفة الغربية
٧١	استمرار جرائم الاستيطان واعداءات المستوطنين
٧٢	مشاريع التوسع الاستيطاني
٧٢	مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين
٧٣	المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية
٧٤	جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم
٧٥	جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية
٧٦	القيود على الحركة على طرقي الجدار
٧٧	غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب
٧٨	الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي
٨٠	انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

٨٠	سقوط ضحايا أثناء مهمات شرطية
٨١	سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة
٨٢	استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية
٨٢	جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة"
٨٣	جرائم قتل بحق سجناء ومحتجزين فارين خلال الحرب على غزة
٨٤	الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية
٨٦	التعذيب وسوء المعاملة
٨٩	استمرار تعطيل السلطة التشريعية
٩١	استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية
٩٢	تعطيل الانتخابات العامة والمحلية
٩٣	تعطيل إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية
٩٤	العودة إلى سياسة التعيين بدل الانتخاب في مجالس الهيئات المحلية
٩٤	انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير
١٠٠	انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي
١٠٤	انتهاك الحق في تكوين الجمعيات
١٠٥	استمرار العمل بعقوبة الإعدام
١٠٧	الانقسام يزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة: الحق في الصحة نموذجا
١٠٧	وقف التغطية المالية للمرضى في المستشفيات الإسرائيلية
١٠٧	الصراع في دائرة العلاج في الخارج
١٠٩	عراقيل جديدة في وجه مرضى القطاع المتوجهين للعلاج في الخارج
١١١	القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز للعام ٢٠٠٩
١١٢	مقدمة
١٢٢	تقارير نشاط الوحدات
١٢٣	وحدة البحث الميداني والتوثيق
١٣٢	وحدة المساعدة القانونية
١٥٥	وحدة تطوير الديمقراطية
١٦٩	وحدة حقوق المرأة والطفل
١٧٩	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٨٩	وحدة التدريب
٢٠٢	الوحدة الدولية
٢٠٨	نشاطات الحشد والمناصرة الدولية
٢٠٨	المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية
٢١٢	اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة
٢٢٢	المقابلات مع وسائل الإعلام المحلية والدولية
٢٢٣	إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠٠٩
٢٣٣	الموقع الإلكتروني للمركز
٢٣٥	المكتبة





هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠٠٩، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً أساسياً للمركز حرص على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

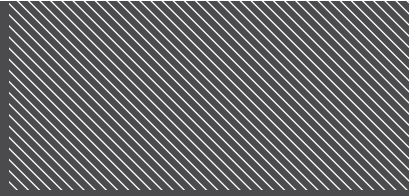
ينقسم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

القسم الثاني: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة المحلية والدولية التي نفذها المركز على مدار العام.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة واقية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، خاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.





القسم الأول:
حالة حقوق الإنسان في
الأرض الفلسطينية المحتلة



ملخص عام

ظل العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع والعشرين من كانون أول ٢٠٠٨ واستمر حتى الثامن عشر من كانون ثان ٢٠٠٩ العنوان الأبرز في سجل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام ٢٠٠٩. وقد انتهى هذا العام وما تزال آثار العدوان - وهو الأوسع نطاقاً والأكثر دموية ضد المدنيين الفلسطينيين على مدى سني الاحتلال الإسرائيلي الاثنتين والأربعين، بل ومنذ نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ - ماثلة تلقي بأعباء ثقيلة على كاهل المدنيين في قطاع غزة. فمشاهد الدمار في المنشآت المدنية التي استهدفتها عمليات القصف الجوي والبري والبحري ما تزال شاخصة على حالها، بما في ذلك آلاف المنازل السكنية ومئات المباني العامة من مقرات الوزارات ومبنى المجلس التشريعي ومقرات الشرطة المدنية والمستشفيات ومرافق البنى التحتية. ويصارع عشرات آلاف المدنيين في محاولة لاستئناف حياتهم والتعايش مع آلامهم ومعاناتهم، إما بسبب إصابتهم بجراح أدت إلى إعاقات ستراققهم مدى الحياة، أو بعد فقدان أعزاء لهم من أطفال وآباء وأمهات وأخوة وأقرباء وأصدقاء، أو بعد تشردهم دون مأوى إثر تدمير منازلهم. وتتفاقم معاناة هؤلاء المدنيين في ظل استمرار العقوبات الجماعية التي تفرضها قوات الاحتلال من خلال استمرار الحصار وإغلاق المعابر ومنع حرية التنقل وفرض قيود مشددة على المعاملات الاقتصادية الغزية، وحرمان المدنيين من حقهم في إعادة إعمار الآلاف من منازلهم السكنية ومؤسساتهم التي طالتها عمليات التدمير الشامل خلال العدوان. وطغى التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية على المشهد السياسي الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، حيث باتت الأولوية تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمدنيين، فيما تراجع القضية الوطنية والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

وفيما كان العدوان والحصار عنوان الوضع في قطاع غزة، لم يكن حال الضفة الغربية أقل سوءاً في ظل استمرار سياسة الاستيطان التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي وتكريس نظام عنصري في الضفة الغربية، وتحويل مناطقها إلى باندوستانات منفصلة عن بعضها البعض، فيما تستمر سياسة تهويد مدينة القدس، وفصلها عن باقي مدن الضفة الغربية.

وعلى امتداد العام ٢٠٠٩، فإن العوامل التي ساهمت في تردي أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦، قد ظلت قائمة على حالها مؤدية إلى المزيد من التردي في حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية. وللأسف الشديد ما تزال هذه العوامل ماثلة حتى الآن لتندثر بالمزيد من التدهور في أوضاع حقوق الإنسان في المستقبل المنظور. فمن ناحية، واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك: جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة؛ استمرار العقوبات الجماعية المتمثلة بسياسة الحصار وفرض قيود على الحق في حرية التنقل؛ تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم؛ استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين؛ وتواصل أعمال البناء في جدار الضم ونهب المزيد من الأرض الفلسطينية. ومن ناحية ثانية، فإن استمرار دولة الاحتلال في التكرار لانتزاعاتها القانونية وفق قواعد القانون الدولي وتصرفها المستمر كدولة فوق القانون لم يكن ليستمر بدون الإخفاق المزمن والمستمر من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف ومنظمة الأمم المتحدة، في التصدي لتلك الانتهاكات والتدخل الفاعل لوقفها وملاحقة مقترفيها قضائياً. بل أن المجتمع الدولي قد تجاوز ذلك إلى المشاركة الفعلية في فرض العقوبات على المدنيين الفلسطينيين من خلال قرارات المقاطعة المالية للحكومة التي تشكلت في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية في يناير ٢٠٠٦. وبالتالي، فبدلاً من معاقبة الاحتلال على جرائمه ضد المدنيين، فرض المجتمع الدولي عقوبات على المدنيين الذين يرحلون تحت نير الاحتلال منذ أكثر من أربعة عقود،



وهو ما يعد سابقة غير معهودة في تاريخ العلاقات الدولية. ومن ناحية ثالثة، فإن استمرار الصراع الداخلي وحالة الانقسام السياسي وتكريس الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية ما يزال سبباً رئيساً لتدهور حالة حقوق الإنسان، حيث تعزى الغالبية العظمى لانتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الداخلي إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والإجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية في غزة ورام الله ضد نشطاء وأنصار الحركتين.

شهد العام ٢٠٠٩ تصعيداً في جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة بشكل لم يسبق له مثيل على مدار سني الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، بل منذ نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨. ومثل العدوان الأخير الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة نهاية العام المنصرم واستمر خلال الثمانية عشر يوماً الأولى من العام الجاري ذروة التصعيد في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك اقتراح جرائم حرب يرتقي بعضها إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية. ولكن على امتداد العام تواصلت جرائم القتل التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة كافة، بدرجات متفاوتة.

وقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العام ٢٠٠٩ على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٠٩٢)، بينهم (٨٢١) من المدنيين، منهم ٢٠٥ أطفال، و١٠١ امرأة. ولا تشمل هذه الأرقام أعداد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الخمسة أيام الأولى من الحرب على غزة، والذين بلغ عددهم (٤٠٦) أشخاص. كما أصيب خلال هذا العام نحو (٥٢٠٠) شخص، معظمهم أصيبوا خلال فترة العدوان. وبذلك يرتفع عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في الأرض المحتلة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، إلى (٦٥٢٠) شخصاً، بينهم (٤٩٥٥) مدنياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، المئات منهم أصيبوا بإعاقات دائمة.

الغالبية العظمى من ضحايا العام ٢٠٠٩ قتلوا في قطاع غزة، حيث بلغ عددهم الإجمالي (١٠٦٦) شخصاً، أي ما نسبته (٩٧,٦٪)، سقط معظمهم (١٠١٣) خلال الـ ١٨ يوماً الأولى من العام، وصادفت فترة استمرار الحرب على غزة، التي بدأت بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير ٢٠٠٩. وقد بلغ العدد الإجمالي لضحايا العدوان خلال الـ ٢٣ يوماً (١٤١٩) شخصاً. وخلافاً لما ادعته قوات الاحتلال كانت الغالبية العظمى من الضحايا هم من المدنيين العزل حيث سقط منهم (٧٧٤) شخصاً خلال العام ٢٠٠٩، أي ما نسبته (٥,٧٦٪) من مجموع الضحايا، وخمسة من أفراد الشرطة المدنية. وكان بين الضحايا المدنيين (٢٨٩) طفلاً و(١٠١) امرأة، قتل معظمهم في داخل منازلهم أو في محيطها. ومن بين الضحايا الذين سقطوا خلال الثمانية عشر يوماً الأولى من هذا العام كان هناك ٢٣٤ شخصاً من أفراد المقاومة الفلسطينية، أي ما نسبته (٢٣٪).

ورغم انتهاء العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال على غزة في ١٨ يناير ٢٠٠٩، وحالة التهدئة من جانب المقاومة في غزة على امتداد العام، واصلت قوات الاحتلال جرائمها بحق الفلسطينيين في غزة، حيث بلغ عدد الضحايا (٤٧) شخصاً، بينهم (٢٦) مدنياً، منهم (٧) أطفال. وقد قتل غالبية هؤلاء المدنيين في ظروف كانت تتسم بالهدوء، حيث سقط (١٢) مدنياً في أعمال اقتصاص لمواطنين في المناطق الحدودية العازلة إلى الشرق أو الشمال من قطاع غزة، حيث تحظر قوات الاحتلال على الفلسطينيين التواجد مسافة تقل عن ٣٠٠ متر، ولكن عملياً تصل مسافة الحظر إلى ٧٠٠ متر وأكثر من الحدود مع غزة. كما قتل ٥ مدنيين آخرون جراء قصف الأنفاق المنتشرة على الشريط الحدودي مع مصر.

١ يضاف إلى ذلك (١١) شخص توفوا خلال الـ ١٨ يوماً الأولى من العام ٢٠٠٩ متأثرين بجراحهم التي كانوا قد أصيبوا بها في فترة ما قبل بدء الحرب. وهؤلاء لم يدرجوا في التحليل المستخدم حول أرقام الضحايا فيما بعد.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون اقتراح المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين على مدار أشهر العام ٢٠٠٩. فقد قتلت تلك القوات ٢١ فلسطينياً، من بينهم ١٦ مدنياً، منهم ٨ أطفال. وقتل جميع هؤلاء المدنيين في ظروف لم يشكوا خلالها خطر على حياة الجنود. ومن بين الضحايا (٥) أشخاص قتلوا خلال مظاهرات ومسيرات سلمية نفذها الفلسطينيون احتجاجاً على مصادرة أراضيهم، أو خلال الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال لقلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في معظم الجرائم التي شهدتها فترة الحرب على غزة، وما تلاها من جرائم اقتصرت بحق الفلسطينيين على مدار العام، فقد وظفت قوات الاحتلال القوة المفرطة وغير المتناسبة خلال عدوانها على القطاع، ولم تراعى مبادئ التمييز والتناسب. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدبير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال على مدار العام. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة قوات الاحتلال، كجرائم قصف المنازل والمنشآت المدنية أو السيارات؛ الإعدام خارج نطاق القضاء (جرائم الاغتيال)؛ أعمال الاجتياح والتوغل التي تقوم بها قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بشكل مستمر؛ أو قتل مدنيين على أيدي المستوطنين.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي إحكام وتشديد إجراءات الحصار الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩، وفرضت المزيد من القيود التي عزلت السكان المدنيين الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة الذي يخضع لعزل يكاد يكون تاماً عن بقية العالم. وخلال عدوانها على القطاع مطلع العام ٢٠٠٩، شددت قوات الاحتلال من إجراءات عزلها للقطاع غزة من خلال فرض طوق بري، جوي وبحري. وعلى مدار نحو شهر، عانى سكان القطاع حالة من العزلة التامة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي، شمل منع الطواقم العاملة في ميدان الخدمات الإنسانية، بما فيها الفرق الطبية، ومنع وسائل الإعلام والصحفيين من دخول قطاع غزة. وتفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية خلال تلك الفترة بشكل خطير، حيث بات السكان عاجزين عن الحصول على احتياجاتهم من إمدادات الأغذية، الأدوية، المحروقات، الطاقة الكهربائية وغيرها من السلع الضرورية للحياة الطبيعية. وقد أدت السيطرة التامة على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين بحرية، عبر إحكام إغلاق كافة المعابر الحدودية ومنع التدفق الحر للصادرات والواردات من السلع إلى مزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، والمتدهورة أصلاً.

وواصلت السلطات الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩ منع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل أو المرور عبرها إلى القدس المحتلة وسائر مناطق الضفة الغربية، وطال ذلك كافة السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الكثير من الحالات الإنسانية والمرضية. كما استمر حرمان الآلاف من الفلسطينيين، من الطلبة الدارسين في الخارج وكذلك العاملين في الخارج، وخاصة في بلدان الخليج العربي، من السفر والوصول إلى مؤسساتهم التعليمية وأماكن عملهم. وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام مزيداً من القيود الداخلية الإضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وارتفع عدد الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، والمنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، إلى ٦٠٠ حاجزاً ونقطة عسكرية. وقد أحكمت تلك القيود الجديدة سيطرة قوات الاحتلال على حركة وتنقل السكان المدنيين فيها، وأدت إلى عزل السكان في كانتونات شبه منعزلة عن بعضها البعض. وخلال العام لجأت قوات الاحتلال إلى المزيد من العراقيل الجديدة التي فرضتها على سفر سكان الضفة الغربية للخارج عبر جسر الكرامة، حيث قلصت ساعات العمل فيه، ولجأت إلى استخدام أساليب إذلال حادة بكرامة الإنسان، فاقمت من معاناة المسافرين، المغادرين للخارج أو العائدين إلى أماكن سكنهم.



وتفاقمت خلال العام ٢٠٠٩ الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة نحو ٤٠٪، فيما ارتفعت لتصل لنحو ٥٥٪ في قطاع غزة. وفي المقابل، بقيت نسبة الفقر في قطاع غزة تراوح مكانها، بسبب شلل كافة المرافق الاقتصادية، وسجلت أكثر من ٨٠٪. وأشارت التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فلسطيني

في الأرض المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي ٢٢٪، وبلغ الانخفاض ذروته في نهاية العام ليصل إلى نحو ٤٥٪. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال وأسراً ما يزيد عن (٩٢٨١) فلسطيني في سجونها ومراكز اعتقالها المقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. وبين هؤلاء المعتقلين (٨٥٥) معتقلاً من قطاع غزة، و(٨٥٢٦) معتقلاً من الضفة الغربية، بما فيها القدس. وبين المعتقلين (٢١٠) أطفال و(٢٤) امرأة. وبين المعتقلين هناك نحو ٣٠٠ فلسطيني رهن الاعتقال الإداري بدون توجيه تهم لهم، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمل ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه.

وخلال العام ٢٠٠٩، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بألاف الأسرى في أوضاع مزرية. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يتم اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. وقد بلغ عدد من تم اعتقالهم على مدار العام ٢٠٠٩ نحو (٥٠٠٠) معتقل، منهم من تعرض للاعتقال أكثر من مرة. وبين هؤلاء المعتقلين أكثر من (١٠٠٠) معتقل من قطاع غزة.

ومع نهاية هذا العام كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما تزال تحتجز العشرات من قيادات الشعب الفلسطيني، وممثليهم، بمن فيهم (٢٦) نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس. وبالرغم من إفراج تلك القوات عن رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، إلا أنها واصلت اعتقال المزيد من القيادات وممثلي الشعب الفلسطيني، بمن فيهم نواب في المجلس التشريعي، وذلك استمراراً لحملة الاعتقالات التي نفذتها منذ عام ٢٠٠٦.

كما طالعت الاعتقالات خلال هذا العام عدداً من نشطاء حقوق الإنسان، وذلك على خلفية عملهم ونشاطهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ويخضع المعتقلون لشروط اعتقال سيئة، بما في ذلك الحرمان من تلقي خدمات طبية، مما ساهم في تدهور أوضاعهم الصحية خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة. كما يحرم هؤلاء المعتقلون من الزيارات العائلية والأسرية.

كما يتعرض المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على المراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وخلال العام، تلقى المركز إفادات وشهادات من عدد من الضحايا المعتقلين المرفج عنهم من غزة، الذين اعتقلوا خلال الحرب على غزة، أو ممن قابلهم محامو المركز في معتقلاتهم، أكدوا خلالها تعرضهم لشتى أساليب التعذيب النفسي والجسدي خلال فترة الاحتجاز. وقد احتجز عشرات المدنيين وهم مكبلي الأيدي، ومعضوي الأعين بجانب الدبابات في مناطق الاشتباكات وتعرضت حياتهم للخطر الشديد، خلافاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. كما أفاد عدد من المعتقلين أنهم تعرضوا للبرد القارس، وللتجويع، وعدم السماح لهم بقضاء حاجاتهم الأساسية، وللنوم في العراء دون فراش أو غطاء، والإهانة الشخصية والضرب والركل بالأيدي وأعقاب البنادق.

ومثلت سياسات قوات الاحتلال الإسرائيلي المنهجية، بما فيها عملياتها الحربية المخططة مسبقاً، نمطاً غير مسبوق في أعمال تدمير وهدم الممتلكات والأعيان المدنية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩. وشهد هذا العام أكبر عملية هدم وتدمير للممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية، خلال فترة العدوان الحربي الذي شنته القوات الحربية المحتلة على قطاع غزة.

وخلال عدوانها على القطاع، شنت قوات الاحتلال هجمات عسكرية جوية، بحرية، وبرية، استهدفت كافة المنشآت والمرافق الحكومية، بما في ذلك الوزارات والهيئات والمجالس المحلية. كما طالبت تلك الهجمات الممتلكات والأعيان المدنية، بما في ذلك المباني السكنية، مرافق القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالمصانع، المحلات والشركات التجارية، ورشات الحدادة والنجارة، مباني المؤسسات الأهلية، المرافق السياحية، الأندية الرياضية، المساجد، المقابر، مباني رياض الأطفال، المدارس والجامعات، مباني المؤسسات الإعلامية، المنشآت الطبية والأراضي الزراعية، بما في

ذلك آبار وشبكات المياه والري، حظائر الحيوانات (مناحل العسل، ومزارع الطيور)، مرافق الصيادين، مراكبهم، ومعدات الصيد الخاصة بهم. ولم تكن المنشآت الطبية ومباني منظمات الإغاثة الإنسانية بعيدة عن ذلك الاستهداف، بل تعرضت هي الأخرى إلى أعمال تدمير منهجي ومنظم، بل ومخططاً له، خاصة وأن العديد منها تعرض إلى عمليات تدمير متكررة خلال فترة العدوان.

وأدت أعمال هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية، خلال أيام العدوان الحربي على القطاع، إلى حالة غير مسبوقة من التشريد والتهجير القسري الجماعي لآلاف العائلات الفلسطينية، والتي أصبحت بلا مأوى. ووفقاً لتقديرات المركز، اضطر نحو ٤٥٠ ألف شخص من سكان القطاع المدنيين إلى الهرب من منازلهم بحثاً عن ملاذ آمن. ووفق المركز قيام القوات الحربية الإسرائيلية بتدمير ٢١٢٦ منزلاً بشكل كلي، تحتوي ٢٨٨١ وحدة سكنية، وتضم ٣٢٥٣ عائلة قوامها ١٨٧٥٠ شخصاً. كما دمرت ٣٢٧٧ منزلاً بشكل جزئي، وتحتوي ٤٩٢٥ وحدة سكنية، وتضم ٥٤٨٣ عائلة قوامها ٣٢٧٠٢ شخصاً. وعانى نحو ٥١٤٥٣ شخصاً حالة من الترويع والترهيب، واضطروا خلالها إلى إخلاء منازلهم قسرياً، وأصبحوا بلا مأوى. وفضلاً عن ذلك، تعرض نحو ١٦٠٠٠ منزلاً آخر إلى أضرار مختلفة جراء القصف وأعمال التدمير، بما في ذلك احتراق العشرات منها وفي أحياء مختلفة في مدن القطاع.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق اتفاقية أوسلو. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية. وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص.

وخلال هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٢٤) منزلاً سكنياً في الضفة الغربية، منها (٨٢) وحدة سكنية في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، و(٥٤) منزلاً في باقي مناطق الضفة. وأجبرت تلك القوات (٢٣) مواطناً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها على هدم منازلهم، وبذلك يرتفع عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للهدم خلال هذا العام إلى (١٥٧) وحدة.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقراراً المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. وواصل المستوطنون المسلحون والمحميون من قوات الاحتلال اقراراً المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً في جرائم المستوطنين، وبخاصة بعد تسلّم الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو مقاليد الحكم في إسرائيل، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

وخلال هذا العام، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأذرعها المدنية كبلدية القدس، ووزارتي الإسكان والداخلية، ومجلس التنظيم الأعلى عن طرح عطاءات لبناء ما يزيد عن (٣٥٠٠) وحدة سكنية جديدة. وشرعت تلك السلطات في إقامة حي استيطاني جديد جنوب القدس، ووضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة بين مستوطنة معاليه أدوميم ومدينة القدس المحتلة، وبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة في قلب جبل المكبر، وتوسيع مستوطنة جيلو، فضلاً عن الإعلان عن انتهاء العمل في البنية التحتية للمشروع الاستيطاني E1.^٢

وأعلنت قوات الاحتلال عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (٦٥٤٠) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك. ولا تشمل تلك الإحصائيات المناطق المغلقة، وبخاصة منطقة الأغوار على امتداد المناطق الشرقية للضفة الغربية التي تمنع قوات الاحتلال دخول الفلسطينيين من خارج سكان تلك المنطقة من الدخول إليها.

وشهد العام ٢٠٠٩ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، حيث رصد باحثو المركز (٢٢٣) اعتداء اقرارتها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفل، فضلاً عن أعمال التدمير التي لحقت بالممتلكات والأراضي الزراعية.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء في جدار الضم الذي تقيمه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة خلافاً للقانون الدولي الإنساني، وللرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩. وخلال السنوات الثمانية الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة

٢ في مارس ٢٠٠٥ كشف النقيب عن مخطط استيطاني جديد في المنطقة الواقعة إلى الشرق من مدينة القدس وإلى الغرب من مستوطنة "معاليه أدوميم" كبرى مستوطنات الضفة الغربية. وتهدف الخطة إلى خلق تواصل بين القدس ومعاليه أدوميم من خلال بناء ما لا يقل ٣٥٠٠ وحدة سكنية في هذه المنطقة المعروفة إدارياً باسم (E1). والخطة في حال تنفيذها تؤدي إلى شطر الضفة الغربية إلى شطرين منمزلين، وخلق وضع يستحيل معه الحديث عن تواصل جغرافي بين جنوب الضفة الغربية وشمالها.

من الجدار الذي يمر في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر^٢. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تشبث بإدعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة

وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، مثل أراضي بلدة جيوس، شمال شرقي مدينة قلقيلية، إلا أن تلك التعديلات ظلت حبراً على ورق.

ويعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

وفي موسم قطف ثمار الزيتون، فرضت قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين، واشترطت عليهم الحصول على تصاريح صادرة من "الإدارة المدنية الإسرائيلية" تمكنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وأبائ المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، ولى طر في الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفتح وتُغلق ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

يعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي يتبعها جيش الاحتلال. وبينما فتحت إسرائيل تحقيقات في عدد من الأحداث التي جرت خلال العدوان على القطاع، إلا أن عدد التحقيقات التي فتحت يشكل النذر القليل من مجموع الشكاوى المقدمة بشأن تلك الأحداث.

بالإضافة إلى ذلك، لا تفي هذه التحقيقات بالمعايير الدولية، فإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في الجرائم وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. إلا أن التحقيقات الإسرائيلية لا تفي بهذه الشروط الخمسة، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. ببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزهي.

٢ الخط الأخضر: يمثل الخط الأخضر المنطقة الفاصلة بين قطاع غزة وإسرائيل، وهو الخط الفاصل الذي حددته الأمم المتحدة بعد هدنة ١٩٤٩، بعد حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل.

في ظل هذا الواقع، لجأ المركز، بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية، الذي يتيح للمحاكم الوطنية أن تعمل كوكيل للمجتمع الدولي، وتقوم بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب. وجهود المركز لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين لم تبدأ بالعدوان الأخير على قطاع غزة، بل هي استراتيجية يتم العمل عليها منذ سنوات طويلة بشكل دؤوب ومتواصل وهادئ. وقد كان هذا العام من الأعوام المميزة لعمل المركز على المستوى الدولي، خاصة جهود الحشد والمناصرة من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي.

ويتحمل المجتمع الدولي، خاصة الأطراف المتعاقدة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ومنظمة الأمم المتحدة، مسؤولية رئيسية عن استمرار إسرائيل في جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين وتكررها المزمّن للقانون الإنساني الدولي وفشلها في الوفاء بالتزاماتها القانونية. ومع أن تقرير لجنة التحقيق الأممية برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون وما تضمنه من توصيات وآليات عمل وجدول زمني قد وفر فرصة ربما لا تعوض لتطبيق القانون وملاحقة إسرائيل على جرائمها خلال عدوانها على القطاع، إلا أن تغليب الاعتبارات والمصالح السياسية على سيادة القانون من قبل الأطراف المنتفذة في الأمم المتحدة ما يزال يحول دون أن تأخذ العدالة مجراها ويحرم الضحايا من حقوقهم.

تم تشكيل لجنة تقصي الحقائق هذه من قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في أعقاب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم S-١/٩. وقد عملت اللجنة على إجراء تحقيقات شاملة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها كل من إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة والسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأكدت اللجنة على المعطيات والتقارير التي قدمتها منظمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية ودولية، كما دحضت إدعاءات إسرائيل بأن عملياتها العسكرية والسياسية قد نفذت وفقاً لقواعد القانون الدولي. وأكدت التحقيقات التي أجرتها اللجنة على أن إسرائيل كانت مسؤولة عن ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما توصلت إلى أدلة كافية تشير إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وبدلت في الشهور الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠٠٩ محاولات حثيثة لوأد التقرير في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة ومجلس الأمن. وشهد مجلس حقوق الإنسان في شهر سبتمبر، أول تلك المحاولات بسبب التذبذب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبسبب أجندة بعض الدول الأعضاء المؤثرة في الأمم المتحدة المناهضة لتحقيق مبدأ المحاسبة، وبسبب الإلحاح في تجاهل ضحايا العدوان على قطاع غزة. وتحت ضغوطات دولية كبيرة، طلبت القيادة الفلسطينية بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٩ إرجاء التصويت على مسودة مشروع قرار في مجلس حقوق الإنسان يتبنى كافة التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق (تقرير غولدستون).

وقد أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان هذا التأجيل الذي ينكر حق الشعب الفلسطيني في إنصاف قضائي فعال، والمساواة أمام القانون، ويشكل تغليباً للسياسة على حقوق الإنسان وإهانة للضحايا وتنازلاً عن حقوقهم.

وأمام الضغوط المجتمعية، سعت القيادة الفلسطينية لعقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة التقرير. وبتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، تبنت الجلسة الثانية عشرة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً يدين الأفعال غير القانونية لإسرائيل كقوة احتلال، خاصة ضمها غير القانوني للقدس الشرقية، ويصادق على نتائج وتوصيات اللجنة الأممية. وقد شكل القرار انتصاراً لحقوق الإنسان وسيادة القانون، وخطوة أولى نحو تحقيق العدالة والمساءلة، بحيث تحظى حقوق الضحايا بالدعم، ويحاسب المسؤولون عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وتحقق سيادة القانون.

غير أن المساعي لوأد التقرير قد تواصلت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وفي منتصف نوفمبر ٢٠٠٩، اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لمناقشة التقرير، حيث قدم مشروع قرار للمناقشة وتم تبنينه من قبل الجمعية. وكان من الواضح أن مشروع القرار هو مساومة سياسية ترمي إلى الحصول على الدعم اللازم لاستصدار قرار دون فحوى يخفق في حماية حقوق الضحايا وتطبيق المساءلة القانونية. وبينما يعالج مشروع القرار هذا بعض المطالب، إلا أنه لا يتضمن أية خطوات فعلية واضحة من أجل تطبيق توصيات تقرير غولدستون، كمان أنه أخفق في توفير الإنصاف للضحايا وجبر الضرر عنهم.

يجب عدم السماح باستمرار التمتع بالحصانة وثقافة الإفلات من العقاب، كما أنه من غير المقبول أن يخضع القانون الدولي لأهواء الدول العظمى بهدف حرمان السكان في شتى أرجاء العالم من التمتع بحقوقهم الأساسية التي كفلتها لهم قوانين حقوق الإنسان. إننا نطالب، كوننا فلسطينيين وممثلين عن الضحايا، بتحقيق العدالة وبالمعمل على توفير إمكانية لتحقيق السلام في المستقبل. وعلى ضوء قراءتنا بعد عام من الحرب وما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة من عدم مساءلة إسرائيل والموقف الباهت للمجتمع الدولي من تقرير غولدستون، فإن الوضع مرشح لمزيد من التدهور في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.



وللعام الثالث على التوالي، ما تزال حالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية هي العنوان الرئيس لانتهاكات حقوق الإنسان الداخلية وتدهور نظام الحكم وعرقلة عملية التحول الديمقراطي. ولم تفلح كل جهود المصالحة، التي يدعمها المركز ويشارك فيها، في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية. وقد أدى الصراع السياسي إلى شرخ في مكونات النظام السياسي للسلطة تجلّى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية منفصلة، واحدة في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية، وشلل المجلس التشريعي وانقسام القضاء.

وعلى مدار العام، ظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل المجلس التشريعي الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دور التشريعي والرقابي. وتضاف هذه الأجواء إلى استهداف قوات الاحتلال للسلطة التشريعية، بما في ذلك استمرار اعتقال ٢٦ نائباً. فني غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية. وواصل الرئيس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس التشريعي وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون. وقد سبق وأن أبدى المركز تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة، وطالب الطرفين بالامتناع عن سن تشريعات جديدة في أوضاع الانقسام القائمة.

وعلى مدار العام أيضاً تعرض العديد من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة للاعتداءات من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بما في ذلك الضرب وإطلاق النار، وتقييد الحركة بشكل مخالف للقانون الأساسي. ورغم إفراج سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٠٩، عن د. عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي، إلا أنه منع من ممارسة مهام منصبه كرئيس للسلطة التشريعية، ولكن بإيادٍ فلسطينية هذه المرة. كما منع د. الدويك حتى من الوصول إلى مقر المجلس التشريعي في رام الله.

امتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال العام المنصرمين لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع

لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط. وخلال العام عينت الحكومة في غزة نائباً عاماً جديداً خلافاً للقانون أيضاً. ويذكر المركز بأن القانون الأساسي ينص على أن النائب العام يعين بقرار من الرئيس بناءً على تسيب من مجلس القضاء الأعلى.

وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها وتعسفها بالسلطة القضائية، مما شكل مساً بهيية واستقلال القضاء. فمن ناحية لا يزال تدخل النيابة العسكرية واغتصابها لصلاحيات النيابة العامة مستمراً، ومن ناحية أخرى لا تزال السلطة التنفيذية لا تحترم قرارات المحاكم الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بقرارات الإفراج عن معتقلين سياسيين.

وواصلت تداعيات حالة الانقسام في هرم السلطة الوطنية الفلسطينية إلقاء ظلالها الثقيلة على عملية التحول الديمقراطي على امتداد العام ٢٠٠٩، بما في ذلك تعطيل إجراء الانتخابات العامة والمحلية. وانتهى العام ٢٠٠٩ دون أن تظهر أية بوادر أو استعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وفقاً للجدول الزمنية المحددة قانوناً أو حتى التوافق بين فرقاء الأزمة على مواعيد لتلك الانتخابات. وبالتالي، فمع نهاية العام ٢٠٠٩ وإطالة العام الجديد ٢٠١٠، يكون التفويض الشعبي الذي منحه الناخب الفلسطيني لمثليه قد انتهى ولا يستطيع أحد الادعاء أنه ما يزال يمثل الإرادة الشعبية، وهو ما يعد انتكاسة للعملية الديمقراطية.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قد أصدر بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٩، مرسوماً رئاسياً يقضي بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية حرة ومباشرة في السلطة الوطنية الفلسطينية يوم ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠. وقد أصدر المركز ورقة موقف حول المرسوم الرئاسي المذكور شدد فيها على أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، ولكنها غير ممكنة بدون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. وأكد المركز أن إجراء الانتخابات يتطلب توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، رفع الحظر عن النشاطات السياسية، إعادة فتح مئات الجمعيات والمؤسسات المغلقة، احترام الحريات الصحفية وحرية التعبير.

وفي ضوء موقف حركة حماس المعارض لإجراء الانتخابات قبل المصالحة الوطنية، قررت لجنة الانتخابات المركزية، إثر اجتماعها بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٩، «أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في الوطن بكامله».

وشكل موضوع انتخابات مجالس الهيئات المحلية مؤشراً آخر على التراجع في عملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية. فقد انتهى العام ٢٠٠٩، دون أن تتمكن السلطة الفلسطينية من إجراء انتخابات دورية لمجالس الهيئات المحلية التي انتهت ولايتها القانونية في الضفة وغزة. وبدلاً من إجراء الانتخابات، استمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية.

وعلى مدار العام واصلت الحكومتان في غزة ورام الله والأجهزة الأمنية التابعة لهما في اقتراف المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقاً لتحقيقات المركز فإن الأغلبية العظمى من تلك الانتهاكات وقعت على خلفية الانقسام واستهدفت بصورة رئيسة نشطاء حركة فتح والمؤسسات المقربة منها في غزة، ونشطاء حركة حماس والمؤسسات المقربة منها في الضفة الغربية.

وقد شهدت مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المزيد من انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية بأياد فلسطينية خلال العام ٢٠٠٩، حيث قتل ١١٥ شخصاً على الأقل، بينهم ١٣ طفلاً، و١٤ امرأة، فيما أصيب أكثر من ٢٨٠ شخصاً آخرون بجراح. وسقط غالبية الضحايا في قطاع غزة، حيث بلغ مجموع القتلى ٩٤ شخصاً مقابل ٢١ شخصاً في الضفة الغربية.

وكان سقوط الضحايا أثناء مهمات فرض القانون أبرز أشكال انتهاكات الحق في الحياة خلال هذا العام، حيث قتل ٣٧ شخصاً، بينهم ٧ من عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وطفلان، أثناء مهمات فرض القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية ضد جماعات مسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما أصيب خلال تلك العمليات أكثر من ١٠٥ أشخاص آخرون. وكان من بين القتلى ٢٨ قتيلاً في قطاع غزة و٩ قتلى في الضفة الغربية. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أعمال توظيف مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون خلال تلك العمليات، ومن المؤسف أن المركز لم يعلم عن إجراء تحقيق محايد ونزيه في أي من تلك الأحداث.

وسقط خلال هذا العام ٤٠ شخصاً، بينهم ٩ أطفال، و٤ نساء، وأصيب أكثر من ١٤٠ آخرين، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهراً آخر من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحسب توثيق المركز فإن ٣٧ من القتلى سقطوا في قطاع غزة، مقابل ٢ قتلى في الضفة الغربية.

وشهد العام ٢٠٠٩ استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تندرج ضمن إطار حالة الانفلات الأمني وأخذ القانونون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) المستشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ١١ مواطناً، ٧ منهم في قطاع غزة و٤ في الضفة الغربية، وبين الضحايا طفل وامرأة. كما أصيب في تلك الحوادث ٢٥ شخصاً آخرون بجراح.

وسجل العام ٢٠٠٩ استمرار لجرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة». فقد قتل في تلك الجرائم ١٢ مواطناً، منهم ٩ نساء وطفل. ثلاثة من القتلى في الضفة الغربية والبقية في قطاع غزة.

ونفذ مسلحون مجهولون في بداية العام ٢٠٠٩ جرائم قتل في أنحاء متفرقة من قطاع غزة راح ضحيتها ٥ من المحكومين والمحتجزين الفارين من سجن غزة المركزي بمدينة غزة، بعد أن قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مبنى مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا)، وسط مدينة غزة، والذي يضم سجن غزة المركزي بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٨، فيما قتل أحد المواطنين على أيدي مسلحين مجهولين بادعاء تخابره مع قوات الاحتلال. وكان من بين الفارين أشخاص سبق وأن صدرت بحقهم أحكام بالإعدام لإدانتهنم بالتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية أو على خلفية جرائم جنائية. علماً بأن عدداً آخراً من السجناء الفارين سبق وأن قتلوا في الأيام الأخيرة من العام الماضي ٢٠٠٨.

وشهد العام ٢٠٠٩ تزايد التفجيرات بعبوات ناسفة تستهدف محال ومقاهي انترنت وجمعيات ومؤسسات في قطاع غزة. وسجل الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ تزايداً ملحوظاً في حجم الاعتداءات من هذا القبيل.

واستمرت عمليات الاعتقال غير القانونية وجرائم التعذيب بشكل تصاعدي خلال العام ٢٠٠٩، في ظل ازدياد حدة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية. العشرات من تلك الاعتقالات استهدفت قادة من الطرفين على خلفيات سياسية اعترف الطرفان في غزة ورام الله بافترافها في إطار الردود المتبادلة بينهما، بالإضافة الى عشرات الاعتقالات لأشخاص وقادة ميدانيين لا يعترف الطرفان على أنها اعتقالات سياسية، بذريعة ارتكاب أفرادها مخالفات أمنية أو جنائية.

والكثير من تلك الاعتقالات، سواء في الضفة أو في غزة، لا تراعى الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال. فمن ناحية، تقوم بتنفيذ الاعتقالات في بعض الأحيان جهات ليست مكلفة بإنفاذ القانون، بخلاف القانون الفلسطيني الذي يؤكد على أن عمليات الاعتقال تقع في اختصاص مأموري الضبط القضائي وقوامهم الشرطة المدنية وأنهم يخضعون لأوامر وإشراف النائب العام. ومن ناحية ثانية، فإن بعض الاعتقالات التي نفذتها الجهات المكلفة بإنفاذ القانون لم تراعى سلامة الإجراءات من خلال عدم إبراز أمر اعتقال صادر عن النيابة العامة. ومن ناحية ثالثة، فإنه غالباً ما يقع هؤلاء المعتقلون في مراكز احتجاز وتوقيف غير قانونية، خلافاً لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم ٦ لسنة ١٩٩٨. علاوة على ذلك كله، فإن معظم مراكز التوقيف والاحتجاز غير ملائمة ولا تتوفر فيها الظروف المعيشية والصحية المناسبة. وخلال العام ٢٠٠٩، ازدادت ظروف الاعتقال سوءاً في أعقاب قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لسجن غزة المركزي إبان الحرب على غزة، واضطرار سلطة السجون في غزة إلى نقل هؤلاء المعتقلين إلى مركز توقيف آخر، لا تتوفر فيه نفس شروط السجن السابق.

ففي قطاع غزة، تعرض مئات المواطنين الفلسطينيين للاعتقال على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للحكومة في غزة، بعضها كان يتم بصورة جماعية، على شكل حملات شنها أفراد الأمن واعتقلوا خلالها العديد من المواطنين، خاصة أنصار وكوادر حركة فتح. وفي الغالب تتم هذه الاعتقالات بذرائع أمنية أو جنائية، كتهم الضلوع في تفجيرات بحق أفراد الأمن في غزة، أو أماكن عامة وما إلى ذلك، أو بادعاء الاتصالات مع أطراف في الحكومة الفلسطينية في رام الله، أو الاتصالات مع رام الله بشأن قطع رواتب بعض موظفي السلطة العاملين مع الحكومة في غزة. كما نفذت الحكومة والأجهزة الأمنية في غزة خلال العام حملة اعتقال واسعة النطاق بحق أنصار وكوادر جماعة أنصار جماعة جند الله في أعقاب الاشتباكات الدامية بين تلك الجماعة من ناحية، والأجهزة الأمنية وكتائب القسام من ناحية أخرى في رفح، وأسفرت عن مقتل ٢٨ شخصاً، بينهم قائد تلك الجماعة.

وفي الضفة الغربية، لا تزال الأجهزة الأمنية تحتجز مئات المعتقلين، غالبيتهم من أنصار حركة المقاومة الإسلامية - حماس. وخلال العام، واصلت تلك الأجهزة حملات الاعتقال، فردية وجماعية، واسعة بحق نشطاء وأعضاء في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، طالبت قيادات بارزة في الحركة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وعدا عن الاعتقال السياسي لبعض قادة حركة حماس، طالبت تلك الاعتقالات العشرات من أنصار وكوادر الحركة بتهم تحت عناوين، كحيازة السلاح وتشكيل مجموعات مسلحة، أو تشكيل خلايا تهدف إلى الإخلال بالأمن العام، أو بتهم إجراء اتصالات مع غزة. وكانت أكبر حملات الاعتقال بحق أنصار وكوادر حركة حماس خلال العام ٢٠٠٩، قد تمت خلال الأسبوع الثاني من مايو ٢٠٠٩، حيث نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حملة اعتقال واسعة النطاق طالبت أنصار الحركات الإسلامية، وبخاصة حركة (حماس) في الضفة الغربية، كان من بينهم عدد من الأطفال. ووفقاً لتحقيقات المركز وإفادات عدد من المفرج عنهم، فقد تعرض بعضهم للتعذيب والتهديد على أيدي المحققين.

٤: لا يندرج من ضمن هؤلاء عدد من المعتقلين الذين تمت إدانتهنم بالفعل أمام المحاكم، البعض منهم صدرت بحقهم أحكام قطعية لقرارات مترواحة.

في معظم حالات الاعتقال التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة لأنصار الحركتين الكبيرين (حركتا حماس وفتح)، وغيرهما، مورست بحق هؤلاء المعتقلين أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة. كان أبرزها، توجيه الشتائم والألفاظ النابية، عند الاعتقال وأثناء التحقيق؛ الضرب بالعصي وبالآلات الحادة والأرجل والأيدي على أنحاء الجسم؛ تقييد الأرجل والأيدي بكرسي أو ما شابه والضرب بواسطة عصا أو بريش، أو سلك مجدول على القدمين لمدة طويلة (الفلقة)؛ تقييد الأيدي والأرجل وربطهما أو أحدهما إلى الأعلى «الشبح»، وغيرها من صنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية. وقد تلقى المركز عشرات الشكاوى من هذا القبيل، وجمع عديد الإفادات لمعتقلين أفرج عنهم من معتقلات وسجون تابعة للحكومتين في غزة ورام الله، أفادوا جميعاً بتعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية والحاطة بالكرامة. وفي كثير من الأحيان نقل معتقلون خضعوا للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مراكز الأمن إلى المستشفيات، وأظهرت الفحوصات الطبية، فيما بعد معاناتهم من كسور ورضوض مختلفة في أنحاء الجسم.

وشهد العام تصاعداً غير مسبوق في عدد حالات الوفيات داخل معتقلات ومراكز التوقيف التابعة للحكومتين في غزة ورام الله. فقد بلغ عدد الوفيات خلال العام ٩ معتقلين في سجون السلطة، بينهم (٥) في غزة، و(٤) في الضفة الغربية. وأثبتت تحقيقات المركز وإفادات شهود العيان وذوي الضحايا بأن غالبية هؤلاء المتوفون خضعوا بشكل أو بآخر لعمليات تعذيب وظروف اعتقال قاسية، ويخشى المركز أن تكون وفاتهم في السجون ذات صلة بتعرضهم للتعذيب. ويدعو المركز إلى التحقيق في هذه الحالات ونشر نتائج التحقيق على الملأ، وملاحقة المسؤولين عن اقتراح هذه الجريمة في حال ثبوت تورط أي منهم فيها، أو وجود تقصير في حمايته استناداً للمسؤولية القانونية المترتبة على جهة الاحتجاز في الحفاظ على حياة المحتجزين لديها وسلامتهم في كافة الظروف والحالات، وتقديم التورطين و/أو المقصرين للعدالة.

وشهد العام ٢٠٠٩ المزيد من انتهاكات الحق في التجمع السلمي، كانت الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات موجهة ضد نشاط حركة فتح في قطاع غزة، وحركة حماس في الضفة الغربية، وذلك تعبيراً لحالة الانقسام السياسي التي تعيشها السلطة الفلسطينية. وفرضت الحكومتان في قطاع غزة والضفة الغربية، والأجهزة الأمنية التابعة لكل منهما، المزيد من القيود لمنع عقد الاجتماعات العامة والتجمعات السلمية والفعاليات الجماهيرية، واتخذت إجراءات احترازية حالت دون تنظيم تلك التجمعات، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء لنشطاء الطرف الآخر.

وقد بلغت هذه القيود ذروتها في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من العام حيث تحيي حركتا حماس وفتح ذكرى انطلاقتهما. فبالترامن مع الذكرى الثانية والعشرين لانطلاق حركة (حماس)، في الرابع عشر من ديسمبر، شنت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية حملة اعتقال طالت العشرات من عناصر ومؤيدي الحركة. وشملت حملات الاعتقالات التي نفذها جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة اعتقالات من المنازل والمساجد ومفترقات الطرق التي أقامت تلك الأجهزة حواجز عليها.

وخلال الأسبوع الأخير من العام ٢٠٠٩، قامت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بجملة من الإجراءات للحيلولة دون احتفال نشطاء حركة فتح بالذكرى الخامسة والأربعين لانطلاقها. وقد شملت تلك الإجراءات توجيه أوامر استدعاء لعشرات نشطاء الحركة إما لتحذيرهم بعدم القيام بفعاليات للحركة، أو بسبب رفعهم راياتها على أسطح منازلهم أو إشعالهم الشموع كمظهر من مظاهر الاحتفال بالانطلاقة. واستمر احتجاز عدد منهم لعدة أيام. وقد أفاد عدد من المعتقلين المخرج عنهم حول ممارسات تعذيب تعرضوا لها خلال فترة اعتقالهم.

كما شهد العام ٢٠٠٩ المزيد من الانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات في أراضي السلطة الفلسطينية بأيدي فلسطينية، حيث تعرضت مئات الجمعيات والمؤسسات الأهلية للاعتداء، خاصة المحسوبة على حركة حماس في الضفة الغربية. وخلال هذا العام تواصلت القيود والاعتداءات على الحق في تكوين الجمعيات بوسائل مختلفة، دونما اعتبار للقوانين والتشريعات ذات العلاقة، بل وفقاً للأجندة السياسية لطرفي الأزمة الراهنة. ومن بين تلك الوسائل، التدخل في الشؤون الداخلية للجمعيات، من خلال تعيين مجالس إدارات مؤقتة بدلاً عن مجالس الإدارات الأصلية بشكل مخالف للقانون، خاصة تلك المحسوبة على أحد الطرفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاعتداءات من قبل الأجهزة الأمنية، كاقتران وتفتيش الجمعيات والمؤسسات الأهلية المقربة على أحد طرفي الأزمة في الضفة وغزة.

وسجل العام ٢٠٠٩ زيادة غير مسبوقة في عدد أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد صدر خلال هذا العام سبعة عشر حكماً بالإعدام، أربعة عشر منها صدرت في قطاع غزة، وثلاثة أحكام صدرت في الضفة الغربية، علماً بأن جميع تلك الأحكام صدرت عن محاكم عسكرية. وبذلك يكون العام ٢٠٠٩، هو الأسوأ في تاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية حيث شكلت أحكام الإعدام الصادرة خلاله ما نسبته ١٧٪ من مجمل الأحكام التي بلغ عددها ١٠٠ حكم على مدى خمسة عشر عاماً، منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤. ومع ذلك، يعبر المركز الفلسطيني عن ارتياحه لعدم تطبيق أي حكم إعدام خلال هذا العام. وجدد المركز دعوته للرئيس الفلسطيني بعدم المصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية. كما حذر المركز من استغلال حالة الانقسام السياسي في تنفيذ

القرارات الصادرة بتطبيق عقوبة الإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها خصوصاً في ظل ارتفاع العديد من الأصوات من قبل مسؤولين في الحكومة في غزة تنادي للنظر بقانونية تنفيذ أحكام الإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها، لانتهاج المدة المقررة قانوناً لولايته الرئاسية.

وما تزال حالة الانقسام السياسي وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله وما تتخذانه من إجراءات تنعكس سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في قطاع غزة والمتدهورة أصلاً بفعل العقوبات الجماعية وسياسة الحصار التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وشكلت الخدمات الصحية والحق في الصحة الحالة الأبرز لتدهور الخدمات الحكومية جراء الانقسام. وقد شكل قرار وزير الصحة في رام الله بوقف التغطية المالية للمرضى الفلسطينيين في المستشفيات الإسرائيلية، نموذجاً صارخاً لحرمان المئات من المرضى الذين كانوا بحاجة لعلاجهم في تلك المستشفيات. ومثلت تداعيات أزمة دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، والتي توقفت عن العمل لأكثر من شهر بسبب قرار وزير الصحة في غزة بالسيطرة على مكاتبها، خطراً مهدد المئات من مرضى القطاع الذين توقف تحويلهم إلى خارج القطاع. وقد أدت تلك القرارات والتداعيات الناجمة عن حالة الانقسام إلى وفاة عدد من المرضى وهدد حياة مئات آخرين وفاقم من معاناتهم ومعاناة ذويهم.

توصيات

في ضوء التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، يقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الحكومتان في غزة ورام الله، بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحملانه من مسؤوليات.

توصيات للمجتمع الدولي

١. تنفيذ جميع التوصيات التي تضمنها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الصراع الذي دار في قطاع غزة خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩ (تقرير غولدستون)، بما في ذلك:
 - أ. حث مجلس الأمن على إقرار التقرير، وعلى تنفيذ جميع آليات المحاسبة الواردة في التقرير بشكل عاجل، وبالتحديد إحالة الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب الفصل السابع في حال عدم قيام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بإجراء تحقيقات نزيهة.
 - ب. الطلب من الحكومة السويسرية، باعتبار سويسرا الدولة المودعة لاتفاقيات جنيف، الدعوة لاجتماع الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية.
٢. في الوقت الذي يدين فيه المركز الطريقة التي تمت فيها إقرار تقرير غولدستون، فإنه يطالب بأن يتم التعامل إيجابياً مع جلسة مجلس حقوق الإنسان في شهر مارس القادم، وأن ينظر المجلس فيما إذا كانت الأطراف ذات الصلة قد قامت بالتحقيق.
٣. يطالب اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة-الولايات المتحدة-الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي) باتخاذ موقف صريح وإجراءات عملية لوقف الحصار المفروض على قطاع غزة.
٤. اتخاذ إجراءات جادة لوقف العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الدولي، ووضع حد للحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٦ والذي استمرت فصوله خلال العام ٢٠٠٩.
٥. الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، مطالبة بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. أن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقرها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.
٦. تحمل مسؤولياتها في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال عدوانها على غزة، بما في ذلك تحمل نفقات إعادة الإعمار، والضغط على سلطات الاحتلال من أجل فتح معابر القطاع لإدخال المواد اللازمة لإعادة الإعمار.

٧. التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة بشقيه المادي والقانوني، رغم تنفيذ إسرائيل لخطة الفصل أحادية الجانب، وأن ما حصل هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال في القطاع لا إنهاء لاحتلاله. وبالتالي لم يطرأ تغيير على الوضع القانوني لقطاع غزة، وفقاً للقانون الدولي، مما يوجب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاستمرار في التعامل مع قطاع غزة كجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.
٨. دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل الحصانة التي تمنحها إسرائيل، بما في ذلك النظام القضائي الإسرائيلي، لمجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير الغطاء القانوني لهم.
٩. وقف كل المساعي السياسية الرامية لتعديل القوانين في بعض البلدان الأوروبية بهدف سد الطريق أمام الفرص التي توفرها الولاية القضائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
١٠. دعوة منظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى تكثيف جهودها في مواجهة المحاولات المذكورة والتي ستمس بحقوق ملايين الضحايا حول العالم الذين ينظرون إلى اللجوء إلى الولاية القضائية الدولية كفرصة وحيدة للانتصاف وملاحقة مجرمي الحرب في العالم بأسره.
١١. المركز يقدر عالياً وفود التضامن الدولية ووقفاتهم أثناء وبعد العدوان على غزة، لكنه في الوقت ذاته يؤكد أن المسؤول الأول والأخير عن حركتهم ومنعهم من الوصول إلى القطاع هو الاحتلال الإسرائيلي. ولذا، يجب عدم حرف الأنظار عن المسئول الرئيسي وتحويلها إلى جهات أخرى.
١٢. اتخاذ إجراءات عملية من أجل ضمان إزالة جدار الضم الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويطالب المركز على نحو خاص الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات تتناسب والرأي الاستشاري الصادر في العام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية دولية وجزء من المنظمة الأممية نفسها، والقاضي باعتبار الجدار غير قانوني.
١٣. دعوة المجتمع الدولي إلى وقف جريمة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة وإزالة المستوطنات، والشركات العالمية إلى وقف المشاريع المساهمة داخل المستوطنات الإسرائيلية.
١٤. دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية - الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الأوروبي بوقف كل أشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، خاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٥. أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز إلى العمل من أجل ضمان حرية الحركة والسفر للوفود الدولية القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، أسوة بالحرية التي يتمتع بها رعايا دولة إسرائيل في الخارج.
١٦. دعوة المجتمع الدولي لدعم جهود المصالحة الفلسطينية، ويشدد المركز على أن فرض المقاطعة، بما في ذلك رفض التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية التي نتجت عن اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، كانت عاملاً أساسياً وراء عودة الاقتتال الداخلي وتكريس حالة الانقسام في السلطة الوطنية. بالتالي، فإن المجتمع الدولي مطالب ببذل جهود ملموسة لإنهاء تلك الحالة وتقديم ضمانات علنية خصوصاً من قبل الاتحاد الأوروبي تقضي بدعم جهود المصالحة وبقبول نتائجها ونتائج أية انتخابات مستقبلية إذا ما توفرت فيها شروط الشفافية والنزاهة.
١٧. أخيراً، التأكيد بأنه لا سلام على حساب حقوق الإنسان والضحايا. كما يؤكد أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ في الاعتبار معايير القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقي المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

١. حركتا فتح وحماس مطالبتان باستكمال الحوار ووقف الصراع السياسي والشرح القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي اتسع ليطال كل مكونات النظام السياسي للسلطة، مما أدى إلى تكريس حالة الفصل القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويؤكد المركز أن بقاء الوضع القائم من انقسام مدمر، وعدمية سياسية هو تدمير للقضية الفلسطينية، وان لا خيار للفلسطينيين إلا الحوار والمصالحة من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.
٢. إعادة الاعتبار للسلطة القضائية واتخاذ إجراءات جادة لوضع حد لتسييس القضاء والزج به في أتون الصراع القائم والعمل على وقف انهياره، خدمة لمصالح المواطنين.
٣. ضرورة التوافق وتهيئة الأجواء من أجل عقد الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمحلية.
٤. إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية من خلال السماح الفوري لرئيس المجلس التشريعي بممارسة مهام منصبه ووقف تعطيل عمل المجلس التشريعي، ووقف إصدار أو تجميد العمل بالقوانين والتشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في غزة، أو القرارات بقوة القانون الصادرة عن الرئيس في رام الله.
٥. وقف الاعتقالات غير القانونية خاصة تلك التي تستهدف نشطاء وأنصار حركتي حماس وفتح في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان الإفراج عن المعتقلين، ووضع حد لجرائم التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف التي تشرف عليها الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.
٦. اتخاذ إجراءات فعالة لوقف كافة المظاهر الانفلات الأمني التي ما تزال قائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحصد عشرات الأرواح من المدنيين الفلسطينيين.
٧. إجراء تحقيقات في جميع الجرائم والاعتداءات التي اقترفت بحق المواطنين وممتلكاتهم ومحاسبة جميع المتورطين فيها وتقديمهم للعدالة، وضمان إصدار تعليمات صارمة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من قوى الأمن الفلسطينية تحظر عليهم حمل السلاح خارج إطار المهام الرسمية تحت طائلة المسؤولية القانونية، وعدم السماح لهم باستخدام السلاح، سواء الرسمي منه أو الخاص، لإرهاب المواطنين وتهديدهم والمس بحياتهم وسلامتهم البدنية، وتقديم كل من يخالف ذلك للعدالة.
٨. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك وقف كافة الاعتداءات على الصحفيين وعلى المؤسسات الإعلامية، خاصة تلك المحسوبة على طرقي النزاع. كما يدعو السلطة إلى عدم فرض قيود على عمل الأحزاب وضمان التعددية وفقاً لما كفله الدستور.
٩. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك المسيرات السلمية والاجتماعات العامة، مع التأكيد على ضرورة التزام المجتمعين بالطابع السلمي لها.
١٠. ضمان الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات، ووقف الاعتداءات على المؤسسات، وعدم الزج بمنظمات المجتمع المدني وتحييدها عن أي شكل من أشكال الصراع، وإعادة فتح كافة الجمعيات التي تم إغلاقها لأسباب سياسية، ووقف كافة أشكال الاعتداءات على المقرات الحزبية في الضفة وغزة.
١١. وقف العمل بعقوبة الإعدام والامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة حتى الآن، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.
١٢. إجراء تحقيقات داخلية فيما جاء عليه تقرير غولدستون، بحيث تكون تلك التحقيقات مستقلة ومهنية وفق المعايير الدولية وتستجيب لمطالبات ما أوصى به التقرير في الفترة الزمنية التي حددها.
١٣. تفعيل كل تأثير دبلوماسي وسياسي للسلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة لتابعة العمل على تنفيذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق (تقرير غولدستون).
١٤. التأكيد مجدداً على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة يجب أن تتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.



انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

يستعرض هذا الجزء من التقرير انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩. ويتناول هذا الجزء العناوين التالية: جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية؛ استمرار الحصار وانتهاكات الحق في حرية التنقل والحركة؛ الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة؛ تدمير الممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية؛ استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين؛ جدار الضم في عمق أراضي الضفة الغربية؛ وغياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب.



جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال لقلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

وخلال الـ ١٨ يوماً الأولى، (من ١-١٨ يناير ٢٠٠٩) والتي كانت استمراراً للحرب، شهد قطاع غزة تصاعداً في أعمال قتل المدنيين الفلسطينيين، خاصة في ظل استمرار شن قوات الاحتلال المزيد من الهجمات على الأهداف المدنية، بما فيها المنازل السكنية والمؤسسات المدنية، والاجتياح وتوغل القوات الإسرائيلية داخل مدن القطاع، خاصة في محافظتي غزة، وشمال غزة، واقترافها مزيد من الفظاعات بحق الفلسطينيين. وخلال تلك المدة قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٠١٣) فلسطينياً. وخلافاً لما ادعته قوات الاحتلال كانت الغالبية العظمى من الضحايا هم من المدنيين، سواء كانوا من المدنيين العزل الذين سقط منهم (٧٧٤) شخصاً، أي ما نسبته (٧٦,٥٪) من مجموع الضحايا، فضلاً عن مقتل (٥) من أفراد الشرطة المدنية داخل مراكزهم، أي ما نسبته (٠,٥٪). وكان بين الضحايا المدنيين (٢٨٩) طفلاً و(١٠١) امرأة، وقاتل معظمهم داخل منازلهم أو في محيطها. ومن بين القتلى، كان هناك ٢٢٤ شخص من أفراد المقاومة الفلسطينية، أي ما نسبته (٢٢٪).

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة

ورغم انتهاء العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال على غزة في ١٨ يناير ٢٠٠٩، وحالة التهدة التامة من جانب المقاومة في غزة على امتداد العام، واصلت قوات الاحتلال جرائمها بحق الفلسطينيين في غزة، حيث بلغ عدد الضحايا (٤٧)، بينهم (٢٦) مدنياً، منهم (٧) أطفال. وقد قتل غالبية هؤلاء المدنيين في ظروف كانت تتسم بالهدوء، حيث سقط (١٢) مدنياً في أعمال قتل لمواطنين في المناطق الحدودية العازلة إلى الشرق أو الشمال من قطاع غزة، حيث تحظر قوات الاحتلال على الفلسطينيين التواجد على مسافة ٣٠٠ متر من الشريط الحدودي، لكن عملياً يحظر عليهم التواجد لمسافة ٧٠٠ متر أو أكثر. وقتل (٥) مدنيين من عمال الأنفاق خلال قصف تلك الأنفاق المنتشرة على الشريط الحدودي مع مصر.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون اقتراف المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين على مدار أشهر العام ٢٠٠٩. فقد قتلت تلك القوات والمستوطنين ١٨ فلسطينياً، من بينهم ١٥ مدنياً، منهم ٦ أطفال. فيما قتل المستوطنون ثلاثة مدنيين من بينهم طفلان. وقتل جميع هؤلاء المدنيين في ظروف لم يشككوا خلالها على حياة الجنود، من بينهم (٥) مدنيين قتلوا خلال مظاهرات ومسيرات سلمية نفذها الفلسطينيون احتجاجاً على مصادرة أراضيهم، فيما قتل آخرون خلال

شهد العام ٢٠٠٩ تصعيداً في جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة بشكل لم يسبق له مثيل على مدار سني الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧°. وعلى مدار العام بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٠٩٢) شخصاً، بينهم (٨٣١) مدنياً، منهم ٣٠٥ أطفال، و١٠١ امرأة. الغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا سقطوا في قطاع غزة، حيث بلغ عدد الضحايا الإجمالي (١٠٦٦) شخصاً، أي ما نسبته (٩٧,٦٪). وسقط معظم الضحايا من قطاع غزة خلال العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨-١٨ يناير ٢٠٠٩، حيث بلغ عدد الضحايا خلال الـ ٢٣ يوماً (١٤١٩) شخصاً، من بينهم (١٠١٣) شخصاً سقطوا خلال الـ ١٨ يوماً الأولى من العام والتي صادفت استمرار العدوان.

كما أصيب خلال العام ٢٠٠٩، نحو (٥٢٠٠) شخص، معظمهم أصيبوا خلال فترة العدوان. وبذلك يرتفع عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في الأرض المحتلة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، إلى (٦٥٢٠) شخص، بينهم (٤٩٥٥) مدنياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، المئات منهم أصيبوا بإعاقات دائمة.

٥ انظر رسم بياني رقم (١) يوضح أعداد الضحايا الفلسطينيين على مدى أعوام الانتفاضة.

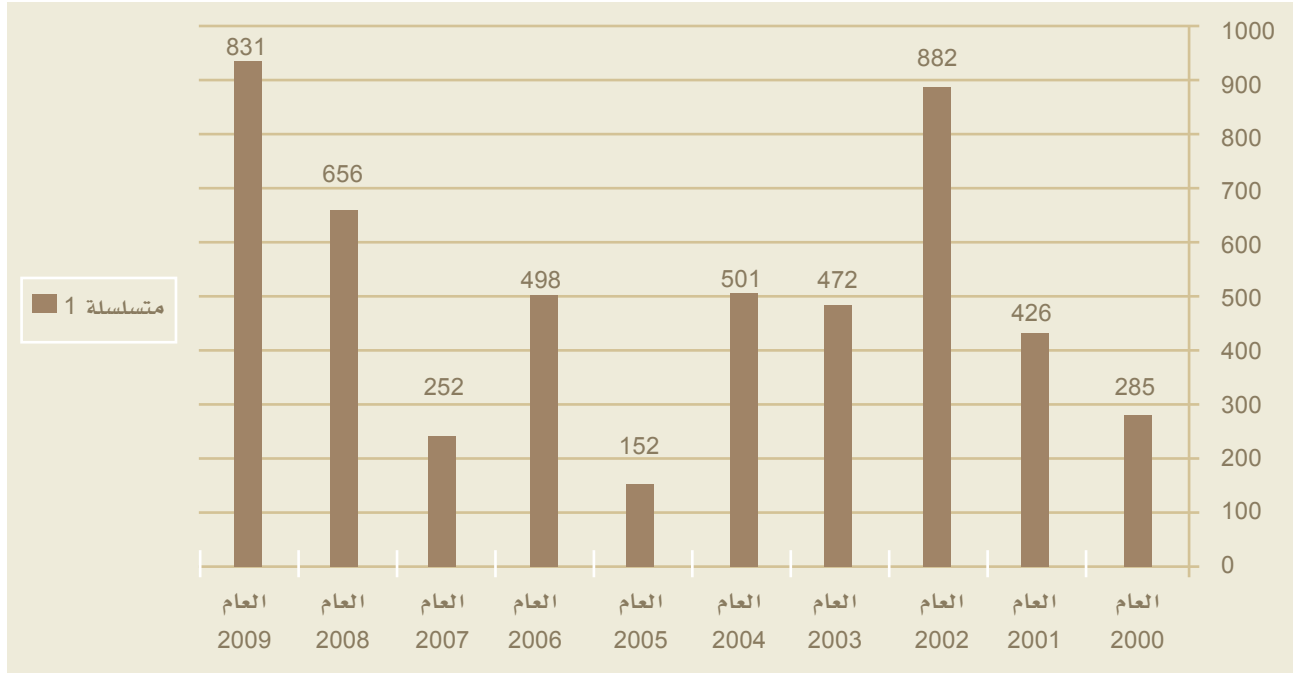
٦ يضاف إلى ذلك (١١) شخص توفوا خلال الـ ١٨ يوماً الأولى من العام ٢٠٠٩ متأثرين بجراحهم التي كانوا قد أصيبوا بها في فترة ما قبل بدء الحرب. وهؤلاء لم يدرجوا في التحليل المستخدم حول أرقام الضحايا فيما بعد.

في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة الاحتلال، كجرائم قصف المنازل والمنشآت المدنية أو السيارات؛ الإعدام خارج نطاق القضاء (جرائم الاغتيال)؛ أعمال الاجتياح والتوغل التي تقوم بها قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بشكل مستمر؛ أو قتل مدنيين على أيدي المستوطنين.

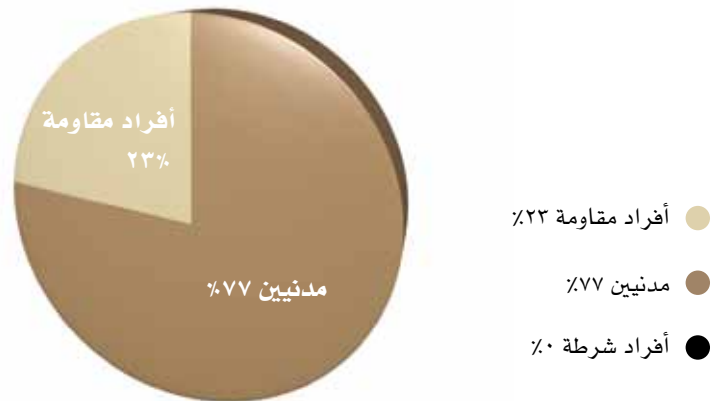
التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال على مدار العام. وقد قتل هؤلاء

الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها فترة الحرب على غزة، وما تلاها من جرائم اقترفت بحق الفلسطينيين على مدار العام، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم ترع مبدئي،

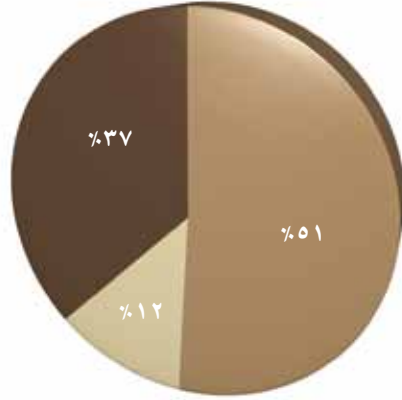
رسم بياني رقم (١): يوضح أعداد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالأعوام السابقة



رسم بياني رقم (٢): النسب المئوية لأعداد القتلى من المدنيين، أفراد الشرطة، والمقاومين خلال العام ٢٠٠٩.

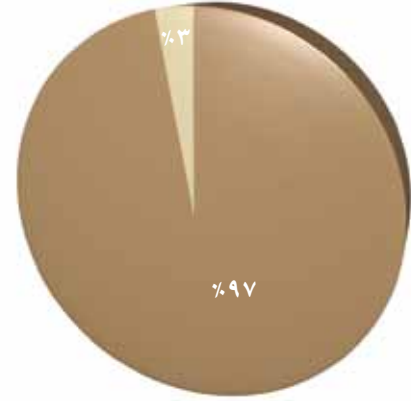


رسم بياني رقم (٤): النسبة المئوية للضحايا المدنيين خلال العام ٢٠٠٩ في الأرض الفلسطينية حسب الفئات



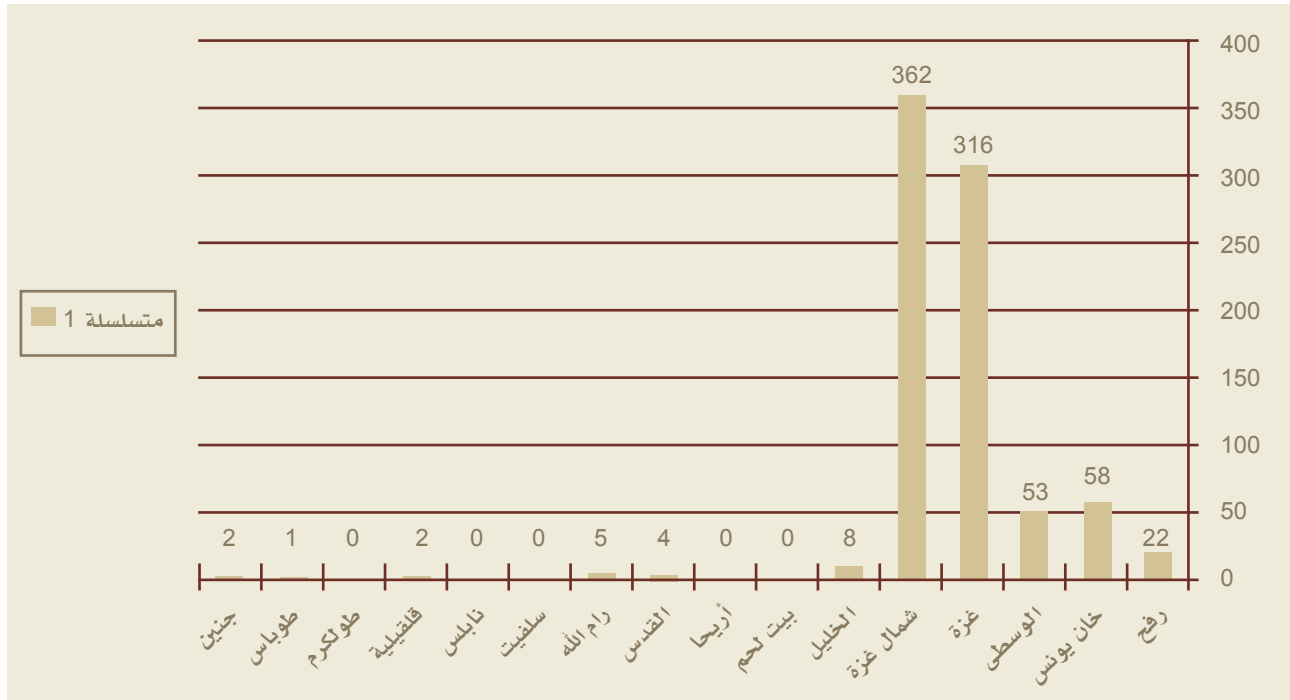
- نساء
- رجال
- أطفال

رسم بياني رقم (٢): النسب المئوية للضحايا المدنيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩ في الأرض المحتلة.



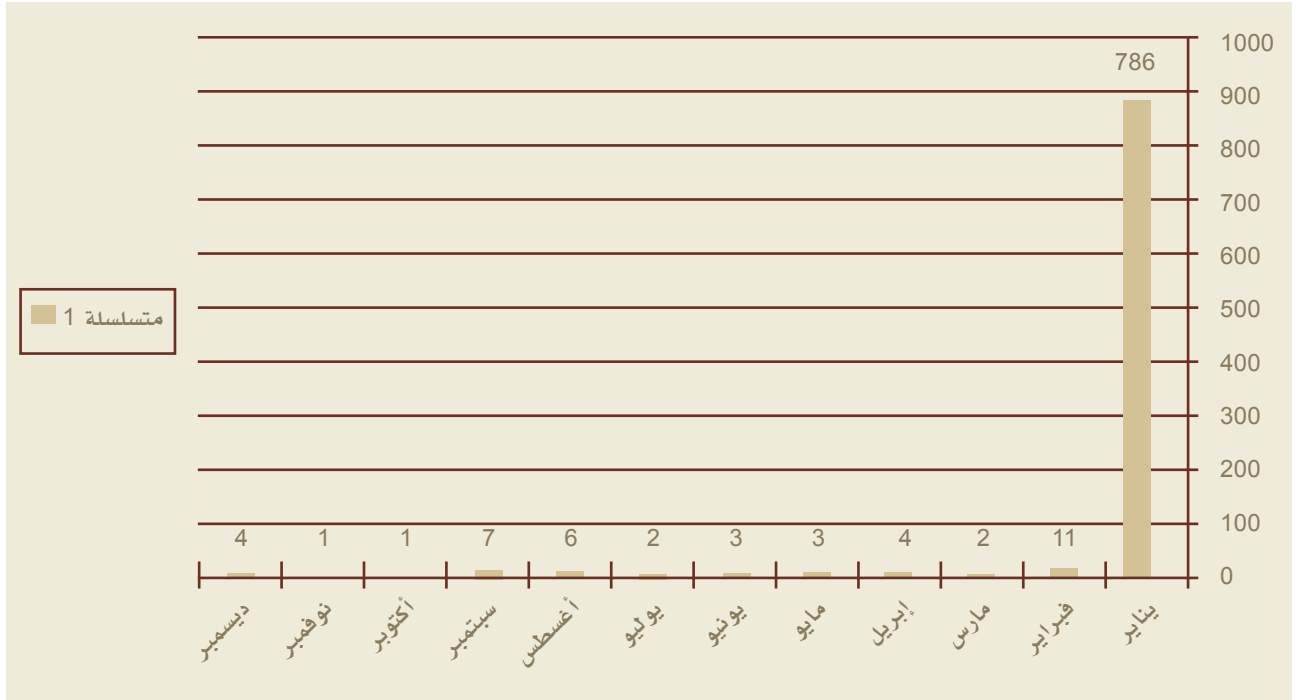
- الضفة الغربية
- قطاع غزة

رسم بياني رقم (٥): التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩، حسب المحافظات.





رسم بياني رقم (٦): التوزيع الشهري للضحايا المدنيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩.





سياقات قتل المدنيين



قصف إسرائيلي بالفوسفور الأبيض على غزة، تصوير محمد جاد الله، وكالة رويترز للأنباء. الصورة حاصلة على الجائزة الثانية من مؤسسة World Press Photo، أمستردام - هولندا.

كما سقط العديد من المدنيين جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال، غالبيتهم قتلوا أثناء الحرب على غزة. وقد سقط معظم هؤلاء الضحايا إما داخل منازلهم وإما في محيطها، أو أثناء محاولتهم الفرار من منازلهم خوفاً من عمليات القصف من قبل قوات الاحتلال. وقد وثق المركز حالات قتل مدنيين من قبل القناصة الذين كانوا يعتلون أسطح المنازل السكنية التي قاموا باقتحامها والتمركز بها أثناء التوغل داخل الأحياء السكنية.



قذائف وصواريخ متنوعة أطلقتها قوات الاحتلال على غزة

تتوعد أنماط قتل المدنيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩. ما بين سقوط قتلى جراء إطلاق النار؛ قصف من الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع؛ قصف مدفعي. وقد قتل غالبيتهم خلال الـ١٨ يوم الأولى من العام، معظمهم سقطوا جراء أعمال القصف، في سياقات مختلفة، كقصف منازل المستهدفين؛ أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة، وغيرها)؛ ضحايا أثناء قصف تجمعات سكنية؛ ضحايا أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال، قصف سيارات، وقصف بيوت عزاء. وروى المئات من ذوي الضحايا وشهود العيان الذين التقاهم طاقم المركز بعد انتهاء الحرب شهادات مروعة عن حالات الذعر والرعب التي عايشوها وعن الفظائع التي اقترفتها قوات الاحتلال خلال العدوان الحربي، بما في ذلك قصف منازل سكنية على رؤوس ساكنيها مع علم تلك القوات اليقيني بوجودهم بداخلها، ومقتل عائلات بأكملها. كما وثق المركز مقتل ١٢ مواطناً سقطوا جراء إصابتهم بحروق من قنابل الفوسفور الأبيض التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين خلال الحرب على غزة.

أولاً: قصف منازل سكنية للمدنيين

شكلت جرائم قصف المنازل السكنية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على رؤوس ساكنيها، إحدى أهم سمات القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة، خاصة خلال العدوان الحربي على قطاع غزة مطلع العام ٢٠٠٩. فقد وثق المركز العديد من الجرائم التي اقترفت على مدى أيام العدوان، على الرغم من علم تلك القوات المسبق بوجود مدنيين بداخل هذه المنازل. وقد أسفرت هذه الجرائم عن مقتل عشرات الأفراد، بمن فيهم الأطفال، ومن بينهم عائلات بأكملها قُتلت. وكانت من أبرز تلك الجرائم، على نحو خاص، جريمة قصف منزل عائلة السموني في حي الزيتون جنوب شرق غزة، في ٤ يناير ٢٠٠٩، والتي أسفرت عن مقتل ٢٢ مدنياً، غالبيتهم من النساء والأطفال؛ وجريمة قصف منزل عائلة الداية في حي الزيتون جنوب شرق غزة أيضاً، وأسفرت عن مقتل ٢٢ من أفراد تلك الأسرة. كما كانت جريمة قصف منزل عائلة ديب في مخيم جبالياً أيضاً إحدى أبرز أشكال جرائم القصف حيث أريدت عائلة مكونة من ١١ شخصاً وهم داخل منزلهم.



بقايا منزل وائل السموني، في حي الزيتون بمدينة غزة

ثانياً: قصف منازل ناشطين

استحدثت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية أشكالاً جديدة من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، وكان من أبرز تلك الأشكال استهداف منازل الناشطين الفلسطينيين في قطاع غزة بواسطة الطائرات الحربية. وفي عشرات الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال على مدار الانتفاضة كانت تقوم بتحذير أصحاب المنزل المستهدف بضرورة إخلائه قبل قصفه، عن طريق الاتصالات الهاتفية بالشخص نفسه أو بواسطة جيرانه. وفي كثير من الأحيان تراجع قوات الاحتلال عن تنفيذ تهديدها بقصف المنازل السكنية نظراً لوجود سكان بداخله. غير أنه خلال العدوان الأخير على غزة، أخذت هذه الجرائم منحى آخر، ولم تعد تلك القوات تأبه بوجود مدنيين بداخل المنازل المستهدفة من عدمه، كما لم تعد تحذر سكان هذه المنازل بضرورة إخلائها. وخلال العدوان الأخير، اقترفت قوات الاحتلال (عشرات) الجرائم من هذا القبيل، أسفرت عن هدم عشرات المنازل على امتداد القطاع. وأسفر عدد من هذه الجرائم عن مقتل العديد من الفلسطينيين، كانوا بداخلها، من بينها عائلات بأكملها أريدت، كما أسفرت عن مقتل عدد من جيران هذه المنازل جراء الشظايا، أو الانهيارات التي سببها القصف. وكانت أبرز تلك الجرائم بشكل خاص جريمة قصف منزل د. نزار ريان، في مخيم جبالياً في ١ يناير ٢٠٠٩، وهو أحد أبرز قيادات حركة حماس، حيث أسفر ذلك عن مقتله وزوجاته الأربعة و١١ من أطفاله.



بقايا منزل القيادي في حركة حماس، د. نزار ريان

ثالثاً: قصف منشآت مدنية (مساجد، وزارات، مؤسسات)

على مدى أيام العدوان على القطاع، لم تستثن قوات الاحتلال أية مؤسسة أمنية كانت أم مدنية، ولم تعد حرمة لأية مؤسسة في قطاع غزة. فقد طال القصف الإسرائيلي المساجد والمدارس والمؤسسات التعليمية والمهنية، والوزارات الحكومية، والمجلس التشريعي. وفي معظم هذه الجرائم، أسفر القصف، ناهيك عن تدمير تلك المباني، وإحداث دمار واسع في محيطها، عن مقتل مدنيين فلسطينيين بمن فيهم نساء وشيوخ وأطفال. وكانت أبرز جريمتين على هذا النوع من الجرائم، جريمة مقتل ٥ أطفال من عائلة بعلوشة جراء قصف مسجد عماد عقل المجاور لهم في مخيم جباليا، وجريمة استهداف مسجد المقادمة في مشروع بيت لاهيا، وبدخله مصلون، ما أسفر عن مقتل ١٥ شخصاً، بينهم ٦ أطفال.

رابعاً: ضحايا مدنيون أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩، اعتراف المزيد من جرائم الاغتيال بحق من تتهمهم بالضلوع أو المشاركة في هجمات ضد أهداف إسرائيلية في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وعلى مدار العام اقررت تلك القوات العديد من جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين في الضفة وغزة، أسفرت عن مقتل (٢١) فلسطينياً. وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال التي اقررتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٨٠١) فلسطينياً، بينهم (٥٨١) فلسطينياً كانوا من المستهدفين، و(٢٢٠) من غير المستهدفين. بين ضحايا الاغتيال (٧٤) من الأطفال، من بينهم (٥) من المستهدفين، و(٦٩) من غير المستهدفين. كان من بين الضحايا (٢٤٦) مواطناً سقطوا في الضفة الغربية، بينهم (٢٨٨) مستهدف، و(٥٨) غير مستهدف، فيما سقط في قطاع غزة (٤٥٥) فلسطينياً، بينهم (٢٩٢) مستهدف، و(١٦٢) غير مستهدف.

وخلال الحرب على غزة، مطلع العام الحالي كان القادة الميدانيون والسياسيون لفصائل المقاومة الفلسطينية عرضة للاستهداف المباشر من قوات الاحتلال، حيث تمكنت من استهداف القيادي البارز في حركة حماس، ووزير الأمن الداخلي في حكومة غزة، سعيد صيام، حيث قتل داخل منزل في حي الشيخ رضوان.

جريمة اغتيال وزير الداخلية في غزة، سعيد صيام

وفقاً لحيثيات الجريمة، قصفت طائرات الاحتلال من طراز إف ١٦ منزل المواطن إياد محمد صيام، ٣٥ عاماً، الواقع في حي الشيخ رضوان وسط مدينة غزة، بصاروخ واحد على الأقل ما أدى إلى تدمير المنزل بشكل كامل، ومقتل المواطن المذكور وزوجته سماح عطية صيام، ٣٤ عاماً، وشقيقه القيادي البارز في حركة حماس، ووزير الداخلية في الحكومة بغزة، سعيد صيام، ٥٠ عاماً، ونجله محمد، ٢٢ عاماً، وابن شقيقه محمد إسماعيل صيام، ٢٧ عاماً. كما أسفر القصف عن تدمير كبير في منزل مجاور يعود لعائلة إسليم، ما أدى إلى مقتل خمسة مواطنين من العائلة من بينهم أربعة أطفال جميعهم أبناء عمومة. والقَتلى هم: سمر علي شعبان إسليم، ١٦ عاماً؛ إيمان عبد القادر إسليم، ٢٠ عاماً؛ أحمد محمد إسليم، ١٤ عاماً؛ حسام محمد إسليم، ١٠ أعوام؛ محمد نبيل إسليم، ٢٠ عاماً.

وبالرغم من حالة التهذنة (غير المعلنة) التي شهدتها ساحة قطاع غزة على مدار العام، منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال في ١٨ يناير ٢٠٠٩، غير أن تلك القوات اقررت المزيد من جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين في قطاع غزة. كانت أبرز تلك الجرائم، جريمة اغتيال ثلاثة من ناشطي سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، بتاريخ ٢٥ سبتمبر.

واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٨:١٥ مساء اليوم المذكور أعلاه، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخاً باتجاه ثلاثة من عناصر سرايا القدس "الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي"، أثناء تواجدهم في نهاية شارع الجرو، شرقي حي التفاح في مدينة غزة على بعد نحو ١٥٠٠ متر من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي مدينة غزة، بجوار منصة لإطلاق الصواريخ محلية الصنع. أصابهم الصاروخ بشكل مباشر مما أدى إلى مقتلهم على الفور. والقَتلى هم: (١) محمود موسى البنا، ٢٤ عاماً، من سكان حي الشجاعية في غزة؛ (٢) محمد سالم مرشود، ٢٤ عاماً، من سكان حي الشجاعية في غزة؛ و(٣) كمال خالد الدحدوح، ٢٧ عاماً، من سكان حي الزيتون في غزة.

وفي الضفة الغربية، اقررت قوات الاحتلال المزيد من جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين على مدار العام، حيث اقررت (٥) جرائم اغتيال اسفرت عن مقتل ٥ من الناشطين. ففي مدينة نابلس، اقررت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٩، ثلاثة جرائم اغتيال راح ضحيتها ثلاثة من عناصر كتائب شهداء الأقصى «الجناح المسلح لحركة فتح»، وأصيبت زوجة أحدهم بجراح. نُفذت جريمة الاغتيال على أيدي وحدات (المستعربين). القَتلى الثلاثة منحوا العفو الكامل من قبل قوات الاحتلال، وكانوا يمارسون حياتهم الطبيعية ويتنقلون على الحواجز العسكرية دون أن يعترض طريقهم أحد. ادعت تلك القوات أن (المستعربين) أطلقوا النار «بعد أن رفض الشبان الفلسطينيون الخروج وتسليم أنفسهم»؛ إلا أن تحقيقات المركز تدحض الرواية الإسرائيلية بشدة، وتؤكد تصفية النشطاء وإعدامهم بدم بارد.

ووفقاً لحيثيات الجريمة، بحسب شهود عيان، ففي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجراً، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية وبعدها من أفراد وحدات (المستعربين) في مدينة نابلس، وحاصرت منزل عائلة المواطن زياد عبد الجبار محمد السركجي، ٤٠ عاماً. وعلى الفور فتح أفرادها النار بكثافة تجاه المنزل، وطلبوا منه، عبر مكبرات الصوت، بالخروج. فتح السركجي الباب، فعاجله جنود الاحتلال بعبار ناري أصابه في الجبهة، ما أدى إلى سقوطه على الأرض، ثم حاصروه وفتحوا النار تجاهه من مسافة قريبة جداً ما أسفر عن إصابته بسبعة أعيرة نارية في الرأس والصدر والساعد الأيسر والحوض والساق اليسرى، ومقتله على الفور. كما وأصيبت زوجته تهاني فاروق جعارة، ٢٢ عاماً، بشظية في الرجل.

وفي التوقيت نفسه، حاصرت قوة أخرى منزل عائلة المواطن غسان فتحي نايف أبو شرخ، ٢٨ عاماً، بالقرب من مسمكة قادري في خان التجار بالبلدة القديمة. طلب جنود الاحتلال، عبر مكبرات الصوت، من المتواجدين في المنزل مغادرته. شرع المتواجدون في المنزل بمغادرته، وكان آخرهم غسان، الذي ما أن أطل

برأسه وهو يهبط درج المنزل، حتى فتح الجنود النار تجاهه بكثافة، ما أسفر عن إصابته بسبعة أعيرة نارية في الرقبة والصدر والبطن والساق اليسرى والظهر، وقتل على الفور.

وفي حوالي الساعة ٢:٢٠ فجرًا، حاصرت قوات الاحتلال عمارة صبح، وهي مكونة من خمس طبقات في شارع كشبكة في حي رأس العين، جنوب شرقي مدينة نابلس. طلب أفرادها، عبر مكبرات الصوت، من المواطن عنان سليمان مصطفى صبح، ٣٦ عاماً، الذي قطن في الطابق الثاني بالخروج من العمارة وتسليم نفسه لها، وسط إطلاق النار والقذائف تجاهها. وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ صباحاً انسحبت قوات الاحتلال من المنطقة، واكتشف السكان جثة عنان ملقاة على سطح مغسلة للسيارات ملاصقة للعمارة، وقد أصيب بعدة أعيرة نارية في الصدر والكف الأيمن والرقبة والفك الأيسر.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد نفذت جريمة مماثلة بتاريخ ٢٨ مايو، حيث قتلت خلال عملية عسكرية واسعة نفذتها في قرية «دير العسل»، جنوبي بلدة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، الناشط في كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة حماس)، عبد المجيد علي عبد الله دودين، ٤٧ عاماً، من قرية «البيرة»، جنوب غربي دورا.

واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر اليوم المذكور أعلاه، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بأكثر من خمس عشرة آلية عسكرية وناقلتي جند، ترافقها جرافتان، قرية دير العسل، جنوبي بلدة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل. تمركزت تلك القوات في منطقتي النقب ووادي الطور، شرقي القرية المذكورة، وشرعت بإطلاق الأعيرة النارية والقنابل الصوتية والقنابل الضوئية، ثم قامت بعمليات تفتيش وتمشيط واسعة، تخللها إطلاق نار كثيف، وتفجير عدد من الآبار والمغارات. وفي حوالي الساعة ٥:٠٠ صباحاً، تصدى دودين لتلك القوات واشتبك معها قبل تفجير المكان الذي كان يتحصن فيه، وهو أحد الآبار المهجورة في وادٍ سحيق بالمنطقة، وتمكنت من قتله.

وسبق ذلك، اعتراف قوات الاحتلال جريمة مماثلة مطلع العام أسفرت عن مقتل المواطن علاء عصام شريف أبو الرب، ٢١ عاماً، من بلدة قباطية، جنوب شرقي مدينة جنين، وهو أحد عناصر سرايا القدس (الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي).

واستناداً لتحقيقات المركز وإفادات شهود العيان، ففي حوالي الساعة ٤:٣٠ فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٢/٥، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية، في الحي الشرقي من بلدة قباطية، جنوب شرقي مدينة جنين. حاصرت تلك القوات منزل عائلة المواطن علاء أبو الرب، وعلى الفور اقتحمت الطابق الأول منه، وفجرت الباب الرئيس، ثم دخلت مجموعة من الجنود إلى الغرفة التي يتواجد بها علاء وشقيقه محمد، وأطلقوا النار بشكل مباشر تجاه علاء، وهو المستهدف، وكان يجلس أمام جهاز الكمبيوتر في الغرفة، وأصابوه إصابة مباشرة في الرأس والبطن والصدر، وأردوه قتيلاً. وبعد ذلك أخرجوا العائلة إلى الشارع، وشرعوا بتفتيش المنزل، وقبل انسحابهم أطلقوا قنبلة داخل المنزل، بحيث اشتعلت النيران في المنزل وجثة علاء لا زالت في داخله.

خامساً: قصف تجمعات للمواطنين

اقترفت قوات الاحتلال خلال فترة الحرب العديد من جرائم القصف بحق تجمعات المواطنين، وأوقعت عدداً كبيراً من الضحايا بين صفوف المدنيين، كانت الجريمة الأبرز في هذا الشكل من الجرائم قصف تجمع للمواطنين على دوار الفاخورة الواقع مقابل مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، في مخيم جباليا بثلاثة صواريخ مضادة للأفراد ما أسفر عن مقتل ٢٤ مدنياً، بينهم ٨ أطفال وامرأتان، فيما أصيب ٨ مدنيين آخرين. وفي نفس التوقيت قصفت الطائرات الحربية منزلاً لعائلة ديب مقابل مدرسة الفاخورة ما أسفر عن مقتل ١١ مدنياً من أفراد العائلة وإصابة ثلاثة آخرين.

جريمة قصف تجمع للمواطنين بجوار مدرسة الفاخورة بمخيم جباليا

في حوالي الساعة ٢:٢٠ من مساء يوم ٦ يناير، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي تجمعاً للمواطنين في محيط مدرسة الفاخورة، من الناحية الجنوبية الغربية، ما أدى إلى مقتل ٢٤ مواطناً، بينهم ثمانية أطفال. وكان من بين القتلى شقيقان، وأب ونجله كما أصيب في هذه الجريمة حوالي ٥٠ مواطناً آخرين، أصيب عدد منهم بجراح خطيرة. وكانت عشرات العائلات الفلسطينية قد نزحت من مناطق سكنها من بيت لاهيا، جراء القصف الإسرائيلي، ولجأت إلى المدرسة المذكورة وأقامت فيها.

سادساً: قصف بيوت عزاء

تؤكد تحقيقات المركز وروايات شهود العيان والضحايا، أن جرائم قصف بيوت العزاء تقترب في أوقات تتسم بالهدوء بحق أناس مدنيين يؤمنون بيوت العزاء المقامة في أماكن بعيدة عن مسرح الأحداث والاشتباكات. وفي جميع هذه الظروف يكون من بين الضحايا أطفال وشيوخ. وكانت أبرز جرائم الاغتيال على هذا الشكل من الجرائم، هي جريمة قصف بيت عزاء عرفة عبد الدايم في بيت لاهيا، بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٩. أسفر القصف عن إصابة عدد من المواطنين بجراح متفاوتة. وبعد أقل من ساعة قصفت تلك القوات مرة أخرى بيت عزاء لعبد الدايم خاصة بالنساء، كان قريباً من المكان الأول، وأتبعته بقصف مرة ثانية. أسفر قصف بيتي العزاء الخاصين بالرجال والنساء عن مقتل ثلاثة من أقارب الشهيد بينهم طفل وإصابة آخرين.

سابعاً: ضحايا مدنيون جراء إطلاق النار

كما أشرنا سابقاً، كان من بين القتلى المدنيين خلال الحرب، أشخاص قتلوا جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الأيام الـ١٨ يوم الأولى من العام، قتل معظمهم وهم داخل منازلهم وفي محيطها أو أثناء محاولتهم الفرار من مناطق القصف أو الاشتباكات خوفاً على أرواحهم. وقد وثق المركز عدداً من الحالات قتل خلالها جنود الاحتلال عدداً من المدنيين بدم بارد، أثناء اقتحام المنازل السكنية، أو أثناء سير المدنيين في الشوارع من قبل القناصة المعتلين سطوح المنازل. وعلى مدار العام واصلت تلك القوات اقتراح المزيد من جرائم القتل بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة وغزة. وفي الضفة الغربية على نحو خاص قتل فلسطينيون برصاص جنود الاحتلال خلال المسيرات السلمية التي ينظمها الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال، أو خلال اجتياح تلك القوات لقلب المدن الفلسطينية.





جرائم قتل الأطفال

وفي جريمة مماثلة وقت في نفس اليوم، قتل أربعة أفراد من عائلة أبو عيطة بصاروخين بينما كانوا يجلسون خارج منزلهم في منطقة الفاخورة بمخيم جباليا شمال قطاع غزة. مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم على الفور وإصابة الرابع أحمد أبو عيطة البالغ من العمر ١٦ عاماً إصابة خطيرة أودت بحياته في وقت لاحق من نفس اليوم. الضحايا هم: (١) ملك أبو عيطة، عامين ونصف؛ (٢) أنور أبو عيطة، سبعة أعوام (ابن عم ملك وأحمد)؛ (٣) زكية أبو عيطة، ٥٠ عاماً (عمة ملك وأنور)؛ و(٤) أحمد أبو عيطة، ١٦ عاماً (شقيق ملك).

وفي جريمة ثالثة، قتل ستة أفراد من عائلة صالحة خلال قصف استهدف منزلهم في بلدة جباليا بتاريخ ٩ يناير، ٢٠٠٩. أسفر القصف عن مقتل امرأة وأطفالها الأربعة وشقيقتها. والضحايا هم: (١) رندة صالحة، ٣٥ عام؛ (٢) رولا صالحة، سنة وثلاثة أشهر؛ (٣) بهاء صالحة، ٥ أعوام؛ (٤) رنا صالحة، ١٢ عام؛ (٥) ضياء الدين صالحة، ١٤ عام؛ و(٦) فاطمة الحو، ٢٢ عام (شقيقة رندة).

وفي جريمة رابعة، اقترفت بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٩، قتل أمل عليوة وأبنائها الأربعة بينما كانت في مطبخ منزلها في حي الشجاعية شرق مدينة غزة عندما استهدف منزلها بقذيفة مدفعية حيث اخترقت تلك القذيفة نافذة غرفة النوم حتى سقطت في النهاية في المطبخ فضربت رأس أمل عليوة وقتلت ٣ من أولادها وابنتها بالإضافة إلى إصابة ٢ آخرين خلال الهجوم من نفس العائلة بمن فيهم زوج أمل، حيدر و ابنتها الأكبر، منتصر الذي شهد الهجوم. الضحايا هم: (١) أمل عليوة،

الفردية والجماعية أن تلك القوات تعمدت إيقاع الأذى، وإلحاق أكبر قدر من الإصابات في صفوف الأطفال وأسرههم، بشكل يشير إلى شكل من أشكال الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين.

وتتسم جميع جرائم قتل الأطفال التي اقترفت خلال الحرب بأنها اقترفت بدم بارد وعن سابق إصرار وبمعرفة تامة من قبل مرتكبيها بما سوف تسفر عنه تلك الأفعال. فقد قتل الأطفال في سياقات مختلفة توضح جميعها أن هؤلاء القتلى من الأطفال قد سقطوا أثناء مكوثهم في منازلهم أو أثناء لهوهم على سطوح أو أفنية منازلهم، كان من أبرزها: ضحايا أثناء قصف قوات الاحتلال لمنازل المستهدفين؛ ضحايا أثناء قصف أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة... أخرى)؛ ضحايا أثناء قصف تجمعات سكانية؛ ضحايا أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال؛ وجرائم إطلاق النار بدم بارد.

ومن بين أبرز تلك الحالات، على سبيل المثال: جريمة مقتل خمسة أطفال وأهمهم من عائلة البطران في مخيم البريج. فبتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٩، قتلت العائلة داخل منزلهم عندما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلهم بصاروخ. أسفر ذلك العدوان عن مقتل منال البطران البالغة من العمر اثنين وثلاثين عاماً وأطفالها الخمسة وبقي زوجها عيسى وابنها الأصغر عبد الهادي البالغ من العمر عام علي قيد الحياة. الضحايا هم: (١) منال البطران، ٣٢ عاماً؛ (٢) إسلام، ١٥ عاماً؛ (٣) إيمان ٩ أعوام؛ (٤) إحسان، ٩ أعوام (الشقيقة التوأم لإيمان)؛ (٥) بلال، ٦ أعوام؛ و(٦) زين الدين، ٣ أعوام.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩، اقتراف المزيد من الجرائم بحق الأطفال الفلسطينيين. ونتيجة لتلك الجرائم ارتفع عدد الضحايا بين صفوف هذه الشريحة خلال العام ٢٠٠٩ بشكل لم يسبق له مثيل. فني حين قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي (١٠٨) أطفال بينهم (٩٩) في قطاع غزة، و(٩) في الضفة الغربية، ارتفع عدد الضحايا بينهم خلال العام الحالي إلى (٢٠٥) أطفال، غالبيتهم من قطاع غزة بواقع (٢٩٦)، أي بمعدل (٩٧٪)، بينما بلغ عدد الضحايا الأطفال في الضفة الغربية خلال نفس المدة (٩) أطفال، بمعدل (٣٪). وبذلك يرتفع عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (١١٦١) طفلاً.

وكانت أبرز جرائم قتل الأطفال خلال العام ٢٠٠٩، ما شهدته ١٨ يوم الأولى مطلع العام، والتي صادفت استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. فقد قتلت آلة الحرب الإسرائيلية خلال تلك الفترة ٢٨٩ طفلاً، من بين (٧٧٤) مدنياً قتلوا خلال نفس الفترة، أي حوالي (٣٧٪). وتظهر حجم الأرقام والإحصائيات لعدد القتلى والجرحى من الأطفال خلال الحرب على غزة هول وفضاعة ما اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على الاستهتار الواضح بأرواح الأطفال بشكل مبالغ فيه، وتشير إلى عدم اتخاذ تلك القوات أية تدابير أو إجراءات من شأنها الحد أو تجنب إصابة هؤلاء الأطفال خلال النزاع المسلح. أكثر من ذلك، تؤكد التحقيقات التي أجراها المركز في كثير من حالات قتل الأطفال

٤٠ عاماً؛ ٢) معتصم عليوة، ١٤ عاماً؛ ٣) مؤمن عليوة، ١٣ عاماً؛ ٤) لانا عليوة، ٩ أعوام؛ ٥) إسماعيل عليوة، ٧ أعوام.

وعلى مدار العام، وبالرغم من حالة التهديد غير المعلنة بين قوات الاحتلال والمقاومة في غزة، غير أن تلك القوات واصلت اقتراح المزيد من جرائم القتل بحق الأطفال الفلسطينيين. فقد قتل خلال العام ٧ أطفال، غالبيتهم قتلوا خلال تواجدهم في أراضيهم الزراعية بالقرب من المناطق الحدودية، حيث تحظر قوات الاحتلال على الفلسطينيين التواجد في تلك المناطق وتطلق النار عليهم باستمرار دون تحذير. وفي هذا السياق، فقد قتل بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٤ الطفل غازي الزعانين، ١٤ عاماً، في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة، بعد أن أطلقت النار باتجاهه وبشكل متعمد، أثناء توجهه وأفراد عائلته إلى حقلهم الزراعي في البلدة. وكان المواطن ماهر الزعانين وأبناؤه الأربعة، من ضمنهم طفله غازي، ١٤ عاماً قد توجهوا ظهيرة يوم الجمعة لقضاء بعض الوقت في أرضهم الزراعية الواقعة على بعد ٥٠٠ متر من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شمال شرق بلدة بيت حانون. وقبل وصولهم للأرض ترجلوا من السيارة التي كانوا يركبون فيها وهي من نوع "بيجوتندر"، وساروا مشياً على الأقدام. وقبل وصولهم تفاجئوا بوجود قوة إسرائيلية داخل جيب عسكري تتوقف أمامهم مباشرة، مما أثار خوفهم ففروا هاربين، وعلى الفور أطلق الجنود من داخل الجيب النار باتجاههم، مما أدى إلى إصابة الطفل غازي بعيار ناري في رأسه من الخلف. سقط الطفل أرضاً فقام والده بنقله إلى داخل سيارته، فأطلق الجنود النار باتجاه السيارة وأصابوها بعيارين ناريتين. ثم توجه به والده إلى مستشفى بيت حانون الحكومي، ونظراً لخطورة حالته تم تحويله إلى

مستشفى الشفاء في غزة، ومكث في العناية المكثفة إلى أن أعلن عن وفاته في ساعات فجر يوم أمس السبت الموافق ٢٠٠٩/٩/٥.

وفي جريمة مماثلة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩، الطفل مصطفى محمد وادي، ١٥ عاماً، وأصاب طفلاً آخر، حينما فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون داخل الشريط الحدودي، شرقي قرية وادي غزة "جحر الديك"، جنوب شرقي مدينة غزة، نيران أسلحتهم الرشاشة تجاه سبعة من الأطفال والشبان، كانوا يركبون عربة كارو يجرها حصان، في طريق عودتهم عبر منطقة المنطار، شرقي مدينة غزة الواصل إلى قرية جحر الديك، بالقرب من مصنع للقار ومكب النفايات في القرية. أسفر ذلك عن مقتل الطفل مصطفى محمد صابر وادي، ١٥ عاماً، وإصابة الطفل أحمد خضر سعدون، ١٧ عاماً، بعيارين ناريتين في الفخذ والبطن.

وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٩ أطفال، غالبيتهم طلاب مدارس و سقطوا برصاص قوات الاحتلال خلال المظاهرات والاحتجاجات السلمية ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، أو خلال إطلاق النار من الأبراج العسكرية تجاه طلاب المدارس. ومن بين أبرز تلك الجرائم كانت جريمة مقتل طفل من مخيم الجلزون شمال شرق رام الله، برصاص أطلقتها قنص من برج إسرائيلي داخل مستوطنة مطلة على المخيم. ووفقاً لحقيقات الجريمة، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣١، فتحت قوات الاحتلال المتمركزة داخل أحد أبراج المراقبة العسكرية المقامة داخل مستوطنة بيت إيل، شمالي مدينة رام الله، النار تجاه خمسة أطفال فلسطينيين كانوا يتواجدون

بالقرب من مدرسة مخيم الجلزون للذكور التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، على المدخل الجنوبي الشرقي للمخيم. أسفر إطلاق النار عن إصابة أحد الأطفال الخمسة ويدعى محمد رياض نايف عليان، ١٥ عاماً، بثلاثة أعيرة نارية في الصدر. وعلى الفور، وبعد تلقيها اتصالاً هاتفياً عن وجود مصاب في المنطقة المذكورة، توجهت سيارة إسعاف تابعة لمستشفى الشيخ زايد في مدينة رام الله إلى المكان. وفور وصولها، اصطدمت سيارة الإسعاف بتجمع لأفراد قوات الاحتلال، يقدر عددهم بحوالي ثلاثين جندياً، وأجبروا السيارة على التوقف، ولم يُمكنوا طاقمها من الوصول إلى المصاب. وفي تلك الأثناء تجمهر عشرات المدنيين الفلسطينيين في المنطقة لمساعدة الطفل المصاب، إلا أن جنود الاحتلال أطلقوا قنابل الغاز تجاههم، ما أسفر عن إصابة سائق سيارة الإسعاف، المواطن أسامة حسن إبراهيم النجار، ٢٧ عاماً، بقنبلة غاز في الساق اليسرى، وإصابة المواطن علي أحمد محمد نخلة، ٢٩ عاماً، إصابة مماثلة. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساءً، وبعد ترك الطفل ساعة من الزمن وهو ينزف، نقلت قوات الاحتلال الطفل المصاب إلى داخل مستوطنة بيت إيل، ومن هناك جرى نقله بواسطة مروحية إلى مستشفى هداسا. عين كارم في مدينة القدس الغربية. وفي ساعات الفجر، أعلنت المصادر الإسرائيلية عن وفاته متأثراً بجراحه.

كما قتل طفل خلال العام دهسته سيارة عسكرية بشكل متعمد داخل مدرسته. ووفقاً للتحقيقات، بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠، قتل الطفل فؤاد محمود نايف تركمان، ١٧ عاماً، جراء قيام جيب عسكري إسرائيلي بملاحقته، ودهسه بشكل متعمد داخل حرم مدرسة عز الدين القسام، على المدخل الشرقي لبلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين.

ووفقاً لإفادة الأستاذ بسام عطاطرة، والذي كان على رأس عمله في المدرسة المذكورة، لباحث المركز، فإنه

«في حوالي الساعة ١٥:١٢ ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/٩/٣٠، وبعد انتهاء الحصة الخامسة في مدرسة عز الدين القسام التي أعمل مدرساً فيها، خرجت من المدرسة أنا والقائم بأعمال المدير، الأستاذ محمد منور أبو بصير متوجهين إلى مدرسة البنات الثانوية، التي تبعد عن مدرستنا حوالي كيلومتر. ونحن على بعد حوالي ٥٠ متراً من مدرستنا، شاهدت سيارتي جيب عسكريتين إسرائيليتين قادمتين من مفرق طورة والنزلة، ولاحظت الجيب العسكري وكأنه يلاحق الطلاب أمام المدرسة. على الفور استدردنا وعدنا إلى المدرسة، وعندما وصلنا إلى حرم المدرسة شاهدت الطفل فؤاد محمود نايف تركمان، وهو من طلاب الصف الثاني عشر، ملقى على الأرض وبجالة إغماء، وكان شقيقه الأصغر مهدي يبكي فوق رأسه، وكان الجيب العسكري الإسرائيلي واقفاً داخل حرم المدرسة. توجهت إليه أطلب منه إحضار سيارة إسعاف فلم يفتح شبابك السيارة. وبعد اتصالاته قدمت إلى المدرسة سيارة

جيب عسكري إسرائيلي أخرى، وقامت بسحب السيارة التي كانت داخل حرم المدرسة إلى الشارع الرئيسي، ثم ترجل الجنود من السيارة وألقوا عدة قنابل غاز بكثافة داخل ساحات المدرسة لتفريق المتواجدين. أثناء تجمهرنا حول الطفل تحدث سائق سيارة أجرة يدعى محمد زيد للموجودين من الشرطة والمعلمين وأعضاء في المجلس البلدي بأنه شاهد الطفل تركمان متوقفاً على مدخل المدرسة، وشاهد سيارة الجيب المذكورة تتقدم باتجاه مدخل المدرسة وتلاحق الطفل داخل حرمها، ثم دهسته بمقدمتها قبل أن تتعطل عجلاتها وتعود للوراء. هذا وقد تم نقل الطفل إلى مستشفى جنين الحكومي، حيث أعلن عن وفاته فيها.»



جرائم قتل النساء

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩ اقتراح المزيد من جرائم القتل العمد راح ضحيتها نساء في الأرض المحتلة. ووفقاً لتوثيق المركز فقد قتلت تلك القوات (١٠١) امرأة، جميعهن قتلن خلال الأيام الـ ١٨ الأولى من العام، والتي تصادفت مع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة. كما أصيبت مئات النساء، من بينهم العشرات ممن أصبن بإعاقات دائمة. وتشير الفئات العمرية للقتلى من النساء إلى حجم وفضاعة الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال، إذ بلغ عدد القتلى من النساء اللواتي تجاوزن الـ (٦٠) من العمر، ٢٥ امرأة، بنسبة (٢٣٪) من بينهن نساء طاعنات في السن، تجاوزن سن الثمانين، أكبرهن الحاجة مريم أبو ظاهر، وبلغت ٨٧ عاماً. كما قتل عدد من النساء الحوامل، بينهن سمية سعد، ٢٠ عاماً وكانت حاملاً في الشهر التاسع، وتزال الداية، وكانت حاملاً في الشهر الخامس. إضافة إلى ذلك، أجهضت العديد من النساء جراء الهلع والخوف، أو جراء الإصابات المباشرة، واستنشاق الفوسفور الأبيض.

وثق المركز عشرات الحالات التي كانت فيها النساء الفلسطينيات ضحايا الاستهتار الإسرائيلي الواضح بدماء المدنيين الفلسطينيين الذين يدفعون ثمناً باهظاً لقاء إصرار إسرائيل على مواصلة إنفاذ تدابير الاقتصاد مناهم، عدا عن الأعمال الانتقامية التي طالتهم وممتلكاتهم. بين هذه الحالات نماذج لعائلات أريدت بالكامل، أو على الأقل، فقدت عدداً من أفرادها، وبينهن نساء وأطفال، خلال جملة من الجرائم التي وثقها المركز، بينها جرائم القتل العمد، والقصف الذي طال منازل ومباني سكنية يقطنها مدنيون أبرياء مما تسببت في ألم لا حدود له لمئات النساء وهن يرين بأم أعينهن قوات الاحتلال وهي تقتل أبناءهن أو أزواجهن.

ومن بين هؤلاء النساء -وهن جميعاً مدنيات - عدد كبير سقطن قتلى وهن في منازلهن، أو فيما كن يسعين للفرار من مناطق سكناهن المستهدفة لمناطق أكثر أمناً. بينهن أيضاً نساء سقطن فيما كن يحتمين داخل مدارس وكالة الغوث الدولية، والتي تم تحويلها خلال العدوان إلى ملاجئ لاستقبال العائلات التي اقصدها العدوان الإسرائيلي مأواها، أو حوله لمأوى غير آمن. ومن بينهن أيضاً نساء أعدمن بدم بارد وهن يرفعن الرايات البيضاء دون ذنب اقترفته.

ومن بين أبرز تلك الحالات، جريمة مقتل امرأة مسنة في قرية جحر الديك بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩. فقد أطلق جنود الاحتلال النار ومن مسافة قصيرة على المواطنين ربا سلامة أبو حجاج، ٦٤ عاماً، وابنتها ماجدة، ٤٥ عاماً، بالرغم من رفعهما الرايات البيضاء في قرية جحر الديك، شرق غزة. وترك جنود الاحتلال هاتين امرأتين جثتين هامدتين لمدة ١٦ يوماً، دون أن تسمح لسيارات الإسعاف أو الطواقم الطبية من نقلهما للمستشفى ومن ثم دفنهما. وأكثر من ذلك، أكد ذوو الضحايا أن قوات الاحتلال هالت بإحدى الجرافات بعض التراب على الأم بعد سحبها لعدة أمتار من مكان سقوطها، فيما وضعت ألواحاً من الصفيح على جثمان الابنة، ولوحظ آثار جرافات على جثمانها.

وفي جريمة مماثلة، قتلت قوات الاحتلال المواطنة روية النجار من قرية خزاعة شرق خان يونس، بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٠٩. وروت إحدى وروت إحدى الضحايا، وكانت شاهدة عيان على الجريمة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أطلقت النار مباشرة نحو جمع من النساء، بعضهن كن يرفعن الرايات البيضاء، مما أسفر عن إصابتها هي ومقتل قريبتها روية النجار. وأكدت شاهدة العيان على أن إطلاق النار تواصل رغم سقوط الضحايا، وعلى أن تلك القوات لم تقم بإسعاف الجرحى أو تسمح بنقل القتيلة إلى المستشفى، وتركتها تتزف حتى الموت.

وفي جريمة أخرى، قصفت قوات الاحتلال بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٩ خمسة نساء وهن يهربن من منزلهن في القرارة، جنوب خان يونس خشية استهدافه، ما أسفر عن مقتل اثنتين منهم، وهما أثير محمد سالم زويد، ٢٢ عاماً، وفاتن عبد العزيز زويد، ٢٢ عاماً.

استهداف الطواقم الطبية



صورة المسعف ياسر شبير منقولاً على حملة بعد مقتله

لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة تستهدف أفراد الطواقم الطبية العاملة في ميدان تقديم الخدمات الطبية والإسعافات اللازمة للجرحى والضحايا. وتشير المعطيات إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استمرت في استهداف عربات الإسعاف ووسائل النقل الطبية المختلفة، رغم وضوحها وتمييزها عن المركبات الأخرى المدنية والعسكرية منها. وترقى هذه الجرائم لكونها جرائم حرب، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين إلى اتفاقيات جنيف، والصادرين في العام ١٩٧٧^٧.

وخلال العام ٢٠٠٩، قتل (ستة) من أعضاء الفرق الطبية وعمال الإغاثة الإنسانية، جميعهم قتلوا خلال العدوان الحربي على القطاع، هم، طبيبان وأربعة مسعفين، بالإضافة إلى سائق شاحنة إغاثة، وهو ما يشير إلى تدهور خطير وغير مسبوق في حالات الاعتداء على العاملين في مجال الخدمات الطبية في قطاع غزة. فقد قتل ثلاثة أعضاء منهم في غضون حادثة واحدة وفي نفس اليوم، وهو مؤشر على مدى فداحة الثمن الذي دفعته هذه الفرق للقيام بمهامها الإنسانية. كما أنه مؤشر أيضاً على سياسة القتل العمد التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ميدانياً، رغم تمايز هذه الطواقم عن غيرها من حيث لباسها وشاراتها التي تظهر بوضوح شديد نهاراً أو ليلاً، ورغم لون سيارات الإسعاف المميز أيضاً بشارة الهلال والصليب الأحمرين. كما أصيب العشرات منهم بإصابات مختلفة نتجت عن استهداف سيارات الإسعاف، أو بسبب قصف تعرضت له المنشآت الطبية أو محيطها. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

(١) مقتل ثلاثة من أفراد الطواقم الطبية بقصف إسرائيلي

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، قتلت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ثلاثة أعضاء من فرق الطواقم الطبية الفلسطينية عندما توجهت سيارات إسعاف لتلبية نداء استغاثة من أحد سكان منطقة الدحوح، جنوب حي تل الهوى في مدينة غزة، لنقل عدد من الجرحى الذين تعرضوا لقصف جوي. وقد أطلقت الطائرات الحربية عدة صواريخ لحظة وصول سيارتي الإسعاف إلى المنطقة في محاولة منها لانتشال الجرحى والمصابين في تلك المنطقة. وقد نزل ثلاثة مسعفين يحملون حمالات نقل الجرحى والمرضى في أحد الشوارع الترابية، غير أنهم تعرضوا لصاروخ آخر من طائرة حربية، أدى لمقتلهم على الفور. والقُتل هم كل من: (١) ياسر كمال شبير، ٢٤ عاماً؛ (٢) أنس فضل نعيم، ٢٥ عاماً؛ (٣) رأفت عبد العال، ٢٤ عاماً.

(٢) مقتل طبيب وإصابة مسعف بقذيفة إسرائيلية

في حوالي الساعة ٤:١٠ بعد ظهر يوم الاثنين، الموافق ٢٠٠٩/١/١٢، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي قذيفة مدفعية تجاه برج البنا، في شارع الزرقاء في بلدة جباليا. وعلى الفور وصلت ثلاث سيارات إسعاف، من كل من الخدمات الطبية العسكرية، الدفاع المدني ووزارة الصحة، وتوجه أفراد طواقمها إلى المبنى لإخلاء الضحايا. وقد تعرض نفس البرج، وبعد أقل من ٧ دقائق إلى قصف بقذيفة مدفعية أطلقها جنود القوات المحتلة، وذلك خلال قيام أفراد الفرق الطبية بنقل أحد القتلى الذي فصل رأسه عن جسده جراء عملية القصف الأولى. أصابت القذيفة الطبيب عيسى عبد الرحيم صالح، ٢٢ عاماً، وهو من أفراد الخدمات الطبية العسكرية، مباشرة، وفصلت رأسه عن جسده. وقد ارتطم الرأس بزميله المسعف أحمد عبد الباري أبو فؤل، ٢٥ عاماً، وهو من أفراد الدفاع المدني، حيث كان يحمل مع الطبيب صالح جثة أحد القتلى، والذي أصيب بشظايا في رأسه وظهره. وقد نقلوا بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان.

(٣) إصابة مسعفين خلال قصف استهدفهما لدى محاولتهما إنقاذ مصابين، ومقتل أحدهما متأثراً بجراحه في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الأحد، الموافق ٢٠٠٩/١/٤، قصفت قوات الاحتلال تجمعاً للمواطنين بالقرب من مدرسة أبو عبيدة بن الجراح، في بيت لاهيا، شمالي القطاع. وقد هرع عدد من سكان المنطقة لإسعاف المصابين، كما توجهت سيارة إسعاف تابعة لمستشفى العودة إلى المكان لإخلاء الجرحى.

٧ لا يغطي هذا الجزء منع قوات الاحتلال إرسال الأدوية الطبية من الدخول إلى قطاع غزة خلال فترة الحصار، حيث ستغطي في البند الخاص باستمرار الحصار في سياق هذا التقرير أدناه.

وفي حوالي الساعة ١٠:١٠ صباحاً، تعرضت المنطقة إلى القصف بالقذائف المسماة ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين من سكان المنطقة، من بينهم أب واثنان من أبنائه، وإصابة عدد من المواطنين، من بينهم اثنين من المسعفين، توفي أحدهما (عرفة عبد الدايم) متأثراً بجراحه في اليوم التالي.

٤) قوات الاحتلال فتحت النيران فتقتل أحد أفراد طواقم الإغاثة الإنسانية التابع للأونروا بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي نيرانها تجاه قافلة من الشاحنات، التي كانت تنتظر وصول المساعدات الإنسانية للأونروا، فتقتل سائقاً متعاقداً مع وكالة الغوث الدولية، وأصاب آخر بينما كانا ينتظران قرب معبر بيت حانون (إيريز)، لإدخال المساعدات الإنسانية الخاصة بالوكالة إلى سكان القطاع. ووفقاً للمعلومات التي وثقتها المركز، فقد أطلق جنود القوات الحربية المحتلة المتمركزة على المعبر النيران تجاه مجموعة من السائقين الذين كانوا ينتظرون تحميل المساعدات الإنسانية ونقلها إلى القطاع، ما أدى إلى مقتل السائق بسام قوطة، ٢٢ عاماً، من سكان جباليا، ويتبع لشركة شحيب للنقليات المتعاقدة مع الأونروا، وأصيب سائق آخر بجراح.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩، استهدافها للصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالرغم مما توفره قواعد القانون الدولي لهم من حماية خاصة. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد وتهديد السلامة الشخصية



استهداف الطواقم الصحفية

للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقتربه من جرائم بحق المدنيين. وقد بلغت تلك الجرائم ذروتها خلال الحرب على غزة، التي استمرت من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، حيث اقترفت تلك القوات جرائم مختلفة بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، والمؤسسات الصحفية والإعلامية. وقد راح ضحية تلك الجرائم صحفيان فلسطينيان، قتل أثناء تأديتهما عملهما الصحفي، فيما قتل صحفيان آخران جراء الاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين الفلسطينيين وأعمال القصف العشوائي^٨.

وأصيب ٩ صحفيين آخرون جراء أعمال القصف التي استهدفت مكاتب إعلامية أو منشآت مدنية خلال قيامهم بعملهم المهني، وقد تعرض طاقمان إعلاميان للاحتجاز من قبل قوات الاحتلال وإطلاق النار دون وقوع إصابات. كما تعرضت ٥ مكاتب إعلامية وصحفية للقصف على أيدي تلك القوات. كما قتل خلال العام، المصوران الصحفيان عمر عبد الحافظ السيلوي، ويعمل لصالح تلفزيون الأقصى، وباسل إبراهيم فرج، ويعمل لصالح التلفزيون الجزائري، في جريمتين منفصلتين وذلك خلال قيامهما بأعمالهما المهنية في تغطية العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. - بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، قتل المصور الصحفي عمر عبد الحافظ السيلوي، ٢٨ عاماً، ويعمل لصالح تلفزيون الأقصى، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسجد د. إبراهيم المقادمة الواقع شمال مخيم جباليا، شمال قطاع غزة. وكان الصحفي السيلوي يقوم بعمله المهني في تغطية وصول القتلى والشهداء إلى

٨ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨، قتل الصحفي إيهاب جمال الوحيدي، ٢٢ عاماً، وكان يعمل لصالح تلفزيون فلسطين، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر لشرفة منزل حماه الواقع في الطابق السابع من برج الأطباء (٢) في حي تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة. وكان الصحفي الوحيدي يجلس برفقة حماه وقيية محمد أبو النجا، ٥٥ عاماً، التي قتلت جراء القصف أيضاً في الشرفة لحظة تعرضها للقصف المباشر، كما أصيبت زوجته إحسان جبر أبو النجا، بجراح خطيرة.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٨، قتل الصحفي علاء حماد مرتجى، ٢٦ عاماً، ويعمل لصالح إذاعة ألوان والبراق، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنزله، الواقع في حي الزيتون شرق مدينة غزة، بينما كان متواجداً بداخله. وقد أصيبت جراء القصف أيضاً والدته رجاء أحمد مرتجى، ٤٧ عاماً، بشظايا في جميع أنحاء الجسم، أدت إلى بتر قدمها اليمنى.

مسجد الشهيد كمال عدوان القريب من المسجد. وقد توجه الصحفي السيلوي للصلاة في المسجد عند حلول موعد صلاة المغرب على أن يعود ليكمل عمله في المستشفى مرة أخرى.

- بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، أعلنت المصادر الطبية في إحدى المستشفيات المصرية عن وفاة الصحفي باسل إبراهيم فرج، ٢٢ عاماً، من سكان حي الشجاعية، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح التلفزيون الجزائري، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمبنى جمعية حسام للأسرى، المكون من خمسة عشر طابقاً، ويقع في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة. وكان الصحفي فرج يقوم بتغطية أعمال القصف في اليوم الأول للعدوان الحربي على قطاع غزة برفقة ثلاثة صحفيين آخرين، عندما سقط الركام وشظايا مبنى جمعية حسام الذي كانوا يمرون بالقرب منه على السيارة التي كانوا يستقلونها. وقد أسفر ذلك القصف عن إصابة الصحفيين الأربعة بشظايا ورضوض، وكان من بينهم الصحفي فرج. والصحفيون الآخرون هم كل من: (١) المراسل الصحفي خالد سعيد أبو شمالة، ٢٦ عاماً، مراسل قناة المغربية الثانية الفضائية؛ (٢) المصور صحفي محمد الطناني، مصور قناة المغربية الثانية، (٣) فني الصوت محمد ماضي. وقد نُقل الصحفيون إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج اللازم، حيث وصفت إصابتهم بالطفيفة ما عدا الصحفي فرج الذي أصيب بجراح بالغة، نُقل على إثرها للعلاج في إحدى المستشفيات المصرية حتى أعلن عن وفاته متأثراً بجراحه.





استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

عبر جسر الكرامة، حيث قلصت ساعات العمل فيه، ولجأت إلى استخدام أساليب إذلال حادة بكرامة الإنسان، فاقمت من معاناة المسافرين، المغادرين للخارج أو العائدين إلى أماكن سكنهم.

واستمر إغلاق معبر رفح البري، على الحدود المصرية الفلسطينية، جنوبي قطاع غزة، المنفذ الوحيد لسكانها للسفر للخارج، على مدار العام. وارتفع بذلك عدد أيام إغلاقه منذ ٢٠٠٧/٦/١٢، قبل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً، إلى ٨٨٢ يوماً. وخلال العام ٢٠٠٩ أغلق المعبر بشكل كلي لمدة ٣٢٩ يوماً، أي بنسبة ٩٣٪ من إجمالي أيام السنة فيما فتح المعبر جزئياً، لمدة ٢٦ يوماً، أي بنسبة ٧٪ من إجمالي أيام السنة. وتحمل الفلسطينيون معاناة إضافية جراء استمرار إغلاق المعبر في وجه حركتهم وتنقلهم، كما تكبد الآلاف منهم، ممن لم يتمكنوا من السفر للخارج أو العودة للقطاع، أعباء ومعاناة إضافية بسبب عدم قدرتهم على التنقل والحركة، والوصول إلى الخدمات الصحية غير المتوفرة في مشافي القطاع، أو لأعمالهم في الخارج أو لمقاعدهم الدراسية في الجامعات في الخارج.

كما استمر إغلاق معبر بيت حانون (إيريز) في وجه سكان القطاع المدنيين، وفرض الحظر التام والشامل على حركة وتنقل الأشخاص إلى مدن الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، والخارج. واستثنى من ذلك عدد محدود جداً من مرضى القطاع الذين كانوا يحولون للعلاج في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية أو في المستشفيات الإسرائيلية. وعانى ذوو المعتقلين في السجون الإسرائيلية من حرمانهم، وللعام الثالث

عام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحترام سلطات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها رفع الحصار ووقف العمل بهذه السياسة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية، والتي ترتقي إلى كونها جرائم حرب.

وواصلت السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩ منع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل، وطال ذلك كافة السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الحالات الإنسانية والمرضية. كما استمر حرمان الآلاف من الفلسطينيين، من الطلبة الدارسين في الخارج وكذلك العاملين في الخارج، وخاصة في بلدان الخليج العربي، من السفر والوصول إلى مؤسساتهم التعليمية وأماكن عملهم. وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام مزيداً من القيود الداخلية الإضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وارتفع عدد الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، المنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، إلى ٦٠٠ حاجزاً ونقطة عسكرية. وقد أحكمت تلك القيود الجديدة سيطرة قوات الاحتلال على حركة وتنقل السكان المدنيين فيها، وأدت إلى عزل السكان فيما يشبه كانتونات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض. وخلال العام لجأت قوات الاحتلال إلى المزيد من العراقل الجديدة التي فرضتها على سفر سكان الضفة الغربية للخارج

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في إحكام وتشديد إجراءات الحصار الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩، وفرضت المزيد من القيود التي عزلت السكان المدنيين الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة الذي تفرض عليه قوات الاحتلال عزلاً يكون تاماً عن بقية العالم. وخلال عدوانها على القطاع مطلع العام ٢٠٠٩، شددت قوات الاحتلال من إجراءات عزلها لقطاع غزة من خلال فرض طوق بري، جوي وبحري. وعانى سكان القطاع، وعلى مدار نحو شهر، حالة من العزلة التامة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي، شمل منع الطواقم العاملة في ميدان الخدمات الإنسانية، بما فيها الفرق الطبية، وسائل الإعلام والصحفيين من دخول قطاع غزة. وتفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية فيها بشكل خطير، حيث باتوا عاجزين عن الحصول على احتياجاتهم من إمدادات الأغذية، الأدوية، المحروقات، الطاقة الكهربائية وغيرها من السلع الضرورية للحياة الطبيعية. وقد أدت السيطرة التامة على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين بحرية، عبر إحكام إغلاق كافة المعابر الحدودية ومنع التدفق الحر للصادرات والواردات من السلع إلى مزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، والمتدهورة أصلاً. وبات السكان يحاربون في وسائل عيشهم، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي غير المسبوق، والذي تفرضه سلطات محتلة في التاريخ الإنساني، ولترتفع معدلات الفقر والبطالة لتصل إلى ٨٠٪ و ٥٥٪ في قطاع غزة على التوالي. وتزامن ذلك مع عجز تام ومخجل من قبل المجتمع الدولي، خاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة

الإسرائيلي، ووصلت إلى تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، حيث حرّموا من الوصول إلى الغذاء والدواء والماء. وترافق ذلك مع انقطاع كامل للتيار الكهربائي على كافة مدن وقرى ومخيمات القطاع. وفرضت السلطات المحتلة، وفي معظم فترات العام ٢٠٠٩، إغلاقاً شاملاً، وفرضت قيوداً مشددة على المعابر التي تربطها مع الأرض الفلسطينية المحتلة، ما أدى لمنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأرض الإسرائيلية. وجراء ذلك استمر حرمان طالبات وطلاب قطاع غزة من فرصهم للتحاق بجامعات ومعاهد الضفة الغربية، فيما توقفت زيارات الأهالي والعائلات لذويهم وأقاربهم.

نسبة الفقر في قطاع غزة تراوح مكانها، بسبب شلل كافة المرافق الاقتصادية، وسجلت أكثر من ٨٠٪. وأشارت التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فلسطيني في الأرض المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخيل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي ٢٢٪، وبلغ الانخفاض ذروته في نهاية العام ليصل إلى نحو ٤٥٪. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة. وقد بلغت الأمور ذروتها مع مطلع العام ٢٠٠٩، حيث كان قطاع غزة تحت وطأة العدوان الحربي

على التوالي، من زيارة أبنائهم في تلك السجون. وفرض حظر تام منع بموجبه طلبه قطاع غزة الدارسين في جامعات ومعاهد الضفة الغربية من الوصول إلى تلك المؤسسات، ما حرم العشرات منهم من حقهم في التعليم. جدير بالذكر أن نحو ٢٥٪ من طلبة الجامعات والمعاهد في الضفة الغربية كانوا من سكان القطاع قبل إحكام سياسة الحصار الشامل على القطاع.

وتفاقم خلال العام ٢٠٠٩ الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة نحو ٤٠٪، فيما ارتفعت لتصل لنحو ٥٥٪ في قطاع غزة. وفي المقابل، بقيت

تفاقم الأزمة الإنسانية خلال العدوان على قطاع غزة

شهد قطاع غزة، خلال فترة العدوان الحربي الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي، أوضاعاً إنسانية كارثية، تدهورت خلالها مختلف جوانب الحياة للسكان على نحو غير مسبوق. وتعرض خلالها حياة نحو ١,٥ مليون فلسطيني يقطنون القطاع إلى خطر حقيقي، هدد حياتهم بصورة جماعية. وجاء هذا التدهور بعد معاناة قاسية، ناتجة عن حصار سبق العدوان الحربي، واستمر لنحو عامين، حرم خلاله سكان القطاع من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية. وقد كان الهم الأساسي لكافة السكان خلال تلك الفترة البحث عن مكان آمن لحماية حقهم في الحياة والأمن والسلامة الشخصية. وعانوا طويلاً من أجل توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فيها المياه، الأغذية، الأدوية، الكهرباء والوقود. وابتات توفير تلك الاحتياجات مهمة صعبة وشاقة، واعترضها الكثير من المخاطر الحقيقية، بسبب الترويع المستمر للسكان، واستمرار سياسة الخنق الاقتصادي والاجتماعي للسكان، الذي أضيف إلى القتل والتدمير الشامل، الناجم عن الغارات الجوية المكثفة، والاجتياح البري لمناطق واسعة في القطاع.

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في حينه، وبقلق شديد، تفاقم الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الحربية المحتلة خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة. فقد شهدت تلك الأوضاع نقصاً مستمراً في الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين، وأدت إلى انتهاك حقهم في التمتع بمستوى معيشي ملائم، بما في ذلك الحصول على الغذاء، الدواء، المياه بما فيها مياه الشرب النظيفة، الرعاية الصحية، التمتع بالحق في المأوى الملائم والأمن، الحق في التعليم والحق في العمل. فقد عانى سكان القطاع المدنيون وضعاً غذائياً كارثياً عجز خلاله السكان عن الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وتفاقمت معاناة السكان المدنيون جراء النقص الشديد في تدفق رسالات الأغذية إلى مدن وقرى ومخيمات القطاع.

تشديد القيود على حرية التنقل والحركة خلال العدوان

تزامن العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع مع حالة غير مسبقة من الإغلاق المحكم والشامل لكافة المعابر الحدودية لمعابر القطاع، بما فيها المعابر المخصصة لحركة الأشخاص والمعابر التجارية. وتبعاً، منع سكان القطاع من مغادرته أو العودة إليه، وعرقلت وصول معظم الإمدادات من الأغذية والأدوية وكافة الاحتياجات الضرورية للسكان وفي أضيّق نطاق، بما فيها تلك التي وصلت من العديد من الدول والمنظمات الإنسانية كإعانات عاجلة للمكوبين من سكان القطاع من أجل بقائهم على قيد الحياة. وأغلق معبر رفح الحدودي خلال الفترة في وجه المسافرين والقادمين من وإلى قطاع غزة، فيما سمح لأعداد محدودة من جرحى العدوان بمغادرة القطاع، وسمح للوفود الإنسانية والمواطنين الفلسطينيين العالقين في العريش ومعظم هؤلاء من المرضى

الذين أنهوا علاجهم في المستشفيات المصرية بالعودة إلى ديارهم في قطاع غزة، بعد تأخير استمر عدة أيام. كما أغلق معبر بيت حانون "إيريز" في وجه سكان القطاع الراغبين بالتوجه إلى الضفة الغربية و/أو إسرائيل للتجارة، للزيارات الدينية أو العائلية بشكل تام طيلة أيام العدوان. وفرضت السلطات الحربية المحتلة حظراً على دخول كافة البعثات الدبلوماسية، وفود المنظمات الإنسانية الدولية ورجال الإعلام والصحافة طيلة فترة العدوان. واضطرت العشرات من الوفود إلى السفر إلى مصر لدخول القطاع عبر معبر رفح الحدودي. ومنعت السلطات المحتلة خلال تلك الفترة دخول مرضى القطاع إلى المستشفيات في الضفة الغربية و/أو المستشفيات الإسرائيلية منعاً تاماً. كما أغلقت كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، حيث أغلقت قوات الاحتلال معبر المطار (كارني)، ومعبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، وفتح استثنائياً لأيام معدودة، ولساعات محدودة لإدخال وتوريد كميات محدودة جداً من المساعدات الإنسانية. وظل معبر صوفا، الذي كان مخصصاً لتوريد مواد البناء للقطاع مغلقاً تماماً طيلة أيام الفترة. وأغلق معبر ناحال عوز، المخصص لتوريد الوقود والمحروقات، ولم يسمح بتوريد مادتي البنزين والسولار طيلة فترة العدوان، فيما سمح بتوريد كمية محدودة جداً من غاز الطهي والوقود الصناعي المخصص لتشغيل محطة كهرباء غزة، لا تكفي احتياجات القطاع سوى لمدة يومين فقط.

واستمرت معاناة السكان المدنيون في قطاع غزة جراء التدهور الكارثي في أوضاعهم الإنسانية، وحتى نهاية ديسمبر من العام ٢٠٠٩، حيث استمر حظر المرور الحر للبضائع، بما في ذلك الواردات والصادرات، وفرض السلطات المحتلة حظراً تاماً على توريد كافة الاحتياجات اللازمة لعملية البناء وإعادة الإعمار في قطاع غزة.

منع إعادة إعمار قطاع غزة

تداعت عدة أطراف دولية لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار القطاع، وقد عقد المؤتمر في منتجع شرم الشيخ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢، وشارك فيه نحو ٧٠ دولة، و١٦ منظمة إقليمية ودولية ومؤسسة تمويل دولية، برعاية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وقد ناقش المؤتمر التي ترأست جلساته مصر باعتبارها الدولة المضيئة، والنرويج بصفتها رئيس لجنة تنسيق المساعدات للشعب الفلسطيني، وثيقة واحدة، قدمتها السلطة الفلسطينية، وهي «الخطة الوطنية الفلسطينية للإعمار المبكر وإعادة الإعمار في غزة»، والتي أعدتها وزارة التخطيط في حكومة فياض، بمشاركة كافة الوزارات الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي. ووفقاً للخطة المقدمة، طلبت السلطة الفلسطينية مبلغ ٢.٨ مليار دولار من المانحين، ٤٧.٨٪ فقط من المبلغ المطلوب، أي ما قيمته ١٢٢٦ مليون دولار مخصصة لبرنامج إعادة إعمار قطاع غزة، و ٥٢٪ من المبلغ ١٤٥٠ مليون دولار لتمويل العجز في ميزانية السلطة للعام ٢٠٠٩. وتتخذ خطة إعمار القطاع حسب الخطة المقدمة على مدى عامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وتطال القطاعات المختلفة، والمحددة وفقاً للخطة ب: توفير الملاجئ المؤقتة لمن دمرت منازلهم، إصلاح شبكات الكهرباء، المياه والصرف الصحي، إصلاح الآبار، إعادة بناء وترميم المنازل، المساجد والكنائس والمواقع الثقافية والتراثية، تقديم إعانات لأصحاب المنازل المتضررة، والذين يستأجرون منازل، إعادة تأهيل شبكة الطرق والشوارع والجسور، تعويض المتضررين من أصحاب المهن كالمزارعين والتجار وإعادة إعمار المنشآت الصناعية والتجارية والخدماتية.

وقد تبرع المؤتمرين بأموال فاقت المبلغ الذي طالبت به الخطة الفلسطينية، وقد بلغ حجم التبرعات ٤،٤٨١ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠٪ عن المبلغ المطلوب فلسطينياً، غير أن نتائج المؤتمر حملت في طياتها العديد من الأمور، التي عكست الحقائق الميدانية خلاصتها بأن البدء في عملية الإعمار لن يكون قريباً. فقد ترك الباب مفتوحاً لتاريخ بدء تنفيذ عملية إعادة الإعمار، دون أن يحدد المؤتمر موعداً واضحاً لها.



وأصبحت تلك العملية برمتها مرهونة إلى أن تسمح القوات المحتلة بفتح المعابر، ومرور المواد الأساسية لعملية الإعمار. وهو ما يعني استمرار الحال على ما هو عليه، دون مراعاة لاستمرار معاناة السكان المدنيين الذين يعيشون ظروفًا قاسية، تتفاقم مع مرور كل يوم بدون البدء في إنهاء مأساتهم، خاص مع ظروف البرد الشديد وتدهور البنية الأساسية للخدمات.

وقد أدى إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي لمعابر قطاع غزة، وحظر استيراد مواد البناء الأساسية، وخاصة مادتي الاسمنت والحديد الخرسان، إلى منع إعادة إعمار قطاع غزة، ويشمل ذلك التوقف الكامل لكافة مراحل إعادة الإعمار، بما فيها إزالة الردم والأنقاض ومخلفات الدمار، ترميم وإصلاح المباني والمنشآت الآيلة للسقوط، إعادة بناء وترميم المنازل السكنية، المرافق الحكومية من وزارات، محافظات وهيئات محلية، مقرات شرطية. ونجم عن ذلك تواصل المأساة الإنسانية لسكان القطاع، وبخاصة آلاف الأسر الذين يعيشون في ملاجئ وخيام مؤقتة، وغير قادرين على استئناف حياتهم الطبيعية بعد أن فقدوا منازلهم خلال فترة العدوان. كما لا يزال آلاف السكان الذين لا تصلهم مياه الشرب، ويفتقدون شبكات صرف صحي آمنة، جراء الأضرار الفادحة التي لحقت بها. إن بدء عملية إعادة الإعمار مرهون بفتح المعابر، والسماح بدخول كميات كافية من المواد الأساسية إلى القطاع بطريقة فعالة ومنظمة، وهو ما يتيح دفع عجلة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل الضرورية لإعادة الحياة لقطاع غزة.

القيود على حرية الحركة في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها، والعمل في مؤسساتها. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

والأراضي الزراعية، وتجبر المزارعين غير المثبتة عناوينهم في بطاقات هويتهم بأنهم من سكان المنطقة على الرحيل عنها. يُشار إلى أن أراضي الأغوار تعتبر الأكثر خصوبة في أراضي الضفة الغربية، وتقيم قوات الاحتلال العديد من المستوطنات الزراعية التي صادرت لأجلها آلاف الدونمات الزراعية، كما وتعزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية على امتداد حدود نهر الأردن، وتحرم مالكيها من استغلالها.

كما وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لتحقيقات المركز، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (١٦٢) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٣٥) طفلاً و(١١) امرأة.

وقد ضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين،

الاتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من الجدار الفاصل حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

وتستخدم قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية كمعابر حدودية داخل الضفة الغربية لتعزل من خلالها مناطق شاسعة بأكملها عن باقي مناطق الضفة كما هي الحال في منطقة الأغوار. وتقيم تلك القوات أربعة حواجز عسكرية ثابتة على مداخل الأغوار، الأول (حاجز تياسير) شرقي مدينة طوباس ويفضي إلى الأغوار الشمالية، والثاني (حاجز الحمرا) شرقي مدينة نابلس والثالث (حاجز معاليه أفرام) جنوب شرقي المدينة ويفضيان إلى الأغوار الوسطى، والرابع (حاجز العوجا) غربي مدينة أريحا ويفضي إلى الأغوار الجنوبية. ولا يُسمح للمواطنين الفلسطينيين من غير سكان الأغوار من الدخول إليها. كما أن قوات الاحتلال تشن بين فترة وأخرى أعمال اقتحام للتجمعات السكنية الفلسطينية

ورغم ادعاءاتها المتكررة بأنها خفضت من القيود المفروضة على حركة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأزالت بعض الحواجز بشكل نهائي، وفتحت أخرى أمام الحركة، إلا أن قوات الاحتلال لا تزال تقيم ما يزيد عن (٦٣٠) حاجزاً وعائقاً مادياً في مختلف محافظات الضفة، من ضمنها (٩٢) حاجزاً عسكرياً معززاً بالجنود. وتُقي تلك القوات سيطرتها الكاملة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة بين المحافظات، من خلال تلك الحواجز المنتشرة على مفترقات الشوارع الرئيسية. بل إن قوات الاحتلال عززت تواجدتها على العديد من تلك الحواجز، وأضافت إليها منشآت جديدة مثل حاجز «الكوتينير»؛ جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة، الواصل بين وسط الضفة الغربية وجنوبها، وحاجز «عناب» على شارع نابلس - طولكرم. كما أنها أعادت إغلاق حواجز كانت قد فتحتها في وقت سابق مثل الحاجز العسكري المقام على مفترق مستوطنة «شاي في شومرون» على شارع نابلس - جنين. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما يقارب ٦٥٪ من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، والتي تؤدي إلى ١٨ تجمعاً سكانياً فلسطينياً، مغلقة أو مسيطر عليها من قبل حواجز قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٧ من أصل ٧٢ طريقاً).

من ناحية ثانية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من



معاناة المواطنين على الحواجز الإسرائيلية بالضفة الغربية



جدار الفصل العنصري يشق قرية نعلين، قضاء رام الله بالضفة الغربية

لحقوق الإنسان. فالمادة ٢٢ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصادات من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاد أو الثأر والمعاقبة لسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاد والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل. يشار إلى أنه عند استكمال بناء جدار الضم غير القانوني في الضفة الغربية فإن طوله سيبلغ ٧٢٤ كيلومتراً، وهو ما سيؤدي إلى فرض المزيد من إجراءات العزل على السكان الفلسطينيين. وقد تم حتى الآن بناء ٢٥٠ كيلومتراً من الجدار، منها ٩٩٪ على أراضي الضفة الغربية نفسها، وهو ما يعرض المزيد من الأراضي الفلسطينية للمصادرة.

لقد مثلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي

سواء أولئك الذين عُزِلت مناطقهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار. وأفاد عدد من المزارعين لباحثي المركز بأن الجنود المتمركزين عند البوابات المقامة في هيك الجدار يمنعونهم من اجتيازها بادعاء عدم حيازتهم على التصاريح اللازمة التي تسمح لهم بعبور البوابات. وذكروا بأن هذه الإجراءات تهدف إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيداً لمصادرتها. ويشكل محصول الزيتون مصدر الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي المفروض عليهم.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة. وتحرم قوات الاحتلال المدنيين الفلسطينيين من استخدام العديد من الطرق، وتقتصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما مجموعه ٥٠٠ كيلومتر من الطرق المحظور على الفلسطينيين استخدامها في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، دون الحصول على تصاريح تصدرها قوات الاحتلال، وهو أمر غاية في الصعوبة.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية

قرية بلعين، غربي رام الله. وبتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في سجن عوفر لائحة اتهام بحق أبو رحمة اتهمته فيها بـ «التحريض، ورشق الحجارة، وحياسة أسلحة»، وتتعلق تهمة حياسة الأسلحة بقنابل الغاز المسيل للدموع التي تستخدمها قوات الاحتلال ضد المتظاهرين، والتي قام أبو رحمة بجمعها من أجل عرضها في أحد المعارض. وبتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي جمال جمعة، منسق حملة «أوقفوا الجدار» من منزله. وبتاريخ ٢١ ديسمبر، مددت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في سجن المسكوبية بالقدس اعتقاله لمدة أربعة أيام أخرى. وعلى الرغم من أن جمعة يحمل هوية القدس، إلا أن سلطات الاحتلال طبقت عليه الأوامر العسكرية الخاصة بالضفة الغربية فيما يتعلق بمنعه من الالتقاء بمحاميه خلال الأسبوع الأول من اعتقاله. ولم توجه إلى جمعة أية تهمة، ولكن يعتقد بأنه معتقل على خلفية نشاطاته المشروعة كمنسق لحملة أوقفوا الجدار.

وفي قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي نحو ١٠٧٥ فلسطيني خلال العام ٢٠٠٩، غالبيتهم (نحو ١٠٠٠) اعتقلوا خلال عمليات الاجتياح البري لقطاع غزة أثناء الحرب الأخيرة، التي وقعت خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩. عدد من أولئك المعتقلين الذين أفرجت قوات الاحتلال عنهم، بعد احتجازهم أمروا بالعودة لمنازلهم والسير في مناطق خطيرة، دون توفير حماية لهم، مما عرض حياتهم للخطر الشديد. وفي واحدة من تلك الحالات قتل مدني فلسطيني من بيت حانون بعد الإفراج عنه من حاجز إيرز بعد فترة اعتقال، أثناء عودته هو وشقيقه على

د. محمود الرمحي وعدد آخر غيرهم، إلا أنها واصلت اعتقال المزيد من القيادات وممثلي الشعب الفلسطيني، بمن فيهم نواب في المجلس التشريعي، وذلك استمراراً لحملة الاعتقالات التي نفذتها منذ عام ٢٠٠٦. وقد تواصلت هذه الاعتقالات خلال العام ٢٠٠٩، كان أبرزها بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩، حيث اعتقلت قوات الاحتلال كل من: نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم في الحكومة الفلسطينية العاشرة، الدكتور ناصر الدين محمد احمد الشاعر، ٤٨ عاماً؛ والمحاضر في جامعة النجاح الوطنية د. عصام راشد الأشقر، ٥٥ عاماً؛ والقيادي في الحركة (حماس) عدنان عاهد عصفور، ٤٩ عاماً. وفي مدينة رام الله، اعتقلت تلك القوات النائب أيمن حسين أمين دراغمة، ٤٥ عاماً، وأما في مدينة الخليل فقد اعتقلت النائبة نزار عبد العزيز رمضان، ٤٢ عاماً؛ والدكتور عزام نعمان عبد الرحمن سلهب، ٥٣ عاماً. وفي محافظة بيت لحم أعتقل النائب خالد طافش ذويب، ٤٥ عاماً.

كما طالبت الاعتقالات عدداً من نشطاء حقوق الإنسان، وذلك على خلفية عملهم ونشاطهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وبتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩، اعتقلت قوات الاحتلال المتمركزة على معبر الكرامة على الحدود الأردنية محمد عثمان، العضو في حملة أوقفوا الجدار، أثناء عودته من رحلة إلى النرويج كان هدفها حشد التأييد والمناصرة. ثم أوقف عثمان لمدة ٦١ يوماً «على ذمة التحقيق»، حول بعدها للاعتقال الإداري. واعتقلت قوات الاحتلال بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩ ناشطاً بارزاً ثانياً هو عبد الله أبو رحمة، منسق اللجنة الشعبية لمناهضة الجدار، من منزله في

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال وأسرى حوالي (٩٢٨١) فلسطيني في سجونها ومراكز اعتقالها المقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. وبين هؤلاء المعتقلين ٨٥٥ معتقلاً من قطاع غزة، و(٨٥٢٦) معتقلاً فلسطينياً من سكان الضفة الغربية، بما فيها القدس. وبين المعتقلين (٢١٠) أطفال و(٢٤) امرأة.

وخلال العام ٢٠٠٩، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بالآلاف الأسرى في أوضاع مزرية. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يتم اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. وقد بلغ عدد من تم اعتقالهم على مدار العام ٢٠٠٩ نحو (٥٠٠٠) معتقل، منهم من تعرض للاعتقال أكثر من مرة. وبين هؤلاء المعتقلين أكثر من (١٠٠٠) معتقل من قطاع غزة.

ومع نهاية هذا العام كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما تزال تحتجز العشرات من قيادات الشعب الفلسطيني، وممثليهم، بمن فيهم (٢٦) نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس. وبالرغم من إفراج تلك القوات عن رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، وأمين سر المجلس،

بينما يسمح للعائلات في الضفة الغربية بزيارة أبنائهم بشكل متقطع. كما أن العديد من السجناء يتم وضعهم في الحجز الانفرادي، والعديد منهم يبقى في غرف العزل لفترات طويلة.

وإمعاناً في فرض مزيد من المعاناة بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، شكلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مطلع هذا العام لجنة وزارية ترمي إلى جعل ظروف احتجاز السجناء الفلسطينيين أكثر سوءاً. وأيطب بهذه اللجنة الذي ترأسها وزير العدل دانييل فريدمان، وضمت عدداً من الوزراء تقليص المخصصات النقدية التي يتم تحويلها للسجناء من قبل أسرهم لشراء الاحتياجات المعيشية والغذائية، وفرض قيود على وسائل الاتصال ومصادر الأخبار، وتقليص الزيارات الأسرية والإمكانات التعليمية، وكذلك منع أي تواصل جسدي بين المعتقلين وعائلاتهم. ويعتقد بأن هذه الإجراءات تهدف إلى تقليص ظروف الاعتقال إلى حد «المعايير الدنيا».

وبهذا الصدد، يؤكد المركز بأن ظروف الاعتقال في الوقت الراهن هي دون المعايير الدولية، المحددة، من بين مواثيق أخرى، في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. إن جعل ظروف الاعتقال أسوأ مما هي عليه قد يكون له آثاراً سلبية على الصحة الجسدية والنفسية للسجناء.

أصيب. بقي جثمان أخي شادي ملقى على الأرض لمدة يومين، حتى تمكن طواقم الإسعاف من نقله لمستشفى كمال عدوان».

كما واصلت سلطات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين على معبر بيت حانون «إيرز»، بمن فيهم مرضى يتوجهون إلى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية. آخر تلك الحالات التي سجلها المركز، كان اعتقال المواطن أحمد سمير عصفور، ١٩ عاماً، بينما كان متوجهاً صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩ للعلاج في مستشفى ماريوسف في القدس برفقة والده على الرغم من حصوله على التصريح اللازم من سلطات الاحتلال. وبحسب المعلومات، فقد كان من المقرر إجراء عملية توصيل عصب وزراعة عظام ومرفق في ذراع عصفور الأيمن، بعد أن فشلت محاولات علاجه في مصر سابقاً. ويعاني عصفور من إصابة خطيرة خلال الحرب الأخيرة على غزة.

ويخضع جميع هؤلاء المعتقلين لشروط اعتقال سيئة، بما في ذلك الحرمان من تلقي خدمات طبية، مما ساهم في تدهور أوضاعهم الصحية خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة. كما يحرم هؤلاء المعتقلون من الزيارات العائلية والأسرية. فمنذ قرابة أربع سنوات يمنع أهالي المعتقلين من قطاع غزة من زيارة أبنائهم،

دوار زمو، شرق جباليا. وذكر يوسف عصام حمد، ٢١ عاماً، من بيت حانون، أن قوات الاحتلال اعتقلته وشقيقه، شادي وعصام حمد مع قرابة ٢٢ رجلاً من بيت حانون، وحجزتهم في معتقل إيرز على حدود القطاع. وأضاف حمد أن تلك القوات أطلقت سراحه وسراح أخويه في نفس اليوم، بعد أن فكت قيودهم، وأمرهم أحد الجنود بالانصراف لوحدهم إلى غزة، مؤكداً أن عليهم السير على شارع صلاح الدين فقط، دون التحرك يميناً أو شمالاً، وإلا سوف تطلق النار عليهم. وتابع حمد بأنه وأخوته ساروا على شارع صلاح الدين رافعين أيديهم للأعلى حتى وصلوا إلى دوار زمو شرق جباليا. وهناك أطلق جنود الاحتلال المتمركزين فوق إحدى البنايات النار عليهم مباشرة، غير أنهم لم يصابوا بأذى. وبعد مواصلة سيرهم تجاه الجنوب على بعد ١٠٠ متر من المنزل المذكور، عند مقر الهلال الأحمر أطلقت النار عليهم مباشرة، كانت الساعة الثامنة مساءً، حيث أصيب شادي برصاصتين في الرأس والقدم، وتواصل إطلاق النار عليهم رغم سقوطهم على الأرض. وأضاف حمد «قمت بالنداء على أخي شادي فلم يرد، وعرفت انه استشهد، ورغم ذلك أطلقت نوحنا ثلاثة قذائف سقطت حولنا. بقينا منبطحين حتى الساعة ٢:٠٠ فجر اليوم التالي، حتى هرب عصام تجاه الغرب، فيما بقيت بجوار أخي حتى الخامسة والنصف صباحاً وقررت الهروب زحفاً. وأثناء زحفي أطلقت نوحني قذيفة صاروخية ولم



التعذيب وسوء المعاملة

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهرات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة. ولا تتوقف



معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسرهم. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وخلال العام، تلقى المركز إفادات وشهادات من عدد من الضحايا المعتقلون المفرج عنهم من غزة، الذين اعتقلوا خلال الحرب على غزة، أو ممن قابلهم محامو المركز في معتقلاتهم، أكدوا خلالها تعرضهم لشتى أساليب التعذيب النفسي والجسدي

خلال فترة الاحتجاز. ومن خلال تلك الشهادات والإفادات يتضح بأن العشرات من المدنيين احتجزوا وهم مكبلي الأيدي، ومعصوبي العيون بجانب الدبابات في مناطق الاشتباكات وتعرضت حياتهم للخطر الشديد، خلافاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. كما أفاد عدد من المعتقلين أنهم تعرضوا للبرد القارس، وللتجوع، وعدم قضاء حاجياتهم الأساسية، وللنوم في العراء دون فراش أو غطاء، والإهانات الشخصية والضرب والركل بالأيدي وأغصان البنادق. وتحدث عدد من المعتقلين المفرج عنهم عن مساومات وضغوط تعرضوا لها خلال فترة الاحتجاز من قبل ضباط المخابرات تتعلق بالتعاون مع قوات الاحتلال وتقديم المساعدة مقابل الإفراج عنهم، أو تخفيفهم بمزيد من الضرب والتحقيق.

أحد هؤلاء المعتقلين كان المواطن عمر القانون، ٢٦ عاماً من العطاطرة في بيت لاهيا، الذي اعتقلته قوات الاحتلال من منزله لمدة أسبوع، واخضع للتحقيق والتعذيب، حتى كسرت يده ولم يتلق الرعاية الطبية قبل الإفراج عنه. وفي إفادته للمركز، ذكر المواطن القانون ما يلي:

«بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩، أثناء الاجتياح البري للمنطقة، اعتقلت أنا وأخوتي من منزلنا، واحتجزنا وعدد من المواطنين بمدرسة أبو جعفر المنصور لمدة يوم كامل. أفرج عن باقي المواطنين، فيما بقيت أنا وشخص آخر رهن الاعتقال. وضعونا بالدبابة ونقلونا إلى منطقة أخرى لا أعرفها، ومن ثم نقلونا بدبابة أخرى إلى منطقة أخرى. أعتقد أن المنطقة كانت قريبة من المجدل داخل إسرائيل، هناك تعرضت للتحقيق والضرب المبرح، رفضوا إطعامي وأمروني بشرب البول. بعد هذه الجولة أرجعوني إلى حاجز إيرز وطلبوا مني التعاون معهم، وأخضعوني لجولة أخرى من التعذيب والضرب، حتى كسرت يدي. مكثت حوالي ليلة في إيرز دون تلقي عناية طبية. أفرج عني بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩.»

أما المواطن أحمد عبد ربه، ٢٠ عاماً من عزبة عبد ربه شرق جباليا، فقد اعتقل أيضاً من منزله وأخضع للضرب والتحقيق قبل أن ينقل إلى معتقل النقب داخل إسرائيل ويتعرض للتحقيق والتعذيب الشديد، بما في ذلك البول عليه، والمكوث طيلة فترة الاعتقال دون تلقي الطعام والدواء. وفي إفادته للمركز ذكر ما يلي:

«بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ مساءً، اقتحمت القوات الخاصة منزلنا وكان القصف المدفعي والجوي كثيف في المنطقة. كان الجنود مدججين بالسلاح وترافقهم كلاب مدربة، وتمركزوا في المنزل لمدة ثلاث أيام، حيث استخدموني وأخوتي طيلة الفترة كدروع بشرية، واعتدوا علينا بالضرب وكنا مقيدين. في اليوم الرابع اعتقلني الجنود ومعني أخوتي الأربعة، ماجد، مصطفى، أمجد، وفرج وابن أخي محمد. كانوا ينتقلون بنا من منزل إلى منزل ونحن أمامهم. أجبرونا على المشي فوق جثث الشهداء الملقاة في الشوارع. نقلنا الجنود بواسطة دبابة إلى معبر ناحال عوز. مكثنا مدة ثلاثة أيام، كنا مكبلي الأيدي وعاريي الأجساد، وأخضعنا للتحقيق والتعذيب، لدرجة أن أحد الجنود «بال» علينا. نقلنا بعد ذلك إلى مركز التحقيق في النقب لمدة ٧ أيام دون طعام أو دواء. كنت في تلك الفترة اشعر بالآلام في البطن، فأخبرت أحد الأطباء عن آلمي، فما كان منه إلا أن أمرني بالكشف عن بطني وقام بركلي ٧ مرات. بعد ذلك وضعت في الزنزانة لمدة ٧ أيام أخرى دون طعام أو دواء، لدرجة أنني كنت أتبول على نفسي، وكانت رائحتي كريهة ولم يقدم لنا سوى الماء. بعد ذلك نقلنا إلى سجن الرملة لمدة يوم ونصف تقريباً ومن هناك أطلق سراحنا.»

الاعتقال الإداري

هناك نحو ٣٠٠ فلسطيني يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمل ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس بالإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وقد عمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية- منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧- إلى تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة. في هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري- منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧- طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حرّموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمل ذلك من حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين ٢-٦ شهور قابلة للتديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

وقد وصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٩، اعتقال المزيد من الفلسطينيين وتحويلهم إلى الاعتقال الإداري، خاصة في الضفة الغربية. ومن بين المعتقلين الإداريين محمد عثمان، الناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان من رام الله، الذي حول للاعتقال الإداري بعد نحو شهرين من اعتقاله والتحقيق معه. وكان عثمان، وهو ناشط في حملة «أوقفوا الجدار»، قد اعتقل على جسر النبي بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩، أثناء عودته لرام الله قادماً من الأردن بعد مشاركته في سلسلة نشاطات وفعاليات خطابية في النرويج مناهضة لجدار الضم المقام على أراضي المواطنين في الضفة الغربية. ثم أوقف عثمان لمدة ٦١ يوماً «على ذمة التحقيق». وبعد انتهاء تلك المدة، تم تحويله إلى الاعتقال الإداري على أساس «أدلة سرية» لتشكيله «تهديداً أمنياً في المنطقة». وبتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩، تم تمديد أمر الاعتقال الإداري بحق عثمان لمدة شهر آخر.

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية

مثلت سياسات قوات الاحتلال الإسرائيلي المنهجية، بما فيها عملياتها الحربية المخططة مسبقاً، نمطاً غير مسبوق في أعمال تدمير وهدم الممتلكات والأعيان المدنية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠٠٩. وقد شمل تنفيذ تلك المخططات والعمليات كافة الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وخاصة مدينة القدس المحتلة، وقطاع غزة. غير أن التطور النوعي في تلك السياسات كان النتائج الوخيمة التي خلفتها تلك العمليات من حيث هول وحجم تدمير وهدم تلك الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة، والذي نفذته خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة في أواخر ديسمبر من العام المنصرم وحتى الثامن عشر من كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٩. فقد شنت القوات الجوية، البرية والبحرية المحتلة عمليات عسكرية أدت أعمال تدمير وهدم طالت البنية الأساسية لمدن وقرى ومخيمات القطاع، شملت منازل وبيوت السكان المدنيين، المنشآت الحيوية والمرافق العامة المدنية، بما فيها المؤسسات التعليمية، الصحية، الدينية، مرافق القطاع الزراعي، منشآت البنية الاقتصادية، مصادر الكهرباء، مرافق المياه والصرف الصحي والمنشآت الثقافية. وفي الضفة الغربية المحتلة تواصلت عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية الخاصة بالسكان الفلسطينيين، وتجلت أبرز صورها في عمليات هدم وتدمير منازل السكان المدنيين، وخاصة في مدينة القدس المحتلة، في إطار سياستها لتهود المدينة العربية وممارسة سياسة التطهير العرقي ضد سكانها الفلسطينيين.

وتعتبر سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الإنساني الدولي، فضلاً عن قواعد قانون حقوق الإنسان الدولي، وترتقي لكونها جرائم حرب. وتعتبر اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب أكثر الاتفاقيات التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقع على إسرائيل، لكونها طرفاً متعاقداً عليها، التزاماً باحترام قواعد، وخاصة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها سكان مدينة القدس. كما يترتب عليها نفس الالتزامات تجاه المناطق التي تخضع ل نطاق ولايتها القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة^١ وتشمل الالتزامات الواقعة على السلطات الإسرائيلية، باعتبارها السلطة المحتلة، تجاه حماية الممتلكات والأعيان المدنية، عدم تدمير الممتلكات الخاصة الثابتة أو المنقولة المتعلقة بأفراد أو جماعات أو بالدول أو السلطات العامة إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتى هذا التدمير (م٥٣). كما تحظر الاتفاقية ذاتها معاقبة الشخص عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، وتحظر العقوبات الجماعية أو تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين أو ممتلكاتهم (م٣٣). ومن ناحية أخرى شكلت أعمال هدم وتدمير الأعيان والممتلكات الفلسطينية التي نفذتها القوات الحربية المحتلة، وخاصة خلال عدوانها الحربي الأخير على القطاع، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية. ويسعى القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حماية الأفراد في جميع الأوقات، ويقع على الدول ضمان الحقوق الإنسانية للأفراد وحمايتهم واحترامها. وتحتوي تلك المعايير الدولية على الالتزامات القانونية التي ينبغي على الدول الأطراف الوفاء بها واحترامها، والتي تفصلها المعاهدات التي صادقت عليها.

١٠- يقع على السلطات الإسرائيلية المحتلة التقيد بما ذهبت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بانطباق الالتزامات القانونية الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وغيره من المعاهدات الأخرى التي صادت عليها. وقد قررت تلك اللجنة بأن هذه الالتزامات تطبق فعلياً على الأشخاص المقيمين في الأراضي المحتلة. وذهبت إلى أن إسرائيل، كونها طرفاً متعاقداً، تقع تحت طائلة الالتزام القانوني باحترام كافة الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة واحترامها وحمايتهم.

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في قطاع غزة

شهد العام ٢٠٠٩ أكبر عملية هدم وتدمير للممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية، خلال فترة العدوان الحربي الذي شنته القوات الحربية المحتلة على قطاع غزة، ولمدة ٢٢ يوماً، توقفت في الثامن عشر من يناير. وعليه يركز هذا الجزء من التقرير على تلك الأعمال باعتبارها السمة البارزة التي تميز بها هذا العام من حيث اتساع نطاق وهور الدمار الذي نجم عن ذلك العدوان، مقارنة بهدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال فترة الشهور الإحدى عشر التالية من السنة. وخلال عدوانها على القطاع، شنت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة هجمات عسكرية جوية، بحرية، وبرية، استهدفت كافة المنشآت والمرافق الحكومية، بما في ذلك الوزارات والهيئات والمجالس المحلية. كما طالت تلك العمليات الممتلكات والأعيان المدنية، بما في ذلك المباني السكنية، مرافق القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالمصانع، المحلات والشركات التجارية، ورشات الحدادة والنجارة، مباني المؤسسات الأهلية، المرافق السياحية، الأندية الرياضية، المساجد، المقابر، مباني رياض الأطفال، المدارس والجامعات، مباني المؤسسات الإعلامية، المنشآت الطبية والأراضي الزراعية، بما في ذلك آبار وشبكات المياه والري، حظائر الحيوانات (مناحل العسل، ومزارع الطيور)، مرافق الصيادين، مراكبهم، ومعدات الصيد الخاصة بهم. ولم تكن المنشآت الطبية ومباني منظمات الإغاثة الإنسانية بعيدة عن ذلك الاستهداف، بل تعرضت هي الأخرى إلى أعمال تدمير منهجي ومنظم، بل ومخططاً له، خاصة وأن العديد منها تعرض إلى عمليات تدمير متكررة خلال فترة العدوان.^{١١}



مقبرة في مدينة غزة تعرضت للقصف الإسرائيلي في ١٤ يناير ٢٠٠٩

ولم تقتصر ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي، أثناء عملية «الرصاصة المصوب» على عدم التزامها بالمواثيق سابقة الذكر، وإنما تجاوزت ذلك في كثير من هجماتها الحربية ضد الممتلكات والأعيان المدنية، والتي مثلت مخالفات جسيمة وفقاً للمادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد تضمنت تلك الأفعال عمليات تدمير منهجي ومتعمد للممتلكات والأعيان المدنية، ووصلت إلى مستوى أعمال التطهير وخلق واقع جغرافي جديد في عدة مناطق من أحياء القطاع، وخاصة البنية التحتية للممتلكات الصناعية والزراعية، والتي سويت فيها المباني والحقول الزراعية مع الأرض.

ألحقت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة دماراً هائلاً واسع النطاق في كافة المنشآت والأعيان المدنية في قطاع غزة، وشمل ذلك هدم وتدمير المنازل على نطاق واسع، المنشآت الاقتصادية، بما فيها تجريف الأراضي الزراعية وكافة المحاصيل

والثروة الزراعية، المصانع وورش العمل، المحلات التجارية، الفنادق والمطاعم، مركبات النقل والمواصلات، المنشآت التعليمية، المتزهات والحدائق العامة، المرافق الحكومية الخدمية كالوزارات والهيئات الحكومية، الهيئات المحلية، المنشآت الرياضية، المنشآت الثقافية، بما فيها المساجد، المباني التاريخية والأثرية، مرافق الصيادين، مراكبهم وأدوات الصيد، المنشآت الطبية ومستودعات الأغذية والأدوية. وقد نفذت تلك القوات خلال اجتياحها، أعمال تدمير واسعة، وخاصة في المنطقة الصناعية، حي الزيتون وحي تل الهوى في مدينة غزة، منطقة جبل الريس في جباليا، منطقتي العطاطرة والتوام في بيت لاهيا، المغرقة في المنطقة الوسطى، عيسان الجديدة، قرية خزاة ومنطقة الفخاري في خان يونس، وعلى طول الشريط الحدودي مع مصر ومنطقة رفح الشرقية.

وكانت السمة الرئيسية التي ميزت العدوان الحربي على القطاع، وهو الأول من نوعه من حيث حجم الهجمات التي نفذت فيه من قبل، هو استخدام القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة القوة المفرطة والعشوائية، وإطلاقها للقنابل والصواريخ الموجهة من الطائرات الحربية ضد الأعيان والمنشآت المدنية، وقصفها بقذائف الدبابات والبوابج الحربية ومرابض المدفعية المنصوبة في عدة مواقع على حدود القطاع الشمالية والشرقية. وقد شكلت تلك الجريمة انتهاكاً سافراً لقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، ومبدأي التناسب والتمييز اللذين يجب

١١ مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر: مدنيون مستهدفون، تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، متاح على الرابط الإلكتروني للمركز: www.pchrgaza.org



قصف مباني سكنية في مدينة غزة من قبل الطائرات الحربية الاسرائيلية

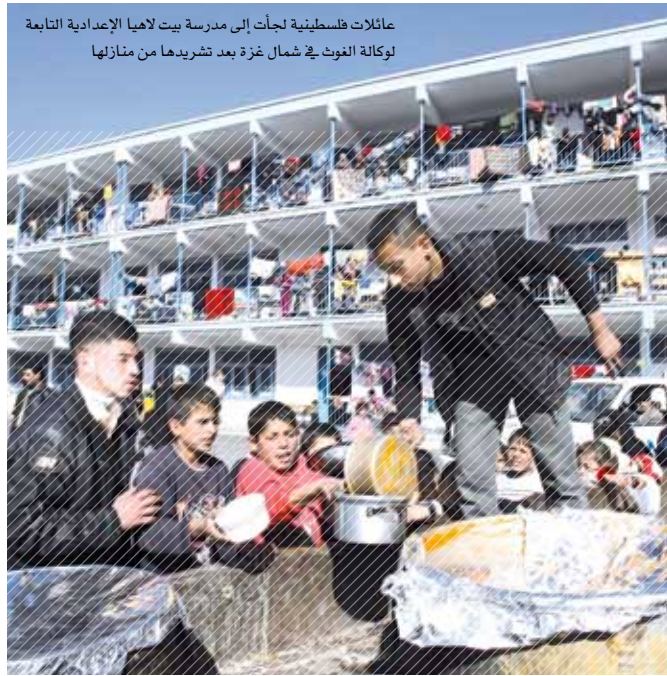
أن يحكما مسألة لجوء القوات المحتلة إلى استخدام القوة ضد المدنيين العزل. وأشارت الوقائع الميدانية إلى ارتكاب القوات المحتلة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تجاه السكان المدنيين وممتلكاتهم وأعيانهم المدنية خلال عدوانها على القطاع. وقد خلف ذلك حالة من الدمار الشامل في الممتلكات والأعيان المدنية، ما يزال السكان المدنيون يعانون ويلاتها بسبب الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يحظر تماماً توريد كافة المواد الأساسية اللازمة لإعمار القطاع. وتزداد معاناة هؤلاء مع دخول فصل الشتاء في ظل أجواء البرد الشديد، وتدهور مستويات المعيشة ونقص الخدمات الأساسية أو عدم كفايتها، بما فيها الغذاء والخدمات الصحية، بما فيها مياه الشرب المأمونة والنظيفة، خدمات الصرف الصحي وخدمات التعليم.

هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية

أدت أعمال هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية، خلال أيام العدوان الحربي، إلى حالة غير مسبوقة من التشريد والتهجير القسري الجماعي لآلاف العائلات الفلسطينية، والتي أصبحت بلا مأوى. ولأول مرة في تاريخ الاحتلال العسكري يحرم السكان من حقهم في اللجوء إلى أماكن آمنة. فقد اضطر الآلاف من أفراد العائلات إلى ترك وهجر منازلها حفاظاً على حياة أفرادها وأمنهم وسلامتهم، وهرباً من عمليات القتل وإطلاق النيران والقذائف الصاروخية والمدفعية تجاههم خلال تواجدهم في منازلهم، والتي أدت إلى مقتل وجرح عشرات المدنيين سواء في منازلهم أو أثناء فرارهم من الهجمات الحربية. ووفقاً لتقديرات المركز، اضطر نحو ٤٥٠ ألف شخص من سكان القطاع المدنيين إلى الهرب من منازلهم بحثاً عن ملاذ آمنة. وأصبحت الحالة الأكثر إبلاماً هي تلك التي ذكرت هؤلاء السكان بحالة التهجير القسري الجماعي التي عاشتها معظم تلك العائلات خلال نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨. ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قيام القوات الحربية الإسرائيلية بتدمير ٢١٢٦ منزلاً بشكل كلي، تحتوي ٢٨٨١ وحدة سكنية، وتضم ٢٢٥٢ عائلة قوامها ١٨٧٥٠ شخصاً. كما دمرت ٢٢٧٧ منزلاً بشكل جزئي، وتحتوي ٤٩٢٥ وحدة سكنية، وتضم ٥٤٨٣ عائلة قوامها ٣٢٧٠٢ شخصاً. وعانى نحو ٥١٤٥٢ شخصاً حالة من الترويع والترهيب، واضطروا خلالها إلى إخلاء منازلهم قسرياً، وأصبحوا بلا مأوى. فضلاً عن ذلك، تعرض نحو ١٦٠٠٠ منزلاً آخر إلى أضرار مختلفة جراء القصف وأعمال التدمير، بما في ذلك احتراق العشرات منها وفي أحياء مختلفة في مدن القطاع.



مبنى سكني، برج الأندلس، شمال مدينة غزة بعد قصفه من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٠٩



عائلات فلسطينية لجأت إلى مدرسة بيت لاهيا الإعدادية التابعة لوكالة الغوث في شمال غزة بعد تشريدتها من منازلها

وأمام حالة اللجوء والتشرد التي كابدها المدنيون، ولا يزال يكابدها الآلاف منهم، لجأت وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى إنشاء العشرات من مراكز الإيواء، وذلك لتوفير مأوى مؤقت للآلاف ممن فقدوا منازلهم وممتلكاتهم، وسط ظروف إنسانية وصحية وصفت بأنها بالغة التعقيد والسوء. وعانى آلاف من هؤلاء السكان المدنيين، ولا يزالون، من الآثار النفسية الناجمة عن حالة الخوف والترويع، خصوصاً النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن. وما تزال المئات من العائلات تعيش حالة من التشرد بعد أن فقدت منازلها أو هجرتها بسبب تعرضها للهجمات الحربية. وقد فقدت تلك العائلات كافة ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية، بما فيها أوراقهم الشخصية الثبوتية وهوياتهم وجوازات سفرهم وشهادات ميلادهم.

قصف وتدمير المنشآت المدنية العامة والأهلية والخاصة

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة إلى تدمير العديد من المنشآت المدنية العامة والأهلية والخاصة، والتي تقع وسط أحياء سكنية مكتظة. وقد شنت القوات الحربية المحتلة غارات موجهة استهدفت بنية كافة الخدمات الحياتية التي تتعلق بالسكان المدنيين في القطاع، حيث قصفت طائراتها الحربية، معظم المباني والمنشآت التابعة للحكومة الفلسطينية في قطاع غزة. وشملت تلك الغارات استهداف كل من مبنى المجلس التشريعي، مباني الوزارات، مقر الشرطة، مباني المحافظات والهيئات المحلية. وقد دمرت تلك الغارات تلك المباني والمنشآت كلياً بكافة محتوياتها، من كافة السجلات والوثائق المتعلقة بحياة السكان المدنية. كما ألحقت تلك الهجمات المكثفة والمتكررة أضراراً جسيمة في العديد من المنازل والمنشآت المدنية الواقعة في محيط تلك المرافق. كما طالت أعمال القصف والتدمير خلال العدوان عشرات المنشآت الأهلية، بما في ذلك استهدافها لمباني ومنشآت طبية وتعليمية. بالإضافة إلى استهداف قوات الاحتلال للمنشآت الخاصة، بما في ذلك المنشآت الصناعية والزراعية.

فقد دمر القصف العنيف مجمع الوزارات، الذي يضم معظم وزارات السلطة الفلسطينية، والواقع في محيط الجامعات وسط مدينة غزة. وقد تكرّر قصف المجمع الذي يضم وزارات الشؤون الخارجية، المالية، التخطيط والأشغال العامة عدة مرات خلال فترة العدوان وقد دمر المجمع بالكامل. كما دمرت العديد من مباني الوزارات الأخرى في محافظات القطاع تدميراً كلياً، ومنها مبنى وزارة الداخلية الخاص بالأحوال المدنية، غرب مدينة غزة. وقد أسفر القصف عن

تدمير المبنى الذي يضم دائرة سجل الأحوال المدنية، ويقدم خدماته للمدنيين من سكان قطاع غزة. كما دمر كل من مبنى مجلس الوزراء، مبنى قصر الحاكم، مبنى وزارة العدل ومبنى المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد بشكل كامل، فيما تعرض مبنى وزارة التربية والتعليم المجاور لأضرار جسيمة.

كما استهدفت القوات الحربية المحتلة مباني ومقر المحافظات والهيئات المحلية، وقصفت طائراتها الحربية ٥ مبان من هذه المنشآت، وهي كما يلي: مقر بلدية مدينة الزهراء بغزة، مقر محافظة رفح، مبنى بلدية المغازي، مبنى بلدية بني سهيلا، الطابق الخامس في مبنى بلدية رفح، الملعب البلدي في رفح ومكتبة بلدية النصيرات.

وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الشامل على قطاع غزة غارات جوية عنيفة ومكثفة استهدفت جميع مباني ومنشآت قوات الشرطة الفلسطينية، بما فيها تلك المباني والمواقع الثابتة أو المتحركة كالتقاط الأمنية والحواجر التابعة لتلك القوات، بما فيها قوات الأمن الوطني. وقد أسفرت تلك الغارات، التي استمرت طيلة أيام العدوان، وتكررت على عدة مواقع منها، إلى تدمير ٧٤ مبنى وموقعاً لقوات الشرطة الفلسطينية بشكل كلي في كافة أنحاء القطاع. وكانت كما يلي: ٢٣ موقعاً في محافظة الوسطى، ١٧ موقعاً في محافظة غزة، ١٥ موقعاً في محافظة خان يونس، ١١ موقعاً في محافظة رفح و ٨ مواقع في محافظة شمال القطاع. جدير بالذكر أن الطائرات الحربية الإسرائيلية قد شنت سلسلة من الغارات الجوية المتزامنة والمباغته، معلنة بدء العدوان على قطاع غزة

في ٢٧/١٢/٢٠٠٨، استهدف معظمها المباني والمقرات التابعة لقوات الشرطة الفلسطينية في كافة مدن القطاع. وقد أكملت القوات الحربية المحتلة شن غارات جوية، برية وبحرية، طيلة أيام العدوان الحربي ضد هذه المواقع، وتعرض العديد منها إلى غارات متكررة أدت إلى تدميرها كلياً، كما أدت إلى مقتل وجرح العشرات من قوات الشرطة الفلسطينية والسكان المدنيين.



قتل من أفراد الشرطة الفلسطينية في قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية مبنى الجوازات بمدينة غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨



المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة، بعد تعرضه للقصف الإسرائيلي بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

تدمير البنية الأساسية للخدمات

دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة العديد من الطرق المعبدة الرئيسية والفرعية، خاصة في الأحياء التي توغلت فيها القوات البرية المحتلة. وتعدت عملية التدمير والهدم لتصل إلى قصف وتجريف البنية التحتية للخدمات الأساسية، بما فيها شبكات المياه الرئيسية والفرعية، شبكات الصرف الصحي، بما فيه الخطوط الرئيسية والفرعية فيها، محولات الضغط العالي الكهربائية، شبكات الضغط المرتفع والمنخفض في هذه الأحياء، بالإضافة إلى تدمير شبكات وخطوط وأعمدة الهاتف.

وتعرضت البنية الأساسية لخدمات المياه ومياه الصرف الصحي في محافظات قطاع غزة، خلال الهجمات العسكرية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلى تدمير شمل العديد من آبار المياه، بما فيها آبار مياه الشرب الرئيسية في العديد من أحياء القطاع. وقد قامت الجرافات الحربية الضخمة، والدبابات والآليات الحربية، بعمليات تجريف واقتلاع منظمة واسعة النطاق لشبكات توزيع المياه الرئيسية والفرعية في العديد من أحياء قطاع غزة، والتي تعرضت للاجتياح البري بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣. كما دمرت تلك الآليات شبكات وتمديدات الصرف الصحي في تلك المناطق التي اجتاحتها، بما في ذلك خطوط تجميع المياه العادمة الرئيسية والفرعية. وتعرضت العديد من خزانات المياه التابعة لمصلحة المياه إلى أضرار جسيمة، تراوحت بين التدمير الكلي والأضرار البالغة، وأصبحت غير صالحة للاستخدام. وقد قدرت المصلحة إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، جراء العمليات الحربية على مرافقها، بنحو ٦ ملايين دولار أمريكي.

وأجهزت العمليات العسكرية على البنية التحتية لقطاع الكهرباء، الاتصالات والهاتف، بما في ذلك محولات الضغط العالي والمنخفض، أعمدة وشبكات الكهرباء في العديد من أحياء القطاع. كما طالت تلك العمليات مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما فيها أعمدة الهاتف، محطات تقوية الإرسال والتمديدات الداخلية في المباني والمنشآت التي تعرضت إلى التدمير الكلي أو الجزئي في أنحاء مختلفة من قطاع غزة. وقد شهدت العديد من الأحياء، وخاصة المنطقة الصناعية، حي الزيتون وحي تل الهوى في محافظة غزة، وكذلك منطقة العطار، السلاطين وعزبة عبد ربه في محافظة شمال القطاع أعمال تطهير، نفذتها القوات المحتلة عبر غارات جوية مركزة استهدفتها، ثم أكملت الآليات الحربية البرية اقتلاعها، تجريفها وتسويتها مع الأرض، في مشهد أقرب إلى حدوث زلزال هز تلك المناطق والأحياء.

تدمير المنشآت ووسائل النقل الطبية

استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة المنشآت الطبية، بما فيها المنشآت الثابتة والمتحركة، ووسائل النقل الطبي، بما فيها سيارات الإسعاف وعربات إطفاء الحرائق بشكل متعمد. وخلف ذلك مزيداً من المخاطر لأفرادها العاملين، فضلاً عن حرمان العديد من المرضى، القتلى، الجرحى والمئات من المدنيين الذين لجأوا للمستشفيات هرباً من تلقي الخدمات الطبية والإنسانية التي لم تكن تتوفر لديهم. وقد مثل استهداف بعض تلك المنشآت الطبية بالقذائف الفسفورية، بما في ذلك تدمير مستشفى القدس، أحد أبرز التطورات في مستوى الجرائم الخطرة، التي ميزت عمليات القوات الحربية المحتلة، خاصة خلال بدء عملياتها البرية في الأحياء والمناطق المكتظة بمئات الآلاف من السكان المدنيين.

وقد وثق المركز العديد من عمليات القصف الجوي والبري التي طالت العديد من المنشآت الطبية، بما فيها المستشفيات والعيادات ومراكز الدفاع المدني، وفرق وطواقم الإسعاف. وقد تعرضت العشرات منها إلى التدمير أو الإصابة بأضرار جسيمة، نجمت إما عن عن استهدافها مباشرة من قبل القوات الجوية والبرية للقوات المحتلة خلال أيام العدوان الحربي، وإما بسبب تعرض منشآت أخرى مجاورة للاستهداف.



مبنى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بعد قصفه بالفوسفور الأبيض في ١٥ يناير ٢٠٠٩



قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لإسعاف تابع لاتحاد لجان العمل الصحي في ٤ يناير ٢٠٠٩

تدمير المنشآت التعليمية

استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال عدوانها على القطاع، عشرات المدارس الحكومية، الخاصة، والتابعة للأونروا، المدارس، ونجم عن ذلك تدمير عدد منها، فيما أصيبت عشرات المدارس بأضرار جسيمة. كما لحق بمعظم الجامعات في قطاع غزة خلال العدوان أضراراً جراء عمليات القصف أو التدمير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.



قصف مدرسة بيت لاهيا الإعدادية بقنابل الفسفور الأبيض بعد ان لجأ اليها المواطنون

ونتجت هذه الإضرار عن استهداف مباشر لبعض المؤسسات التعليمية بالقصف والتجريف والتفجير، أو نتيجة لاستهداف مبان ومؤسسات مجاورة لها أو قريبة منها. وقد تعرض المبنى الرئيسي لوزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، الذي تم بناؤه قبل ٥ سنوات بدعم من الحكومة النرويجية، أيضاً

لأضرار جسيمة جراء استهداف مبنى ملاصق له (وزارة العدل) بصواريخ الطائرات الحربية، وجراء ذلك تصدعت جدران المبنى، وتحطمت الأبواب والشبابيك والتجهيزات المكتبية والأثاث.

وقد تعرضت ١٥٠ مدرسة حكومية تتبع لوزارة التربية والتعليم للقصف والاعتداء والتدمير والتخريب، من أصل ٢٨٤ مدرسة حكومية في قطاع غزة يلتحق بها نحو ٢٥٠ ألف طالب وطالبة. فقد دمرت قوات الاحتلال ٨ مدارس تدميراً شبه كامل، منها ٥ مدارس أصبحت غير صالحة للتعليم، و٣ مدارس تعرضت لأضرار جسيمة تستدعي جهوداً كبيرة لإعادة تأهيلها وإصلاحها وإعادة اعمارها. كما تعرضت ١٥٨ مدرسة أخرى لأضرار جزئية ناتجة عن القصف الهجمي، والاعتداء المقصود بشكل مباشر وغير مباشر. وقد تفاوتت الأضرار التي لحقت بالمدارس ما بين انهيار الأسقف والجدران، أو تصدعها، وخلق الأبواب والشبابيك، أو تحطيمها، وتدمير محتويات المدارس، من أثاث ومختبرات وحواسيب وملابس ومرافق.



المدرسة الأميركية الدولية بغزة - بيت لاهيا، بعد استهدافها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي في ٢ يناير ٢٠٠٩

كما طالبت الاعتداءات الإسرائيلية العديد من المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة لوكالة الغوث الدولية، ولم تسلم هذه المدارس من الاستهداف المباشر، ولم ترع قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الشارات والإحداثيات التي تميز مرافق الأونروا بالياقظات المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى الأعلام الزرقاء الخاصة بالأمم المتحدة، أو احتماء المدنيين العزل بها.

كما تعرضت ٤٦ مدرسة خاصة وروضة أطفال تتبع القطاع الخاص لتدمير وأضرار بدرجات متفاوتة. فقد تم تدمير مدرستين تدميراً كلياً جراء استهدافهما بصواريخ أطلقت من طائرات حربية إسرائيلية، كذلك دمرت ٥ رياض أطفال تدميراً كلياً، جراء قصف أهداف مدنية ملاصقة لها. فيما تضررت بشكل جزئي ١١ مدرسة خاصة، و٣٠ روضة أطفال، نتيجة استهداف مؤسسات مجاورة لها أو قريبة منها.

ولحقت أضراراً بالغة خلال العدوان الشامل معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، ونتج ذلك إما عن استهداف مباشر، كالتصنيف الجوي الذي استهدف الجامعة الإسلامية، وتجريف وتفجير عدة مرافق في كلية الزراعة « بيت حانون » التابعة لجامعة الأزهر، وقصف بقذائف المدفعية والدبابات للكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وجامعتي الأقصى وفلسطين، وإما جراء استهداف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمؤسسات ومرافق مجاورة لمؤسسات التعليم العالي، وقد ألحق ذلك أيضاً أضراراً جسيمة بعدة مؤسسات تعليمية كجامعة القدس المفتوحة وكلية العلوم والتكنولوجيا. ويتبين من حجم الأضرار التي لحقت بهذه المؤسسات، وبالمدارس، الاستهداف المقصود للمؤسسات المدنية التي تخدم سكان قطاع غزة، بما في ذلك المؤسسات التعليمية.



البياتين العلميان بالجامعة الإسلامية بمدينة غزة، بعد تعرضهما للتصنيف بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨

تدمير المؤسسات الأهلية

تعرضت سبعة وعشرون مؤسسة أهلية وجمعية خيرية مدنية لأعمال التدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على قطاع غزة، وبلغ عدد المؤسسات التي كانت عرضة للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الحربي بالتصنيف والتدمير، أو أعمال الاقتحام والتخريب خلال عمليات الاجتياح البري على أيدي جنود الاحتلال ١٥ مؤسسة وجمعية. كما لحقت أضرار مادية بالغة في ١٢ مؤسسة وجمعية أخرى جراء استهداف مواقع أخرى قريبة منها. يُشار إلى أن تلك المؤسسات والجمعيات مدنية وتؤدي خدمات هامة للمجتمع الفلسطيني، كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واتحاد لجان الإغاثة الزراعية.

وكان أخطر تلك الانتهاكات على الإطلاق ما تعرضت له (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني / مدينة النور الطبية) في مدينة غزة^{١٢}، واتحاد لجان الإغاثة الزراعية، بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩، فقد نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياحها البري للجزء الجنوبي الغربي من مدينة غزة، وتحديداً في حي تل الهوى، عمليات تدمير ممنهجة في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الواقع في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة، مما ألحق به دماراً وخراباً كبيرين. ويشمل مقر (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني / مدينة النور الطبية) ثلاثة مباني متصلة، وهي: (١) مبنى الإدارة المركزية للجمعية، وهو ومكون من ستة طوابق، ومقام على مساحة ١٠٠٠م^٢، ويشمل: (مكاتب الإدارة، المالية المركزية، مكاتب شؤون الموظفين، الأرشيف العام، إدارة الإسعاف والكوارث، الرعاية الصحية، مكاتب الهلال الأحمر القطري، مكاتب الصحة النفسية، وإدارة الإعلام والعلاقات العامة)؛ (٢) المبنى التقني، وهو مكون من أحد عشر

١٢ - تقرير حول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار - بكار، ٢٠٠٩.

طابقاً، ومقام على مساحة ٢٠٠٠م^٢، ويشمل: (روضة وحضانة، مسرحاً وسينما، النادي الأسري، متحفاً، قاعة مؤتمرات، فندقاً، ومطعماً)؛ ٣) مبنى مستشفى القدس، وهو مكون من ستة طوابق، ومقام على مساحة ١٠٠٠م^٢. وقد استهدفت قوات الاحتلال مقر الجمعية بالقذائف المدفعية والقذائف الفسفورية المحرم استخدامها دولياً في الأماكن المأهولة بالسكان، على مدار ٤٠٠٠ ساعة. وقد أسفرت تلك الاعتداءات وأعمال القصف عن إلحاق أضرار مادية بالغة طالت منشآت جمعية الهلال الأحمر واشتعال النيران في جزء كبير من مبنى مستشفى القدس، والمبنيين الإداري والتقني، وإتلاف كافة محتويات المستودعات الطبية المركزية. واضطرت جمعية الهلال الأحمر إلى إخلاء المرضى والجرحى الذين يتلقون العلاج في المستشفى إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، كما أخلت الجمعية جميع العاملين فيها وعدداً كبيراً من المواطنين اللاجئين لها من المناطق القريبة.

وفي اليوم ذاته، تعرض مقر إتحاد لجان الإغاثة الزراعية، الواقع في حي الزيتون، شرق مدينة غزة للقصف بالقذائف المدفعية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو مكون من ثلاثة طوابق على مساحة ١٨٠م^٢، ومقام في أرض تملكها الجمعية مساحتها ٣٠٠٠م^٢، مزروعة بأنواع مختلفة من الأشجار والزهور. وقد أسفر القصف عن إلحاق أضرار مادية بالغة في مقر الجمعية وتدمير الأشجار المختلفة. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، اقتحم جنود الاحتلال مقر الجمعية، وقاموا بتحطيم جميع أثاث وتجهيزات المقر، بما فيه من أدوات وأجهزة، وخلفوا وراءهم دماراً كاملاً في المقر. كما وثق المركز استهداف قوات الاحتلال الحربي لمؤسسات أهلية وجمعيات خيرية أخرى في قطاع غزة، من بينها أندية رياضية وعيادات. كما تعرضت ١٢ مؤسسة أهلية وجمعية خيرية لأضرار مادية بالغة أو جزئية جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لأهداف مجاورة لها خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة.

تدمير البنية الاقتصادية

ألحقت الهجمات العسكرية التي نفذتها القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العدوان على قطاع غزة دماراً كبيراً في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتشير الحقائق الميدانية إلى أن تلك القوات مارست أعمال تطهير للبنية الاقتصادية في القطاع، وبشكل منهجي، وخاصة في المنطقة الصناعية في مدينة غزة، منطقة الفخاري في خان يونس وعلى امتداد الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، ما يشير إلى تنفيذ تلك القوات هجمات عشوائية وتوظيف مفرط للقوة ضد أهداف مدنية، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال محاربة السكان المدنيين في وسائل عيشهم ورفقهم. ويخلص المركز إلى أن تلك الجرائم هدفت إلى القضاء على أية عملية نهوض أو تنمية لاحقة لاقتصاد القطاع، والمتدهور أصلاً بسبب الحصار الشامل الذي ما تزال تفرضه السلطات المحتلة على واردات وصادرات القطاع منذ قرابة ثلاثة أعوام. واعتمدت القوات المحتلة الهجمات الحربية العشوائية، الجوية والبرية، واستخدمت القنابل الثقيلة والصواريخ ذات النطاق التدميري الواسع ضد كافة المنشآت الاقتصادية، بما فيها المنشآت الصناعية، الزراعية، التجارية، السياحية والخدمية بشكل ممنهج معد له سلفاً. وقد رصد باحثو المركز تركيز تلك الهجمات على المنشآت المرتبطة بقطاع الإنشاءات والبناء، بما فيها مصانع الأسمنت الخرساني، مصانع الطوب، مخازن مواد البناء، وهو ما يعطي دلالات على تعمد إيقاع التدمير الواسع فيها، وبما يزيد من حجم العراقل التي تعيق تطور البنية الاقتصادية اللاحقة، وكذلك جهود إعادة إعمار وترميم كافة الأعيان والممتلكات المدنية التي جرى تدميرها.

وأشار حجم الدمار في القطاعات الاقتصادية، ومظاهر التطهير في منشآت البنية الاقتصادية في قطاع غزة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد سعت إلى القضاء على قدرة تلك المنشآت الإنتاجية، والإجهاد على اقتصاد القطاع كلياً وشله بشكل تام، وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وقد دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عدوانها على غزة، العشرات من تلك المنشآت، وأدت إلى تدمير معظمها كلياً، فيما تعرضت العشرات منها إلى أضرار جزئية. وتمثل نسبة المنشآت الاقتصادية التي طالها التدمير ٧٣٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها نحو ٢٩٠ منشأة. جدير بالذكر أن إجمالي عدد المنشآت في قطاع غزة يبلغ ٣٩٠٠ منشأة، غالبيتها صغيرة الحجم، وتوظف أقل من ١٠ أشخاص، وقد توقف ٩٠٪ منها عن العمل، خلال العامين الماضيين جراء إغلاق المعابر وإحكام سياسة الحصار. وانعكس تدمير هذه المؤسسات الاقتصادية الوطنية على العمالة في قطاع غزة، فانضم نحو ١٥٠ ألف عامل، يعملون أكثر من نصف مليون نسمة، إلى صفوف البطالة.

القطاع الصناعي

شكلت العمليات الحربية التي استهدفت القطاع الصناعي في قطاع غزة نموذجاً صارخاً للهجمات العشوائية، المحظورة بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي. فقد عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى استهداف عدد كبير من المصانع في قطاع غزة. شملت تلك الهجمات وأعمال التدمير ليس فقط المنشآت الصناعية في المناطق الحدودية للقطاع، بل تجاوزتها لتستهدف المنشآت الصناعية في داخل التجمعات السكانية في القطاع. وقد وثق المركز تدمير ١٦٧ منشأة صناعية، ١١٩ منشأة منها دمرت بشكل كلي (٧١،٢٥٪)، و ٤٨ منشأة أخرى أصيبت بأضرار جزئية (٢٨،٧٥٪)، وتعمل هذه المنشآت في مختلف الأنشطة الصناعية. ولم يقتصر استهداف قوات الاحتلال على جانب معين من الأنشطة، فمن بين هذه المنشآت ٢٦ منشأة تعمل في مجال الحدادة والخراطة وكبس الحديد، ١٥ منشأة تعمل في الصناعات الغذائية، ٦ منشآت في الصناعات البلاستيكية، ٤ منشآت في مجال الأدوات الصحية، ٢٣ منجرة تنتج صناعات خشبية وأثاث، ١٤ ورشة ميكانيكية، ٥ منشآت في الصناعات الإنشائية والمقاولات، ٧ منشآت في إنتاج الباطون الجاهز، ٩ منشآت تعمل في مجال الخياطة و المنسوجات، ٣ ورش للألومنيوم، ١٢ منشأة تنتج الطوب ومواد البناء و ٢ منشأة تعمل في مجالات متفرقة.

وفي المنطقة الصناعية، شرق مدينة غزة، نفذت القوات المحتلة عمليات أشبه بأعمال تطهير، حيث لم تترك قوات الاحتلال الإسرائيلي منشأة قائمة في تلك المنطقة. وكان المشهد صامداً لكل من زار تلك المنطقة فور انتهاء العدوان لهول وحجم الكارثة التي ألمت بها، حيث تحولت المنطقة الصناعية إلى أكوام ضخمة من الركام، ويات من الصعب تمييز معالمها الجغرافية. وقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي دمرت في المنطقة نحو ٦٠ منشأة متنوعة النشاطات، معظمها مصانع كبيرة، حيث تضم المنطقة الصناعية أكبر مصانع القطاع. وقد كان يعمل في القطاع الصناعي المحلي قبل فرض الحصار والإغلاق الشامل على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٦ نحو ٦٥،٠٠٠ عامل، انخفض عددهم جراء إغلاق العديد من منشآت القطاع الصناعي أبوابها جراء الحصار إلى نحو ٢٥ ألف عامل بشكل مباشر، وقد أصبح معظم هؤلاء بدون عمل بعد العدوان، ولم يستمر في عمله سوى ١٨٧٨ عاملاً (٥،٣٦٪)، ما رفع عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة إلى نسبة غير مسبوقة.



مصنع سرايو الوادية، شرق مدينة غزة، بعد تدميره



مصنع أبو جبة للباطون الجاهز، شرق مدينة غزة بعد تدميره من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي

القطاع التجاري

طال الدمار الناجم عن العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة المنشآت التجارية، التي تقع معظمها في الأحياء السكنية داخل مدن القطاع، وقد بلغ عدد المنشآت التي طالتها الدمار ٩٢ منشأة تجارية، أكثر من ٧٠٪ منها دمرت بالكامل، أي بواقع ٦٥ مؤسسة، و ٢٧ مؤسسة، أي ما نسبته نحو ٣٠٪ أصيبت بأضرار جسيمة. وتقدر قيمة الخسائر التي أصابت القطاع التجاري، بما فيها شركات الإنشاء والمقاولات بـ ٤٢٧، ٩٢٢، ٣٠ دولار، أي ما يعادل ١٠٪ من قيمة خسائر القطاع الاقتصادي و التي بلغت ٣٠٩، ٠٨٩، ١٨٨ دولار.

القطاع الزراعي

وتعرضت الأراضي الزراعية، والتي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية كالفواكه، إلى عمليات تجريف واسعة النطاق، شملت ٦٨٥٥ دونماً منها، والتي اشتملت أيضاً على العشرات من الدفيئات الزراعية المنتجة، وأشجار اللوزيات والورد المعدة للتصدير للعالم الخارجي، فيما دمرت غرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي. وطال تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتكبد جراء ذلك هذا القطاع الحيوي النصيب الأكبر من الخسائر الفادحة التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقدر قيمة الخسائر الأولية التي لحقت في القطاع الزراعي بنحو ١٧٠ مليون دولار، أي ما نسبته ٥٥٪ من مجمل الخسائر التي مني بها اقتصاد القطاع، البالغة ٣٠٩، ٠٨٩، ١٨٨ دولار. وقد نجمت هذه الخسائر عن تجريف آلاف الدونومات الزراعية، اقتلاع الأشجار وتخريب المزرعات، هدم البيوت البلاستيكية، تدمير شبكات الري، تدمير العشرات من المزارع الحيوانية ومزارع الدواجن وفتقاسات البيض، ومرافق الصيادين وقوارب الصيد. وقد انعكس ذلك سلباً على أوضاع العمالة المحلية، وحرم جراء ذلك آلاف العمال الذين يعملون في الزراعة والمهن المرتبطة بها من عملهم. جدير بالذكر أن القطاع الزراعي يوفر فرص عمل دائمة ومؤقتة لأكثر من ٤٠،٠٠٠ مواطن في القطاع، ويوفر الغذاء والأوضاع المعيشية لربع السكان في قطاع غزة.

تجريف الأراضي الزراعية وشبكات الري

قامت الجرافات العسكرية الإسرائيلية خلال العدوان بتجريف ٦٨٥٥ دونماً من الأراضي الزراعية. ٤٢,٢٪ منها تركزت في محافظة غزة، وبقاوع ٢٩٥٧ دونماً، ٢٠,٦٪ منها في محافظة شمال غزة، وبقاوع ٢٩٣٠ دونماً، و ١٤,٢٪ في محافظة الوسطى، وبقاوع ٩٧٥ دونماً، و ٧,٤٪ في محافظة خان يونس، وبقاوع ٤٨٤ دونماً و ٥,٤٪ في محافظة رفح وبقاوع ٣١١ دونماً.

كما دمرت الدبابات الحربية والجرافات العسكرية ٨٧٥ شبكة مياه تستخدم لري الأراضي الزراعية، موزعة على مناطق القطاع كالتالي: شمال غزة ٤٩٥ شبكة ري أي بنسبة ٥٦,٦٪ من العدد الكلي للشبكات المدمرة، غزة ٣٢٢ شبكة ري بنسبة ٣٧,٤٪، الوسطى ١٢ شبكة ري بنسبة ١,٥٪، خان يونس ٢٧ شبكة ري بنسبة ٣٪ ورفح ٨ شبكات تقل عن ١٪. ونظراً لأن أعمال التجريف كانت تتم أثناء اجتياح القوات الحربية لهذه المناطق، فإن المواعيد الدقيقة لأعمال التجريف غير معروفة، غير أن تجريف معظم الأراضي تم بعد بداية الهجوم البري بتاريخ ١/٤/٢٠٠٩. كما طال التدمير ٢٠٦ دفيئات زراعية، و١٥١ بئر مياه و ٤٠ بركة مياه تستخدم لتغذية شبكات ري الأراضي الزراعية.

مزارع الحيوانات والدواجن

دمرت قوات الاحتلال خلال العدوان ٥٤ من مزارع الأبقار والأغنام والدجاج البياض، والدجاج اللحم بما فيها من طيور، ومخازن تابعة لها، وشركات فقس البيض والتريخ، ومناحل. وقد أصيبت ٥٠ منها بتدمير كلي (٩٢,٥٪)، فيما أصيبت ٤ منها بأضرار جزئية (٧,٥٪). وتتوزع المزارع التي تم تدميرها على مناطق القطاع كما يلي: شمال غزة ٣٥ مؤسسة، وبنسبة مئوية تصل (٦٤,٨٪) من المزارع المدمرة، و ١٨ في غزة (٣٢,٢٪)، ومؤسسة واحدة في خان يونس (١,٨٪). وأدى تدمير هذه المزارع إلى نفوق ٤٢٧ رأس ماشية «أبقار و أغنام»، ونحو ٤٥٠٠٠ صوص ودجاجة. كما دمرت ١٧٤ خلية نحل. وقد أدى تدمير قطاع الإنتاج الحيواني إلى فقدان أكثر من ٢٠ ألف أسرة فلسطينية مصدر دخلها الرئيسي، سواء بتدمير المزارع الإنتاجية الكبيرة أو المزارع المنزلية، وترتب على ذلك الارتفاع الحاد في أسعار اللحوم والدواجن والبيض بسبب إبادة الدواجن المنتجة للبيض؛ ومزارع الدجاج اللحم، وعدم قدرة المواطن من تلبية حاجات أسرته من اللحوم والبيض.

قطاع الصيد البحري

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها الشامل على قطاع غزة باستهداف قطاع الصيد بشكل مباشر، ما الحق به خسائر فادحة قدرت بنحو ٨,٤٠٠,٠٠٠ دولار. فقد نجم عن قصف البوارج الحربية الإسرائيلية لموانئ ومراسي الصيادين في قطاع غزة، وخاصة القصف المباشر لميناء غزة البحري الرئيسي، بما فيه من معدات تعود للصيادين خسائر قدرت بـ ٨ مليون دولار^{١٢}. وتجاوزت الخسائر المباشرة التي لحقت بالصيادين خلال فترة العدوان ٤٠٠ ألف دولار، وذلك جراء الأضرار التي لحقت بقوارب الصيد ومعداتهم، وارتفعت خسائر الصيادين المباشرة منذ بدء انتفاضة ارتفعت لما يزيد عن ١٧ مليون دولار. وقد تقاضت معاناة الصيادين عقب انتهاء العدوان، جراء ما خلفه من دمار، حيث انخفض عدد مراكب الصيد التي تعمل حالياً إلى نحو ١٠٪ فقط

من مراكب الصيد. كما فرض حظرًا بحرياً على الصيادين، وما يزال يمنعهم من تجاوز مسافة ميلين بحريين في أحسن الأحوال مقابل عشرين ميلاً قبل انتفاضة الأقصى. وجراء ذلك حرم ٩٠٪ من الصيادين من النزول إلى البحر وممارسة الصيد بسبب ضيق المساحة وعدم شمولها منطقة الأسماك، وهو ما انعكس على أوضاع الصيادين المادية والمعيشية بشكل كبير جداً جراء السياسة التي تتبعها سلطات الاحتلال والتي تترافق مع إطلاق نار دائم ومستمر على قوارب الصيادين. ويبلغ عدد الصيادين المسجلين في نقابة الصيادين نحو ٣٥٠٠ صياد يعملون من خلال ٧٠٠ قارب مختلفة الأحجام، كما يعمل في المهن المساندة لمهنة الصيد نحو ٢٠٠٠ عامل آخر، ويعيل هؤلاء نحو ٤٠ ألف فرد.

قطاع النقل والمواصلات

أدت العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلى خسائر جسيمة لحقت بوسائل النقل والمواصلات. وطالت الاعتداءات التي شنت عن عمد؛ وسائل المواصلات الخاصة بنقل الأفراد، المركبات الخاصة بالنشاط التجاري والصناعي والزراعي، والمركبات التابعة لمرافق حكومية. ولم تكن كذلك المركبات التي تتبع مؤسسات صحية، إغاثية، ومؤسست ذات طابع إنساني كالإسعافات ومركبات الإطفاء والدفاع المدني بمنأى عن الاستهداف أيضاً. وقد وثق المركز تضرر ١٦٢٩ مركبة من مختلف الأنواع، ١٠٨٥ منها تعرضت لإضرار جزئية، و٥٤٤ مركبة دمرت كلياً.

قارب فلسطيني على شاطئ بحر غزة خلال قصفه من قبل قوات الاحتلال

١٢- تقرير حول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار - بكار، ٢٠٠٩.

قطاع السياحة

طال العدوان الإسرائيلي الشامل المرافق السياحية، وأدت الهجمات الإسرائيلية المقصودة والعشوائية إلى تدمير ١٦ مؤسسة سياحية وترفيهية، شملت ٤ صالات أفراح، ٣ مطاعم، ٣ كوفي شوب، ٣ كافيتيريا، منتجعان سياحيان وفندق واحد. وقد أصاب ٨ من هذه المؤسسات دماراً كاملاً، فيما أصيبت ٨ منها بأضرار جزئية. ويقع ١١ من هذه المرافق في مدينة غزة، أي ما نسبته ٦٨.٧٪، ومرفق واحد في كلاً من شمال غزة، والوسطى ورفح. وتقدر الخسائر الأولية التي لحقت بقطاع السياحة بنحو ٢٠ مليون دولار^{١٤}.

تدمير الممتلكات والأعيان الثقافية

تحتل الممتلكات الثقافية لأي شعب أو جماعة بحماية خاصة ومميزة في القانون الدولي، وتشمل هذه الحماية مسؤوليات الدولة أو السلطات المحتلة تجاه هذه الممتلكات التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي للمناطق المحتلة. وتشمل الممتلكات الثقافية: الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو المدني. كما تشمل الأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية أو الأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات. ويضاف إليها المباني التي تستخدم بصفة رئيسية وفعالية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة في حالة النزاع المسلح، والمراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية والتي يطلق عليها اسم مراكز الأبنية التذكارية^{١٥}.

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجمات عسكرية أدت إلى إلحاق الدمار بعدد كبير من المواقع الثقافية، ولم يستثن القصف الجوي والبحري والعمليات الحربية البرية المواقع الأثرية والتاريخية اعتباراً لخصوصيتها، وكانت هدفاً يومياً طيلة فترة العدوان. ويشكل التراث الثقافي في قطاع غزة جانبا مهما من الثقافة الفلسطينية ومن التراث الثقافي الإنساني، ويلحق تدميره المنعقد، ضرراً كبيراً بالحق في حماية التراث الإنساني، بما في ذلك المباني التاريخية والأثرية ودور العبادة والمتاحف. وقد شملت العمليات الحربية للقوات المحتلة استهدافاً للأماكن الثقافية، ومثلت خرقاً خطيراً للإعلان الدولي الصادر عن منظمة اليونسكو حول التدمير المنعقد للتراث الثقافي لسنة ٢٠٠٣، وانتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً المواد التي تتناول حماية الممتلكات الثقافية أثناء الحرب وتحت الاحتلال الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، إضافة إلى المبادئ الواردة في اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو» وتوصياتها المتعلقة بحماية التراث الثقافي.

المباني الأثرية والمتاحف

تعرضت العديد من المواقع الأثرية في قطاع غزة إلى أعمال تدمير نجمت عن القصف المستمر لتلك الأماكن خلال فترة العدوان الحربي على القطاع. وتحتاج هذه المواقع إلى تقييم حجم الأضرار التي أصابها من قبل خبراء آثار متخصصين، حيث لا يزال جزء منها مدفوناً تحت الأرض. ومن أهم تلك المواقع التي استهدفتها الطائرات الحربية الإسرائيلية ما يلي:

- موقع أنثيدون التاريخي، البلاخية، شمال غرب مدينة غزة، وذلك جراء القصف العشوائي والمتكرر للموقع.
- موقع تل العجول الأثري، جنوب مدينة غزة، وقد تعرض الموقع للعديد من الغارات الجوية والبرية خلال العدوان.
- موقع تل السكن الأثري المدفون، جنوب شرق مدينة غزة، وقد تعرض الموقع للقصف الجوي عدة مرات.

الأماكن الدينية

استهدفت قوات الاحتلال المساجد طيلة فترة العدوان على قطاع غزة، وعمدت إلى قصفها المستمر من الجو، وإلى هدم وإلحاق الضرر بعدد منها خلال الاجتياح

١٤- تقرير حول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار - بكار، ٢٠٠٩.

١٥- تعريف الممتلكات الثقافية، ورد ذكره في المادة الأولى من اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، والمعتمدة في لاهاي، بتاريخ ١٤ مايو / أيار ١٩٥٤. أنظر: بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، موسوعة إتفاقيات القانون الإنساني الدولي، النصوص الرسمية للإتفاقيات والدول المصدقة والموقعة، ٢٠٠٢، ص ٣٩٠.

البري. وقد بلغ عدد المساجد التي تعرضت لتدمير أو أصيبت بأضرار نحو ١٠٠ مسجد خلال العدوان. ولم يقتصر قصف المساجد على أوقات معينة، وإنما قصفت بعض المساجد أثناء الصلاة فيها، ما أوقع عددا كبيرا من القتلى والجرحى داخلها، وفي محيطها. ويدخل استهداف دور العبادة في إطار الأعمال الانتقامية والعقاب غير العادل للسكان المدنيين، ويخالف المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ومن بين تلك المساجد التي أحقت بها أضرار خلال الحرب على غزة، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر ٤٥ مسجداً. أسفر ذلك عن تدميرها بشكل كامل، فضلاً عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، سقطوا أثناء الصلاة داخل هذه المساجد أو في المنازل المجاورة لها أو المحيطة فيها. وفيما يلي عرض لبعض الحالات التي تعرضت فيها المساجد القديمة في قطاع غزة للتدمير الكلي:

تدمير مسجد الخلفاء الراشدين في جباليا

- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١، وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ ليلاً، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من نوع اف ١٦ عدة قنابل تجاه مسجد الخلفاء الراشدين في جباليا. أسفر ذلك عن تدمير المسجد بشكل شبه كلي، وهو من أكبر مساجد شمال قطاع غزة، ويقع بجوار منزل الشهيد الدكتور نزار ريان الذي قصف قبل تلك الحادثة بعدة ساعات. كما أدى ذلك إلى إلحاق أضرار بالغة بعشرات المنازل المجاورة.
- استهداف مسجد اثري وتدميره بالكامل
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، استهدف قصف إسرائيلي مسجد النصر الأثري، الذي يرجع بناؤه إلى عام ٧٣٦ ميلادي في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة ما أدى إلى تدميره بالكامل.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، وفي حوالي الساعة ٤:١٥ فجراً، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز أف ١٦ قنابلها تجاه مسجد السلام، الواقع في شرق شارع القرم، شرقي بلدة جباليا، ما أدى إلى تدمير المسجد كلياً.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، وفي حوالي الساعة ٥:٢٠ مساءً، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً تجاه المدخل الغربي لمسجد الشهيد إبراهيم المقادمة، الكائن في شمال مخيم جباليا، بالقرب من مستشفى الشهيد كمال عدوان. سقط الصاروخ على بعد مترين فقط من باب المسجد، واصطدم بحافة الجدار وسقف المسجد من الخارج. أسفر ذلك عن مقتل ١٢ مواطناً من المصلين الذين كانوا في الصفوف الخلفية على الفور، من بينهم ٤ أطفال وأب وابنه، وأصيب ثلاثون آخرون بجراح. نُقل عدد من المصابين إلى مستشفى الشفاء في غزة، وفي وقت لاحق أعلنت المصادر الطبية عن وفاة ثلاثة منهم ليرتفع بذلك عدد القتلى إلى ١٥ مصلياً.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، وفي حوالي الساعة ١١:١٠ ليلاً، قامت قوات الاحتلال بقصف مسجد عمر بن عبد العزيز في بلدة بيت حانون وتدميره بشكل كامل، وإلحاق أضرار مادية بعدة منازل مجاورة. يذكر أن المسجد يقع في شارع خليل الوزير من الناحية الجنوبية، وتحيط به منازل سكنية ونادي بيت حانون الرياضي من الناحية الغربية.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٧، وفي حوالي الساعة التاسعة ليلاً قصفت الطائرات الإسرائيلية مسجد التقوى في حي الشيخ رضوان، في مدينة غزة، وأعادت قصفه بعد أربع ساعات مرة أخرى. أسفر ذلك عن إلحاق دمار كبير بالمسجد وبالمنازل السكنية المجاورة.

مسجد ومدرسة دار الفضيلة
برفح، بعد تعرضه للقصف
الإسرائيلي في ١١ يناير ٢٠٠٩



المباني القديمة ومراكز التراث

تعددت أشكال الأضرار التي تعرضت لها المنشآت التاريخية والمباني القديمة خلال العدوان الحربي على قطاع غزة بين تدمير كلي لها، وذلك نتيجة الاستهداف المباشر، مثل مبنى قصر الحاكم، الواقع في مجمع أنصار في مدينة غزة. وتستمد قيمة المبنى التاريخية كونه كان يستخدم مقرّاً رئيسياً للحاكم المصري، ويتميز بطابعه المعماري.

كما تعرض مجمع الأجهزة الأمنية (السرائيا) إلى تدمير بين كلي لعدد من مبانيه، وجزئي طلال المباني الأخرى فيه. وتعرض مبنى محكمة بلدية غزة، الذي يتميز بقدمه وبموقعه المطل على شارع عمر المختار مباشرة، والمميز بواجهاته المبيّنة بحجر الطوب الملون والفتحات الطويلة ذات الأقواس، والشرفات الصغيرة والمتعددة. ويمتاز المبنى بالقيمة التاريخية حيث يعود المبنى إلى فترة الحكم البريطاني في قطاع غزة وهي الأربعينيات من القرن الماضي. حيث أنشأه فهمي بك الحسيني رئيس بلدية غزة حينها، وللمبنى قيمة مجتمعية كبيرة حيث استخدم حين إنشائه كمحكمة لبلدية غزة، ثم استخدم كمقر لشرطة بلدية غزة إلى الآن.

وتعرضت العديد من المباني التاريخية في قطاع غزة إلى أضرار بالغة جراء القصف الجوي، خاصة مباني مدينة غزة القديمة. وتأثرت العشرات من مباني مدينة غزة القديمة بفعل عمليات التفجير بالقذائف والصواريخ والمتفجرات المختلفة، وتعرضت جدرانها إلى تشققات مختلفة، ويمكن أن تعرضها للانهار. وتقع هذه المباني القديمة في قلب مدينة غزة القديمة، ويخشى عليها بسبب قدم بنائها، وعدم صيانتها وإعادة ترميمها. وتحتفظ هذه المباني بقيمتها المعمارية من حيث احتوائها على عناصر معمارية هامة كدهليز المدخل المنكسر والتغطية بالعتود المتقاطعة والفناء الداخلي السماوي الواسع والزخارف الإسلامية المميزة والنادرة، كذلك احتفاظها بطريقة البناء والتشكيل الفراغي الذي يعود للفترة العثمانية الإسلامية. وقد اختلفت أنواع هذه الأضرار الجزئية ففي بعضها حدث انهيار لأجزاء منها نتيجة الارتجاجات والاهتزازات القوية التي كانت تنتج من استهداف المواقع المجاورة لها، وفي البعض الآخر ظهرت بعض الشقوق والتصدعات. وفي بعض الحالات رصد تزايد في حجم الشقوق الموجودة إلى حد يشكل خطر على بقاء المبنى. بالإضافة إلى تداخل بعض الحجارة وتساقطها في جدران عدد من المباني مما يهدد بانهارها. ويعتبر ظهور هذه الأضرار وما لها من خطر على المباني دافع قوي لتكثيف العمل العاجل لمعالجتها حفاظاً على ما تبقى لنا منها.

كما طال الدمار المؤسسات العاملة في مجال حفظ التراث، حيث تم استهداف مركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية، وكان يحتوي قاعدة بيانات تختص في حصر وتوثيق المباني والمواقع الأثرية في البلدة القديمة بمدينة غزة، ومكتبة المركز التي تضم عدداً من كتب التراث المعماري وعلوم الترميم والآثار، إضافة إلى أجهزة ومعدات وأدوات تختص برفع وتوثيق وترميم المباني، فضلاً عن تدمير مبنى مختبرات كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية، والذي مثل مقراً للباحثين المهتمين بمجال الحفاظ على التراث.

وطال أعمال الهدم والتدمير مقر وزارة السياحة والآثار الكائن في مجمع الوزارات الحكومية والذي لحقه تدمير كبير من أثر قصف المبنى قسماً مباشراً أدى إلى فقد جزء كبير جداً وأساسي من الموارد المادية والمعلوماتية الخاصة بالوزارة.



هدم منزل عائلة صيام في بيت حنينا بالقدس الشرقية من قبل جرافات الاحتلال

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة ب (C) وفق اتفاقية أوسلو. وإن طالبت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية^{١٦}. وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص.

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بإدعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضيقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن مئات المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية لهم رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمواطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

وخلال هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٣٤) منزلاً سكنياً في الضفة الغربية، منها (٨٣) وحدة سكنية في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، و(٥٤) منزلاً في باقي مناطق الضفة. وأجبرت تلك القوات (٢٣) مواطناً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها على هدم منازلهم، وبذلك يرتفع عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للهدم خلال هذا العام إلى (١٥٧) وحدة. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيديهم، وعادة ما يُضطرُّ بعضهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراح المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراح المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً في جرائم المستوطنين، وبخاصة بعد تسلم الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو مقاليد الحكم في إسرائيل، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

١٦ لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بدين مستقلين.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠٠٩. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فإنه يطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

ترافق ذلك مع تكثيف قوات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال استهدافها للبناء الفلسطيني في مناطق (C) حسب تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣، بذريعة البناء دون الحصول على تراخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل. يشار إلى أن تلك السلطات تضع قيوداً صارمة للبناء الفلسطيني تلك المناطق، كما أنها تضع سلسلة طويلة من الإجراءات المعقدة كمتطلبات للحصول على التراخيص اللازمة للبناء. المركز يؤكد أن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرر نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثله في المستوطنات.

وخلال هذا العام، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأذرعها المدنية كبلدية القدس، ووزارتي الإسكان والداخلية، ومجلس التنظيم الأعلى عن طرح عطاءات لبناء ما يزيد عن (٢٥٠٠) وحدة سكنية جديدة. وشرعت تلك السلطات في إقامة حي استيطاني جديد جنوب القدس، ووضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة بين مستوطنة معاليه أدوميم ومدينة القدس المحتلة، وبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة في قلب جبل المكبر، وتوسيع مستوطنة جيلو، فضلاً عن الإعلان عن انتهاء العمل في البنية التحتية للمشروع الاستيطاني E1.



أعمال بناء في إحدى المستوطنات في الضفة الغربية

أعمال بناء في مستوطنة بسغات زئيف، جنوب رام الله

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (٦٥٤٠) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك. وكانت تلك الأراضي موزعة حسب المحافظات كالتالي:



حرائق في كرم الزيتون في الضفة الغربية أشعلها مستوطنون

الخليل (٢١١٥) دونماً؛ بيت لحم (١٧٢٢) دونماً؛ القدس (٥٢٠) دونماً؛ رم الله (١٤٢) دونماً؛ نابلس (١١٠) دونمات؛ جنين (٤١٦) دونماً؛ قلقيلية (٩٤) دونماً؛ وسلفيت (٤١٠) دونمات. ولا تشمل تلك الإحصائيات المناطق المغلقة، وبخاصة منطقة الأغوار على امتداد المناطق الشرقية للضفة الغربية التي تمنع قوات الاحتلال دخول الفلسطينيين من خارج سكان تلك المنطقة من الدخول إليها.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على (١٤٠٠٠) شجرة زيتون في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع آلاف أشجار الزيتون لصالح توسيع المستوطنات اليهودية، وإقدام المستوطنين على حرق وتقطيع آلاف الأشجار الأخرى. وخلال هذا العام أحرقت واقتلعت قوات الاحتلال نحو (١٤٥٥) شجرة زيتون خلال موسم القطاف، فيما جرفت منذ بداية العام نحو (٧٠٠٠) شجرة لصالح توسيع المستوطنات، واعتدى المستوطنون على أكثر من (٥٥٠٠) شجرة أخرى. تركزت الاعتداءات في محافظات شمال الضفة، وفي محافظة نابلس اعتدى على (٦٠٠٠) شجرة زيتون، وفي محافظة سلفيت تم اقتلاع حوالي (٥٧٢٠) شجرة، وفي قلقيلية تم إحراق واقتلاع ما يقرب على (٤٠٠) شجرة، أما في محافظة الخليل اعتدى على ما يقرب من (١٦٠٠) شجرة، وفي محافظة بيت لحم اقتلع حوالي (٨٠) شجرة.^{١٧}

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. فضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيط بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت البلدية سياسة تجريف منازلهم السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠٠٩ زيادة ملحوظة في أعداد إخطارات الهدم التي أصدرتها بلدية الاحتلال مُستهدفةً فيها منازل المواطنين الفلسطينيين في وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المناهية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين. وأفادت صحيفة «هآرتس» العبرية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سحبت خلال العام ٢٠٠٨ حق الإقامة في مدينة القدس المحتلة من ٥٧٧ مواطناً مقدسياً. وذكرت الصحيفة أن وزارة الداخلية الإسرائيلية زادت من وتيرة سحب حق الإقامة من المقدسيين حيث ازدادت بما يزيد عن عشرين ضعفاً على معدل استخدام هذه الخطوة خلال السنوات الأربعين الماضية. وخلال عام ٢٠٠٩ استمرت تلك السياسة بنفس وتيرة العام الذي سبقه.

وخلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في افتراء المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطربهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أفرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءاً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تميز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات. وذكر تقرير أعدته قنصل الدول الأوروبية في مدينة القدس الشرقية أنه ومنذ العام ١٩٦٧ فإن قرية سلوان - على سبيل المثال - لم تحصل سوى على ٢٠ ترخيصاً للبناء. ولا يحصل الفلسطينيون في القدس سوى على ٢٠٠ ترخيص سنوياً من البلدية، في حين أن حاجتهم السنوية تزيد عن ١٥٠٠ ترخيص.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/ أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مدهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المؤمنين من المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول للسلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار.



نساء فلسطينيات ينتظرن المرور عبر حاجز عسكري إسرائيلي في بيت لحم إلى القدس للصلاة في المسجد الأقصى

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية بدأت بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفرغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلل في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠٠٩ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفل. وبمقتل هؤلاء المدنيين يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى سبعة وأربعين فلسطينياً.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وبخاصة في مدينة الخليل حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.



اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين في الضفة الغربية

وفي تطور لافت، نفذت عدة اعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل مشترك بين قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين. وخلال هذا العام وفق المركز عدة اعتداءات مشتركة كان أبرزها بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ عندما هاجم عشرات المستوطنين تحت حراسة ومشاركة قوات الاحتلال الإسرائيلي خربة صافا، شمال غربي محافظة الخليل، وأسفر تلك العملية عن إصابة تسعة مدنيين فلسطينيين. وفي تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٤، أصيب اثنا عشر مدنياً فلسطينياً، من بينهم طفلان، عندما هاجم مستوطنون مسلحون، تحت حماية وبمشاركة قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، قرية عوريف، جنوبي مدينة نابلس.

وخلال هذا العام قُتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلان، في جرائم إطلاق نار اقترفها المستوطنون المسلحون ضدهم. ففي تاريخ ٢٠٠٩/١/١٣، قتل أحد المستوطنين الطفل نصر مصطفى عودة، ١٦ عاماً، من سكان بلدة عزون، شرقي مدينة قلقيلية، وأصاب طفلين آخرين. وفي تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٧، قتلت قوة من "حرس المستوطنات" الطفل رباح حجازي سدر، ١٧ عاماً، من سكان حي الزيتون في مدينة الخليل بالقرب من مستوطنة حجابي قرب الخليل. وفي تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢، قتل أمجد محمد أبوخضير، ٢٣ عاماً، من حي شعفاط، في مدينة القدس الشرقية المحتلة عندما أطلق متطرف إسرائيلي النار تجاهه من مسافة قريبة.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٢٣٣) اعتداء اقترفها المستوطنون، وتركزت تلك الاعتداءات. كما في الأعوام الماضية. بشكل أساسي في محافظة الخليل إذ بلغت (٨٦) اعتداء. وبلغت في محافظة نابلس (٦٧) اعتداء، وفي محافظة رام الله والبيرة (١١) اعتداء، وفي محافظة قلقيلية (١٤)؛ ومحافظة القدس (٢٢)؛ ومحافظة سلفيت (١١)؛ ومحافظة بيت لحم (١٢) وفي محافظة جنين (٣) اعتداءات، وفي محافظة طولكرم (٧) اعتداءات. وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: أعمال التنكيل (٤٧) اعتداء؛ الاعتداء على المنازل السكنية (٤٠) اعتداء؛ الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم (٦٣)؛ إطلاق نار (١٢) اعتداء؛ الاعتداء على الأماكن الدينية (٩) اعتداءات؛ الدهس العمد (٦) اعتداءات؛ واعتداءات أخرى كأعمال العريضة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية (٥٦) اعتداءً.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون آنذاك، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

خلال السنوات الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تشبث بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق - التي تم ضمها - حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: حي كفر عقب ومخيم شفاط للاجئين، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس. وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، مثل أراضي بلدة جيوس، شمال شرقي مدينة قلقيلية، إلا أن تلك التعديلات ظلت حبراً على ورق.

القيود على الحركة على طرقي الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزارعهم.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، فرضت قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين، واشترطت عليهم الحصول على تصاريح صادرة من "الإدارة المدنية الإسرائيلية" تمكنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وأباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل

حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طريفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفتح وتُغلق ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي يتبعها جيش الاحتلال. وبينما فتحت إسرائيل تحقيقات في عدد من الأحداث التي جرت خلال عملية الرصاص المصبوب، إلا أن عدد التحقيقات التي فتحت تشكل النذر القليل من مجموع الشكاوى المقدمة بشأن تلك الأحداث.

بالإضافة إلى ذلك، لا تفي هذه التحقيقات بالمعايير الدولية، فإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في الجرائم وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. إلا أن التحقيقات الإسرائيلية لا تفي بهذه الشروط الخمسة، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. ببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزهي.

في ظل هذا الواقع، لجأ المركز، بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية، الذي يتيح للمحاكم الوطنية أن تعمل كوكيل للمجتمع الدولي، وتقوم بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب.

في عام ٢٠٠٩، تم رفع عدد من القضايا أمام المحاكم. بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، خلص قاضي التحقيق المركزي رقم ٤ في المحكمة الوطنية الإسبانية إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تكن مستعدة للتحقيق مع الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم عن عملية الاغتيال في حي الدرج بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ وتقديمهم للمحاكمة. وبالتالي تم التأكيد على تمتع إسبانيا بصلاحيه النظر في القضية. وشكل هذا القرار انطلاقة لتحقيقات قضائية في أحداث يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٢. تقدم الإدعاء الإسباني ودولة إسرائيل باستئناف ضد القرار الصادر بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، ولكن المحكمة الوطنية الإسبانية أعلنت بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩ قراره بمواصلة التحقيق. وشكل هذا القرار سابقة قانونية هامة، حيث اعتبرت المحكمة بأن إسرائيل، كقوة احتلال، لا تتمتع بالولاية القضائية الأولية على قطاع غزة. وعليه، كان المركز في وضع يسمح له برفع القضايا مباشرة إلى القضاء الإسباني متجاوزاً المحاكم الإسرائيلية. ولكن سلطات الاحتلال استأنفت القرار، وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، وافقت محكمة الاستئناف الإسبانية على استئناف تقدم به الإدعاء العام في أعقاب قرار الرابع من مايو، وقررت إغلاق ملف التحقيق على أساس أن إسرائيل كانت تتمتع بالولاية القضائية الأولية. كان هذا القرار متوقفاً، حيث كان ذلك من سمات القضايا المرفوعة في إسبانيا بموجب الولاية القضائية الدولية، والتي يمكن اعتبارها في المحصلة ناجحة. ويقوم المركز حالياً، بالتعاون مع شركائه، الأسبان، باستئناف القرار الصادر عن محكمة الاستئناف. ومن المقرر أن تنظر المحكمة العليا الإسبانية في هذا الاستئناف خلال عام ٢٠١٠. وقد توسعت هذه القضية المتعلقة بالهجوم على حي الدرج لتشمل قضايا تتصل بالعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩).

بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩، رفضت محكمة الاستئناف في هولندا شكوى مقدمة ضد عامي أيلون، الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت). وكانت الشكوى مقدمة من قبل البروفيسور ليزبيث زيغفيلد من شركة بولر فرانكن كويه وينغاردن القانونية الهولندية بالتعاون مع المركز. وتم تقديم أدلة كافية تتيح للمحكمة إدانة السيد أيلون بممارسة التعذيب بحق خالد الشامي. ولكن، وعلى الرغم من رفض الشكوى، إلا أن بعض النتائج التي خلصت إليها المحكمة تشكل انتصاراً فيما يتصل بمحاكمة المتهمين بممارسة التعذيب، حيث خلصت المحكمة إلى أن حضور المتهم كإف من أجل ممارسة الولاية القضائية، وليست هنالك حاجة من حيث المبدأ لأن يكون هناك أي إجراء من جانب الإدعاء. ويدرس المركز وشركاؤه القانونيون حالياً الخيارات القانونية المستقبلية.

وواصل المركز على مدار العام تحسين وتطوير جهوده في مجال الولاية القضائية الدولية، حيث تم التواصل مع بعض المحامين في عدد من الدول، وتم تجهيز عدد من القضايا. ولا يستطيع المركز التحدث علناً حول هذه القضايا لأنها تتضمن تفاصيل محددة لم يتم الكشف عنها على الملأ. وقد نظم المركز عدداً من المؤتمرات وورش العمل حول مبدأ الولاية القضائية الدولية، من بينها مؤتمر في مدريد في أواخر يناير ٢٠٠٩، ومؤتمر آخر في لندن في شهر مارس ٢٠٠٩. وتخدم هذه المؤتمرات هدفين هما: زيادة المعرفة والوعي بمبدأ الولاية القضائية الدولية، وتسهيل التواصل بين المحامين من أجل توسيع شبكة عمل المركز.



الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما تزال التداعيات الناجمة عن حالة الانقسام السياسي والصراع القائم بين فتح وحماس والشرخ في نظام السلطة الفلسطينية هو العنوان الأبرز، والعامل الأساس في تدهور حالة حقوق الإنسان وفي تعطيل عملية التحول الديمقراطي. بل إن الغالبية العظمى من انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت من قبل الحكومتين والأجهزة الأمنية التابعة لهما في غزة والضفة، كانت على خلفية الانقسام وما رافقتها من أفعال وردود أفعال من الطرفين. ويغطي هذا الجزء بقدر من التفصيل ملامح حالة حقوق الإنسان وعملية التحول الديمقراطي، من خلال العناوين التالية: انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية؛ استمرار تعطيل السلطة التشريعية؛ تعطيل الانتخابات العامة والمحلية؛ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير؛ انتهاك الحق في التجمع السلمي؛ انتهاك الحق في تكوين الجمعيات؛ استمرار العمل بعقوبة الإعدام؛ والانقسام يزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة: الحق في الصحة نموذجاً.



انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

شهدت مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المزيد من انتهاكات للحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية بأيدٍ فلسطينية خلال العام ٢٠٠٩، حيث قتل ١١٥ شخصاً على الأقل، بينهم ١٣ طفلاً، و١٤ امرأة، فيما أصيب أكثر من ٢٨٠ شخصاً آخرون بجراح. وقد سقط غالبية الضحايا في قطاع غزة حيث قتل ٩٤ شخصاً مقابل ٢١ شخصاً في الضفة الغربية. وكان سقوط الضحايا أثناء مهمات فرض القانون أبرز أشكال انتهاكات الحق في الحياة خلال هذا العام. كما سقط ضحايا آخرون جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة خلال العام ٢٠٠٩، وهو ما يندرج ضمن إطار حالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية بشكل أو بآخر في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما شهد هذا العام استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية؛ جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ «شرف العائلة»؛ وجرائم قتل بحق سجناء ومحتجزين فارين خلال الحرب على غزة.

سقوط ضحايا أثناء مهمات شرطية

الأمّن الوقائي؛ ٣) عبد الرحمن حسين ياسين، ٢٣ عاماً، من جهاز الأمن الوقائي؛ ٤) محمد عبد الفتاح السمّان، ٢٥ عاماً، من كتائب عز الدين القسام؛ ٥) محمد رشيد ياسين، ٢٤ عاماً، من كتائب عز الدين القسام؛ ٦) عبد الناصر الباشا، ٢٨ عاماً، وهو صاحب المنزل.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٩، قتل أحد أفراد جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني واثان من عناصر كتائب عز الدين القسام في عملية استهدفت اعتقال مجموعة من عناصر الكتائب في مدينة قلقيلية. وكانت قوات كبيرة من أجهزة الأمن الفلسطينية قد حاصرت منزل المواطن عبد الفتاح شريم، وهو منزل مكون من طبقتين، يقع خلف بنك فلسطين المحدود، في حي شريم، جنوب غربي مدينة قلقيلية، بهدف اعتقال مجموعة من عناصر كتائب القسام. والقتلى هم كل من: ١) رياض طالب باكير زين الدين، ٢٦ عاماً، من جهاز الأمن الوقائي؛ ٢) محمد حسام عطية، ٢٧ عاماً؛ من كتائب عز الدين القسام؛ ٣) إياد عبد الفتاح عبد الله الأبتلي، ٢٧ عاماً، من كتائب عز الدين القسام.

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٩، اندلعت مواجهات دامية في مدينة رفح بين أفراد الشرطة وعناصر كتائب القسام، الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وعناصر جماعة مسلحة تطلق على نفسها "جند أنصار الله". وقد أسفرت تلك المواجهات التي استمرت حتى ساعات صباح اليوم عن مقتل ٢٨ شخصاً على الأقل، بينهم قائد الجماعة الشيخ عبد اللطيف

سقط خلال هذا العام ٢٧ شخصاً، بينهم ٧ من عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وطفلان، ضحايا أثناء مهمات فرض القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية ضد جماعات مسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أصيب خلال تلك العمليات أكثر من ١٠٥ أشخاص آخرون. وسقط ٢٨ من القتلى في قطاع غزة مقابل ٩ قتلى في الضفة الغربية. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أعمال توظيف مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون خلال تلك العمليات، ومن المؤسف أن المركز لم يعلم عن إجراء تحقيق محايد ونزيه في أي من تلك الأحداث، وتحديدًا في جرائم كان أبرزها جرائم قتل ثلاثة جرحى خلال نقلهم بسيارات الإسعاف، رغم مخاطبته للمسؤولين في تلك الأحداث. كما لم يتناهى إلى علم المركز عن أي إجراءات قانونية اتخذت بحق المسؤولين أو منفذي أوامر إطلاق النار. وكانت أبرز تلك الأحداث خلال العام ٢٠٠٩، ما يلي:

- بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٩، شهدت مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، أحداثاً دامية وقعت بين مجموعة من كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، والأجهزة الأمنية الفلسطينية. وقد أسفرت تلك الأحداث، التي استمرت حتى ساعات صباح اليوم التالي، عن مقتل ستة مواطنين، هم ناشطان من كتائب القسام، وصاحب منزل تحصنوا في داخله، وثلاثة من أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فضلاً عن إصابة عدد آخر بجراح. والقتلى هم كل من: ١) حسام حسن فارس أبو البرخ، ٤٢ عاماً، من قوات الأمن الوطني؛ ٢) شاهر حنيني شريم، ٤٢ عاماً، من جهاز

٢٠٠٩/١/١٧، على أيدي مسلحين إلى أن عُثر عليه مصاباً.

- بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٩، وصلت الطفلة ندى أحمد الشيخ خليل، ٧ أعوام، من سكان مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، جثة هامة إلى مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار في المدينة، جراء إصابتها بعبارة ناري في الصدر انطلق من سلاح كان شقيقها يعبث به داخل منزلهم.

- بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٠٩، قتل المواطن رامي جميل عاشور، ٢٧ عاماً، وأصيب خمسة آخرون، جراء قيام مجهولين بتفجير عبوة ناسفة أمام مدخل مقهى "الواحة" في حي الرمال، غربي مدينة غزة.

- بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٩، قتلت المواطنة بثينة محمد أبو ربيع، ٤٦ عاماً، جراء إصابتها بعبارة ناري في الصدر بينما كانت متواجدة داخل منزلها الواقع في قرية المغرقة جنوب مدينة غزة. وأفاد حمادة أبو ربيع، نجل الضحية، بأن والدته أصيبت خلال قيام مسلحين بالتدريب في الأراضي المحتلة (مستوطنة نتساريم سابقاً) على بعد مئات الأمتار من المنزل.

- بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٩، اختطف مسلحون مقتنعون المواطن حمزة محمود الشويكي، ٤٠ عاماً، من سكان حي الدرج، شرق مدينة غزة، واقتادوه إلى جهة غير معلومة. وفي اليوم التالي الموافق ٢٧ فبراير، وصل الشويكي إلى مستشفى الشفاء في المدينة جثة هامة إثر إصابته بعبارة ناريين في الرأس.

- بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٠٩، أقدم مسلحون على إطلاق النار تجاه ثلاثة شبان كانوا يسيرون بالقرب من برج السلطان في جباليا البلد، مما أسفر عن إصابتهم بجراح متفاوتة، وهم: (١) إسماعيل محمد موسى دردونة، ٣٠ عاماً، وأصيب بستة أعيرة نارية في قدميه، وبعض الشظايا؛ (٢) مصعب محمد إبراهيم دردونة، ٢٩ عاماً، وأصيب بثلاثة أعيرة نارية في ساقه اليسرى، و١٠ شظايا في أنحاء جسده؛ (٣) خالد محمد محمد دردونة، ٣٠ عاماً، وأصيب بثلاثة أعيرة نارية في قدميه. كما أصيب أحد المارة، ويدعى يوسف خميس جنيد، ٢٤ عاماً، بعبارة ناريين في قدميه.

- بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٩، قتل الطفل أحمد أيمن علي حمدان، ١٣ عاماً، نتيجة إصابته بشظايا في الجزء العلوي من الجسم، جراء عبثه بصاق صاروخ انفجر به داخل منزله في مخيم خان يونس.

- بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٩، وقع انفجار قوي أسفل منصة حفل زفاف المواطن محمود محمد دحلان، ٢٥ عاماً، بينما كانت إحدى الفرق الفغائية الشعبية تحيي الحفل المقام في مخيم خان يونس، جنوب قطاع غزة. وقد أسفر الانفجار عن إصابة ٦١ مواطناً من المشاركين بالحفل، نقل ٤٢ منهم إلى مستشفى ناصر الحكومي، فيما نقل الآخرون إلى المستشفى الأوروبي في المدينة، وقد وصفت المصادر الطبية في المستشفيات جراح المصابين ما بين المتوسطة والخفيفة.

- بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، توفي الطفل جهاد ربيحي رباح شقور، ١٧ عاماً، من قرية الزاوية، غربي مدينة سلفيت، متأثراً بجراحه جراء إصابته بعبارة ناري في الرأس، خرج من مسدس كان يعبث به.

موسى، وإصابة نحو ١٠٠ آخرين بجراح. وبتاريخ ٢١ أغسطس، بعث المركز برسالة رسمية إلى رئيس الوزراء، إسماعيل هنية، دعاه لفتح تحقيق شامل في الأحداث الدامية وظروف استخدام القوة المسلحة والتي أفضت إلى هذا العدد الكبير من الضحايا بين قتلى ومصابين. وأبدى المركز في الرسالة استغرابه من ضلوع عناصر من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في الأحداث، مشدداً على أن الكتائب ليست جزءاً من جهة إنفاذ القانون ومن غير المقبول أن يناط بها مهام إنفاذ القانون، وأن انخراطها في الأحداث يشكل بحد ذاته تجاوزاً لصلاحيات الجهات المكلفة بإنفاذ القانون. كما طالبه المركز بفتح تحقيق جنائي للوقوف على ملابسات وظروف قيام عناصر مسلحة من كتائب القسام بإعدام ثلاثة أشخاص جرحى أثناء نقلهم إلى المستشفى بواسطة سيارات إسعاف. غير أنه، حتى لحظة إعداد التقرير لم يتلق المركز أية ردود بشأن الرسالة المذكورة.

سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة

سقط خلال العام ٢٠٠٩، نحو ٤٠ شخصاً، بينهم ٩ أطفال، و٤ نساء، وأصيب أكثر من ١٤٠ شخصاً آخرون، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهر آخر من مظاهر الانتفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحسب توثيق المركز فإن غالبية الضحايا (٣٧ شخصاً) من قطاع غزة. ومثل هذه الحوادث تشكل تهديداً مستمراً لأمن وسلامة المواطنين. وللأسف الشديد فإنها مازالت تحصد المزيد من الضحايا في غياب الإجراءات القانونية لمواجهةها. وقد تجلت مظاهر هذه الأحداث في العبث بالسلاح؛ استخدام السلاح من قبل جهات مجهولة وزرع عبوات ناسفة؛ واستخدام السلاح من قبل ميليشيات مسلحة أو التدريب. وكانت أبرز تلك الحالات التي وثقتها المركز:

- بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٩، قتل المواطن حسن أحمد حجازي، ٢٧ عاماً، من سكان مخيم جباليا، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء مختلفة من الجسم، أطلقتها باتجاهه ثلاثة مسلحين مقتنعين. وقد أصدرت حركة حماس بياناً بتاريخ ١٢ يناير، قالت فيه أن المواطن حجازي قتل على أيدي عناصرها بطريق الخطأ وأنها تتحمل مسؤولية هذا الخطأ.

- بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٩، اختطف مسلحون يرتدون زيًا مدنيًا المواطن عطا يوسف عبد الوهاب البرعي، ٣٩ عاماً، من سكان مخيم الشاطئ، من منزله، بعد ادعائهم أنهم من أفراد الشرطة الفلسطينية، واقتادوه إلى جهة مجهولة. وبعد حوالي نصف ساعة ألقوا به أمام منزله، بعد اعتدائهم عليه بالضرب المبرح في جميع أنحاء جسده، حيث نقله ذووه إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وبتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٩، توفي المواطن البرعي إثر تدهور حالته الصحية.

- بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٩، عُثر على المواطن هاني إبراهيم أبو ريدة، ٢٧ عاماً، من سكان بلدة خزاعة، مصاباً شرق محافظة خان يونس، إلا أن جهود الأطباء فشلت في إنقاذ حياته. وكان أبو ريدة قد اختطف بتاريخ

- أمام منزله. وقد تطور الأمر إلى شجار بين العائلتين، حيث قام أحد الأشخاص بإطلاق النار خلاله، مما أسفر عن مقتل غازي منير ديب الجملة، ٢٠ عاماً، حيث أصيب برصاصة في القلب، وشادي نبيل ديب الجملة، ٢٢ عاماً، وأصيب في مقدمة الرأس.

- بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠٩، أطلق مسلحون النار باتجاه الشقيقين عماد جمعة عياش، (٢٢ عاماً؛ وإياد جمعة عياش، ٢٢ عاماً، وسط مخيم الجلزون للاجئين، شمالي مدينة رام الله، ما أسفر عن إصابة كل منهما بعدة أعيرة نارية في الساقين. وبعد سقوطهما أرضاً، انقض عليهما المهاجمون بأدوات حادة، وطعنوهما حتى الموت. وذكر شهود عيان أن جريمة القتل المزدوجة هذه وقعت بناءً على خلافات عائلية سابقة مع احد عائلات المخيم.

- بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تطورت مشادة كلامية بين أفراد من عائلتي أبو منديل ودرويش في مخيم البريج، وسط قطاع غزة، إلى حد الشجار واستخدام السلاح من قبل الطرفين. وقد أسفر ذلك عن إصابة ٥ مواطنين، بينهم طفل، بالأعيرة النارية ونقلوا على إثرها للعلاج في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، ووصفت المصادر الطبية جراح المصابين بالمتوسطة.

جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة"

شهد العام ٢٠٠٩ تصعيداً خطيراً في ارتكاب جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة"، فقد قتل ١٢ مواطناً، منهم ٩ نساء، بالإضافة إلى طفل راح ضحية تلك الجرائم. ووقعت ٣ جرائم منها في الضفة الغربية والبقية في قطاع غزة. وطالما أكد المركز على قلقه إزاء تكرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"، وذلك بسبب الحصانة الممنوحة للقتلة من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحق مقترفي هذه الجرائم، ويطالب باتخاذ عقوبات رادعة في الجرائم على خلفية قضايا الشرف، والتعامل معها كأى جريمة قتل عمد، مع مراعاة أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكانت تلك الجرائم التي وقعت خلال العام ٢٠٠٩، كما يلي:

- بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٩، قتلت المواطنة تهاني عفيف عودة، ١٨ عاماً، من سكان قرية حبله، جنوبي مدينة قلقيلية، خنقاً على أيدي شقيقها، وأفادت المصادر الشرطة للمركز بأن الجريمة وقعت على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٩، قتلت المواطنة علا حسن صافي، ٣١ عاماً، من سكان مخيم المغازي، وسط قطاع غزة، إثر تعرضها لعدة طعنات في الرقبة وأجزاء متفرقة من الجسم على أيدي أقاربها. وذكرت المصادر الشرطة في المباحث العامة لباحث المركز بأن الضحية قتلت على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩، سقط صاروخ محلي الصنع على الطابق الثالث من منزل المواطن رجب عبد الرحيم المغاري، وهو عبارة عن شقة سكنية مسقوفة بالأسبستوس، والواقع في مخيم النصيرات، غرب محافظة الوسطى. وقد أسفر انفجار الصاروخ عن إصابة المواطن محمود رجب المغاري، ٤٢ عاماً، بشظايا وكسور في أنحاء مختلفة من الجسم، وإصابة زوجته أميمة عبد اللطيف المغاري، ٤٠ عاماً، بشظايا في الوجه.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠٠٩ استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تدرج ضمن إطار حالة الانفلات الأمني وأخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) المستشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ١١ مواطناً، ٧ منهم في قطاع غزة و٤ في الضفة الغربية، وبين الضحايا طفل وامرأة. كما أصيب في تلك النزاعات ٢٥ شخصاً آخرون بجراح. وكانت أبرز تلك الحالات كما يلي:

- بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩، قتل المواطن كفاح سالم عطايا المصري، ٣٥ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، جراء إصابته ببيمار ناري في الصدر خلال شجار نشب بين أفراد من عائلة صبح.

- بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٩، قتل المواطن موسى حسن أبو نار، ٣٥ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، جراء إصابته ببيمار ناري في الصدر، خلال شجار وقع بين عائلتي أبو عريبان وحجي.

- بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩، قتل المواطن ماهر عبد اللطيف أبو اسنيّة، ٢٩ عاماً، من سكان مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، إثر تعرضه لإطلاق النار من أحد أفراد عائلته، على خلفية خلافات سابقة بين الطرفين.

- بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٠٩، عُثر على جثة المواطن فراس شفيق امريزيق، ٢٤ عاماً، من سكان بلدة إذنا، شمالي غرب محافظة الخليل، في منطقة "بقار"، على طريق بلدي حلحول - نوبا، شمال غربي محافظة الخليل. نقلت الجثة إلى المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، وذكرت المصادر الطبية في المستشفى أن القتل قُضى جراء إصابته ببيمارين ناريتين في الرأس، وعدة أعيرة أخرى في الجزء العلوي من الصدر. وذكرت المصادر المحلية في البلدة أن خلفية الجريمة تعود لثأر عائلي، والضحية ليس له علاقة بالثأر.

- بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٩، وصل المواطن رشيد عاشور العسلي دغمش، ٤٠ عاماً، من سكان حي الصبرة، شرق مدينة غزة، جثة هامدة إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، جراء إصابته ببيمار ناري في الرأس. وقد أصيب المواطن دغمش خلال شجار وقع بين أفراد عائلته استخدم فيه الأسلحة النارية.

- بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٩، وقع شجار عائلي بين عائلتي الجملة والبغدادى في حي الشيخ رضوان، غرب مدينة غزة، على خلفية قيام أحد أفراد عائلة الجملة بالتدخل وطرده أطفال من عائلة البغدادى كانوا يلعبون بمفرقات

بالإضافة إلى كسر في الجمجمة ناجم عن ضربها على رأسها بواسطة سلسلة حديدية.

- بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩، قتلت المواطنة رفقة غازي عبد الله سلامة، ٢٩ عاماً، من مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة، على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة". ووفقاً لمصادر شرطة المباحث في مركز الشاطئ، فقد أقدم شقيق القتيلة واثنان من أعمامها واثنان من أبناء أعمامها بقتلها خنقاً بواسطة منشفة مبللة بالماء.

جرائم قتل بحق سجناء ومحتجزين فارين خلال الحرب على غزة

نفذ مسلحون مجهولون في بداية العام ٢٠٠٩، جرائم قتل في أنحاء متفرقة من قطاع غزة راح ضحيتها ٥ من المحكومين والمحتجزين الفارين من سجن غزة المركزي بمدينة غزة، بعد أن قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مبنى مجمع الأجهزة الأمنية (السرماية)، وسط مدينة غزة، والذي يضم سجن غزة المركزي بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٨، فيما قتل أحد المواطنين على أيدي مسلحين مجهولين بادعاء تخابره مع قوات الاحتلال. وكان من بين الفارين أشخاص سبق وأن صدرت بحقهم أحكام بالإعدام لإدانتهم بالتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية أو على خلفية جرائم جنائية. ووفقاً لإفادات ذوي القتلى وشهود العيان، فقد أقدم مسلحون على اختطاف عدد من الفارين من منازلهم، وعثروا عليهم مقتولين لاحقاً أو مصابين في حالة خطرة توفوا على إثرها، في أماكن متفرقة من قطاع غزة. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

- بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٩، قتل المواطن طلال عماد المغربي، ٢٦ عاماً، من سكان مخيم البريج، وسط قطاع غزة، على أيدي مسلحين مجهولين بعد اختطافه من منزل جده الواقع في مدينة خان يونس، جنوب القطاع، في اليوم ذاته. وكان المغربي محتجزاً في سجن غزة المركزي لاتهامه بالتخابر لصالح دولة معادية.

- بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، قتل المواطن صالح خليل أبو زيد، ٥٩ عاماً، من سكان مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، على أيدي مسلحين مجهولين، بالقرب من منزله. وكان أبو زيد محتجزاً في سجن غزة المركزي لاتهامه بالتخابر لصالح دولة معادية.

- بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٩، أقدم مسلحون مجهولون على قتل المواطن حيدر محمود غانم، ٤٦ عاماً، من سكان مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، بعد اختطافه من منزله. وكان حكماً بالإعدام قد صدر بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢، عن محكمة أمن الدولة بعد إدانته بالتخابر لصالح دولة معادية.

- بتاريخ ١٥/١/٢٠٠٩، عُثر على المواطن أحمد عزات شقورة، ٥٢ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، مصاباً بالقرب من مستشفى ناصر الطبي إلا أن جهود الأطباء قد فشلت في إنقاذ حياته، وكان شقورة قد تعرض للاختطاف بتاريخ ٨/١/٢٠٠٩، وتعرض حينها للضرب والتعذيب ونقل للعلاج في المستشفى، واختطف مرة أخرى من المستشفى بتاريخ ٩/١/٢٠٠٩، إلى أن

- بتاريخ ٩ إبريل ٢٠٠٩، عثرت الشرطة الفلسطينية على جثث ثلاثة مواطنين تعود لكل من سفيان عرفات عليوة، ٤٥ عاماً؛ وزوجته مريم المجدوب (عليوة)، ٣٠ عاماً؛ ونجله جوهر سفيان عليوة، ٥ أعوام، في منزلهم الواقع في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، جراء إصابتهم بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم. وأفاد يوسف عبد الوهاب، نائب رئيس المباحث الجنائية في محافظة غزة، لطاقم المركز بأن الجريمة وقعت على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٠٩، وصلت إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، المواطنة رحاب علي الحزين، ٢٨ عاماً، من سكان مخيم النصيرات غرب المحافظة الوسطى، جثة هامة. وذكرت المصادر الشرطة في قسم المباحث لطاقم المركز بأن المواطنة الحزين قد قتلت خنقاً على يد شقيقها البالغ من العمر ٢١ عاماً، وأنه قد سلم نفسه للشرطة واعترف بأنه قام بقتل شقيقته على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٩، عثرت الشرطة الفلسطينية على المواطنة سهام أبو سنينة، ٢٢ عاماً، من سكان مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، جثة هامة وملفوفة بقطعة من القماش. وذكرت المصادر الشرطة بأنها أُلقت القبض على والد الضحية، وأن التحقيقات تشير بأن الجريمة وقعت على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٩، وصلت إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح الفتاة شادية عبد الرحمن أبو سعد، ٢١ عاماً، من سكان مخيم دير البلح جثة هامة. وأفادت مصادر الشرطة في مركز دير البلح بأن والد الضحية قد سلم نفسه، وأن الجريمة وقعت على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ١٣ يونيو، عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة المواطنة أحلام غنيمة، ٣٩ عاماً، من سكان بلدة صورييف، في محافظة الخليل، داخل منزلها. وذكرت المصادر الشرطة بأن المواطنة غنيمة ضحية جديدة من جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة".

- بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٩، أطلق مسلحون النار باتجاه المواطن لواء الدين فوزي النجمي، ٢٦ عاماً، من سكان مدينة غزة، بعد أن أوقفوا سيارة الأجرة التي كان يستقلها على طريق صلاح الدين الرئيسي بالقرب من مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة النجمي بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم أدت إلى وفاته. وتشير التحقيقات الأولية للشرطة بأن الجريمة وقعت على خلفية تحرش النجمي بطفلة في وقت سابق من العام.

- بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٩، قُتلت المواطنة فادية جودت النجار، ٢٧ عاماً، من سكان بلدة جباليا، شمال قطاع غزة، على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة". ووفقاً لمصادر الشرطة فقد سلم والد الضحية نفسه للشرطة واعترف بقتل ابنته فادية داخل منزله. وأفادت مصادر في الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بوجود آثار تعذيب على جميع أنحاء جسد القتيلة،

معظم تلك التفجيرات لم يتم الإعلان عن اعتقال مقترفي تلك التفجيرات وتقديمهم للمحاكمة العادلة. وكانت أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

- بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩، فجر مجهولون عبوة ناسفة على مدخل مقهى «الجاليري» التابع لإتحاد المقاومين الفلسطينيين، والواقع في شارع مصطفى حافظ، غرب المدينة. وقد أدى الانفجار إلى إصابة حارس المقهى لؤي أبو القمصان، ٢٢ عاماً، بشظايا الزجاج المتطاير، إضافة إلى إلحاق أضرار مادية بالغة في مدخل المقهى وتحطم بعض الأثاث بداخله.

- بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٠٩، فجر مجهولون عبوة ناسفة على مدخل مقهى العنديل في مدينة غزة، وتبلغ مساحته ٢٥٠م^٢، ويمتلكه المواطن محمد سالم طاهر، والواقع في شارع جمال عبد الناصر، غرب مدينة غزة. وقد أسفر انفجار العبوة عن إلحاق أضرار مادية في مدخل المقهى والزجاج الخارجي، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في إحدى السيارات التي كانت متوقفة في المكان لحظة الانفجار، دون وقوع إصابات.

- بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩، فجر مجهولون عبوة ناسفة على مدخل مبنى يضم جمعية آل البيت للتراث والعلوم الشرعية، والمركز الوطني للبحوث والدراسات، ويقع في شارع علي بن أبي طالب وسط مدينة غزة. وقد أسفر الانفجار عن إصابة مواطن بشظايا وإلحاق أضرار مادية في المبنى.

عُثر عليه مصاباً بالقرب من المستشفى. وقد نشرت كتائب القسام تسجيل فيديو له قال فيه أنه كان على علاقة مع أجهزة أمن إسرائيلية.

- بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٩، أقدم مسلحون مجهولون على قتل المواطن سعيد جميل زهد، ٢٤ عاماً، من سكان مدينة غزة، والذي كان قد صدر بحقه حكماً بالإعدام عن محكمة الاستئناف بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٥ على خلفيه اشتراكه في اغتصاب وقتل طفلة في العام ٢٠٠٢.

- بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩، قتل المواطن عبد الفتاح محمد سمور، ٢٧ عاماً، من سكان مدينة غزة، على أيدي مسلحين مجهولين في المدينة. وكان حكماً بالإعدام قد صدر بحقه عن محكمة الاستئناف بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٥ على خلفيه اشتراكه في اغتصاب وقتل طفلة في العام ٢٠٠٢.

تفجير عبوات ناسفة

شهد العام ٢٠٠٩، تزايد حجم التفجيرات بعبوات ناسفة التي تستهدف سيارات ومحال تجارية ومؤسسات في قطاع غزة، بشكل لم يسبق له مثيل. وخلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٩، زادت حدة هذه التفجيرات، واستهدفت مقاهي انترنت ومحال تجارية خاصة، ومؤسسات خيرية. وفي

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الاعتقال غير القانوني وجرائم التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية على أيدي أجهزة الأمن التابعة للحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية. ويستعرض التقرير، على نحو خاص، عمليات الاعتقال العشوائية التي نفذتها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في غزة ورام الله في إطار ما يشبه الأعمال الانتقامية المتبادلة بين الطرفين، وما رافقها من عمليات تعذيب ومعاملة لا إنسانية حاطة بالكرامة بحق أنصار الحركتين. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني، فقد استمرت حالات الاعتقال غير القانونية وجرائم التعذيب خلال العام ٢٠٠٩، في ظل ازدياد حدة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية. العديد من هذه الاعتقالات تمت لقادة من الطرفين على خلفيات سياسية، اعترف طرفاً الأزمة في غزة ورام الله باقترافها في إطار الردود المتبادلة بينهما. كما اعتقل خلال العام المئات من نشطاء الحركتين، في حين لا يعترف الطرفان باقترافها على أسس سياسية، بل يدعيان أنها تتم على خلفية اقتراف أفرادها مخالفات أمنية أو جنائية.

الضبط القضائي وقوامهم الشرطة المدنية وأنهم يخضعون مباشرة لأوامر وإشراف النائب العام. ومن ناحية ثانية، فإن بعض الاعتقالات التي نفذتها الجهات المكلفة بإنفاذ القانون لم تراعى سلامة الإجراءات من خلال عدم إبراز أمر اعتقال صادر عن النيابة العامة. ومن ناحية ثالثة، فإنه غالباً

والكثير من تلك الاعتقالات، سواء في الضفة أو في غزة، لا تراعى الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال. فمن ناحية، تقوم بتنفيذ الاعتقالات في بعض الأحيان جهات ليست مكلفة بإنفاذ القانون، بخلاف القانون الفلسطيني الذي يؤكد على أن عمليات الاعتقال تقع في اختصاص مأموري

من أنصار وكوادر حركة فتح ومنتسبي الأجهزة السابقة، بمن فيهم أعضاء وأمناء سر أقاليم. ورافق تلك الحملة أعمال تفتيش لمنازل المعتقلين ومصادرة لهواتهم النقالة، حواسيب، وكل الأوراق الشخصية والتنظيمية. وذكر ذوو المعتقلين للمركز بأنه في بعض الحالات أبرز أفراد أجهزة الأمن وأوامر اعتقال وتفتيش بحق آبائهم ومنازلهم، وفي حالات أخرى لم يتم إبرازها. يُشار إلى أن وزارة الداخلية في غزة قد أصدرت بياناً في اليوم التالي للحملة، نشرته على موقعها الإلكتروني، ادعت فيه بوجود مجموعات وخلايا تهدف لزعزعة الأمن الداخلي، وأن الأجهزة الأمنية قامت بإلقاء القبض على العديد من هذه المجموعات.

وفي أعقاب الأحداث الدامية التي دارت بين الأجهزة الأمنية في غزة وكتائب القسام من ناحية، وبين جماعة أنصار جند الله من ناحية أخرى في رفح بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٩، وأسفرت عن مقتل ٢٨ شخصاً، بينهم قائد تلك الجماعة، شنت الأجهزة الأمنية في غزة حملات اعتقال بحق أنصار وكوادر تلك الجماعة طالت العشرات في أنحاء قطاع غزة يشتهب أنهم من عناصر الجماعة المسلحة، بينهم عدد من المصابين.

وبتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٩، بدأت لأجهزة الأمن في قطاع غزة بتوجيه أوامر استدعاء لعشرات من نشطاء وقادة حركة فتح في قطاع غزة، واستمرت حتى صباح الخميس الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩، وجرى التحقيق معهم حول تحضيراتهم لعقد فعاليات بذكرى وفاة الرئيس ياسر عرفات، قبل إخلاء سبيلهم. وقد أعلنت الحكومة في بيانها رقم (١٣٢) الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩، بأنها لم تتلق طلباً رسمياً من حركة فتح لتنظيم أي فعاليات خاصة بالمناسبة في قطاع غزة.

وخلال الأسبوع الأخير من العام ٢٠٠٩، نفذت الأجهزة الأمنية في غزة حملة اعتقال واسعة النطاق طالت العشرات من كوادر ونشطاء حركة فتح في جميع محافظات قطاع غزة، تعرض خلالها عدد من المعتقلين للضرب المبرح والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. كما عملت الأجهزة الأمنية على منع إقامة احتفالات خاصة في قاعات مغلقة بمناسبة الذكرى ٤٥ لانطلاقة حركة فتح والتي تصادف الأول من يناير. وعملت الأجهزة الأمنية على إنزال رايات الحركة من منازل العديد من النشطاء ووجهت استدعاءات لعدد آخر ممن قاموا بإشعال الشموع كنوع من الاحتفال بهذه المناسبة.

وفي الضفة الغربية، لا تزال الأجهزة الأمنية تحتجز مئات المعتقلين، غالبيتهم من أنصار حركة المقاومة الإسلامية - حماس. وخلال العام، واصلت تلك الأجهزة حملات الاعتقال، فردية وجماعية، واسعة بحق نشطاء وأعضاء في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، طالت قيادات بارزة في الحركة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وعدا عن الاعتقال السياسي لبعض قادة حركة حماس، طالت تلك الاعتقالات العشرات من أنصار وكوادر الحركة

ما يقبع هؤلاء المعتقلون في مراكز احتجاز وتوقيف غير قانونية، خلافاً لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم ٦ لسنة ١٩٩٨. علاوة على ذلك كله، فإن معظم مراكز التوقيف والاحتجاز غير ملائمة ولا تتوفر فيها الظروف المعيشية والصحية المناسبة. وخلال العام ٢٠٠٩، ازدادت ظروف الاعتقال سوءاً في أعقاب قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لسجن غزة المركزي إبان الحرب على غزة، واضطرار سلطة السجون في غزة إلى نقل هؤلاء المعتقلين إلى مركز توقيف آخر، لا تتوفر فيه نفس شروط السجن السابق.

ويواجه المحامون الفلسطينيون بشكل عام، بمن فيهم محامو المركز صعوبات من أجل زيارة موكلهم في السجون ومراكز التوقيف في الضفة وغزة. وخلال العام، لم يسمح للمحامين بزيارة موكلهم من المعتقلين الأمنيين لدى جهاز الأمن الداخلي في غزة سوى بتاريخ ١٤ أكتوبر، فيما سمح لموكلي المعتقلين الجنائيين من زيارتهم في ٣ مارس ٢٠٠٩. ويخشى المركز أن يكون هذا المنع على خلفية ممارسة غير قانونية، واحتمال تعرض المعتقلين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة. ويرى المركز أن ذلك مخالف لأحكام القانون والمعايير الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك حق المعتقل في الالتقاء بمحاميه.

في قطاع غزة، تعرض مئات المواطنين الفلسطينيين للاعتقال على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للحكومة في غزة، بعضها كان يتم بصورة جماعية، على شكل حملات شنها أفراد الأمن واعتقلوا خلالها العديد من المواطنين، خاصة أنصار وكوادر حركة فتح. وفي الغالب تتم هذه الاعتقالات بذرّائع أمنية أو جنائية، كتهم الضلوع في تفجيرات بحق أفراد الأمن في غزة، أو أماكن عامة وما إلى ذلك، أو بادعاء الاتصالات مع أطراف في الحكومة الفلسطينية في رام الله، أو الاتصالات مع رام الله بشأن قطع رواتب بعض موظفي السلطة العاملين مع الحكومة في غزة. كما نفذت الحكومة والأجهزة الأمنية في غزة خلال العام حملة اعتقال واسعة النطاق بحق أنصار وكوادر جماعة أنصار جماعة جند الله في أعقاب الاشتباكات الدامية بين تلك الجماعة من ناحية، والأجهزة الأمنية وكتائب القسام من ناحية أخرى في رفح، وأسفرت عن مقتل ٢٨ شخصاً، بينهم قائد تلك الجماعة.

كانت أوسع حملات الاعتقال على مدار العام ٢٠٠٩، تلك التي شنتها الأجهزة الأمنية لحكومة غزة احتجاز نشطاء من حركة فتح على خلفية سياسية في قطاع غزة في ١٨ أبريل. وبحسب تحقيقات المركز وإفادات عدد من المحتجزين المضرج عنهم، فقد قام جهاز الأمن الداخلي بتوزيع استدعاءات لعدد من نشطاء وأمناء سر أقاليم حركة فتح في محافظتي رفح وخان يونس، وقد قام أفراد الجهاز باحتجازهم لعدة ساعات والتحقيق معهم حول نشاطات حركة فتح، وممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، وحادثة إطلاق النار التي تعرض لها

وبتاريخ ٦ يونيو، نفذت الأجهزة الأمنية في غزة حملة أخرى طالت العشرات

بتهم تحت عناوين، كحيازة السلاح وتشكيل مجموعات مسلحة، أو تشكيل خلايا تهدف إلى الإخلال بالأمن العام، أو بتهم إجراء اتصالات مع غزة. وكانت أكبر حملات الاعتقال بحق أنصار وكوادر حركة حماس خلال العام ٢٠٠٩، على النحو التالي:

خلال الأسبوع الثاني من مايو ٢٠٠٩، نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حملة اعتقال واسعة النطاق طالت أنصار الحركات الإسلامية، وبخاصة حركة (حماس) في الضفة الغربية، كان من بينهم عدد من الأطفال. ووفقاً لتحقيقات المركز وإفادات عدد من المفرج عنهم، فقد تعرض بعضهم للتعذيب والتهديد على أيدي المحققين.

التعذيب وسوء المعاملة

في معظم حالات الاعتقال التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة لأنصار الحركتين الكبيرين (حركتا حماس وفتح)، وغيرهما، مورست بحق هؤلاء المعتقلين أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، كان أبرزها، توجيه الشتائم والألفاظ النابية، عند الاعتقال وأثناء التحقيق؛ الضرب بالعصي وبالآلات الحادة والأرجل والأيدي على أنحاء الجسم؛ تقييد الأرجل والأيدي بكرسي أو ما شابه والضرب بواسطة عصا أو برقيش، أو سلك مجدول على القدمين لمدة طويلة (الفلقة)؛ تقييد الأيدي والأرجل وربطهما أو أحدهما إلى الأعلى «الشبح»، وغيرها من صنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية. وقد تلقى المركز عشرات الشكاوى من هذا القبيل، وجمع عديد الإفادات لمعتقلين أفرج عنهم من معتقلات وسجون تابعة للحكومتين في غزة ورام الله، أفادوا جميعاً بتعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية والحاطة بالكرامة. وفي كثير من الأحيان نقل معتقلون خضعوا للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مراكز الأمن إلى المستشفيات، وأظهرت الفحوصات الطبية، فيما بعد معاناتهم من كسور ورضوض مختلفة في أنحاء الجسم.

وفي أوائل يونيو، نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حملة اعتقال أخرى بحق أنصار وكوادر حركة حماس، طالت حوالي سبعة وستين معتقلاً على الأقل. وكان من بين المعتقلين عدد من النساء والصحافيين وثلاثة من عناصر حركة الجهاد الإسلامي، ومحاضرين جامعيين وخطباء مساجد. كما وجرى استدعاء العشرات من أبناء حركة حماس، من بينهم خطباء مساجد، وأطلق سراحهم بعد التحقيق معهم لساعات. وجاءت تلك الحملة في أعقاب الاشتباكات الدامية التي شهدتها مدينة قلقيلية في ٢١ مايو/يونيو، بين أفراد من كتائب القسام والأجهزة الأمنية. وقتل في الحادثة الأولى ستة مواطنين، هم ثلاثة رجال أمن وعنصران من كتائب القسام وصاحب منزل تواجه فيه الأخيران، وفي الحادثة الثانية قتل أحد أفراد جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني واثنان من عناصر كتائب عز الدين القسام

وبالتزامن مع الذكرى الـ ٢٢ لانطلاق حركة (حماس)، شنت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية حملة اعتقال طالت العشرات من عناصر ومؤيدي الحركة. وشملت حملات الاعتقالات التي نفذها جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة اعتقالات من المنازل والمساجد ومفترقات الطرق التي أقامت تلك الأجهزة حواجز عليها. وشملت الاعتقالات حوالي (١١٥) مواطناً موزعين على النحو التالي: (٥٠) مواطناً من محافظة الخليل؛ (١٦) من محافظة رام الله والبيرة؛ (٥) من محافظة نابلس؛ (٦) من محافظة أريحا؛ (٢) من محافظة بيت لحم؛ (٣) من محافظة طوباس؛ (٢٦) من محافظة طولكرم؛ (٤) من محافظة قلقيلية؛ (١) من محافظة سلفيت؛ و(٢) من محافظة جنين. وكان من بين المعتقلين صحافيون ومحامون ومهندسون ومدرسون وطلبة مدارس ومحاضرون وطلبة جامعيون وعدد من الأطفال.

أحد ضحايا التعذيب على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية



وعلى مدار العام نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة عمليات اعتقال لشخصيات اعتبارية معارضة، كان من بينهم د. عبد الستار قاسم، ٦١ عاماً، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس. وجاء اعتقال قاسم من قبل الشرطة بتاريخ ٢١ أبريل، في أعقاب إدلائه بتصريح على فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس، تعقيباً على حادثة إطلاق النار النائب عن حركة التغيير والإصلاح الشيخ حامد البيتاوي في نابلس، الذي أكد فيه أن هذا العمل (في إشارة إلى حادثة الاعتداء على

ضرب متفرقة على الجسم. وهو ما يشير إلى احتمال وفاة الدبابة نتيجة للتعذيب والضرب على أيدي أفراد الشرطة الفلسطينية.

وبتاريخ ١٦ مارس، وصل مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار في رفح جثمان المواطن زايد عايش مبروك جرادات، ٤٠ عاماً، من سكان بلدة الشوكة جنوب شرق مدينة رفح. وكان جرادات قد اعتقل على أيدي أفراد الشرطة صباح الاثنين ١٥ فبراير، واحتجز في مدرسة القدس الثانوية للبنات بالقرب من ميدان العودة وسط رفح، والتي تستخدم كمقر بديل للشرطة بعد قصف مقراتها إبان الحرب على غزة. وأكدت المصادر الشرطة أن اعتقال جرادات كان على خلفية اتهامه بحيازة مخدرات. وقد تم تحويل جرادات إلى الطب الشرعي في غزة، حيث أكد باحث المركز الذي قام بملاحظة وتصوير الجثة، بأنه شاهد آثار كدمات ورضوض في جميع أنحاء الجسم، وتركزت في منطقتي العنق والأكتاف، وأضاف الباحث بأن أظافر القدمين في جثة الضحية كانت منزوعة، وهو ما يشير إلى تعرض المواطن جرادات للتعذيب أثناء احتجازه.

وبتاريخ ٢٤ مارس، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة عن وفاة المواطن جميل نصر عساف، ٢٠ عاماً، من سكان حي عسقلية، شرق مدينة غزة، جراء إصابته بفشل كلوي حاد. وكانت شرطة المباحث في غزة قد اعتقلت عساف في ٨ مارس على خلفية اتهامه بالسرقة، ومكث في مركز شرطة التفاح حتى تم تحويله إلى مستشفى الشفاء بتاريخ ١٢ مارس، فاقداً للوعي. ومكث عساف في غرفة العناية المركز في الشفاء حتى أعلن عن وفاته. وأفاد الطبيب عبد الله القيشاوي، أخصائي أمراض الباطنة والكلية، بأن المريض جميل عساف قد أدخل إلى المستشفى نتيجة وجود فشل كلوي حاد ناتج عن تهتك في العضلات، إضافة إلى وجود كدمات في الجسم. كما ذكرت المصادر الطبية في قسم الطب الشرعي بمستشفى الشفاء أن المواطن عساف قد تعرض للضرب والتعذيب، وأن آثار رضوض وكدمات واضحة على أطرافه العلوية والسفلية.

وبتاريخ ١١ ديسمبر، أعلن عن وفاة المعتقل فريد أحمد أبو شحمة، ٤٢ عاماً، من مخيم خان يونس، أثناء احتجازه في مركز شرطة خان يونس على خلفية جنائية. وبحسب التحقيقات، فقد كان أبو شحمة يؤدي صلاة الجمعة عندما سقط مغشياً عليه، في نظارة الشرطة. وقد نقل أبو شحمة إلى مستشفى ناصر بخان يونس بسيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر، وادخل قسم العناية المركزة على الفور، غير أن المصادر الطبية أكدت وفاته قبل وصوله. وقد تم تحويل الجثمان إلى الطب الشرعي في غزة، حيث أفاد التقرير بعدم وجود آثار ضرب أو خلع على جسده، وأن سبب الوفاة هو ارتفاع حاد في ضغط الدم أدى إلى جلطة، وقد رفضت العائلة إجراء تشريح للجثة.

وفي الضفة الغربية، توفي (٤) معتقلين في سجون الأجهزة الأمنية، تعرضوا جميعهم للتعذيب خلال التحقيقات التي أجريت معهم من قبل أجهزة الأمن. بتاريخ ٨ فبراير، أعلن مصدر أمني فلسطيني عن وفاة المعتقل محمد عبد الجميل الحاج، ٢٠ عاماً، من حلقموس، أثناء احتجازه في مقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة جنين. وادعى المصدر أن المذكور أقدم على الانتحار،



أحد ضحايا التعذيب على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية

على جهة الاحتجاز في الحفاظ على حياة المحتجزين لديها وسلامتهم في كافة الظروف والحالات، وتقديم المتورطين و/أو المتصرفين للعدالة.

فني قطاع غزة، توفي (٥) معتقلين في سجون ومراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية والشرطة في غزة، بينهم (٤) كانوا قد تعرضوا للتعذيب على أيدي أفراد الشرطة والأمن، بينما توفي الخامس في السجن نتيجة تعرضه لسكتة قلبية داخل السجن.

بتاريخ ٦ فبراير، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى ناصر في مدينة خان يونس، عن وفاة المواطن جميل شفيق شقورة، ٥١ عاماً، بعد فشل الأطباء في إنقاذ حياته، إثر إصابته بجلطة دماغية، جراء تعرضه للتعذيب والضرب على الرأس وأجزاء مختلفة من الجسم. وكان أفراد من أجهزة الأمن قد نقلوا المواطن شقورة إلى المستشفى بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٠٩، إثر تدهور حالته الصحية خلال اعتقاله لديهم للشهادة في قضية هو ليس طرفاً فيها. ووفقاً لتحقيقات المركز وإفادة شقيق الضحية فقد كان الضرب ظاهراً على رأس وأطراف شقيقه. وأضاف شقيق الضحية بأن جميل بلغه، لدى زيارته له في المستشفى «بأنه فور دخوله ورفاقه إلى نادي خان يونس قام أفراد الأمن بتقييد أيديهم وعصب أعينهم ونقلهم إلى مكان مجهول، حيث تعرضوا للضرب المبرح. وأضاف شقيقي أنه قد فقد الوعي جراء تعرضه للضرب المبرح.»

وبتاريخ ٩ فبراير، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الأقصى بدير البلح عن وفاة المواطن نهاد سعدي الدبابة، ٤٧ عاماً، من مخيم المغازي. وكان الدبابة قد اعتقل على أيدي مسلحين ملثمين في ٦ فبراير من منزله، واقتيد إلى مركز خدمات المغازي الذي يستخدم من قبل الشرطة بعد قصف مقر الشرطة خلال العدوان الأخير على غزة. وأفاد شقيق الضحية ماجد، ٤٤ عاماً، لطاقم المركز بأنه ذهب في اليوم التالي للاستفسار عن شقيقه، حيث أخبره أحد أفراد الشرطة بوجود أخيه نهاد لديهم. وأكد ماجد الدبابة لطاقم المركز، بأنه بعد تحويل شقيقه إلى الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، شاهد وأخوته وأقاربه علامات ضرب وتعذيب واضحة على قدمي وظهور ويدي وأذني وجبين شقيقه. وأكدت مصادر الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة لطاقم المركز بأنه تواجد على جثمان المواطن الدبابة علامات اعتداء بالضرب على اليدين والقدمين فضلاً عن علامات

ما أدى إلى وفاته، وأن الأمن الفلسطيني نقله إلى المركز الطبي لإجراء الفحوصات اللازمة، والتأكد من سبب الوفاة.

وقد أفاد محي الدين الحاج، شقيق المتوفى، لباحث المركز أنه، وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٢/٥، حضرت سيارة تحمل لوحة تسجيل فلسطينية من نوع (فولجسفاجن - غولف) إلى منزل شقيقه في قرية جلقموس، وترجل منها شخصان بلباس مدني، وعرفا على نفسيهما بأتهما من جهاز الأمن الوقائي، وقالوا إنهما يريدان محمد لمدة خمس دقائق فقط، واقتاداه معهما. ومنذ ذلك التاريخ لم يزره أي من ذويه، كما أنهم لم يسألوا عنه لتكرار عمليات اعتقاله التي بلغت خمس مرات منذ الحسم العسكري في قطاع غزة أواسط عام ٢٠٠٧، منها مرتان لدى جهاز الاستخبارات العسكرية، وثلاث لدى جهاز الأمن الوقائي. وذكر محي الدين أن آخر مرة أفرج عنه كانت قبل عشرة أيام من اعتقاله الأخير. وأضاف محي الدين أن شقيقه محمد كان قد أبلغه في مرات الاعتقال السابقة أنه كان يتعرض للتعذيب العنيف، وأن التحقيق معه في تلك المرات جرى حول حياته مسدس قام بتسليمه للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ونفى أن يكون قد ارتكب أي مخالفة قانونية، أو أنه من نشطاء حركة (حماس).

وبتاريخ ١٥ يونيو، أعلن في مستشفى الخليل الحكومي عن وفاة المعتقل هيثم عمرو، ٣٣ عاماً، من قرية بيت الروش الفوقا / الخليل. وكان عمرو قد اعتقل بتاريخ ١١ يونيو من قبل قوة مشتركة للأجهزة الأمنية، واقتيد إلى حجز المخابرات العامة في مدينة الخليل. وفي ظهيرة يوم الأحد الموافق ١٤ يونيو ٢٠٠٩ توجه والده إلى مكان احتجازه وطلب زيارته، ومكث ينتظر حتى الساعة ٧:٠٠ مساءً دون تمكينه من زيارته، أو مقابلة مدير الجهاز. وفي منتصف الليل، نقل المعتقل عمرو إلى مستشفى الخليل الحكومي في حالة حرجة. وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجرًا فارق الحياة، وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ صباحاً أبلغ ذووه بواسطة بعض وجهاء العائلة بوفاته.

وأفاد ذووه لباحث المركز الفلسطيني أن الأجهزة الأمنية أبلغتهم أن ابنهم حاول الفرار من الحجز، وفتق من الطابق الثاني، فسقط على ركبتيه وبطنه ما أحدث لديه نزيفاً في رتتيه، وتوفي على إثرها. ونقلوا عن شهود عيان رأوا ابنهم فور نقله إلى المستشفى أنهم لاحظوا آثار تعذيب على وجهه. وذكر ذووه أيضاً أنه جرى تحويل جثة ابنهم إلى معهد الطب الشرعي في بلدة أبو ديس لتشريحيها دون علمهم، ودون حضور أي من أفراد العائلة، أو من طرفها.

وأفاد باحث المركز الفلسطيني الذي شاهد الجثة قبل دفنها أنه لاحظ وجود علامات ازرقاق على الظهر، وبقع ازرقاق غامقة وكبيرة على الفخذين من الأمام والخلف، وازرقاق غامق جداً على الإليتين، وبقعة حمراء كبيرة على الإلية اليسرى، وبقع ازرقاق على الساقين والقدمين واليد اليسرى، مما يؤكد تعرضه للتعذيب.

وبتاريخ ٤ أغسطس، قضى المواطن كمال عامر أبو طعيمة، ٤٤ عاماً، من سكان مخيم الفوار للاجئين، جنوبي مدينة الخليل، بعد تدهور حالته

الصحية جراء تعرضه للتعذيب خلال اعتقاله لدى جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل قبل شهرين من وفاته، إلا أنه لم تجر أي تحقيقات جدية من قبل الجهات المختصة حول ظروف وملابسات وفاتهم.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وإفادة شقيق الضحية كامل أبو طعيمة، فقد اعتقل جهاز الأمن الوقائي في محافظة الخليل أبو طعيمة، وهو أحد كوادر حركة حماس بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥، حيث خضع للتحقيق في مقر الأمن الوقائي. وخلال فترة اعتقاله منع ذووه من زيارته لمدة ثمانية وأربعين يوماً آنذاك، كان قد تعرض خلالها للضرب والتعذيب. وفي وقت لاحق من العام الماضي، نقل أبو طعيمة سجن الظاهرية، جنوبي مدينة الخليل، ومكث هناك لمدة شهرين قبل إعادته مجدداً إلى مقر جهاز الأمن الوقائي، وجرى إعادته للتحقيق مرة أخرى، وذكر أبو طعيمة خلال زيارة ذويه له في سجن الظاهرية أنه تعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه لدى جهاز الأمن الوقائي، وشُيخ مرات عديدة ولساعات طويلة.

وكان ذوو أبو طعيمة قد تقدموا بالتماس لدى محكمة العدل العليا الفلسطينية بواسطة وكيلهم المحامي عبد الكريم أبو فراح، وأصدرت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢ قراراً يقضي بالإفراج الفوري عنه، إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم يمتثل له. وأثناء احتجازه أصيب أبو طعيمة بجلطة دماغية نقل على إثرها سراً من قبل الجهاز إلى مستشفى الخليل الحكومي لتلقي العلاج، ونتج عنها إعاقات بالفم واليد والساق اليمنى والنطق والسمع.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢١ أجرى مسؤول في جهاز الأمن الوقائي اتصالاً هاتفياً بذويه أبلغهم بقرار الإفراج عنه من المستشفى المذكورة، حيث غادرها في اليوم ذاته، إلا أن ذووه أعادوه إلى المستشفى بعد حدوث انتكاسة صحية لديه، وفي أعقاب ذلك قرر الأطباء تحويله للعلاج في الخارج. وبتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠ نقل أبو طعيمة إلى مدينة الحسين الطبية للعلاج، في المملكة الأردنية الهاشمية، وأدخل قسم العناية الفائقة فور وصوله. وبتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٠ أضع أبو طعيمة لعملية جراحية وجرى تركيب شبكيات له في الدماغ، إلا أن حالته الصحية استمرت بالتدهور، وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ مساءً يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/٨/٤ أعلنت المصادر الطبية في العاصمة الأردنية عمان عن وفاته.

وبتاريخ ١٠ أغسطس تلقت بلدية عسيرة الشمالية اتصالاً هاتفياً من مدير جهاز المخابرات العامة في مدينة نابلس، أعلمها بوفاة المواطن فادي حسني عبد الرحمن حسن حمادنة، ٢٧ عاماً، من سكان البلدة، والذي كان يقبع في سجن جنيد في المدينة منذ اعتقاله بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥.

و أفاد العميد عدنان الضميري، الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لباحث المركز أن المعتقل فادي حمادنة قد ربط أحد «الشراشف» حول عنقه، ووجد ميتاً في الغرفة، وقام أفراد الأمن باصطحاب زوج شقيقته المحتجز في الغرفة الجانبية للمعتقل، ويدعى شاعر دباسة فوراً، لإلقاء نظرة عليه والتأكد من أنه قام بشنق نفسه.

(حزوز) وكأن حبالاً كان ملفوفاً على رقبته، وشاهدنا بعض الكدمات الزرقاء على أحد كتفيه، ولم يستطيعا التماسك، فغادرا المكان. وبعد حوالي ساعتين من مغادرتهما تم استدعاؤهما مرة أخرى من قبل الدكتور سمير أبو زعرور، وفي هذه المرة رافقتهما شقيقه محمد الذي طلب مشاهدة الجثة. وذكر محمد لباحث المركز أنه شاهد الجزء العلوي من جثة شقيقه، ووجد كدمات زرقاء على صدره وكتفيه و(حزوز) على رقبته.

وبعد نقل الجثة إلى معهد التشريح في جامعة النجاح الوطنية، تم استدعاء عم الضحية، وخاله، حيث استقبلهما أحد الأطباء، وأخبرهما بأن هناك لجنة مكونة من ثلاثة عشر طبيباً ستقوم بحلف اليمين أمامهما بأن تقول الحق بعد التشريح، ومن ثم أدخلوا إلى غرفة التشريح، وشاهدنا الجثة التي كانت مغطاة بثوب أبيض لم يكشف منها إلا الرأس والرقبة وأطراف الكتفين. وأفاد عم وخال حمادنة لباحث المركز بأن رقبته كانت زرقاء وبها

استمرار تعطيل السلطة التشريعية

للعام الرابع على التوالي، ما تزال الظروف والمعوقات الخارجية والداخلية التي تعترض عمل السلطة التشريعية قائمة منذ الانتخابات التشريعية الثانية في يناير ٢٠٠٦. فمن ناحية، ما تزال جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة لتقويض السلطة التشريعية واستهدافها في مقدمة المعوقات. وعلى الرغم من إفراج سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذا العام عن رئيس المجلس التشريعي، د. عزيز دويك وعدد من النواب بعد اعتقال دام أكثر من ثلاثة أعوام، ما يزال أكثر من (٢٧) نائباً يخضعون للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. هذا علاوة على استمرار القيود المفروضة على تنقل الأعضاء بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وداخل المدن والقرى والمخيمات في الضفة. ومن ناحية ثانية، ما تزال المعوقات والقيود الداخلية على حالها، إذ شكلت حالة الانقسام التي شهدتها السلطة الفلسطينية بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، وسيطرة حماس على غزة، والتي جاءت بعد فصول من المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس، المعيق الأساسي الذي أدى إلى انهيار العملية التشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية.

تلك القرارات في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي. وقد أبدى المركز تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة، وطالب الطرفين بالامتناع عن سن تشريعات جديدة في أوضاع الانقسام القائمة، إذ أن مثل هذه التشريعات لا ضرورة لها، إنما هي جزء من حالة الانقسام وتجلياتها ولا تخدم سوى أجندات وسياسات حزبية من شأنها تعزيز الانقسام، وينبغي بالتالي وضعها على أجندة الحوار الوطني الفلسطيني، بهدف إلغائها جميعاً باعتبارها جزءاً من حالة الانقسام، أو مراجعتها وإعادة النظر فيها من قبل السلطة التشريعية حال التأمها.^{١٢}

وعلى مدار العام أيضاً تعرض العديد من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة للاعتداءات من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بما في ذلك

وعلى مدار العام، ظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل وأداء السلطة التشريعية، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع الفلسطيني. ففي غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس،^{١١} وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية، مستدئين في ذلك إلى المادة (٤١) من القانون الأساسي. وفي رام الله، واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون، استناداً للمادة (٤٢) من القانون الأساسي التي تجيز للرئيس إصدار مثل

١٥ قامت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بعقد جلسات في غزة منذ نوفمبر ٢٠٠٧ بعد أن أجازت لنفسها العمل بنظام التوكيل نيابة عن أعضاء المجلس التشريعي المعتقلين، وبالتالي، الادعاء بوجود نصاب قانوني لانعقاد المجلس التشريعي. وقد عارض هذا الأمر بقية أعضاء المجلس التشريعي سواء من حركة فتح أو غيرها، وامتنع جميعهم عن المشاركة في جلسات المجلس. وقد سبق أن أوضح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقفه من تلك الجلسات باعتبارها جزءاً من الأزمة السياسية القائمة، دون الخوض في جدل قانوني حول مدى قانونيتها من عدمه. كما اعتبر المركز أن تلك الجلسات ليس لها أية قيمة قانونية، بل هي جزء من الأزمة، وتكرس الانقسام والفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٦ مزيد من التفاصيل، أنظر: ورقة موقف المركز يتخفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام ٢٢ يونيو ٢٠٠٩.

إلى معبر بيت حانون (إيرز)، بغرض السفر إلى رام الله من أجل المشاركة في اجتماع لكتلة فتح في مقر المجلس برام الله، المتعلقة بتشكيل الحكومة. غير أن أفراد الشرطة استوقفوهم واحتجزوهم لمدة ساعة وصادروا أوراقهم الثبوتية والهواتف الخليوية، وأمرهم بالعودة إلى مدينة غزة، ومراجعة مكتب الأمن الداخلي من أجل استلام وثائقهم وأغراضهم الشخصية.

وبتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٩، منعت أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للحكومة في الضفة الغربية ستة نواب من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة (حماس) من الدخول إلى مدينة قلقيلية لتقديم واجب العزاء بقتلي الحركة الذين سقطوا بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٩ على أيدي تلك الأجهزة. ووفقاً لإفادة النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، منى سليم صالح منصور، ٤٧ عاماً، لباحث المركز، فقد توجهت مجموعة مكونة من ستة نواب من الكتلة المذكورة بعد تجمعهم في مدينة نابلس باتجاه مدينة قلقيلية لتقديم واجب العزاء بقتلي كتائب القسام (الجناح المسلح لحركة حماس) الذين سقطوا بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٩ على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية. والنواب هم بالإضافة إليها كل من: أحمد الحاج علي، ٧٠ عاماً؛ حامد خضر البيتاوي، ٦٤ عاماً؛ محمود إبراهيم مصلح، ٦٦ عاماً؛ فتحي محمد علي القرعاوي، ٥١ عاماً؛ وعبد الرحمن فهمي زيدان، ٤٨ عاماً. وعلى مدخل المدينة استوقفهم حاجز مشترك للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومنعهم من دخول المدينة رغم تعريفهم بأنفسهم. ورغم عودتهم مرة أخرى بسيارة أجرة، إلا أن هذه المرة تعقبهم سيارة تابعة لتلك الأجهزة حتى خروجهم من المدينة.

الضرب وإطلاق النار، وتقييد الحركة بشكل مخالف للقانون الأساسي. وكانت أبرز الحالات التي وثقها المركز خلال العام، على النحو التالي: بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٠٩، تعرض النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة نابلس، الشيخ حامد خضر البيتاوي، ٦٤ عاماً، لإطلاق النار من قبل مسلحين في مدينة نابلس. ووفقاً لإفادة النائب البيتاوي للمركز، فقد توقفت سيارة بيضاء اللون بجانبه، وكان في داخلها ثلاثة أشخاص، بينما كان يتحدث مع أحد الأشخاص وسط مدينة نابلس، وترجل أحدهم، ودون سابق إنذار قام بشتمه وسب الذات الإلهية، و حركة حماس، وهدده بالأذى يتواجد في الأماكن العامة، والا سيقوم بقتله. تجمعهم حولهم عدد من الأشخاص، من بينهم نجل الشيخ، نصر، ٢٢ عاماً، وتقدم إليه وسأله عن أسباب شتم والده. أخرج المعتدي مسدساً كان بحوزته وأشهره باتجاه الشيخ البيتاوي، وقبل أن يطلق النار منه وضع نصر يده على يد المعتدي وأنزلهما فأطلق عياراً نارياً واحداً بالأرض، مما أسفر عن إصابة الشيخ البيتاوي بشظية في رجله اليمنى.

وبتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٩، منعت أجهزة الأمن الفلسطينية في غزة، أربعة نواب من حركة فتح في غزة من السفر للضفة الغربية للمشاركة في اجتماع خاص بكتلة فتح البرلمانية، كان من المقرر عقده في مدينة رام الله. ووفقاً لإفادة النائب عن حركة فتح، عبد الحميد العيلة، ٥٠ عاماً، فقد توجه وثلاثة نواب آخرون عن كتلة فتح، هم: د. محمد حجازي، ٦٢ عاماً؛ رجائي بركة، ٥٠ عاماً؛ ود. إبراهيم المصدر، ٥٧ عاماً، في حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم أمس



د. عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، يمنع من دخول المجلس في رام الله

المجلس. غير أن هذه الآمال ذهبت أدراج الرياح، ولم يخطر في البال أن يتم منع الدويك بقرار فلسطيني، من مزاوله مهام منصبه بشكل طبيعي، ومنعه حتى من دخول مقر المجلس التشريعي في رام الله أكثر من مرة، خاصة وأن د. دويك كان له دور هام للغاية في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني، وجهود صادقة لرأب الصدع بين أبناء الشعب الواحد واحتواء الأزمة الداخلية. ويرى المركز في هذه الخطوة انتهاكاً للقانون الأساسي الفلسطيني وللنظام الداخلي للمجلس التشريعي، ويطالب الرئيس الفلسطيني بإعادة الاعتبار لرئيس المجلس التشريعي والسماح له بمزاولة مهامه.

ومع إفراج سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٠٩، عن د. عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي، كنا نأمل، وقد طالبنا منذ اللحظة الأولى للإفراج عنه، أن يعود د. دويك لممارسة مهام منصبه كرئيس للسلطة التشريعية الذي غُيب عنه بالقوة هو وزملاؤه، من أجل إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي وأخذ دوره الطبيعي في النظام السياسي الفلسطيني، خاصة بعد إفراج قوات الاحتلال عن عدد آخر من أعضاء المجلس التشريعي في وقت لاحق، بحيث يكون عاملاً مشجعاً وموحداً للصف الفلسطيني ومن أجل إنهاء حالة الانقسام، بالرغم من المعوقات الجمة التي تعترض عمل

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

امتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال العام المنصرم من وجهة تكريس نظاميين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطني غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطني الضفة الغربية فقط.

وهو من يتولى الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وصاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.

في المقابل، وفي إطار حالة الطوارئ التي سبق وأن أعلنها رداً على سيطرة حماس على القطاع، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً في ٦ يوليو ٢٠٠٧ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، ينطوي على اغتصاب لصلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري. وقد اعتبر المركز أن المرسوم يفتح الباب على مصراعيه لعسكرة المجتمع الفلسطيني وتكريس ديكتاتورية عسكرية وتدمير الحياة المدنية والقضاء المدني، تحت ذريعة حالة الطوارئ، وذلك من خلال: (١) اغتصاب اختصاصات القضاء المدني لصالح القضاء العسكري؛ (٢) اغتصاب صلاحيات النائب العام لصالح النيابة العسكرية؛ (٣) اغتصاب صلاحيات مأموري الضبط القضائي وتفويضها لكافة منتسبي الأجهزة الأمنية.

وبتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٧، قرر د. يوسف المنسي، وزير العدل المكلف في حكومة بغزة في حينه، توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول

وتأتي حالة الانهيار في السلطة القضائية كانعكاس مباشر لحالة الانقسام في رأس الهرم السياسي الفلسطيني، في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في منتصف يونيو ٢٠٠٧، حيث بات لدى الفلسطينيين حكومتين منفصلتين، واحدة في الضفة الغربية وتتبع لرئاسة السلطة الوطنية، وأخرى في قطاع غزة. وقد انسحب الشرخ في السلطة التنفيذية تلقائياً على السلطة التشريعية التي أصيبت بالشلل التام، وعجز المجلس التشريعي عن ممارسة دوره الأساسي في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع الفلسطيني.

وعلى الرغم من مطالبات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بمن فيها المركز الطرفين في غزة ورام الله بضرورة تحييد القضاء وعدم الزج به في أتون الصراع السياسي القائم، إلا أن هذه المطالبات لم تجد أذناً صاغية، وسرعان ما تم الزج بالقضاء في أتون الصراع السياسي، من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومتان في غزة ورام الله. فقد شهدت الأيام الأولى التي تلت سيطرة حركة حماس على غزة تطورات متسارعة تعطل نتيجتها عمل السلطة القضائية، خاصة في قطاع غزة. كان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشرطة المتواجد في رام الله بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة. وبالتوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام،

القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، من قبل رئيس وأعضاء «مجلس العدل الأعلى» المعين من قبل الحكومة المقالة. وقد أخضع المجمع بصورة غير قانونية للقائمين على المجلس المعين، وهو ما أدى إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطاع غزة لأجل غير مسمى.^{١٢}

وخلال العامين الماضيين تكرست حالة الانهيار في السلطة القضائية على نحو غير مسبوق، وأعيد بناء سلطة قضائية خاصة في قطاع غزة منفصلة تماماً عن الضفة الغربية. وشهد العام ٢٠٠٩ إقدام الحكومة بغزة على إقالة القائم بأعمال النائب العام في غزة، الذي عينته هو وتعيين نائب عام جديد. وفي هذا الصدد، يذكر المركز بأن هذا التعيين يعتبر مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (١/١٠٧) في القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٢ على أن النائب العام يعين بقرار من الرئيس بناءً على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى وبدون مصادقة المجلس التشريعي.

وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها وتوسعها بالسلطة القضائية، مما شكل مسأً بهيبة واستقلال القضاء. فمن ناحية لا يزال تدخل النيابة العسكرية واغتصابها لصلاحيات النيابة العامة مستمراً، ومن ناحية أخرى لا تزال السلطة التنفيذية لا تحترم قرارات المحاكم الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بقرارات الإفراج عن معتقلين سياسيين.

القانونية. وبعد يومين من ذلك القرار، تم اقتحام مقر النيابة العامة في غزة والاعتداء على النائب العام واحتجازه ووكلاء ورؤساء النيابة من قبل أفراد من الشرطة. وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧، عينت الحكومة في غزة نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة.

وبتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه «مجلس العدل الأعلى»، وتكليف وزير العدل بتسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تسيب وزير العدل لسته من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف عمر الحلبي، وأعطى صلاحيات واسعة. وقد اعتبر المركز في حينه أن هذا القرار إنما يشكل اغتصاباً لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى القائم على نحو قانوني، والذي ينظم تشكيله واختصاصاته قانون السلطة القضائية. واعتبر المركز أن المجلس المشكل غير دستوري وغير قانوني، وأن من شأن القرار خلق جسم قضائي بديل، وبالتالي إحداث شرخ أساسي في السلطة القضائية، وهو ما سيخلق فوضى قضائية ستشل القضاء المدني وتعطل مصالح المواطنين.

أما الإجراء الأكثر خطورة فكان بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ عندما تم الاعتداء على مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة واقتحام مكتب رئيس مجلس

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

واصلت تداعيات حالة الانقسام في هرم السلطة الوطنية الفلسطينية إلقاء ظلالها الثقيلة على عملية التحول الديمقراطي على امتداد العام ٢٠٠٩، بما في ذلك تعطيل إجراء الانتخابات العامة والمحلية. وانتهى العام ٢٠٠٩ دون أن تظهر أية بوادر أو استعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وفقاً للجدول الزمنية المحددة قانوناً أو حتى التوافق بين فرقاء الأزمة على مواعيد لتلك الانتخابات. وبالتالي، فمع نهاية العام ٢٠٠٩ وإطلالة العام الجديد ٢٠١٠، يكون التفويض الشعبي الذي منحه الناخب الفلسطيني لمثليه قد انتهى ولا يستطيع أحد الادعاء أنه ما يزال يمثل الإرادة الشعبية، وهو ما يعد انتكاسة للعملية الديمقراطية.

١٧ إدراكاً منها لخطورة ما يحدث من تطورات، بذل المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين جهوداً حثيثة ومكثفة لإنقاذ القضاء المدني من الانهيار التام وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وتجنيب السلطة القضائية انعكاسات الصراع السياسي القائم. ولكن للأسف الشديد، لم تلح تلك الجهود، وخلصت المنظمات إلى أن الحكومة المقالة غير جادة في التوصل إلى حل إلا وفقاً لما تراه هي، وأنها غير معنية بالترجع عن إجراءاتها غير القانونية. وفي مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٧، طالبت منظمات حقوق الإنسان الحكومة المقالة في غزة بالترجع الفوري عن هذه الخطوة الخطيرة وغير القانونية والتي من شأنها أن تدمر السلطة القضائية. وأعربت عن دعمها الكامل لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمل في المحاكم النظامية، ودعمها أيضاً لموقف نقابة محامي فلسطين بتعليق عمل المحامين. وحملت المنظمات الحكومة المقالة المسؤولية الكاملة عن تبعات الانهيار في السلطة القضائية وما يعنيه من تعطيل لمصالح المواطنين كافة.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قد أصدر بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩، مرسوماً رئاسياً يقضي بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية حرة ومباشرة في السلطة الوطنية الفلسطينية يوم ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠. وقد أثار هذا المرسوم بعداً جديداً للأزمة السياسية القائمة في ظل تضارب وجهات النظر والمواقف المتباينة. وبينما اعتبر فريق الرئاسة أن المرسوم الرئاسي هو استحقاق دستوري يجب العمل به إلى جانب جهود المصالحة ولا يتعارض معها، اعتبرت حركة حماس والحكومة في غزة أن المرسوم غير دستوري وأن الرئيس منتهي الولاية منذ ٩ يناير ٢٠٠٩ ولا يملك، بالتالي، صلاحية بإصدار المرسوم قبل التوصل إلى توافق وطني، بما في ذلك التوافق على منصب الرئاسة وحل إشكالية انتهاء الولاية.

وقد اصدر المركز ورقة موقف^{١٨} حول المرسوم الرئاسي المذكور شدد فيها على أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، ولكنها غير ممكنة بدون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. وأكد المركز أن إجراء الانتخابات يتطلب توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، رفع الحظر عن النشاطات السياسية (نشاطات حماس في الضفة وفتح في غزة)، إعادة فتح مئات الجمعيات والمؤسسات المغلقة، احترام الحريات الصحفية وحرية التعبير والسماح بحرية عمل كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. وأوضح المركز أنه لا يمكن إجراء انتخابات بدون توفر الضمانات القضائية الملائمة وبدون وجود سلطة قضائية واحدة وموحدة ومستقلة، بما في ذلك وجود محكمة مختصة بشؤون الانتخابات تبت في النزاعات الانتخابية، يشهد جميع الفرقاء و«المتنافسين في الانتخابات» بحيادها واستقلالها.

وفور صدور المرسوم الرئاسي بإجراء الانتخابات العامة، باشرت لجنة الانتخابات المركزية إجراءات عقد الانتخابات. وقامت اللجنة بخطوات عملية، من بينها إعلان الجداول الزمنية لمراحل العملية الانتخابية والبدء باستقبال طلبات التوظيف في كافة المناطق الانتخابية وغير ذلك من الخطوات. ولكن وفي ضوء موقف حركة حماس المعارض لإجراء الانتخابات قبل المصالحة الوطنية، قررت لجنة الانتخابات المركزية، إثر اجتماعها بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٩، «أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في الوطن بكامله...» وقررت اللجنة توجيه رسالة للرئيس تضعه في صورة الوضع وتؤكد استعدادها «لتنفيذ العملية الانتخابية حينما تتوفر الظروف المواتية لإجراء الانتخابات في جميع مناطق السلطة الوطنية وذلك استناداً إلى القانون وإلى المصلحة العامة»^{١٩}.

تعطيل إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية

سبق وأن أثير جدل واسع النطاق حول استحقاق الانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها وفق القانون الأساسي قبل العاشر من يناير ٢٠٠٩. فقد شهد النصف الثاني من العام الماضي ٢٠٠٨ جدلاً واسع النطاق في أوساط الفلسطينيين حول انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٩ يناير ٢٠٠٩. ووفقاً لفريق حركة حماس وأقطاب الحكومة في غزة فإن ولاية الرئيس تنتهي في التاسع من يناير ٢٠٠٩ بانتهاء فترة السنوات الأربعة التي تلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في العاشر من يناير ٢٠٠٥، وأنه ما لم تُجرَ انتخابات رئاسية جديدة، فإن منصب الرئاسة يكون شاغراً ويتولاه رئيس المجلس التشريعي لمدة ٦٠ يوماً تُجرى خلالها انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للسلطة، وذلك كله استناداً لأحكام القانون الأساسي. وقد تبنت حركة فتح والحكومة في رام الله موقفاً مغايراً مفاده أن الفترة الرئاسية قد تم تمديدتها بموجب قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ الذي أصدره المجلس التشريعي نفسه، بما يسمح بتزامن إجراء انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية، بعد انتهاء فترة المجلس التشريعي في يناير ٢٠١٠.

وقد أصدر المركز، في حينه، ورقة موقف أكد خلالها بأنه وبالرغم من إدراكه التام بأن ولاية الرئيس تنتهي في ٩ يناير ٢٠٠٩، وفقاً للقانون الأساسي وأنه كان ينبغي إجراء انتخابات رئاسية قبل العاشر من يناير، إلا أن المركز يدرك أيضاً أن إجراء الانتخابات يتطلب توفر شروط وبيئة لضمان النزاهة والشفافية في كافة مراحل العملية الانتخابية ولضمان أن تعكس نتائج تلك الانتخابات إرادة الناخبين. وأوضح المركز في ورقة الموقف أن الشروط والبيئة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل حالة الانقسام القائمة بين فتح وحماس لا تؤهل لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعبر عن إرادة الناخبين، وأن المعطيات الراهنة لا تتبى بتغيير هذه الشروط والبيئة في المستقبل المنظور، ما لم يشرع الجانبان فوراً في حوار جاد لوقف حالة الانقسام وتدابيرها والاتفاق على إجراء مثل هذه الانتخابات أو التوافق على أي شكل آخر للحل، يؤدي إلى إجراءات انتقالية تمهد لإعادة الاعتبار لوحدة الأرض الفلسطينية والنظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وأضاف المركز أن تسلم المجلس التشريعي لمهام الرئاسة بعد التاسع من يناير ٢٠٠٩ سيؤدي إلى مزيد من الشرخ والانقسام وهو ما سيحول أيضاً دون إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في الضفة الغربية وقطاع غزة في غضون ٦٠ يوماً.

أما الانتخابات التشريعية، فكان من المفترض أن تعقد قبل ٢٥ يناير ٢٠١٠، وفق الجدول الزمني المحدد قانوناً. ووفقاً للقانون أيضاً، يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد. غير أن العام ٢٠٠٩ قد انتهى دون أن تتجزأ أي من الاستعدادات لإجراء الانتخابات التشريعية.

١٨ مزيد من التفاصيل، انظر: ورقة موقف: المصالحة شرطاً للانتخابات الرئاسية بشأن الانتخابات استحقاق دستوري ولكن غير مناسب وغير ممكن بدون المصالحة ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩. ١٩ ورد ذلك في بيان أصدرته لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٩، يمكن الإطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية.

في ديسمبر ٢٠٠٥ ضمن المرحلة الرابعة. كما بقيت ٥٩ هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها مدن كبيرة، لم تعقد فيها الانتخابات وفقاً للقانون الانتخابي، والتي كان من المفترض أن تتم ضمن المرحلة الخامسة.

وبدلاً من إجراء الانتخابات، استمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية خلال العام ٢٠٠٩. ففي غزة، استمرت الحكومة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات الكبرى التي لم تجر فيها انتخابات سابقاً، كبلديتي غزة وخان يونس والنصيرات، فيما استمرت في تعيين مجالس هيئات أخرى للمجالس المحلية التي انتهت ولايتها القانونية بعد أربع سنوات على إقامة الانتخابات فيها. وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة الفلسطينية في تعيين المجالس المعينة في الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات ضمن المرحلة الخامسة والأخيرة، وتعيين واستبدال المجالس القائمة بمجالس محسوبة عليها أو مقربة منها، في مخالفة واضحة للقانون.

وفي المجمل، فإن التفويض الشعبي الذي منحه الشعب في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ وفي الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ ليس مفتوحاً بلا سقف، بل ينتهي في موعد أقصاه ٢٤ يناير ٢٠١٠. وبعد ذلك التاريخ لن يستطيع أحد القول بأن حالة من الفراغ القانوني ستنشأ، إنما من المؤكد أن لا أحد يستطيع ادعاء الديمقراطية أو تمثيل الإرادة الشعبية، وتبغى العودة للشعب مجدداً من أجل تفويض جديد.

العودة إلى سياسة التعيين بدل الانتخاب في مجالس الهيئات المحلية

شكل موضوع انتخابات مجالس الهيئات المحلية مؤشراً آخر على التراجع في عملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية. فقد انتهى العام ٢٠٠٩، دون أن تتمكن السلطة الفلسطينية من إجراء انتخابات دورية لمجالس الهيئات المحلية التي انتهت ولايتها القانونية في الضفة وغزة، كان آخرها تلك التي جرت

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المزيد من انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير خلال العام ٢٠٠٩. وقد واصلت الحكومتان الفلسطينيتان في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، والأجهزة الأمنية التابعة لهما، ارتكاب الانتهاكات والاعتداءات بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، كل في منطقة سيطرته. وشكلت الانتهاكات التي نفذتها الجهات الرسمية في القطاع والضفة الحالة الأبرز لانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، فيما تراجعت الاعتداءات التي كانت تنفذها جهات غير رسمية (أي جهات خارج إطار الحكومة أو جهات مجهولة). وفي حين استمر منع صحيفة الحياة الجديدة من التوزيع في قطاع غزة، لا تزال صحيفتا فلسطين والرسالة ممنوعتان من الطباعة في الضفة الغربية.^{١١} كما أن العمل لصالح قناة الأقصى الفضائية محظور في الضفة الغربية، والعمل لصالح تلفزيون فلسطين الرسمي محظور في قطاع غزة. وقد تمثلت تلك الاعتداءات في: اعتقال واحتجاز صحفيين وكتاب رأي؛ توجيه أوامر استدعاء للمثول أمام الأجهزة الأمنية؛ تقديم صحفيين للمحاكمة؛ إغلاق إذاعة محلية؛ تعرض الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام للضرب والمعاملة المهينة؛ منع وسائل إعلام من العمل، أو من تغطية أحداث معينة؛ وتلقي مؤسسات صحفية أو مدنية احتجاجات أو تهديد مباشر من قبل جهات رسمية؛ وتلقي صحفيين أجانب أوامر بمغادرة قطاع غزة.^{١٢}

وكانت أبرز الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

السلطانية إلى مكان إقامة الصحفي عصام في فندق الديرة، غرب مدينة غزة، واقتادوه إلى معبر رفح البري حيث غادر القطاع باتجاه جمهورية مصر العربية.

- بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٩، أبعدت وزارة الداخلية في غزة الصحفي وائل عصام، موفد قناة العربية الفضائية للقطاع بعد العدوان الإسرائيلي، من القطاع. فقد حضر مسلحون يتبعون لجهاز المباحث العامة في الشرطة

٢٠ بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٨، أعلنت الشرطة الفلسطينية في غزة، بقرارها السماح بتوزيع صحيفة القدس في قطاع غزة، بناءً على طلب من المكتب الإعلامي الحكومي. وبتاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٩، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي عن قراره بالسماح بتوزيع جريدة الأيام في قطاع غزة ابتداءً من تاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠٩، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي منعت دخول صحيفتي القدس والأيام إلى قطاع غزة منذ تلك التواريخ. ٢١ لمزيد من المعلومات حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية راجع التقرير الصادر عن المركز «حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع في ظل السلطة الفلسطينية ١ أغسطس ٢٠٠٨ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩».

على المحاميات^{٢٠} والتي أقيمت بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٠٩، في قاعة جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة، غرب مدينة غزة.

- بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٠٩، أصدرت وزارة الداخلية في غزة تصريحاً صحفياً اعتبر فيه أن المواقف التي تصدر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هي مواقف غير حيادية واتهمتها بالكيل بمكيالين في القضايا التي تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة. واعتبرت الوزارة أن موقف الهيئة هو تصعيد أمني سياسي وليس قانوني. جاء موقف وزارة الداخلية رداً على دعوة الهيئة المستقلة خلال ورشة عمل عقدتها في مقرها بمدينة غزة في اليوم ذاته إلى تمكينها من زيارة المحتجزين لدى جهاز الأمن الداخلي، والإعلان عن أماكن احتجازهم. وفي الإطار ذاته، أصدرت وزارة الإعلام في غزة بياناً صحفياً في اليوم التالي الموافق ١٢ أغسطس، رفضت فيه "اتهامات الهيئة" وطالبتها بالتراجع عن "اتهاماتها"، كما طالبت وزارة الداخلية بمراجعة الهيئة وأخذ خطوات قانونية بحقها. وجاء في البيان أن الوزارة تدرس مقاطعة الهيئة "كونها أثبتت في أكثر من موقف أنها هيئة غير مستقلة ولا تعمل بحيادية في كثير من المواقف،" على حد تعبير البيان. ودعت الوزارة الهيئة إلى "العودة إلى العمل الحقوقي السليم.... محذرة إياها وغيرها من الانزلاق عن المنهجية القانونية في التعامل مع الواقع الفلسطيني،" وهو ما يحمل تهديداً مبطناً لكل منظمات حقوق الإنسان.

- بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، أقدم عنصران من حرس موقع أنصار العسكري في مدينة غزة على اعتراض طاقم قناة الاتجاه الفضائية بينما كان يقوم بعمله المهني في الشارع الرئيسي المؤدي إلى الموقع. اقتاد عنصر الأمن أفراد الطاقم المكون من مراسل القناة الصحفي مازن البليبيسي، المصور الصحفي جيفارا الصفدي ومساعد المصور عبد الرحمن زقوت، إلى داخل المقر حيث قام أحد الضباط بمصادرة شريط التصوير من الكاميرا الخاصة بهم وتحطيمه.

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٩، منعت وزارة الداخلية الصحفيين وكافة وسائل الإعلام من تغطية الأحداث الجارية في مدينة رفح جنوب قطاع غزة بين أفراد الأجهزة الأمنية ومسلحين من كتائب الشهيد عز الدين القسام، من جهة، ومسلحين من جماعة جند أنصار الله، بقيادة الشيخ عبد اللطيف موسى، من جهة أخرى^{٢١}. وقد أصدرت وزارة الإعلام التابعة لحكومة غزة بياناً صحفياً بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٩، ادعت فيه بأن منع وسائل الإعلام من تصوير أحداث رفح جاء حفاظاً على حياة الصحفيين وحفاظاً على مشاعر وأحاسيس المواطنين.

- بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٩، اعترض عناصر من جهاز الأمن الداخلي مراسل وكالة معاً الإخبارية، إبراهيم محمد قن، ومصور الوكالة أحمد غباين، بينما كانا يقومان بعملهما المهني في الحي النمساوي غرب مدينة

- بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٩، وضع مجهولون عبوة ناسفة على مدخل مقر قناة الجزيرة الفضائية الواقع في الطابق ١١ من برج الجلاء وسط مدينة غزة، ووجد العاملون في القناة ورقة بالقرب من العبوة مكتوب فيها «إلى أصحاب الضمائر الإعلامية الباهتة، إن فكرتم في الحل، الحل معروف، ارحلوا فوراً» وقد ذلت الورقة بتوقيع «أشباح سميح المدهون»^{٢٢} وأفاد وائل الدحود مراسل قناة الجزيرة لطاقم المركز، بأنهم قاموا بإبلاغ الشرطة التي حضرت على الفور وأبطلت مفعول العبوة الناسفة، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩، تعرض الصحفي صخر مدحت أبو العون، مراسل وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) وأمين سر نقابة الصحفيين الفلسطينيين للتحقيق على أيدي عناصر جهاز الأمن الداخلي حول طبيعة عمله الصحفي. وقد وجه له المحققون اتهامات حول شتم حركة حماس، وهو ما نفاه أبو العون. كما جرى التحقيق معه حول طبيعة عمله في نقابة الصحفيين، وعلاقاته مع الاتحاد الدولي للصحفيين والاتحاد العربي للصحفيين، كما حصلوا منه على عنوان بريده الإلكتروني وكلمة المرور. وقبل أن يفرجوا عن الصحفي أبو العون، أمره ضباط الأمن الداخلي بالحضور بتاريخ ٢١ مارس، وهو ما تم بالفعل، حيث صادروا جواز سفره في حينه. وفي بداية شهر أغسطس ٢٠٠٩، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في بيان صحفي صادر عنه عن إعادة جواز سفر الصحفي أبو العون، بعد تدخل مع وزير الداخلية، ومدير جهاز الأمن الداخلي.

بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٩، تعرض الصحفي محمد زهدي المشراوي، مراسل فضائية القدس، للاحتجاز والضرب من قبل أفراد الشرطة من أمن مستشفى الشفاء بمدينة غزة، إثر مشادة كلامية بينه وبين إدارة المستشفى بعد منعه من تغطية زيارة وفد دولي برئاسة الشيشة حصة آل ثاني، المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون الإعاقة، للمستشفى.

- بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٩، تعرض عدد من نشطاء حزب التحرير الإسلامي للاعتقال والضرب على أيدي أفراد الشرطة في أنحاء مختلفة من قطاع غزة على خلفية توزيعهم بيان صادر عن الحزب بعنوان "سلطة حماس تتبع سلطة فتح شبراً بشبر وذراعاً بذراع". البيان المذكور ينتقد تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٩، والتي ذكر فيها قبول حركة حماس بدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧.

- بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠٠٩، تلقى المواطن ناصر أحمد شبوات، من سكان بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، أمر استدعاء من قبل جهاز الشرطة الفلسطينية يقضي بحضوره فوراً إلى مقر الجهاز. وقد توجه المواطن شبوات إلى مقر الشرطة في البلدة وقد جرى التحقيق معه حول ورقة موقف أعدها وألقاها خلال ندوة نظمتها التجمع الديمقراطي الفلسطيني للمحامين بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية بعنوان: "تداعيات قرار فرض الحجاب

٢٢ سميح إبراهيم المدهون، ٢٠ عاماً، ضابط في قوات أمن الرئاسة-قوات (ال١٧)، وقيادي في كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، وقد قتل بتاريخ ١٤/٧/٢٠٠٧، على أيدي عناصر من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

٢٣ وقعت اشتباكات مسلحة بالقرب من مسجد ابن تيمية في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، بعد إعلان الشيخ عبد اللطيف موسى إقامة إمارة إسلامية أكتاف بيت المقدس في قطاع غزة. وقد أسفرت تلك الأحداث الدموية عن مقتل ما يزيد عن ٢٨ شخصاً، بينهم الشيخ عبد اللطيف موسى، وإصابة العشرات بجراح.

- بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة تنويه عاجل للصحفيين طالبهم فيه باعتماد د. حسن خلف، وكيل وزارة الصحة، كمصدر وحيد حول مرض أنفلونزا الخنازير (H1N1) في قطاع غزة، كما طلبهم بعدم التواصل مع غيره، والتأكد منه حول كل معلومة بخصوص المرض.

أما في الضفة الغربية فقد كانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، منعت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية الصحفيين والعاملين لدى وسائل الإعلام المحلية والدولية من تغطية تفريق تلك العناصر لمسيرة سلمية كانت قد دعت لها حركة حماس إلى جانب عدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى في مدينة رام الله، للتضامن مع أهالي قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع. وقد أسفر استخدام القوة من قبل رجال الأمن عن إصابة الصحفي مجدي اشتية، ويعمل لصالح وكالة اسوشيتد برس، بكسر في أنفه. كما احتجز أفراد الأمن مصور صحيفة الأيام الفلسطينية، جمال عاروري، وصادرو الكاميرا الخاصة به.

- بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٩، تلقى الصحفي نجيب فراج، ويعمل مراسلاً لصحيفة القدس في محافظة بيت لحم، تهديداً بالإيذاء عبر الهاتف من شخص عرف نفسه بأنه أحد عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، على خلفية نشر الصحفي فراج صور فوتوغرافية لعناصر من الشرطة الفلسطينية يعتدون على احد الفتية حصل عليها أثناء تغطيته للتظاهرة التي انطلقت في مدينة بيت لحم تضامناً مع قطاع غزة.

- بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩، منع أفراد الأجهزة الأمنية في مدينة رام الله الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة من الوصول إلى مكان تجمع عشرات المواطنين الذين خرجوا في تظاهرة دعت لها عدة فصائل فلسطينية للتضامن مع أهالي قطاع غزة. كما عمل أفراد الأمن على منع المواطنين من محاولة استخدام كاميرا أو أجهزة الهاتف النقال للتصوير.

- بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في محافظة الخليل الصحفي خالد محمد العمامرة، مراسل صحيفة "الأهرام ويكلي"، من سكان بلدة دورا الخليل، وجرى التحقيق معه حول مقابلة صحفية كان قد أجراها مع قنارة القدس الفضائية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وانتقد خلالها أداء السلطة الفلسطينية. وبتاريخ ٢١ يناير جرى الإفراج عن الصحفي العمامرة بعد احتجاز دام ثلاثة أيام.

- بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٩، اقتحم مجهولون منزل الدكتور عبد الستار قاسم "خليلة"، ويعمل محاضراً في جامعة النجاح الوطنية، الواقع في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، وأضرموا النار في سيارته التي كانت متوقفة في مرآب المنزل. ووفقاً لإفادة د. قاسم فإن هذا الاعتداء جاء بعد إجرائه مقابلة تلفزيونية مع قنارة القدس الفضائية في اليوم ذاته.

خان يونس، واقتادوهما بسيارتهما إلى مقر الجهاز، حيث جرى التحقيق معهما حول طبيعة عملهما الصحفي وعلاقتهم بتلفزيون فلسطين. وكان الصحفيان يقومان بإعداد تقرير حول مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) المعطلة بسبب الحصار، وجرى الإفراج عنهما بعد ساعة من الاحتجاز.

- بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٠٩، تلقى الكاتب سامي إبراهيم فودة، من سكان مخيم جباليا، أمر استدعاء من قبل الأمن الداخلي في محافظة شمال قطاع غزة. وقد جاء هذا الاستدعاء للكاتب فودة على خلفية كتابته مقال بعنوان: «انتهى السيناريو... الثعلب فات فات في ذيله سبع لفات». وجرى التحقيق مع فودة حول المقالات التي يقوم بكتابتها.

- بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٩، منعت الحكومة في غزة عقد مؤتمر "إعلان مبادرة الصحافة الأخلاقية ووضع معايير الإعلام في فلسطين" الذي كان من المقرر أن ينظمه الاتحاد الدولي للصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة "فيديوكونفرنس" يومي ٩ و١٠ نوفمبر. فقد تلقت إدارة مطعم الروتس التي كان من المفترض أن يعقد فيها المؤتمر في مدينة غزة اتصالاً من المكتب الإعلامي الحكومي يفيد بمنع عقد المؤتمر لعدم حصول المنظمين على ترخيص من قبل الجهات الرسمية.

- بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩، اقتحم أفراد من جهازي المباحث العامة والأمن الداخلي مقر وكالة رامتان للأنباء، الواقع في برج شوا وحصري، وسط مدينة غزة. وقد قامت تلك العناصر بمنع عقد مؤتمر صحفي كان من المقرر أن يعقده أعضاء هيئة العمل الوطني، في مدينة غزة، للإعلان عن إلغاء فعالية ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات والتي كان من المقرر عقدها في مركز رشاد الشوا يوم الأربعاء الموافق ١١ نوفمبر ٢٠٠٩، بادعاء عدم حصولهم على ترخيص لعقد المؤتمر. كما صادر أفراد الأمن أشرطة التسجيل الخاصة بوكالة رامتان للأنباء وقناة القدس الفضائية، وأمروا أعضاء هيئة العمل الوطني بمغادرة المقر.

- بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩، اعترض أربعة مسلحون ويرتدون زيماً مدنياً، من جهاز الأمن الداخلي الصحفي حاتم عمر، مصور وكالة معاً الإخبارية بالقرب من معبر رفح البري، جنوب قطاع غزة. وصادر أفراد الأمن كاميرا التصوير الخاصة بالصحفي عمر، وطالبوه باستلامها في اليوم التالي من مقر جهاز الأمن الداخلي في مدينة رفح. وكان الصحفي عمر يقوم بعمله الصحفي في تغطية وصول قافلة أميال من الإبتسامات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح.

- بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩، احتجز جهاز الأمن الداخلي المطرب الشعبي حامد محمد البوري، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، وجرى التحقيق معه حول الأغاني الشعبية التي يؤديها والتي تخص حركة فتح، وطالبوه بالتوقف عن غنائها كونها تسبب إخلال بالأمن العام. وقد أحل سبيل البوري في اليوم ذاته.

- بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي الصحفي سامر أمين خويرة، مراسل قناة القدس الفضائية في مدينة نابلس، وخضع الصحفي خويرة لجلسات تحقيق تمحورت حول معلومات شخصية وأمور مهنية لها علاقة بعمله الصحفي وعمله في قناة القدس الفضائية. وقد أفرج عن خويرة بتاريخ ١ مارس ٢٠٠٩، من سجن جنيد بالمدينة. وكان أفراد من جهاز الأمن الوقائي قد حضروا إلى مكتب فضائية القدس في نابلس، وقاموا باستجواب خويرة قبل يومين من ذلك، حول عمله في القناة.

- بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٩، وجه جهاز المخابرات العامة أمر استدعاء للكاتب الصحفي د. عصام شاوور، من سكان مدينة قلقيلية، ولدى توجه الدكتور شاوور إلى مقر المخابرات صادروا بطاقة الهوية الخاصة به، أمره بالانتظار، وبعد عدة ساعات أمره بالعودة إلى منزله والحضور إلى المقر في اليوم التالي. وقد حضر د. شاوور إلى مقر المخابرات ولكنه بقي بالانتظار دون أن يقابله أحد، وطالبوه بالعودة في اليوم التالي بعد عدة ساعات أيضاً. واستمر هذا الوضع مع د. شاوور، يطلبه جهاز المخابرات ويبقى في الانتظار لعدة ساعات حتى تاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٩. وذكر د. عصام شاوور لباحث المركز بأنه خلال الأيام العشر الأخيرة من تلك الممارسات كان يجري استلام أماناته من قبل عناصر الجهاز، واحتجازه في زنزانة انفرادية من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، وحتى الساعة ٦:٠٠ مساءً.

- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٩، اعترض عناصر جهاز المخابرات العامة في بلدة دير استيا، قضاء محافظة سلفيت طاقم قناة القدس الفضائية ووكالة رامتان للأنباء خلال قيامهما بإجراء مقابلات صحفية مع المواطنين في البلدة. وقد جرى نقل أفراد الطاقم من الصحفيين إلى مقر المخابرات العامة في محافظة سلفيت، حيث جرى التحقيق معهم حول طبيعة عملهم الصحفي في البلدة.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٩، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه مقر صحيفة الحياة الجديدة، الواقع في مدينة البيرة، وسط الضفة الغربية للمرة الثالثة خلال العام ٢٠٠٩. وكان مقر الصحيفة قد تعرض لإطلاق نار مماثل بتاريخ ٨ و٢٠ فبراير ٢٠٠٩. وقد أسفر إطلاق النار عن إلحاق أضرار مادية في أبواب ونوافذ المقر، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

- بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٠٩، اعتقلت الشرطة الفلسطينية الدكتور عبد الستار توفيق قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية بعد أن توجه لمقر شرطة نابلس لتقديم شكوى حول تلقيه تهديدات على خلفية مشاركته في برنامج تلفزيوني على قناة الأقصى الفضائية التابعة لحركة حماس. وذكرت مصادر الشرطة بأن الدكتور قاسم موقوف على ذمة النائب العام بقضية رقم (٢٠٠٩/٨٦٤) نيابة نابلس، وعلى ذمة محكمة صلح نابلس بقضية رقم (٢٠٠٩/٧٩٤)، وهو موجود في سجن نابلس، وأضافت المصادر أن الشرطة شكوى من شخصين يتهمان الدكتور قاسم باتهامه لهما بالعمالة والتشهير والقدح والذم عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة. وبحسب المعلومات التي حصل عليها المركز فإن محكمة صلح نابلس قد عقدت جلسة بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٩، في القضية رقم (٢٠٠٩/٧٩٤) جزءاً) والمقدمة من المواطن مهدي صبحي عبد الرحيم مرقعة، ويعمل في جهاز المخابرات العامة برتبة ضابط، ضد الدكتور عبد الستار قاسم، بشكوى الذم، وقد أجلت

- بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية - الأمن الوطني الصحفي أحمد عطا بيكاوي، مراسل قناة القدس الفضائية في مدينة رام الله، حيث خضع للتحقيق حول حياته الشخصية وطبيعة عمله المهني. وبتاريخ ٢٧ يناير، نُقل الصحفي بيكاوي إلى سجن جنيد في مدينة نابلس، حيث استمر اعتقاله في السجن ما يقارب ٧٥ يوماً، خضع خلالها لعدة جلسات تحقيق حول الموضوعات ذاتها، حتى أفرج عنه بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠٠٩.

- بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي المصور الصحفي عصام الريماوي، الذي يعمل لدى وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) من مكان عمله في مدينة رام الله، ونقله إلى مقر الجهاز في بيتونيا، غربي المدينة، وقد جرى احتجازه حتى تاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٩. وأفاد الريماوي لباحث المركز أنه تعرض للشبح في الأيام الخمسة الأولى من اعتقاله قبل عزله في زنزانة انفرادية لمدة خمسة عشر يوماً قبل إطلاق سراحه. وذكر أن التحقيق معه جرى فقط حول الجهات الصحفية التي يتعامل معها، ويبيع لها الصور التي يلتقطها حول الأحداث التي تجري في منطقة عمله.

- بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٩، احتجز جهاز الاستخبارات العسكرية الصحفي إبراهيم عاهد رنتيسي، مراسل قناة القدس الفضائية في مدينة رام الله. وقد جرى التحقيق مع الصحفي رنتيسي خلال احتجازه حول معلومات شخصية وطبيعة عمله في قناة القدس، قبل أن يخلى سبيله بعد ٦ ساعات من الاحتجاز.

- بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٩، احتجز جهاز المخابرات العامة الفلسطيني الصحفي ممدوح محمود حمامرة، مراسل قناة القدس الفضائية في مدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وقد جرى التحقيق مع الصحفي حمامرة خلال احتجازه حول معلومات شخصية وطبيعة عمله في قناة القدس، قبل أن يخلى سبيله بعد عدة ساعات من الاحتجاز.

- بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠٩، اعتقل جهاز المخابرات العامة الصحفي يزيد خضر، من سكان بلدة دير الفصون، شمال محافظة طولكرم، ويعمل رئيساً لتحرير صحيفة منبر الإصلاح، وقد جرى التحقيق مع الصحفي خضر حول طبيعة عمله الصحفي، وجرى الإفراج عنه بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٩.

- بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي لمدة ثلاثة أيام الصحفي قيس أبو سمرة، من سكان قرية سنيريا، في محافظة قلقيلية،

- بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٩، احتجز قبل جهاز المخابرات العامة في مدينة طولكرم الصحفي محمد اشتيوي، مدير قناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية، لمدة يوم واحد، خضع خلالها للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي، ومن ثم أخلي سبيله.

- بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٩، منعت الأجهزة الأمنية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من الوصول إلى حي كفار سابا في مدينة قلقيلية، لتغطية أحداث الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين عناصر الأجهزة الأمنية من جهة ومسلحين من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، والتي أسفرت عن مقتل ستة مواطنين.^{٢٢}

- بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٩، أجرى جهاز الاستخبارات العسكرية تحقيقاً مع الصحفي عوض الرجوب، من سكان مدينة الخليل، ويعمل مراسلاً لصالح موقع «الجزيرة نت» الإلكتروني، استمر ٥ ساعات. وقد تمحور التحقيق مع الصحفي الرجوب حول مقابلة أجراها مع المتحدث باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فوزي بروهوم، ونشرها ضمن تقرير صحفي على الموقع الإلكتروني.

- بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي الصحفي يونس إبراهيم حساسنة، مراسل قناة (إقرأ) الفضائية، بعد مداومة منزله الواقع في بلدة الشيوخ، بمحافظة الخليل لمدة شهرين. وذكر الصحفي حساسنة لباحث المركز، بأنه قد خضع لعدة جلسات تحقيق تمحورت حول معلومات شخصية وطبيعة عمله الصحفي.

- بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٩، أعاد جهاز المخابرات العامة اعتقال الصحفي محمد اشتيوي، مدير مكتب قناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية بعد مداومة أفراد الجهاز لمنزله الواقع في مدينة طولكرم لمدة تسعة أيام. وأفاد الصحفي اشتيوي لباحث المركز بأنه قد خضع لعدة جولات تحقيق تمحورت حول طبيعة عمله لصالح قناة الأقصى.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٩، منعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من الوصول إلى منطقة حي شريم، بمدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، لتغطية أحداث الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين عناصر الأجهزة الأمنية، من جهة، ومسلحين تابعين لكتائب الشهيد عز الدين القسام، من جهة أخرى، والتي أسفرت عن مقتل رجل أمن، ومسلحين اثنين من كتائب القسام.^{٢٣}

- بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٩، اعتقل جهاز المخابرات العامة الكاتب الصحفي د. فريد عبد الفتاح أبو ضهير، مدير مكتب النجاح للصحافة والمحاضر في

المحكمة جلستها إلى تاريخ ١٤/٥/٢٠٠٩، وأمرت بالإفراج عنه بكفالة، إلا أن الشرطة لم تفرج عنه وأوقفته لمدة يومين حتى تاريخ ٢٢ إبريل، حيث موعد انعقاد المحكمة في الشكوى الثانية المقدمة ضده. والشكوى الأخرى لدى النيابة العامة مقدمة من نعمان عامر، ويعمل في جهاز الأمن الوقائي، وهو من المفترض أن يكون معتقلاً لدى جهاز الاستخبارات العسكرية في مدينة نابلس على خلفية إطلاقه النار باتجاه عضو المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير حامد البيتاوي، بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٩،^{٢٤} وقد مثل الدكتور قاسم أمام المحكمة عدة مرات في القضيتين إلا أنها كانت تؤجل لأسباب متعلقة بالمشكين، ولم تبت المحكمة في القضيتين خلال العام ٢٠٠٩.

- بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في مدينة قلقيلية الصحفي المستقل مصطفى علي صبري من منزله، وقامت بنقله إلى مقر الجهاز الواقع في حي في خلة نوفل بالمدينة. وأفاد المستشار القانوني لجهاز الأمن الوقائي في مدينة قلقيلية لباحة المركز أن صبري موقوف من قبل رئيس هيئة القضاء العسكري منذ تاريخ ٢٢ إبريل ٢٠٠٩، كون قضيته أمنية. وبتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٩، عقدت محكمة العدل العليا جلسة برئاسة المستشار إيمان ناصر الدين، وعضوية القاضيين رفيق زهد وصلاح منّاع، وأصدرت قراراً بالإفراج الفوري عن الصحفي مصطفى علي صبري، إلا أن هذا القرار لم ينفذ.^{٢٥} وبتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩، جرى الإفراج عن الصحفي صبري من مقر جهاز الأمن الوقائي الواقع في منطقة بيتونيا بمدينة رام الله. وأفاد الصحفي مصطفى صبري لباحث المركز بأنه قد تعرض للشبح واعتداءات بالأيدي من قبل عناصر الجهاز خلال فترة اعتقاله التي قضى منها ٤٢ يوماً في مقر الجهاز في قلقيلية، والبقية في مقر الجهاز في مدينة رام الله. وأضاف صبري بأنه كان قد تلقى عدة استدعاءات للحضور من قبل جهاز الوقائي في قلقيلية خلال الفترة اللاحقة، بادعاء استكمال الملف الخاص به لدى الجهاز، حيث كان يقضى عدة ساعات لدى الجهاز ومن ثم يُخلى سبيله.

- بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩، توجهت قوة من جهاز الأمن الوقائي إلى منزل الصحفي محمد اشتيوي، مدير مكتب فضائية الأقصى، الواقع في شارع فرعون، جنوب مدينة طولكرم وقام أفراد القوة باقتياده إلى مقر الجهاز في المدينة، حيث خضع للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي لصالح قناة الأقصى الفضائية، ومن ثم جرى الإفراج عنه.

- بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي الصحفي أسيد العمارنة، والذي كان يعمل مراسلاً لقناة الأقصى الفضائية، في مدينة بيت لحم، بعد طلبه للحضور إلى مقر الجهاز في المدينة. ووفقاً لإفادة والدة الصحفي عمارنة لباحث المركز، فقد قضى حوالي ٢٥ يوماً رهن الاعتقال، خضع خلالها للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي، وذكرت والدته بأنها قد زارته خلال فترة اعتقاله، وكان ظاهراً على جسمه آثار التعذيب والضرب بواسطة (السياط).

٢٤ مزيد من المعلومات حول حادثة إطلاق النار التي تعرض لها الشيخ حامد البيتاوي، وحول موقف المركز، راجع بيان المركز بعنوان: «المركز يدين جريمة إطلاق النار على عضو المجلس التشريعي الشيخ البيتاوي، ويطالب بفتح تحقيق جدي وملاحقة الضالعين فيها وتقديمهم للمدلة»، والصادر بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٠٩، مرجع رقم (٢٠٠٩/٥٢).

٢٥ مزيد من المعلومات حول موقف المركز، راجع بيان المركز بعنوان: «استمرار احتجاز الصحفي مصطفى صبري لدى جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية منذ أسبوعين»، بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩، مرجع رقم (٢٠٠٩/٦٠).

٢٦ مزيد من المعلومات حول موقف المركز من الأحداث المؤسفة التي وقعت في مدينة قلقيلية، راجع بيان المركز بعنوان: «في أحداث دامية شهدتها مدينة قلقيلية، مقتل ستة مواطنين، ثلاثة من أفراد الأجهزة الأمنية، واثنين من كتائب القسام ومواطن آخر»، بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩، مرجع رقم (٢٠٠٩/٦٩).

٢٧ مزيد من المعلومات حول موقف المركز من الأحداث التي شهدتها مدينة قلقيلية، راجع بيان المركز بعنوان: «في عملية استهدفت اعتقال مجموعة من كتائب القسام، مقتل رجل أمن فلسطيني واثنين من الكتائب في قلقيلية»، والصادر بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٩، مرجع رقم (٢٠٠٩/٧٦).

العسكرية الواقع شمال المدينة. وذكر صبري لباحث المركز بأنه قد توجه إلى مقر الجهاز بناءً على الاستدعاء حيث جرى احتجازه لمدة ١٢ ساعة، خضع خلالها للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي وانتمائه السياسي.

- بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي الكاتب الصحفي الدكتور عصام شاور، من منزل والده الواقع في مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، وجرى التحقيق مع الدكتور شاور حول المقالات التي ينشرها في صحيفة فلسطين اليومية، والتي تصدر في مدينة غزة، ومواقع إخبارية أخرى. وبتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٩، أفرج عن الكاتب د. شاور بعد أن وقع على تعهد خطي يقضي بعدم المساس بهيبة السلطة الفلسطينية والالتزام بقوانينها.

- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية في مدينة رام الله الصحفي محمد اشتوي، مدير مكتب قناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية، وهو من سكان مدينة طولكرم. وذكر اشتوي للمركز بأنه قد تعرض للضرب فور اعتقاله، وخضع لعدة جولات تحقيق حول طبيعة عمله الصحفي خلال فترة اعتقاله التي دامت خمسة أيام.

- بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠٩، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة بيت لحم المصور الصحفي أسيد عمارنة، والذي كان يعمل لصالح فضائية الأقصى في مدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية، وأفرج عنه بتاريخ ١٩ سبتمبر، بعد أن خضع للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي.

- بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٠٩، تلقت شركة «الميديا Pal Media» للإنتاج الإعلامي، الواقعة بالقرب من مقر المقاطعة "مقر مكتب الرئيس محمود عباس" في مدينة رام الله، أمراً من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية يقضي بعدم تواجد طاقم قناة القدس الفضائية في مقر الشركة بادعاء أن المنطقة مربع أمني.

- بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية الصحفي علاء الطيطي، وكان يعمل لصالح قناة الأقصى الفضائية، من منزله الواقع في مخيم العروب للاجئين، شمال محافظة الخليل. وقد أفرج عن الطيطي بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

- بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية الصحفي طارق أبو زيد، وكان يعمل لصالح قناة الأقصى الفضائية، بعد أن توجه إلى مقر الجهاز في المدينة إثر استلامه أمر استدعاء في اليوم السابق.

- بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية الصحفي أسيد عمارنة، وكان يعمل مراسلاً لقناة الأقصى الفضائية، من منزله الواقع في مخيم الدهيشة للاجئين، في محافظة بيت لحم. وقد أفرج عن عمارنة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

قسم الإعلام بجامعة النجاح الوطنية. وقد استمر اعتقال د. أبو ضهير حتى ١٤ يونيو، وذكر أبو ضهير أن التحقيق معه قد تركز حول طبيعة عمله الصحفي، وملكيته لمكتب النجاح للصحافة.

- بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٩، احتجز عناصر من جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل طاقم قناة الجزيرة الفضائية بعد انتهائه من تغطية جنازة المواطن هيثم عمرو الذي أعلن عن وفاته في سجن تابع للمخابرات العامة في المدينة صباح اليوم ذاته. ذكر الصحفي وائل الشيوخى بأن عناصر الأمن الوقائي أوقفوهم وصادروا الكاميرا والمعدات منهم. وفي وقت لاحق استعاد الطاقم معداته من مقر الجهاز في المدينة وتبين لهم أن المادة المصورة قد سُطبت.

- بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية في مدينة جنين شمال الضفة الكاتب الصحفي سري سمور، على خلفية إعداده ونشر تقرير حول أحداث قلقيلية، بعد أن توجه الكاتب سمور إلى مقر الجهاز إثر استلامه أمر استدعاء من الجهاز. وقد أطلق سراحه بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٠٩.

- بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٠٩، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في الضفة الصحفي قيس أبو سمرة، مراسل صحيفة "الحقيقة الدولية"، وموقع "إسلام أون لاين" الإلكتروني، بعدد أن قاموا بتفتيش غرفة المكتب في منزله ومصادرة جهازه الحاسوب. وبتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، جرى الإفراج عن الصحفي أبو سمرة، بعد أن قضى ٨٨ يوماً رهن الاعتقال، تعرض خلالها للضرب والشبح.

- بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٩، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة نابلس الكاتب الصحفي د. فريد أبو ضهير، المحاضر في كلية الصحافة في جامعة النجاح الوطنية، من منزله الواقع في منطقة رأس عين في المدينة. وقد جرى الإفراج عنه بعد أسبوع.

- بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٩، أصدر رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله، وزير الإعلام بالإنابة، د. سلام فياض، قراراً يقضي بتعليق عمل قناة الجزيرة الفضائية في فلسطين ومنع طواقمها من القيام بأية أعمال في فلسطين إلى حين صدور قرار قضائي نهائي في هذا الشأن.^{٢٨} وفي أعقاب صدور القرار ذكر رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله أنه قام بتكليف النائب العام المستشار أحمد المغني بإجراء المقتضى القانوني لمقاضاة قناة الجزيرة الفضائية «بسبب تحريضها السافر ضد منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وما انطوى عليه ذلك من محاولة لإثارة الفتنة». وبتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩، أعلنت قناة الجزيرة الفضائية أن رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، قرر وقف تعليق عمل قناة الجزيرة في الضفة الغربية مع الاستمرار في مقاضاتها، وأضافت الجزيرة بأن هذا القرار أصبح ساري المفعول.

- بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٠٩، تلقى الصحفي المستقل مصطفى صبري، من سكان مدينة قلقيلية، استدعاءً يقضي بحضوره إلى مقر جهاز الاستخبارات

٢٨ مزيد من المعلومات حول قرار رئيس الوزراء وزير الإعلام بالإنابة، المتعلق بتعليق عمل قناة الجزيرة، راجع التقرير الصادر عن المركز «حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع في ظل السلطة الفلسطينية ١ أغسطس ٢٠٠٨ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩»

انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي

شهد العام ٢٠٠٩ المزيد من انتهاكات الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية، وكانت الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات موجهة ضد نشاط حركة فتح في قطاع غزة، وحركة حماس في الضفة الغربية، وذلك تعبيراً لحالة الانقسام السياسي التي تعيشها السلطة الفلسطينية. وفرضت الحكومتان في قطاع غزة والضفة الغربية، والأجهزة الأمنية التابعة لكل منهما، المزيد من القيود لمنع عقد الاجتماعات العامة والتجمعات السلمية والفعاليات الجماهيرية، واتخذت إجراءات احترازية حالت دون تنظيم تلك التجمعات، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء لنشطاء الطرف الآخر. وقد أدت تلك الإجراءات إلى حالة من التدهور غير المسبوقة للحق في حرية التجمع السلمي المكفول بموجب القانون الأساسي المعدل، وقانون الاجتماعات العامة للعام (١٩٩٨). كما ولدت تلك الإجراءات قيود ذاتية على الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية منعتها من تنظيم فعاليات ومهرجانات خاصة بها في غزة والضفة. وبينما اختلفت الحكومتان في معظم قراراتها في ظل الانقسام السياسي، إلا أنهما اتفقتا على توظيف ذات الأداة المخالفة للقانون والدستور في تقييد الحق في التجمع السلمي، ممثلة باللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة. وقد تعدت الإجراءات التي نفذتها تلك الجهات لتتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون كالثقافات، حفلات، أو مؤتمرات، كان من المقرر أن تعقد في أماكن مغلقة. وقد أكد القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، في المادة (٢٦) بند هـ على: «عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.»

وكانت أبرز الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٩، منعت وزارة الداخلية في قطاع غزة إقامة حفل تأبين في بلدة جباليا، شمال قطاع غزة، كان من المقرر إقامته من قبل هيئة العمل الوطني لكامل ناجي، نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، والذي قُتل في ظروف غامضة بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٩. وكانت هيئة العمل الوطني قد أشعرت وزارة الداخلية بنيتها عقد حفل التأبين وفق القانون إلا أن الوزارة ردت بالرفض.
- بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠٠٩، تواجدت الشرطة الفلسطينية في ساعات المساء بالقرب من مقر جامعة القدس المفتوحة - فرع محافظة رفح، والواقع في حي الجنية بالمدينة، ومنعت أي من المواطنين أو الطلاب من الوصول إليها بهدف منع منظمة الشبيبة، الذراع الطلابي لحركة فتح، من التحضير لمهرجان كان من المقرر عقده في اليوم التالي الموافق ١٥ إبريل، بمناسبة ذكرى اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) ويوم الأسير الفلسطيني. وفي اليوم ذاته وجه جهاز الأمن الداخلي استدعاءات لعدد من أعضاء الهيئة الإدارية للمنظمة في رفح وأبلغوهم بقرار منع عقد المهرجان أو التوجه إلى مقر الجامعة في اليوم التالي. وقد قام أفراد الشرطة بالانتشار في محيط الجامعة في اليوم التالي ومنعوا أي من الطلبة من الوصول إلى المقر.
- بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٠٩، منعت الشرطة الفلسطينية في غزة هيئة العمل الوطني في محافظة رفح من إقامة مسيرة سلمية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي صادف اليوم ذاته، والتي كان من المقرر إقامتها بعد صلاة يوم الجمعة الموافق ١٧ إبريل ٢٠٠٩. ووفق ما ذكره سكرتير هيئة العمل الوطني في محافظة رفح، عبد العزيز أبو عمرة، فقد قام ممثلون عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالاتصال بالشرطة نيابة عن هيئة العمل الوطني وقد حصلوا على موافقة الشرطة على إقامة المسيرة إلا أنهم فوجئوا بقرار المنع قبل يوم من عقدها.
- بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩، تلقى مشرف عام مؤسسة البرلمان الفلسطيني الصغير في محافظة رفح، عبد الرؤوف بربخ، اتصالاً هاتفياً من شخص عرف نفسه بأنه يعمل في المباحث الجنائية في الشرطة الفلسطينية في غزة، وأبلغه بقرار الشرطة بمنع البرلمان الفلسطيني الصغير من إقامة حفل تكريم لإعلاميين وشخصيات مجتمع مدني كان من المقرر عقده في اليوم ذاته في إحدى قاعات نادي خدمات رفح الرياضي. كما تلقى بربخ اتصالاً آخر من أحد أعضاء مجلس إدارة نادي خدمات رفح، وأبلغه بحضور عدد من أفراد الشرطة إلى مقر النادي وإبلاغهم له بمنع عقد حفل التكريم في مقر النادي. وكان البرلمان الفلسطيني الصغير قد وزع دعوات لعدد من شخصيات محافظة رفح لحضور حفل تكريم عدد من الإعلاميين وشخصيات المجتمع المدني.

• بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٩، منعت الحكومة تنظيم مسيرات سلمية كانت قد دعت لها هيئة العمل الوطني لإحياء ذكرى النكبة في محافظات قطاع غزة. وكانت هيئة العمل الوطني قد حصلت على موافقة من قبل الشرطة على تنظيم تلك الفعاليات بعد تدخل عدد من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، إلا أن الشرطة قد تراجعت ومنعتها. كما قام جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية باعتقال عدد من نشطاء حركة فتح على خلفية مشاركتهم بالإعداد لتلك الفعاليات وأجبرتهم على التوقيع على تعهدات بعدم ممارسة أي نشاطات سياسية أو عامة في قطاع غزة.

• بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩، منعت الأجهزة الأمنية ناشطات نسويات من التوجه إلى مدينة رام الله للمشاركة في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.^{٢٥} ووفقاً لإفادات عدد من هؤلاء الناشطات للمركز الفلسطيني، فقد توجهت ٨٧ امرأة هن أعضاء مؤتمر منتخبات من جميع محافظات غزة، في حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، إلى معبر إيرز (بيت حانون) بغرض السفر إلى رام الله للمشاركة في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بناءً على دعوة رسمية من الاتحاد. إلا أن الناشطات أوقفن من قبل أفراد من الشرطة الفلسطينية وجهاز الامن الداخلي، وأبلغوهن بقرار منعهن من السفر لأسباب سياسية، دون تحديد الجهة التي أصدرت هذا القرار. وقد حاولت الناشطات النسويات صباح يوم ٢١ مايو التواصل مع المؤتمر المنعقد في رام الله عبر نظام الربط التلفزيوني من قاعة فندق «غراند بالاس» بغزة، غير أن إدارة الفندق أخبرتهن برفضها، ما لم يحصلن على ترخيص بذلك من الجهات المختصة.

• بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٩، شاركت عدد من النساء في بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، بمسيرة سلمية دعا لها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، احتجاجاً على قرار الحكومة في غزة القاضي بإغلاق جمعية العطاء الخيرية، الكائنة في البلدة. وفي ساعات صباح اليوم التالي الموافق ١٢ يونيو، تلقت حوالي ٤٥ من المشاركات في المسيرة بلاغات استدعاء من جهاز المباحث العامة للحضور إلى مركز شرطة بيت حانون،^{٢٦} وقد توجه أزواجهن إلى مركز الشرطة وقاموا بالتوقيع على تعهد بعدم مشاركة زوجاتهم في فعاليات تحريضية ضد الحكومة في غزة. إلا أن المباحث العامة أصرت على حضور الموظفة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية شادية بهجت الكفارنة، ٣٦ عاماً، إلى مركز الشرطة، وقد احتجزت زوجها صابر محمود الكفارنة، ٤٢ عاماً، عند حضوره للتوقيع نيابة عن زوجته، لحين حضورها، وهو ما حدث بالفعل.

• بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٩، نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسيرة سلمية دعت خلالها إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني، وانطلقت المسيرة من ميدان فلسطين إلى ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة. وأثناء عودة عناصر الجبهة إلى مقرهم في برج السراج بالقرب من مسجد الكنز وسط مدينة غزة، اعترض أفراد من المباحث العامة كانوا يستقلون سيارة مدنية، سيارة الإذاعة التي كانت تردد شعارات تدعو إلى إنهاء الانقسام. ووقعت مشادات بين الطرفين أفضى إلى إطلاق النار في الهواء وبين الأقدام من قبل أفراد الشرطة، مما أسفر عن إصابة ثلاثة من المشاركين في المسيرة، وهم: (١) وأفاد فريد الحواجري، ٢٣ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الخصرة اليمنى؛ (٢) عاطف أبو عودة، ٥٤ عاماً، وأصيب بشظية في الرأس؛ و(٣) سرور إبراهيم عبد الرحمن، ٢٥ عاماً، وأصيب بشظية في الرأس. وقد جرى اعتقال ٦ مشاركين في المسيرة لمدة تقارب الساعة والنصف في سجن أنصار غرب مدينة غزة.

• بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٩، اعتدت قوة تابعة للشرطة على حفل زفاف لعائلة المدهون في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. ووفقاً لتحقيقات المركز، وإفادة أحد أفراد العائلة، ففي حوالي الساعة ١٠:٤٠ من مساء ذلك اليوم، اقتحم عناصر من الشرطة الفلسطينية حفل زفاف لعائلة المدهون كان يقام بالقرب من السوق في منطقة مشروع بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، وشرعوا بإطلاق النار في الهواء وبشكل عشوائي باتجاه منزل والد العريس عبد الحكيم المدهون، مما أسفر عن إصابة أربعة مواطنين، بينهم امرأتان. كما قام عناصر الشرطة بالاعتداء بالضرب المبرح على المدعوين والمشاركين في الحفل باستخدام الهراوات، مما أدى إلى إصابة عدد منهم بكدمات ورضوض. ووفق المعلومات التي حصل عليها المركز من شهود العيان فإن الاعتداء قد جاء على خلفية رفع أبناء العائلة صورة لسميح المدهون، وهو أحد نشطاء حركة فتح، وقد قتل على أيدي مسلحين من حركة حماس بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧.

• بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، منعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، هيئة العمل الوطني من تنظيم مسيرة سلمية في مدينة خان يونس، احتجاجاً على إجراءات وممارسات قوات الاحتلال في مدينة القدس. وأفاد عبد الرؤوف الفرا، أحد قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لمباحث المركز، بأن هيئة العمل الوطني قد قدمت إشعاراً مكتوباً لقيادة الشرطة في مدينة خان يونس، يفيد بموعد وطريق سير المسيرة، وجرى تسليمه لمدير الشرطة في مدينة خان يونس بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩، إلا أنهم قد تلقوا عدة اتصالات في صباح يوم ٣٠ سبتمبر من عناصر من الشرطة وجهاز الأمن الداخلي، أبلغوهم خلالها بمنعهم من تنظيم المسيرة.

٢٩ لمزيد من المعلومات حول موقف المركز، راجع البيان الصحفي بعنوان: «المركز يدين منع أجهزة الأمن في غزة ناشطات نسويات من التوجه إلى رام الله»، والصادر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٩، مرجع رقم (٢٠٠٩/٦٥).
٣٠ يشار إلى أن الشرطة الفلسطينية في بلدة بيت حانون قد اتخذت من جمعية الطاهر الفلسطينية مقراً لها بعد قصف قوات الاحتلال لمقر الشرطة في البلدة خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة «عملية الرصاص المصبوب»، وكانت الأجهزة الأمنية في غزة قد أغلقت مقر الجمعية خلال الحملة الأمنية التي نفذتها خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٨، ضد عشرات المؤسسات في قطاع غزة.

- شهد الأسبوع الأخير من العام ٢٠٠٩، إجراءات احترازية قامت بها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة للحيلولة دون احتفال نشطاء حركة فتح بانطلاقة الحركة التي تصادف الأول من يناير من كل عام. وقد شملت تلك الإجراءات توجيه أوامر استدعاء لعشرات نشطاء الحركة إما لتحذيرهم بعدم القيام بفعاليات للحركة، أو بسبب رفعهم راياتها على أسطح منازلهم أو إشعالهم الشموع كمظهر من مظاهر الاحتفال بالانطلاقة. واستمر احتجاج عدد منهم لعدة أيام، فيما أفاد عدد من المعتقلين المرح عنهم حول ممارسات تعذيب تعرضوا لها خلال فترة اعتقالهم. كما شملت تلك الإجراءات اقتحام منازل نشطاء في الحركة وتفتيشها وإنزال الرايات عنها. وفي حادث متصل اقتحم عناصر من الأمن الداخلي بتاريخ ٢٠ ديسمبر حرم جامعة الأزهر في مدينة غزة، وقاموا بالاعتداء على عدد من الطلاب ومصادرة الكوفيات منهم، ولدى تدخل عميد شؤون الطلبة د. رياض العيلة لمنعهم من اقتحام مبنى الطالبات قام أحد عناصر الأمن الداخلي بشتمه وصفعه على وجهه.

تجمعات عامة خرجت عن إطارها السلمي

- بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩، أصيب ثلاثة أشخاص، بينهم طفلة كانت تتواجد في ساحة مدرستها، جراء إطلاق النار الكثيف من قبل مسلحين تابعين لحركة الجهاد الإسلامي خلال مشاركتهم في مسيرة تشييع جثمان ثلاثة عناصر من سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، استهدفتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٥ سبتمبر. وقد أصيب المواطنون الثلاثة، بشظايا الأعيرة النارية، ونقلوا على إثرها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث وصفت المصادر الطبية جراهم بالبسيطة، وغادروا المستشفى بعد تلقيهم العلاج.

أما في الضفة الغربية فقد كانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، دعت حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى جانب عدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى في مدينة رام الله، إلى الخروج بتظاهرات سلمية تضامناً مع أهالي قطاع غزة، واحتجاجاً على جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال خلال عدوانها الأخير على القطاع. وكان من المقرر أن تتطلق إحدى تلك التظاهرات بعد صلاة الجمعة من مسجد الحسين بن علي في مدينة رام الله. وفور خروج المصلين من المسجد بعد الصلاة والاستعداد للتجمع، حضرت قوة من الشرطة الفلسطينية ومنعت المسيرة من التحرك. وفي تلك الأثناء قام المشاركون بقذف الشرطة ورجال الأمن بالحجارة، مما أدى إلى إصابة أكثر من عشرة أشخاص من أفراد الشرطة ورجال الأمن، كما أصيب عدد من المشاركين جراء تعرضهم للضرب بالعصي من قبل أفراد الأمن الذين شرعوا بتفريق المسيرة. وقد أطلق أفراد الأمن عدة أعيرة نارية في الهواء من أجل تفريق المشاركين، دون وقوع إصابات، كما منع أفراد الأمن الصحفيين من تغطية الحدث باستخدام القوة مما أدى إلى إصابة أحد الصحفيين. إضافة إلى ذلك اعتقل أفراد الأمن ما يقارب ٢٠ من المشاركين، وجرى نقلهم إلى مراكز الأجهزة الأمنية، وتم الإفراج عن عدد منهم في اليوم ذاته.
- بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٩، نظمت الأطر الطلابية في جامعة بير زيت، غرب مدينة رام الله، تظاهرة سلمية تضامناً مع أهالي قطاع غزة توجهت من حرم الجامعة نحو مفترق عطارة، إلا أن أفراد الأجهزة الأمنية الذين تواجدوا بكثافة في القرية قد منعوا التظاهرة من استكمال طريقها ووضعوا حاجزاً من الحجارة. وقد انهال أفراد الأجهزة الأمنية على الطلبة بالضرب بالهراوات والعصي ما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن (٥٠) طالباً وطالبة بكدمات وخدوش ورضوض في أجسامهم، ما بين متوسطة وشديدة.
- بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٩، عملت الأجهزة الأمنية في مدينة بيت لحم، على تفريق تظاهرة سلمية كانت قد تجملت في المدينة تضامناً مع أهالي قطاع غزة الذين كانوا يتعرضون لجرائم حرب على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب الأخيرة على القطاع. وقد استخدم أفراد الأمن العصي والهراوات في تفريق المتظاهرين، واعتدوا على عدد من الفتية بالضرب المبرح. كما عمل أفراد الأمن على منع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة من تغطية تلك الأحداث.
- بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩، فرقّت الأجهزة الأمنية بالقوة باستخدام العصي والهراوات المشاركين في مسيرة سلمية كانت قد دعت لها مجموعة من الفصائل والتنظيمات الفلسطينية تضامناً مع أهالي قطاع غزة في مدينة رام الله عقب صلاة الجمعة. وقام أفراد الأمن بالاعتداء بالضرب على عدد من المشاركين ممن كانوا يرفعون رايات حركة حماس، كما استخدموا قنابل الغاز المسيل للدموع التي أصابت العديد من المشاركين برضوض واختناق، وتصدى أفراد الأمن لأي صحفي يتواجد من المكان ومنعوا وسائل الإعلام من تغطية الحدث، أو أي مواطن يحاول استخدام كاميرا أو جهاز هاتفه للتصوير، حيث عملوا على منعهم من القيام بذلك، إما بمصادرة تلك الأجهزة أو إلغاء التسجيلات والصور منها أو الاعتداء على حامليها.
- بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٩، اعتصم عدد من أهالي وعائلات المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية في محافظة الخليل أمام الحاجز العسكري الواقع شمال مبنى

مقاطعة الخليل، وقد حملوا لافتات تطالب بإطلاق سراح أقاربهم المحتجزين. وعلى الفور حضرت قوة من الأجهزة الأمنية وعملت على سحب اللافتات من المعتصمين بالقوة، وعند رفضهم تسليم اللافتات، تم استدعاء قوة عسكرية نسائية، وعمل أفراد الأمن على تفريق المعتصمين بالقوة باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع.

• بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٩، منعت وزارة الداخلية مركز حواء للثقافة والفنون من عقد ندوة سياسية حول منظمة التحرير الفلسطينية، كان مقرر عقدها في مدينة نابلس في اليوم ذاته، بمشاركة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة غسان الشكعة. وقد بررت الوزارة منع عقد الندوة لعدم حصولها على ترخيص.

• بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٩، خرجت مجموعة من النسوة في الحي الغربي من مدينة قلقيلية يقدر عددهن بـ (٢٠) امرأة للتعبير عن رفضهم للحصار الذي فرضته الأجهزة الأمنية الفلسطينية على منزل عائلة شريم والذي تحصن فيه عدد من أفراد كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس. وفور وصول النسوة على بعد ٢٠٠م من المنزل، شرع عدد من أفراد الأجهزة الأمنية بإطلاق النار في الهواء لتفريقهن، إلا أن أحد أفراد الأجهزة الأمنية قد أطلق النار بشكل مباشر بين أرجلهن مما أدى إلى إصابة فتاتين بجراح بالغة.^{٢٧}

• بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٩، منعت الحكومة في رام الله حزب التحرير الإسلامي في فلسطين، من عقد مؤتمر جماهيري سلمي له في مدينة رام الله. ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها باحث المركز من إبراهيم الشريف، عضو اللجنة الإعلامية لحزب التحرير الإسلامي في فلسطين، ففي تاريخ ٩ يونيو، وجه حزب التحرير كتاباً إلى مكتب محافظ محافظة رام الله والبيرة يعلمه فيه بأن الحزب قرر تنظيم مؤتمر في الساعة ٥:٣٠ مساءً يوم السبت الموافق ٤ يوليو، في مدرسة رام الله الثانوية للبنين، وذلك في ذكرى هدم الخلافة. وفي تاريخ ٢٨ يونيو، تلقى الحزب اتصالاً هاتفياً من مدير مكتب المحافظ يفيد بعدم موافقة وزارة الداخلية في رام الله على عقد المؤتمر في المدرسة المذكورة، واقترحت المحافظة بأن يقوم الحزب بنقل مكان المؤتمر إلى قاعة مغلقة، إلا أن الحزب رفض ذلك. وفي ساعات الصباح الأولى من يوم السبت الموافق ٤ يوليو، أقامت الأجهزة الأمنية العديد من الحواجز على مداخل مدينتي رام الله والبيرة، وفي داخل المدينتين، ووضعت عدداً من السيارات العسكرية داخل المدرسة المقرر أن يعقد فيها المؤتمر، ومنعت أعضاء وأنصار الحزب من الوصول إلى المكان المعلن لإقامة المؤتمر، ما حدا بالحزب إلى إلغاءه بعد إفضال عقده من قبل الأجهزة الأمنية.

• بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٩، منعت الحكومة في رام الله حزب التحرير الإسلامي من عقد ندوة خاصة في نادي شباب الجلزون الاجتماعي، في مخيم الجلزون، شمال مدينة رام الله. وكان من المقرر أن يعقد حزب التحرير ندوة حول الخلافة الإسلامية في النادي إلا أن الأجهزة الأمنية تدخلت بناءً على قراراً من وزارة الداخلية ومنعته من عقد الندوة.

• وبالتزامن مع الذكرى الثانية والعشرين لانطلاق حركة (حماس)، في الرابع عشر من ديسمبر، شنت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال حملة اعتقالات طالت العشرات من عناصر ومؤيدي الحركة. وشملت حملات الاعتقالات التي نفذها جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة اعتقالات من المنازل والمساجد ومفترقات الطرق التي أقامت تلك الأجهزة حواجز عليها. ووفقاً لتوثيق المركز، شملت الاعتقالات حوالي (١١٥) مواطناً موزعين على النحو التالي: (٥٠) مواطناً من محافظة الخليل؛ (١٦) من محافظة رام الله والبيرة؛ (٥) من محافظة نابلس؛ (٦) من محافظة أريحا؛ (٢) من محافظة بيت لحم؛ (٣) من محافظة طولباس؛ (٢٦) من محافظة طولكرم؛ (٤) من محافظة قلقيلية؛ (١) من محافظة سلفيت؛ و(٢) من محافظة جنين. وكان من بين المعتقلين صحافيون ومحامون ومهندسون ومدرسون وطلبة مدارس ومحاضرون وطلبة جامعيون وعدد من الأطفال.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شهد العام ٢٠٠٩ المزيد من الانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات في أراضي السلطة الفلسطينية بأيدي فلسطينية، وذلك استمراراً للانتهاكات التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى أكثر من عامين، في أعقاب أحداث يونيو ٢٠٠٧، وما تلاها من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، حيث تعرضت مئات الجمعيات والمؤسسات الأهلية للاعتداء، خاصة المحسوبة على حركة فتح في قطاع غزة، وتلك المحسوبة على حركة حماس في الضفة الغربية.^{٢٨}

فيما تم حل نحو ٤٠ جمعية أخرى، لأسباب تدعي وزارة الداخلية بغزة بأنها إدارية ومالية، غير أن تحقيقات المركز أكدت أن إغلاق بعضها كان لأسباب سياسية. كما شهد العام محاولات تضيق الخناق على الجمعيات ومحاولات للهيمنة على منظمات المجتمع المدني بطرق غير قانونية، كان أبرزها السيطرة على جمعية أصدقاء المريض بغزة. فعلى مدى قرابة الشهرين عصفت أزمة بجمعية أصدقاء المريض بغزة، توجت بقرار من قبل وزارة الداخلية والأمن الوطني بغزة، بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٩، يعلن انتهاء هذه الأزمة بتعيين مجلس إدارة جديدة بالتزكية للدورة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٢. وبشكل هذا التعيين استكمالاً لسلسلة من الإجراءات غير القانونية وغير الدستورية التي أقدمت عليها وزارة الداخلية في غزة، مؤخراً، والتي من الواضح أنها كانت تهدف إلى وضع اليد على هذه الجمعية والهيمنة عليها، كان آخرها القرار الصادر عن وزارة الداخلية بغزة، في ١٦ يونيو ٢٠٠٩، ويقضي بتشكيل لجنة لإدارة الجمعية. وعلى إثر ذلك القرار التعسفي، اجتمعت الهيئة الإدارية لشبكة المنظمات الأهلية، وممثلي منظمات حقوق الإنسان، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مع الدكتور فيصل أبو شهلا النائب في المجلس التشريعي ورئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء المريض بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٩ لمناقشة قرار وزارة الداخلية السابق. واعتبر الاجتماع محاولة سيطرة وزارة الداخلية في غزة على جمعية أصدقاء المريض انتهاكاً فاضحاً لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) للعام ٢٠٠٠ وحق تكوين وتشكيل الجمعيات التي كفلها النظام الأساسي. وأشار المجتمعون إلى وجود نية مسبقة لدى وزارة الداخلية في غزة في التدخل في شؤون جمعية أصدقاء المريض خلافاً لقانون الجمعيات، وذلك من خلال تعطيل الانتخابات وتشكيل لجنة من وزارة الداخلية لفحص ودراسة التنسيب في الجمعية دون وجه حق ودون إعطاء أي اهتمام لقرار مجلس إدارة الجمعية بهذا الخصوص والذي يعتبر صاحب الصلاحية والأختصاص في اتخاذ القرارات بشأن قبول طلبات العضوية أو رفضها وفقاً لبنود النظام

وخلال هذا العام تواصلت القيود والاعتداءات على الحق في تكوين الجمعيات بوسائل مختلفة، دونما اعتبار للقوانين والتشريعات ذات العلاقة، بل وفقاً للأجندة السياسية لطرفي الأزمة الراهنة. ومن بين تلك الوسائل، التدخل في الشؤون الداخلية للجمعيات، من خلال تعيين مجالس إدارات مؤقتة بدلاً عن مجالس الإدارات الأصلية بشكل مخالف للقانون، خاصة تلك المحسوبة على أحد الطرفين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكذلك الاعتداءات من قبل الأجهزة الأمنية، كافتحام وتفتيش الجمعيات والمؤسسات الأهلية المقربة على أحد طرفي الأزمة في الضفة وغزة.

وعلى الرغم من أن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، واللائحة التنفيذية للقانون يضعان الكثير من القيود على عمل منظمات العمل الأهلي، إلا أنه في الكثير من الانتهاكات بحق الجمعيات والمؤسسات الأهلية تجاوز طرفا الأزمة القانون ذاته ولائحته التنفيذية.

ففي الضفة الغربية، استمرت الانتهاكات وتصاعدت ضد الجمعيات والهيئات الأهلية المحسوبة على حركة حماس، في إطار الصراع الدائر بين حركتي حماس وفتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضييق الخناق على مؤسسات الحركتين. وخلال العام ٢٠٠٩، سجل تعيين لجان مؤقتة لـ ١١ جمعية خيرية جميعها محسوبة على حركة حماس، فيما تم حل ٢٢ جمعية أخرى، لأسباب ادعت وزارة الداخلية في حكومة رام الله بأنها ارتكبت مخالفات إدارية. غير أن إغلاق البعض من تلك المؤسسات كان لأسباب سياسية، متعلقة بالصراع بين حركتي فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي قطاع غزة، استمرت الانتهاكات المتعلقة بالجمعيات، خاصة تلك المقربة من حركة فتح. فخلال العام ٢٠٠٩، تم تعيين لجان مؤقتة لثلاثة جمعيات خيرية،

٢٢ شهدت أراضي السلطة الفلسطينية في أعقاب أحداث يونيو حملتين واسعتي النطاق ضد المؤسسات الأهلية. ففي الضفة الغربية أعلنت الحكومة الفلسطينية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧، عن حل ١٠٢ جمعيات وهيئات أهلية عاملة في الضفة الغربية، محسوبة أو مقربة من حركة حماس، بادعاء "ارتكابها مخالفات قانونية، إدارية أو مالية وفقاً لأحكام قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية". وفي المقابل، شهد قطاع غزة حملة مماثلة واسعة النطاق في شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٨، قامت بها الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية ضد نحو ٢١٤ مؤسسة أهلية من بينها جمعيات وأندية رياضية ومقار حزبية مرتبطة بمعظمها بحركة فتح.

١١ صباحاً، حضر إلى مقر الجمعية الواقعة في برج زعرب، بمدينة رفح، أربعة أشخاص عرفوا عن أنفسهم بأنهم من جهاز أمن المؤسسات وطلبوا الاجتماع معه شخصياً، إلا أنه طالبهم بالانتظار في غرفة المدير الإداري لحين انتهائه من اجتماع كان يعقده في مكتبه. وأضاف معمر، بعد عدة دقائق توجه معمر إلى غرفة المدير الإداري، فشهد أفراد الأمن يقومون بتفتيش جهازي حاسوب تابعين للمركز، مما أثار جدال بينهم حول صلاحيات أفراد الأمن بتفتيش الجمعية دون إذن من النائب العام.

الأساسي للجمعية والمصادق عليه من قبل وزارة الداخلية والقرار الأخير بتشكيل لجنة لإدارة الجمعية بدلاً عن مجلس الإدارة المنتخب.^{٢٩}

كما تعرضت مقار العديد من المؤسسات للمداهمة والتفتيش، كان من بينها تفتيش الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون برفح. ووفقاً لما أفاد به مدير الجمعية، إبراهيم أبو معمر، فبتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٠٩، وفي حوالي الساعة

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

عليها خصوصاً في ظل ارتفاع العديد من الأصوات قبل مسئولين في الحكومة في غزة تنادي للنظر بقانونية تنفيذ أحكام الإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها، لانتهاء المدة المقررة قانوناً لولايته الرئاسية.

وعليه فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذ ينظر بخطورة لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه: يطالب المركز السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف العمل بهذه العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية لكونها مساً فعلياً بالحق في الحياة وانتهاكاً سافراً لكافة المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب في العام ١٩٨٤.

١. يناشد الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل عدم المصادقة على أي من الأحكام الصادرة.
٢. يعيد المركز تأكيد موقفه أن بالمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام لا يعني إطلاقاً التسامح مع المدانين بارتكاب جرائم خطيرة بل معاقبتهم من خلال عقوبات رادعة أخرى تحافظ على إنسانيتنا.
٣. يدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٧٩ باعتباره قانون غير دستوري، وقانون العقوبات رقم ٤٧ للعام ١٩٦٩، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم ٦١ للعام ٢٠١٠، المعمول به في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم روحاً ونصاً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

في انتكاسة واضحة على صعيد العمل بعقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية، شهد العام ٢٠٠٩ زيادة غير مسبوق في عدد أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد صدر خلال هذا العام سبعة عشر حكماً بالإعدام، أربعة عشر منها صدرت في قطاع غزة، وثلاثة أحكام صدرت في الضفة الغربية، علماً بأن جميع تلك الأحكام صدرت عن محاكم عسكرية. وبذلك يكون العام ٢٠٠٩، هو الأسوأ في تاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية حيث شكلت أحكام الإعدام الصادرة خلاله ما نسبته ١٧٪ من مجمل الأحكام التي بلغ عددها ١٠٠ حكم بالإعدام على مدى خمسة عشر عاماً، منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤.

وينظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بخطورة وقلق شديدين إلى هذا التصاعد اللافت في عدد أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية قطاع غزة خلال العام المنصرم. ويرى المركز أن الاستمرار بتطبيق هذا العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية يعتبر مساً فعلياً للحق في الحياة، لاسيما وأنها عقوبة غير رادعة. كما يطالب المركز السلطة الوطنية الفلسطينية بإعادة النظر في القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تنص على فرض هذه العقوبة واستبدالها بعقوبات أخرى رادعة.

من ناحية أخرى، يعبر المركز الفلسطيني عن ارتياحه لعدم تطبيق أي من الأحكام الصادرة خلال العام المنصرم ٢٠٠٩، ويطالب المركز الرئيس الفلسطيني بعدم المصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية. في السياق ذاته، يحذر المركز من استغلال حالة الانقسام السياسي في تنفيذ القرارات الصادرة بتطبيق عقوبة الإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني

١. جدول يبين تفاصيل أحكام الإعدام التي صدرت عن محاكم فلسطينية خلال العام ٢٠٠٩

#	الاسم	منطقة الإقامة	المحافظة	جهة إصدار الحكم	تاريخ الحكم	التهمة
١	مهران رشاد عبد الرحمن جودة	الضفة الغربية	الخليل	المحكمة العسكرية	٠٩/٠١/٢٥	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية
٢	ناصر سلامة أبو فريح	قطاع غزة	الشمال	المحكمة العسكرية	٠٩/٢/٢٢	متهم بالخيانة و التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية
٣	عامر صابر حسين جنديّة	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٣/١٠	متهم بقتل الصراف فوزي جميل عجور، ٤٠ عاماً، من سكان غرب مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٤
٤	سالم فرحات علي جنديّة	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٣/١٠	متهم بقتل الصراف فوزي جميل عجور، ٤٠ عاماً، من سكان غرب مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٤
٥	مؤمن حسين إسماعيل جنديّة	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٣/١٠	متهم بقتل الصراف فوزي جميل عجور، ٤٠ عاماً، من سكان غرب مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٤
٦	محمد سالم المظلوم	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٤/٠٧	إدانته بتشكيل (جمعية أشرار) وقتل المواطن حسين أحمد أبو عجوة، من سكان حي التفاح، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٦
٧	نائل صلاح جحا	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٤/٠٧	إدانته بتشكيل (جمعية أشرار) وقتل المواطن حسين أحمد أبو عجوة، من سكان حي التفاح، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٦
٨	بسام كمال رحمي	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٤/٠٧	إدانته بتشكيل (جمعية أشرار) وقتل المواطن حسين أحمد أبو عجوة، من سكان حي التفاح، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٦
٩	هاني إبراهيم زبيدة	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٤/٠٧	إدانته بتشكيل (جمعية أشرار) وقتل المواطن حسين أحمد أبو عجوة، من سكان حي التفاح، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٦
١٠	أنور محمود محمد إبريغيث	الضفة الغربية	الخليل	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٤/٢٨	متهم بالخيانة و التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية، وبيع أراضي لإسرائيل
١١	رائد صبري المقوسي	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٥/٢٤	تهم الخطف وقتل الصحفيين محمد عبده وسليمان العشي، وكانا يعملان في صحيفة فلسطين بتاريخ ٢٠٠٧-٥-١٣
١٢	شادي خضر ديب أحمد	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٥/٢٤	تهم الخطف وقتل الصحفيين محمد عبده وسليمان العشي، وكانا يعملان في صحيفة فلسطين بتاريخ ٢٠٠٧-٥-١٣
١٣	شادي عبد الكريم المدهون	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/٠٥/٢٤	تهم الخطف وقتل الصحفيين محمد عبده وسليمان العشي، وكانا يعملان في صحيفة فلسطين بتاريخ ٢٠٠٧-٥-١٣
١٤	سليم محمد سليم النباهين	قطاع غزة	الوسطى	المحكمة العسكرية	٠٩/١٠/٠٧	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية
١٥	عبد الكريم محمد العبد شير	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/١٠/٢٩	متهم بالخيانة و التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية
١٦	محمد إبراهيم إسماعيل «السبع»	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/١١/٠٣	متهم بالخيانة و التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية
١٧	عز الدين راسم دغرة	الضفة الغربية	رام الله	المحكمة العسكرية	٠٩/١٢/٠٩	متهم بالخيانة و التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية

والقطاع. ومثل ذلك القرار في حينه تهديداً لحياة مئات المرضى، وخاصة ممن كانوا لا يزالون يتلقون العلاج في تلك المستشفيات، ولا يتوفر لهم إمكانية علاجهم في أماكن أخرى. وفي المقابل كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اشترطت تقديم العلاج للمرضى الفلسطينيين المحولين إلى مستشفياتها بعد الحصول على التزام مالي من قبل السلطة الفلسطينية. وقد احتج المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أطباء من أجل حقوق الإنسان، مؤسسة مسلك ومؤسسة بتسليم على تسييس علاج المرضى، واستغلالهم كأداة في الصراع السياسي، عبر المس بحقوقهم في الحياة والحصول على العلاج الطبي من قبل كل من السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي على السواء. وقد قامت وزارة الصحة في رام الله فعلياً بوقف إصدار الالتزامات المالية للمرضى الذين يرغبون بالحصول على العلاج الطبي في المستشفيات الإسرائيلية. وقد تأثر مئات من المرضى، وتوقف تقديم العلاج لهم في المستشفيات الإسرائيلية. وطالب المركز وزارة الصحة في حكومة رام الله بإلغاء قرارها وقف التغطية المالية للمرضى الفلسطينيين الذين يعالجون في المستشفيات الإسرائيلية فوراً، واستئناف معالجة مئات المرضى الذين يحتاجون علاجاً كيميائياً وإشعاعياً، وكان من بينهم ٥٧ طفلاً مريضاً كانوا يتلقون علاجهم في مستشفى هداسا في مدينة القدس، خاصة وأنهم قد قطعوا شوطاً كبيراً في العلاج، وكان من شأن تغيير المستشفى أن يؤدي إلى تدهور أوضاعهم الصحية. عدا أن علاجهم غير متوفر في القطاع، جراء عدم توفر العلاج الكيماوي أو الإشعاعي بسبب منعه من قبل سلطات الاحتلال، وإحكام الحصار الجائر على القطاع، وأوضاع المنشآت الصحية المتردية في القطاع، خاصة بعد استهدافها القوات الحربية المحتلة لها خلال العدوان الأخير، وتدمير العديد منها كلياً أو جزئياً.

كما طالبت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية، في حينه، قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى الاعتراف بمسئوليتها الحصرية، كقوة محتلة، تجاه السكان الفلسطينيين الذين يخضعون لسيطرتها، وتوفير إمكانية الوصول لكل مواطن في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المراكز الطبية اللائقة، بغض النظر عن التغطية المالية اللازمة لعلاجهم. ودعت السلطة الفلسطينية في رام الله إلى تجديد التغطية المالية للعلاجات الطبية في إسرائيل لصالح المرضى الذين شرعوا في العلاج في المراكز الطبية في إسرائيل، والذين يحتاجون لاستكمال العلاجات. وأكدت المنظمات على حق السلطة الفلسطينية تحديد الجهة التي تحول إليها المرضى، ولكن يحظر رغم ذلك انتهاك حقوقهم فيما يتعلق باستكمال العلاجات التي كانوا قد بدأوها. ورأت تلك المنظمات أن استغلال الحالة الطبية للمرضى، بمن فيهم الحالات المرضية الصعبة، لأهداف سياسية أو اقتصادية، يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان والأخلاقيات الطبية.

الصراع في دائرة العلاج في الخارج

بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٩، وضعت وزارة الصحة في غزة يدها على مقر دائرة العلاج في الخارج وكافة مكاتبها. وطلبت من د. بسام البدرى، مدير الدائرة المكلف من حكومة رام الله، وبموافقة الأولى، تسليم كافة مكاتبها في القطاع بناءً على تعليمات صدرت عن د. باسم انعيم، وزير الصحة في حكومة غزة.

الانقسام يزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة: الحق في الصحة نموذجاً

ما تزال حالة الانقسام السياسي وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله وما تتخذانه من إجراءات تنعكس سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في قطاع غزة والمتدهورة أصلاً بفعل العقوبات الجماعية وسياسة الحصار التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى امتداد العام استمرت الإجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين، ومن بينها استمرار قطع رواتب آلاف الموظفين، توظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، إحلال، إقصاء، تهميش، طرد واستبدال المئات من الموظفين الآخرين في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة. وقد خلفت تلك السياسات آثاراً مدمرة على الأوضاع المعيشية لمن تعرضوا لتلك الإجراءات وأفراد عائلاتهم، ومست قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم. وأدت تلك القرارات إلى تدهور الخدمات الأساسية الحكومية في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. وقد شكل قرار وزير الصحة في رام الله بوقف التغطية المالية للمرضى الفلسطينيين في المستشفيات الإسرائيلية، نموذجاً صارخاً لحرمان المئات من المرضى الذين كانوا بحاجة لعلاجهم في تلك المستشفيات. ومثلت تداعيات أزمة دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، والتي توقفت عن العمل لأكثر من شهر بسبب قرار وزير الصحة في غزة بالسيطرة على مكاتبها، خطراً هدد المئات من مرضى القطاع الذين توقف تحويلهم إلى خارج القطاع. وقد أدت تلك القرارات والتداعيات الناجمة عن حالة الانقسام إلى وفاة عدد من المرضى وهدد حياة مئات آخرين وفاقم من معاناتهم ومعاناة ذويهم.

على صعيد آخر، قررت وزارة الداخلية في غزة إنشاء مكتب تسجيل المسافرين، واشترطت على من يرغب السفر خارج القطاع الحصول على تصريح مرور لمغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون (إيريز) أو معبر رفح الحدودي. وقد مس هذا الإجراء الخطير بحرية حركة وتنقل العدد المحدود من مواطني القطاع الذين يتسنى لهم السفر إلى الضفة الغربية و/ أو إسرائيل، وخاصة المرضى والطلبة والتجار، أو السفر إلى الخارج عبر مصر. وقد مست تلك الإجراءات،

وقف التغطية المالية للمرضى في المستشفيات الإسرائيلية

على نحو خاص، حياة المرضى المحولين للعلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة عبر معبر إيريز، سواء إلى مستشفيات في الضفة الغربية أو في إسرائيل أو في الأردن، وزادت من معاناتهم.

بتاريخ ١٩ يناير الماضي أصدر وزير الصحة في حكومة رام الله قراراً أوقف بموجبه التغطية المالية لكافة المرضى الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية

الأزمة. واضطرت اللجنة المكلفة بالعلاج بالخارج إلى تنظيم العديد من الفعاليات الإعلامية لممارسة الضغط عليهما للقبول بالحل المطروح، خاصة مع تزامن ذلك مع تدهور خطير في صحة المئات من المرضى، فضلاً عن وفاة ١٠ مرضى آخرين. وناشدت اللجنة الرئيس أبو مازن لتحمل مسؤولياته، واستخدام صلاحياته لحل هذه الأزمة، وإنقاذ حياة مرضى القطاع الذين لا تتوفر إمكانية علاجهم في مستشفيات القطاع.

واستمرت اللجنة المكلفة بمتابعة العلاج في الخارج في اتصالاتها مع طرفي الأزمة، وبأشر أعضاؤها الضغط والتشديد عبر العديد من النشاطات الإعلامية، وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة المحلية والعالمية، بهدف التأثير على طرفي الأزمة وعودة العمل في دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة. وفي المقابل استمرت المفاوضات مع طرفي الأزمة، وعلى مستوى الشخصيات السياسية والحكومية من طرفي الصراع. وبتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ رحب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعودة العمل في دائرة العلاج في الخارج، وذلك بعد توقف استمر لأكثر من شهر، وعلى ضوء نجاح جهود الوساطة التي بذلتها اللجنة المكلفة بمتابعة تداعيات الأزمة. وتمنى المركز أن تشكل هذه العودة فرصة لاستنهاض جهود كل من العاملين في الدائرة، وأعضاء اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج، وبما يخفف عن كاهل كافة مرضى القطاع الذين لا تتوفر إمكانيات لعلاجهم في مستشفيات القطاع. فقد تسلم د. بسام البدرى، مدير دائرة العلاج بالخارج مقر الدائرة في مدينة غزة، وذلك في حوالي الساعة ١١ من صباح يوم ٢٧/٤/٢٠٠٩، وكان برفقته طاقم العاملين في الدائرة. وقد قام السيد فايز الشلتوني، المكلف من د. باسم نعيم، وزير الصحة في غزة، بتسليم الدكتور البدرى مقر الدائرة بما فيها من محتويات من الأجهزة الإلكترونية والملفات الخاصة بمرضى القطاع. وشهد محضر التسليم كل من الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والذي قام بكتابة المحضر بخط يده، السيد محمود ضاهر، مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة والسيد حمادة البياري، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في قطاع غزة.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في حينه عن ارتياحه لعودة العمل الطبي في دائرة العلاج بالخارج في قطاع غزة. ورأى المركز أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يحفظ كرامة مرضى القطاع الإنسانية، ويكرس تعزيز حقهم في الوصول إلى أفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية الذي يمكن بلوغه، بما في ذلك العناية الذي كان ذو مرضى القطاع يتحملونه جراء التوجه إلى منازل بعض المكلفين بالتوقيع على معاملات العلاج بالخارج. كما أكد المركز استمراره في متابعة ورصد أوضاع الدائرة عن كثب، وذلك التزاماً منه بالوضع الإنساني لمرضى القطاع، والاستماع إلى شكاوي المواطنين، وتقديم كافة أشكال المساعدة القانونية لهم، خاصة لأولئك الذين يواجهون عراقيل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي للوصول إلى المشافي خارج القطاع عبر حاجز بيت حانون «إيريز». ودعا المركز وزير الصحة في رام الله إلى الالتزام بالاتفاق المبرم، بما في ذلك إعادة تشكيل اللجنة الطبية العليا للعلاج في الخارج في قطاع غزة. وإلى حينها يدعو

وقد غادر نحو ٢٠ موظفاً من موظفي الدائرة مكاتبتهم بعد أن سلموا كافة محتوياتها المكتبية، بما في ذلك الأختام الخاصة بالدائرة. وقد جرى ذلك في وقت كانت مكاتب الدائرة تعج بعشرات المراجعين من المرضى و/ أو ذويهم. وقد حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في حينه من مخاطر تلك الخطوة على حياة مئات مرضى القطاع، والذين كانوا بحاجة ماسة للعلاج في الخارج حيث لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع.

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تداعيات تلك التطورات على حق المواطنين الفلسطينيين في بلوغ أفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية. وطالب طرفي الصراع الفلسطيني الداخلي، حركتي حماس وفتح، بوقف سياسة الزج بالمواطنين في أتون الصراع السياسي. ودعا المركز وزارة الصحة في حكومة غزة إلى إلغاء قرارها بالسيطرة على دائرة العلاج في الخارج، وإعادة مديرها وطاقم العاملين فيها فوراً، كي تتمكن من خدمة المئات من المرضى ممن يحتاجون إلى إنجاز تحويلاتهم الطبية بشكل فوري، كي يتسنى لهم السفر خارج القطاع إلى المستشفيات الفلسطينية أو الخارج.

وباشرت المركز، ومنذ اليوم الأول لأزمة دائرة العلاج في الخارج، إلى إعداد حملة ضغط ومناصرة لإعادة العمل في الدائرة، وإلغاء قرار وقف التغطية المالية للمرضى المحولين للمستشفيات الإسرائيلية. وقد شملت الحملة جملة من الفعاليات والأنشطة، أهمها متابعة كافة التطورات الميدانية، بما في ذلك إصدار البيانات الصحفية، عقد مؤتمرات صحفي لكافة وسائل الإعلام المحلية والدولية، حلقات إذاعية على محطات الإذاعة المحلية وتشكيل اللجنة المكلفة بمتابعة العلاج في الخارج من كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية والشخصيات الوطنية، وبدعم منظمة الصحة العالمية.

وقد تبنت اللجنة موقف المركز الذي عبر عنه في البيان الصحفي الصادر بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٩، والتي عقدت العديد من الاجتماعات المتواصلة مع طرفي الصراع في كل من حكومتي غزة ورام الله. وقد بذلت اللجنة، وعلى مدار الأسابيع الثلاثة الأولى من عمر الأزمة، مساع حثيثة، وقدمت العديد من المبادرات من أجل العودة الفورية للعمل في الدائرة. وتوصلت اللجنة إلى حلول لمعظم المشاكل التي عرضها طرفا الأزمة حول طبيعة عمل الدائرة، وذلك بعد جهود شاقّة من المفاوضات والتوسط، ولعدة أيام مع كل من وزارتي الصحة في رام الله وغزة، وبحضور السيد مروان عبد الحميد، مبعوث الرئيس الفلسطيني إلى قطاع غزة، والذي رعى التوصل إلى الاتفاق على صدور قرار من وزير الصحة في غزة يقضي بعودة العمل في الدائرة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل ٢٢/٣/٢٠٠٩. وفي المقابل يصدر وزير الصحة في رام الله قراراً متزامناً بتشكيل اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج في قطاع غزة، على أن تتكون من أطباء يتمتعون بمهنية عالية. وقد عرضت على طرفي الأزمة أسماء مجموعة من الأطباء، ووافقا عليها. وشمل الاتفاق جملة من القضايا التي توافق عليها الطرفان، والتي تساهم في تطوير كفاءة وأداء دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة. غير أن طرفي الأزمة أخلا بتطبيق الاتفاق، وفشلت جهود اللجنة في إعادة العمل كما كان قبل نشوء

على تصاريح لمغادرة القطاع من مكتب تسجيل المسافرين في وزارة الداخلية في مجمع أبو خضرة الحكومي. وأفاد عدد من المرضى، الذين اضطروا إلى العودة إلى المجمع الحكومي للحصول على تصاريح سفر، والانتظار لأكثر من ثلاث ساعات بعد أن قدموا طلبات لتصاريح مغادرة. وقد كان من بين تلك الحالات عدد من المرضى الذين كان يفترض أن يتم إدخالهم للمشافي الفلسطينية أو الإسرائيلية لإجراء عمليات جراحية لهم اليوم، ما يعيق ويعرقل إمكانية إجرائها اليوم، ما يخشى عليهم من تفاقم أوضاعهم الصحية.

وجاءت تلك الإجراءات الجديدة في وقت كابد فيه سكان القطاع المدنيون من إجراءات الحظر الشامل المفروض عليهم، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، للتنقل والسفر خارج القطاع منذ تشديدها بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٦. فقد حرم غالبية السكان بموجب تلك العراقيل من السفر إلى خارج القطاع، عبر معبر بيت حانون (إيريز)، واستثنى من ذلك فئة محدودة جداً من السكان من فئات المرضى وعدد محدود من التجار. جدير بالذكر أن معظم تصاريح السفر الصادرة عن السلطات المحتلة للمرضى يعلن عنها في ساعات متأخرة من المساء، حيث يبلغ المرضى بالتوجه إلى معبر بيت حانون (إيريز) في صباح اليوم التالي، ما يعني استحالة الوفاء بالشروط التي جاءت عليها الإجراءات الأخيرة لطلب الحصول على تصاريح سفر من وزارة الداخلية بغزة.

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبقلق شديد، استمرار عمل وزارة الداخلية بتلك العراقيل التي تعيق وتحد من حرية سفر سكان القطاع للخارج. ورأى المركز أنها تشكل انتهاكاً لحق كل فلسطيني في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر خارج نطاق مناطق السلطة الفلسطينية، وطالب بإلغائها بشكل فوري.

اللجنة الطبية العليا إلى تكثيف جهودها ونشاطها من أجل تعويض التوقف، وعلى قاعدة الشفافية والمهنية العالية.

عراقيل جديدة في وجه مرضى القطاع المتوجهين للعلاج في الخارج

بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ أعلنت وزارة الداخلية في غزة عن افتتاح مكتب تسجيل المسافرين في مجمع أبو خضرة الحكومي في مدينة غزة، وقالت إنه أنشئ من أجل تسهيل سفر وتثقل مواطني القطاع إلى الخارج. غير أنها اشترطت على كل مواطن من أبناء القطاع يرغب بالسفر إلى الخارج التوجه للمكتب المشار إليه للحصول على تصريح مرور قبل ثلاثة أيام من موعد السفر. وقد حددت استمارة الحصول على تصريح سفر ثلاثة أقسام خاصة بالبيانات الشخصية للراغب في السفر، بيانات عن وجهة السفر والغرض منه وبيانات عن المرافقين، وإقرار وتعهد يتطلب التوقيع، بالإضافة إلى مجموعة من المرفقات، وهما: صورتان شخصيتان، صورة عن هوية وجواز السفر، صورة عن الوثائق التي تثبت الغرض للسفر، صورة عن تصاريح السفر من الجانب الآخر (الإسرائيلي) وإحضار النسخ الأصلية مع الصور للتأكد من سلامتها.

وقد باشرت الوزارة تنفيذ هذا الإجراء الجديد فعلياً، حيث بدأت قوات الشرطة الفلسطينية، المتمركزة على حاجز الجمارك، قرب معبر بيت حانون (إيريز)، بمنع كافة المسافرين، عبر المعبر المذكور، إلى إسرائيل و/ أو الضفة الغربية. وبتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٩، منعت الشرطة مرور ٢٧ مريضاً ومرافقيهم من مرضى القطاع من التوجه للمعبر المذكور، للسفر إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس، ومستشفيات إسرائيلية لتلقي العلاج اللازم لهم، بدعوى عدم حصولهم



القسم الثاني:
تقرير نشاطات المركز
للعام ٢٠٠٩



مقدمة

واصل المركز عمله في الرقابة، النشر والتواصل مع الإعلام الخارجي على مدار ٢٣ يوماً متواصلة في ظروف غاية في التعقيد والخطورة. كما قام المركز بنشر العديد من التقارير الخاصة ذات العلاقة منها تقرير شامل عن العدوان الإسرائيلي وتقارير أخرى حول الأطفال والنساء وذلك بالإضافة إلى ما قام به المركز من جهود جبارة في متابعة أعمال لجان التحقيق الدولية التي زارت قطاع غزة للتحقيق جرائم الحرب الإسرائيلية على القطاع.

وكان المركز مصدراً أساسياً للمعلومات ونقلها للعالم الخارجي عن يوميات الحرب وتفاصيلها بكل دقة وموضوعية. فقد شكل المركز ومن خلال تغطيته المهنية لتفاصيل الحرب بمختلف جوانبها رواية بديلة عن الرواية الإسرائيلية والحملة المضللة لآلة الإعلام الإسرائيلية التي رافقت العدوان على القطاع. فقد كان من المهم جداً أن تُقدم رواية فلسطينية مهنية في مواجهة ما تنشره الحكومة الإسرائيلية من معلومات خاطئة ومضللة حول عدوانها. كما قام المركز بتجنيد العديد من الطواقم الإضافية ذوي الخبرة، ممن سبق لهم وأن تلقوا تدريبات في المركز، لتغطية كافة التفاصيل المتعلقة بالعدوان وذلك من خلال جمع المعلومات مباشرة من الميدان، مراقبة الأحداث وتوثيقها وتجميعها على مدار الساعة ونشرها في الزمن الحيوي. وقد أنقسم عمل المركز إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (أثناء العدوان)

تركز عمل المركز أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على عدة مستويات، أهمها:

١- الرقابة والرصد

عكف طاقم المركز ومنذ اللحظات الأولى لشن العدوان على قطاع غزة على مراقبة ورصد كافة أشكال القتل والتدمير التي أصابت المواطنين وممتلكاتهم في كافة مناطق القطاع. ورغم الظروف القاهرة التي اتسمت بمنتهاى الخطورة والتعقيد جراء أعمال القصف المتواصلة أدى العاملون في المركز عملهم بكل شجاعة ومهنية في جمع المعلومات وإعداد البيانات في عملية متواصلة ومتكاملة لتشكيل قاعدة بيانات عن كل مجريات العدوان وأثاره.

٢- النشر

عمل طاقم المركز على نشر المعلومات وإعداد البيانات والتقارير الصحفية

استعرض القسم الأول من هذا التقرير، وبشكل شامل، انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما يتبين من التقرير، كان العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع والعشرين من كانون أول ٢٠٠٨ واستمر حتى الثامن عشر من كانون ثان ٢٠٠٩ وتداعياته العنوان الأبرز في سجل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام ٢٠٠٩. وعلى امتداد العام تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عامة، فيما وصلت تلك القوات فرض الحصار والعقاب الجماعي على قطاع غزة، وهو ما فاقم من معاناة المدنيين وحرهم من أبسط مقومات العيش، بما في ذلك حرمانهم من إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية. وتردت الأوضاع الداخلية الفلسطينية أكثر بفعل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني وتداعياتها على كل مكونات المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي في السلطة الفلسطينية، وتواصلت انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الحكومتين في غزة ورام الله والأجهزة الأمنية التابعة لهما.

وفي خضم هذه الأوضاع المتردية، واصل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مسيرته بالدفاع عن حقوق الإنسان. وقد ضاعف المركز جهوده، خاصة في ضوء العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة. ومع التزام المركز بتنفيذ خطته السنوية للعام ٢٠٠٩، والتي سبق وأن أقرها قبل نهاية العام الماضي ٢٠٠٨، أي قبل شن العدوان، كان لزاماً على المركز استحداث الكثير من النشاطات غير المدرجة في تلك الخطة، وهو ما سيتضح من تقارير الوحدات.

وقبل الخوض في تفاصيل النشاطات، نرى من الأهمية بمكان التشديد على بعض العناوين التي تميزت بها نشاطات المركز خلال العام ٢٠٠٩، وقد كان أبرزها ما يلي:

١) عمل المركز الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته

عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بجهد متواصل وغير منقطع في تغطية الأحداث ويوميات الحرب. فقد

- على مدار الساعة. فقد أعد المركز البيانات والتقارير اليومية عن مجريات العدوان في ظروف قاسية جداً وغاية في الخطورة والتعقيد. وحرص المركز على توفير المعلومات والحقائق بكل موضوعية من خلال التقارير والأخبار والبيانات الصحفية باللغتين العربية والإنجليزية في ظل الانقطاع المتواصل للكهرباء وفقدان الاتصال المتكرر مع فريق البحث الميداني بسبب صعوبات التواصل عبر شبكات الهواتف الخلوية وعدم التمكن من الوصول إلى ميدان الحدث مباشرة بسبب عمليات القصف الإسرائيلي المتكررة التي طالت جميع مناطق القطاع دون استثناء وفي أي لحظة.
- تجهيز الملفات القانونية لاستكمال الجهود على المستوى الدولي لملاحقة مجرمي الحرب من قادة وضباط الاحتلال على ما اقترهوه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين (كما سيتضح أدناه).

٣- النشر

استناداً للتحقيقات التي أجراها المركز واستكمالاً لما تم نشره من بيانات، تقارير ومعلومات حول الحرب وعمليات العمليات العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي وما خلفته من ضحايا وتدمير للممتلكات والأعيان المدنية، جند المركز كل طاقته وإمكانياته لنشر المزيد من التقارير والمواد ذات العلاقة بالعدوان الإسرائيلي على القطاع (والذي استمر ٢٢ يوماً من صباح السبت الموافق ٢٧/١٢/٢٠٠٨ حتى صباح الأحد الموافق ١٨/١/٢٠٠٩). وقد قام المركز بنشر العديد من التقارير ذات العلاقة وهي:

- مدنيون مستهدفون، وهو تقرير شامل حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة (خلال الفترة الزمنية بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩). ويسلط التقرير، المكون من خمسة أجزاء إضافة إلى المقدمة والتوصيات التي يوجهها للأطراف ذات العلاقة، الضوء على جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك التطرق للتعريف بمبدأي التمييز والتناسبية، والعقاب الجماعي، والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى قتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وإعطاء إحصاءات دقيقة حول الضحايا في صفوفهم وإلى إبراز حجم التدمير للممتلكات والأعيان المدنية وتفاقم الأزمة الإنسانية خلال فترة العدوان الإسرائيلي.

- جرائم الحرب بحق الأطفال، وهو تقرير كشف الحجم الحقيقي لعمليات قتل الأطفال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال العدوان الذي استمر لمدة ٢٢ يوماً (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩). ويسلط التقرير الضوء على استهداف إسرائيل على نطاق واسع للمدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال، طوال فترة العدوان. كما يوضح التقرير عدم اكتراث قوات الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بالقانون الإنساني الدولي، والذي يوفر الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة، وعدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة للتمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية. بالإضافة إلى أن التقرير يتطرق بالتفصيل إلى القصف العشوائي للمنازل والمدارس التي لجأ إليها السكان الذين اضطروا إلى ترك منازلهم، والآثار النفسية للعدوان، والأعداد الكبيرة للإصابات الجسدية التي لحقت بصغار السن.

٣- التواصل مع وسائل الإعلام

عمل طاقم المركز بكل وحداته على مدار الليل والنهار وبانسجام تام من أجل توصيل الرسالة الوطنية، المهنية، والأخلاقية من خلال التواصل مع وسائل الإعلام المحلية، العربية والدولية. وقد تمكن المركز من تقديم الرواية الحقيقية عن الأوضاع المتدهورة للسكان المدنيين. كما نقل المركز حقيقة وتفاصيل ما يجري على الأرض من تفاصيل غاية في الدقة والموضوعية خلال فترة العدوان. وقد بدأ ذلك واضحاً في اعتماد رواية المركز من قبل العديد من المركز الإعلامية الدولية وفي ردة فعل الجهات الإسرائيلية إزاء ما ينشره المركز.

المرحلة الثانية (ما بعد العدوان)

بعد إعلان إسرائيل الانسحاب من جانب واحد فجر ١٨ يناير ٢٠٠٩، بعد عدوانها على قطاع غزة والذي استمر لمدة ٢٢ يوم بشكل متواصل من (٢٧/١٢/٢٠٠٨-٢٠٠٩/١/١٨) تسنى لطاقم المركز الوصول إلى الأماكن التي لم يتمكن من الوصول إليها خلال فترة العدوان بسبب التواجد العسكري الإسرائيلي المباشر على الأرض حيث قام طاقم المركز باستكمال التحقيقات. وقد قام طاقم المركز بالعمل في عدة اتجاهات متكاملة:

١. التوثيق الشامل للحرب

قام المركز ومن خلال وحدة البحث الميداني التي تم ردها بطاقم إضافي من الباحثين المهنيين لجمع وتوثيق المعلومات بتغطية جوانب العدوان الإسرائيلي في جميع أنحاء القطاع. وقد نجح الفريق بإجراء عمليات توثيق شاملة لكل جوانب العدوان على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية. فقد قامت الوحدة برصد وتوثيق كافة اعتداءات وجرائم قوات الاحتلال خلال فترة الحرب، تلك المعلومات التي شكلت قاعدة بيانات لمواصلة العمل القانوني والملاحقة القضائية في مراحل لاحقة.

٢- بناء ملفات قانونية

عكفت الوحدة القانونية في المركز على إجراء عمليات تحقيق ميداني من خلال طاقم الوحدة المؤلف من مجموعة من المحامين ذوي الخبرة والكفاءة العالية. وقام المركز أيضاً بفتح أبوابه لاستقبال المئات من الشكاوى التي تقدم بها المدنيون الفلسطينيون الذين تعرضوا للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحقهم خلال العدوان. وبإشراف الطاقم بإعداد الملفات القانونية التي تثبت تورط قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد تابع المركز من خلال الوحدة القانونية عمله على جانبين:

وقد جند المركز الفلسطيني كل طاقته لمساعدة اللجنة التي زارت قطاع غزة خلال الفترة الزمنية من ٢٢ إلى ٢٧ فبراير ٢٠٠٩، والتي ضمت ستة من الخبراء الدوليين ترأسهم البروفيسور جون دوغارد، المقرر السابق لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان المركز قد تلقى رسالة خاصة من جامعة الدول العربية بتكليف المركز رسمياً بمتابعة ملف اللجنة وأعمالها في التحقيق في جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال العدوان. وبذلك قام المركز بالأشراف على إعداد برنامج الزيارة الخاص باللجنة ونسق لقاءاتها وجولاتها الميدانية كما وفر لها الدعم الفني واللوجستي اللازم لإتمام مهام عملها، حيث عمل المركز على توفير المعلومات والبيانات وكافة الإمكانيات الفنية واللوجستية للجنة منذ الساعات الأولى التي وصلت فيها اللجنة إلى قطاع غزة. وقام المركز بتنظيم الجولات الميدانية لأعضاء اللجنة في مختلف المناطق التي كانت مسرحاً للجرائم الإسرائيلية، وتسهيل اللقاءات بين أعضاء اللجنة وضحايا الانتهاكات الإسرائيلية حيث تلقت اللجنة المعلومات من الضحايا أنفسهم من خلال استماعها إلى شرح مفصل حول ما تعرضوا له من جرائم. بالإضافة إلى ذلك، قام المركز بتنظيم العديد من اللقاءات بين اللجنة وممثلي المؤسسات المحلية والدولية الناشطة وذات العلاقة للاستماع إلى آرائهم ومواقفهم. وفي قرار مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩، والذي أقر فيه المصادقة على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق الدولية المنبثقة عن جامعة الدول العربية حول الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية أثناء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تقدم مجلس وزراء الخارجية العرب بالشكر للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على جهوده وتعاونه في مساعدة اللجنة وتيسير مهمة اللجنة في القطاع.

• يعيون النساء، وهو تقرير حول الآثار والتبعات المتصلة بالتنوع الاجتماعي المترتبة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ويسلط التقرير الضوء على الآثار والتبعات المتصلة بالتنوع الاجتماعي المترتبة على عملية العدوان الإسرائيلي. كما يهدف التقرير إلى استعراض الصعوبات التي تواجهها النساء في قطاع غزة بينما يحاولن التعايش مع أحزانهم ومصائبهم، وفقدان أبنائهن وأزواجهن وأقربائهن، ومنازلهن، ومصادر رزقهن. ويتضمن التقرير العديد من الروايات المعبرة عن المحن التي تواجهها النساء في قطاع غزة، وعن آيات الصمود والقوة التي أظهرتها النساء على مدار ٤٢ عاماً من الصراع مع الاحتلال وتحديداً فترة العدوان الإسرائيلي على القطاع.

٤. التعاون مع لجان التحقيق الدولية

كان مطلباً أساسياً للمركز ومنظمات حقوق الإنسان عامة دعوة المجتمع الدولي والهيئات الأممية للتحقيق في العدوان الإسرائيلي وما اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قام المركز بتسخير كل طاقته وإمكاناته لتسهيل عمل تلك اللجان والهيئات الدولية التي توافدت تباعاً على قطاع غزة. فقدم المركز كل ما لديه من معلومات تفيد عمليات التحقيق الدولية وقام فريق المركز بمرافقة الخبراء الدوليين وتقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة سواء الفنية أو اللوجيستية لتسهيل عمليات التحقيق. ومن بين اللجان التي عمل معها المركز بشكل متميز:

- لجنة تقصي الحقائق الدولية المنبثقة عن جامعة الدول العربية حول الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية أثناء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

جانب من المؤتمر الصحفي الذي عقدته لجنة التحقيق الدولية التي شكلتها جامعة الدول العربية برئاسة البروفيسور جون دوغارد، وإلى جانبه مدير المركز المحامي راجي الصوراني، وذلك في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة.





أعضاء لجنة التحقيق في
موقع المدرسة الأمريكية المهدم
شمال غزة الذي دمرته قوات
الاحتلال الإسرائيلي خلال
العدوان على غزة.

باستقبال البعثة عدة مرات، وقد استمع أعضاء اللجنة إلى طواقم المحامين العاملين في المركز وتم إطلاع البعثة على كافة المعلومات والبيانات ذات العلاقة بمهامها في تفصي الحقائق حول جرائم الحرب الإسرائيلية. ولم يدخر المركز جهداً في تقديم المساعدة بكافة أشكالها للبعثة حيث قدم المركز كافة المعلومات والتفاصيل ونتائج التحقيقات الخاصة به والتي قام بإعدادها من خلال وحداته المختلفة إلى البعثة. وتابع المركز أعمال اللجنة عن كثب وقدم لها ما من شأنه أن ييسر أعمالها في تحقيقاتها حول الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة من خلال مجموعة المحررات من بقايا الشظايا والقذائف والقنابل والصواريخ التي أطلقت على المدنيين إبان الحرب على غزة. كما قام المركز بالإدلاء بشهادته أمام البعثة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٩، في العاصمة الأردنية عمان حول الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال العدوان على قطاع غزة.

• لجنة بعثة تقصي الحقائق المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان

تشكلت بعثة تقصي الحقائق المستقلة بقرار من مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد قامت البعثة التي يترأسها القاضي ريتشارد غولدستون، رئيس هيئة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية والمختصين برواندا ويوغوسلافيا السابقة وتتألف من عضوية كلاً من البروفيسور كريستين تشينكين، أستاذة القانون الدولي في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والسيدة هينا جيلاني، محامية المحكمة العليا في باكستان وممثلة الأمين العام بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والعقيد متقاعد من القوات المسلحة الأيرلندية، ديزموند ترافرز، عضو مجلس إدارة معهد التحقيقات الجنائية الدولية بزيارة قطاع غزة لإجراء للتحقيق في جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع . وقد قام المركز

أعضاء لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي
ريتشارد غولدستون يشاهدون عرضاً مصوراً
حول جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال
الإسرائيلي خلال العدوان على القطاع، قدمه
المحامون في الوحدة القانونية بالمركز.



- اللجنة الخاصة بشأن التحقيق في حوادث معينة وقعت في قطاع غزة في الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩ تشكلت اللجنة من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون للتحقيق بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على مزارع ومنشآت الأمم المتحدة في منتصف فبراير ٢٠٠٩. ترأس اللجنة السكرتير السابق لمنظمة العفو الدولية، آيان مارتن. وقد استضاف المركز اللجنة أثناء زيارتها لقطاع غزة، وقام بتزويدها بالملفات والوثائق التي لديه حول الاعتداء على مخازن ومباني الأونروا والمدارس التابعة لها والتي كانت تستخدم كملاجئ للمدنيين خلال الحرب على غزة.



نائب مدير المركز، جبر وشاح، يقدم شرحاً حول القذائف المستخدمة على غزة خلال الحرب للخبير العسكري ديزموند ترافيرز، عضو لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة - ٥ يونيو

٥. التعاون مع الإعلام

سمير عبد الله: زار المخرج سمير عبد الله قطاع غزة برفقة وفد تضامني فرنسي زار القطاع بعد العدوان مباشرة بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٩، ومكث في غزة ثلاثة أسابيع، قام خلالها بأعمال تصوير عديدة، بمساعدة من طاقم المركز. وقد قام بإنتاج فيلم يصور معاناة المدنيين أثناء العدوان وما خلفه من آثار كارثية. وقد تم عرض مقاطع من الفيلم في العديد من دور السينما في العديد من المدن الفرنسية والأوروبية.

• التعاون مع المصور الصحفي السعودي الجنسية كنت كلش الذي زار القطاع خلال شهر مارس، لمدة ثلاثة أسابيع، وقام بتوثيق ما يزيد عن ١٢٠٠ صورة فوتوغرافية، تصور آثار الدمار الذي خلفه العدوان على المنازل السكنية. وقد تم اختيار ٦٠ صورة صدرت في كتاب مصور

أولى المركز أهمية فائقة للعمل مع الإعلاميين ووسائل الإعلام والفنانين للمساهمة في فضح جرائم الاحتلال خلال العدوان وإظهار الحقائق حول حجم معاناة المدنيين في قطاع غزة. وقدم المركز المعلومات للإعلام أولاً بأول من خلال البيانات الصحفية والتقارير وغير ذلك من الإصدارات، كما نشط أعضاء المركز في المقابلات مع الصحفيين ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

وتعاون المركز مع الفنانين الذين زاروا قطاع غزة لإنجاز أعمال فنية تظهر معاناة المدنيين والدمار الذي لحق بهم جراء العدوان. ومن المبادرات التي رعاها المركز على نحو خاص:

• إنتاج فيلم وثائقي مع المخرج السينمائي الفرنسي الجنسية مصري الأصل



صورة من داخل أحد المنازل التي طالتها الدمار خلال العدوان على القطاع - تصوير كنت كلش.

بالتعاون بين المصور كنت والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وهو كتاب يظهر الآثار المدمرة للعدوان من خلال رؤية فنية للمصور. وفي نوفمبر ٢٠٠٩، طبع من الكتاب أربعة آلاف نسخة، بثلاث لغات (الإنجليزية، السويدية والدانماركية).

٢- جهود مكثفة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي

واصل المركز في عام ٢٠٠٩ جهودته الحثيثة من أجل ملاحقة ومحاكمة القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين على جرائم اقترفوها بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد تم إعداد ملفات قانونية ضد المشتبه بهم باقتراح جرائم دولية، بما في ذلك مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وممارسة التعذيب، وجرائم ضد الإنسانية. وهذه الملفات مودعة أمام السلطات القضائية في عدد من البلدان الأجنبية، وسيتم تقديمها إلى السلطات المختصة في حال سفر المشتبه فيهم إلى تلك الدول.

الإدعاء العام في أعقاب قرار الرابع من مايو، وقررت إغلاق ملف التحقيق على أساس أن إسرائيل كانت تتمتع بالولاية القضائية الأولية. ويقوم المركز حالياً، بالتعاون مع شركائه، الأسبان، باستئناف القرار الصادر عن محكمة الاستئناف. ومن المقرر أن تنظر المحكمة العليا الإسبانية في هذا الاستئناف خلال عام ٢٠١٠، حيث سيتم تزويد المحكمة بأدلة كافية لإدانة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

• قضية في هولندا

بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩، رفضت محكمة الاستئناف في هولندا شكوى مقدمة ضد عامي أيلون، الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت)، على الرغم من تقديم أدلة كافية تتيح للمحكمة إدانة السيد أيلون بممارسة التعذيب بحق خالد الشامي. ولكن، وعلى الرغم من رفض الشكوى، إلا أن بعض النتائج التي خلصت إليها المحكمة تشكل انتصاراً فيما يتصل بمحاكمة المتهمين بممارسة التعذيب، حيث خلصت المحكمة إلى أن حضور المتهم كاف من أجل ممارسة الولاية القضائية، وليست هنالك حاجة من حيث المبدأ لأن يكون هناك أي إجراء من جانب الإدعاء. ويدرس المركز وشركاؤه القانونيون، بالتشاور مع السيد الشامي، حالياً الخيارات القانونية المستقبلية.

• مؤتمر في مدريد

نظم المركز بالتعاون مع منظمة أكسور (ACSUR) الإسبانية مؤتمراً في مدريد حول الولاية القضائية الدولية. عقد المؤتمر في الفترة من ٢٩ يناير إلى ١ فبراير ٢٠٠٩، وركز على تعزيز التعاون والتنسيق بين الناشطين في مجال الولاية القضائية الدولية، وكان بمثابة رد على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي مساء يوم ٢٩ يناير، نظمت منظمة أكسور، وهي أحد شركاء المركز، لقاء ضم أكثر من ٤٠ من ممثلي المجتمع المدني الإسباني، وشكل اللقاء فرصة متميزة لمخاطبة المجتمع المدني الإسباني بصورة مباشرة من أجل توضيح خبرات المركز في هذا الإطار، وزيادة الوعي حول الولاية القضائية الدولية.

يشكل السعي نحو تطبيق مبدأ الولاية القضائية الدولية مكوناً أساسياً في الإستراتيجية القانونية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في ظل إخفاقات النظام القضائي الإسرائيلي الواضحة، حيث يعتقد المركز بأن هذا النظام متحيز، وغير نزيه، وغير قادر على تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين. بالتالي، لجأ المركز إلى الولاية القضائية الدولية، وهي آلية قانونية تتيح للمحاكم الوطنية في الدول الأجنبية التحقيق في جرائم دولية ومحاكمة مرتكبيها بصرف النظر عن الأماكن التي ترتكب فيها تلك الجرائم. في عام ٢٠٠٩، تابع المركز عدداً من القضايا، وتعزيزت الشبكة القانونية القائمة واتسعت. وشارك المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، بمساندة العاملين في المركز. في العديد من اللقاءات والمؤتمرات التي نظمت من أجل تعزيز وتسييل الضوء على الجهود المبذولة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

• قضية في إسبانيا

بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٨، تقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بدعوى قضائية في المحكمة الوطنية الإسبانية ضد سبعة مسؤولين إسرائيليين سابقين، من بينهم بنيامين بن إيلعيزر، وميخائيل هيرتسوغ، وموشيه يعلون، وأفي ديختر، ودان حالوتس. وبتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، خلص قاضي التحقيق المركزي رقم ٤ في المحكمة الوطنية الإسبانية إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تكن مستعدة للتحقيق مع الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم عن عملية الاغتيال في حي الدرج وتقديمهم للمحاكمة، وبالتالي تم التأكيد على تمتع إسبانيا بصلاحيه النظر في القضية. تقدم الإدعاء الإسباني ودولة إسرائيل باستئناف ضد القرار الصادر بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، ولكن القاضي فيرناندو أندريو من المحكمة الوطنية في إسبانيا أعلن بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩ قراره بمواصلة التحقيق. وفي حيثيات القرار، رفضت المحكمة الإسبانية علانية الذرائع التي قدمها الإدعاء الإسباني ودولة إسرائيل، والتي تدعي بأن إسرائيل قامت بإجراء تحقيقات كافية في الجريمة. وبتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩، وافقت محكمة الاستئناف الإسبانية على استئناف تقدم به

• مؤتمر في لندن

بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٩، نظم المركز، بالتعاون مع مؤسسة هيكرمان أندروز، مؤتمراً في المتحف البريطاني في لندن. وتمثلت أهداف المؤتمر في توضيح ممارسة الولاية القضائية الدولية ودوافعها، وتعزيز التعاون والتنسيق بين المحامين، خاصة في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة. وعقد المؤتمر بموجب قاعدة شاتام هاوس^{٢٤}، ولكن تم توجيه الدعوة إلى عدد من الصحفيين لحضور المؤتمر من أجل تحقيق فهم عام أفضل.

وقد اجتذب المؤتمر عدداً كبيراً من المشاركين، من بينهم أعضاء النيابة الملكية البريطانية، وأعضاء اللجنة البرلمانية البريطانية المشتركة حول حقوق الإنسان، وممثلو الجامعة العربية، ومحامون من هولندا وبلجيكا وجنوب إفريقيا وفلسطين وبريطانيا. وشاركت أيضاً العديد من منظمات حقوق الإنسان، من بينها هيومان رايتس ووتش، ومنظمة الإنصاف (REDRESS)، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة الحقوقيين الدولية، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وعدالة. وحضر المؤتمر أيضاً مسؤولون حكوميون من هولندا وبريطانيا، وصحفيون من الغارديان، والإيكونوميست، والبي بي سي، وغيرها.

٣) تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

عزز المركز علاقاته وروابطه بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، باعتبار ذلك أحد الأولويات الأساسية لعمله لحماية حقوق الإنسان ودعم عملية التحول الديمقراطي وتعزيز وتقوية المجتمع المدني. وقد كان هذا التوجه ماثلاً من خلال تنفيذ عشرات النشاطات المشتركة على مدار العام. وكما سيتضح أدناه في تقارير الوحدات، شهد هذا العام تنفيذ عشرات الفعاليات بالتعاون مع أكثر من ١٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك ورش عمل ولقاءات توعية ودورات تدريبية، استفاد منها نحو ٤٠٠٠ شخص. وقد عقدت الغالبية العظمى من تلك اللقاءات في مقر المؤسسات الأهلية على امتداد القطاع، وهو ما مكن المركز من الوصول أكثر للجمهور، خاصة في الأماكن المهمشة من قطاع غزة.

علاوة على ذلك، الكثير من أعضاء المركز ينخرطون في جهود مؤسسية متنوعة بما في ذلك العضوية في عدد من الجمعيات وفي هيئاتها الإدارية.

إلى جانب ذلك، انخرط المركز بشكل عام في العديد من النشاطات، الفعاليات والمبادرات المحلية التي دعت لها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وشارك المركز في كافة الفعاليات ذات العلاقة بالقضايا الهامة والرئيسية للمجتمع الفلسطيني. وقد أولى المركز اهتماماً خاصاً بكافة النشاطات الهادفة إلى إنهاء الانقسام السياسي وإعادة اللحمة الوطنية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار، نشط المركز في العديد من التشكيلات المجتمعية التي نشأت بهدف إنهاء الانقسام. فكان المركز حاضراً في اللجان التالية:

• لجنة الوفاق والمصالحة

نشط المركز من خلال مشاركته في الفعاليات المختلفة للجنة. وقد عملت اللجنة بشكل متواصل باتجاه دعم جهود المصالحة من خلال تكثيف نشاطاتها المختلفة. وتمكنت اللجنة من عقد عدة لقاءات مع العديد من القيادات الفلسطينية من مختلف التنظيمات والأطر السياسية لدعم جهود المصالحة الوطنية، بما في ذلك لقاءها كلا من رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية، ورئيس الوزراء في الضفة سلام فياض، وذلك في إطار سعيها لتقريب وجهات النظر وإعادة اللحمة الوطنية.

• الحملة الوطنية للدفاع عن الحريات العامة واستعادة الوحدة الوطنية

شارك المركز بفعالية في إطار الحملة الوطنية التي تكونت من عدد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف الدفاع عن الحريات العامة ومن أجل استنهاض كافة قوى المجتمع لتكثيف وتكريس الجهد لوضع حد لحالة الانقسام السياسي ومن أجل استعادة اللحمة الوطنية.

المركز يساهم في رعاية أوبريت غنائي «القدس عروس العواصم»

وقد أعد هذا الأوبريت الغنائي ونفذه ملتقى إبداع الفكري - إبحار، وذلك في إطار الفعاليات والمبادرة المجتمعية لتتويج القدس عاصمة الثقافة العربية. وقد تم هذا العمل الفني بالشراكة مع الوكالة السويسرية للتنمية، وبالتعاون مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، منتدى شارك الشبابي. ويصور الأوبريت القدس عروساً يغني لها العرب في احتفالياتها التي تمر كل اثنين وعشرين عاماً. ويغني الأوبريت بأثنين وعشرين لهجة تمثل لهجات الدولة العربية، بالحنان ورقصات تراثية تحاكي كل بلد على حده. وقد تم تقديم هذا العرض في مركز رشاد الشوا الثقافي بغزة على مدة يومي ١٩ و ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩.

٤) تعزيز العمل مع منظمات حقوق الإنسان

عزز المركز خلال العام تعاونه وتسيقه مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي داخل إسرائيل وكذلك منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. وقد شكل العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، والتداعيات المترتبة على هذا العدوان أحد أبرز الجوانب للعمل الجماعي والتنسيق بين منظمات حقوق الإنسان. وشملت تلك الجهود نشاطات حشد ومناصرة بمستويات مختلفة، بما في ذلك إصدار البيانات الصحفية، عقد المؤتمرات الصحفية وتوجيه الرسائل للجهات الدولية ذات الصلة.

شكل تقرير لجنة التحقيق الدولية المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون أحد أبرز القضايا والمواضيع للعمل والتنسيق بين المركز ومنظمات حقوق الإنسان. وقد سعى المركز ومنظمات حقوق الإنسان عامة إلى حث الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على تبني التقرير والتوصيات الصادرة عنه، وذلك لضمان

^{٢٤} عندما يعقد اجتماع أو جزء منه بموجب قاعدة شاتام هاوس، يتمتع المشاركون بحرية استخدام المعلومات التي يتلقونها، ولكن لا يكشف عن هوية أو انتماء المتحدثين ولا أي من المشاركين الآخرين.



الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في إطار مداولات المجلس حول تقرير غولدستون.

ولم تتوقف نشاطات المركز ومنظمات حقوق الإنسان بإقرار نتائج التقرير من قبل مجلس حقوق الإنسان، إذ أن التصويت جاء دون حجم التوقعات المرجوة بسبب محاولات بعض الدول تعطيل القرار ورفضه وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاحتلال. ومتابعة للموضوع قام المركز بالتعاون مع عدد من المنظمات بإرسال رسالة بتاريخ ٢ نوفمبر، يحث فيها الدول الأعضاء في الجمعية العمومية للأمم المتحدة على تبني «تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الصراع الذي جرى في غزة (تقرير غولدستون)، وذلك قبل يوم واحد من وضع التقرير على جدول أعمال جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة بجميع أعضائها في نيويورك بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٩. وطالبت المنظمات الجمعية العمومية على تبني التوصيات الواردة في التقرير وأن تعمل على تعزيز ودعم سيادة القانون الدولي في ضمان تحقيق العدالة ومبدأ المساءلة فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المشتبه في ارتكابها والتي اتسم بها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهري ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩.

ولم يقتصر التنسيق والتعاون بين المركز ومنظمات حقوق الإنسان على تقرير غولدستون وتداعياته بل كان ملموساً أيضاً في جوانب عمل أخرى على امتداد العام. وعلى سبيل المثال، بتاريخ ٢ حزيران ٢٠٠٩، وجه المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تتطرق إلى المخاوف الكبيرة التي أثارها تصريحات وإجراءات السيد بان فيما يتصل بتقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن حوادث معينة وقعت في قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩. وكان الأمين العام قد صرح بأنه لا يفكر في إجراء المزيد من التحقيقات، وهو ما يعني أنه استبق بهذه التوصية الصريحة أي نقاش

تفعيل الآليات الأهمية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وفي أعقاب قرار مجلس حقوق الإنسان تأجيل النظر في تقرير لجنة التحقيق إلى جلسة مارس ٢٠١٠، وذلك بناء على طلب من القيادة الفلسطينية، بذل المركز جهوداً مكثفة بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان، ووجهت انتقادات شديدة للقيادة الفلسطينية التي طولبت بالعمل على إعادة الاعتبار للتقرير من خلال السعي لعقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان. وبمبادرة من المركز، أصدرت منظمات حقوق الإنسان بتاريخ ٢ نوفمبر بياناً صحفياً بعنوان «تأجيل العدالة إنكار للعدالة: قرار القيادة الفلسطينية والضغط الدولي إهانة للضحايا».

وبعد نجاح الجهود الفلسطينية في عقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان، كثف المركز ومنظمات حقوق الإنسان الجهود لدعم تبني التقرير وتوصياته. وبتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩، وبمبادرة من المركز، قدمت منظمات حقوق الإنسان مداخلات جماعية لمجلس حقوق الإنسان بعنوان «حقوق الضحايا يجب أن تصان»، دعت فيه أعضاء المجلس إلى التصويت لصالح التقرير والتأكيد على التزامهم بالمبادئ العالمية للقانون الإنساني الدولي.

وقد توجت هذه الجهود التي كانت ثمرة لتعاون وتنسيق مشترك بين المنظمات كافة مع القيادة الفلسطينية بالنجاح بإعادة التقرير للتصويت حيث تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، قراراً يدين الأفعال غير القانونية لإسرائيل كقوة احتلال، خاصة ضمها غير القانوني للقدس الشرقية، وصادق على نتائج وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي غولدستون. وفي هذا الصدد، قدم المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، مداخلات شفوية أمام الجلسة الاستثنائية

لمجلس الأمن، وأخذ زمام اتخاذ القرار من يديه، وهو ما يتناقض مع مبدأ حماية الضحايا، ومصالح العدالة.

من ناحية أخرى، وبتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩، أصدر المركز وبالتعاون مع منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية ورقة موقف مشتركة لاجتماع المانحين الدوليين في شرم الشيخ بمصر بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٩، الهادف إلى إعادة أعمار غزة في أعقاب عدوانها على القطاع. وقد أوضحت المنظمات مجتمعة موقفها المطالب للمانحين الدوليين بعدم مساعدة إسرائيل على الإفلات من العقاب، والمطالبة بضمانات محددة وملزمة من جانب دولة إسرائيل ومطالبتها بتحمل المسؤولية القانونية عن ما اقترفته من جرائم في عدوانها الأخير على غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحوز على جائزة الأندلس لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩

بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، استلم المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، جائزة الأندلس لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩. وتم تقديم الجائزة للمحامي راجي الصوراني وللمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اعترافاً بالجهود التي يبذلها المركز لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولالتزامه بمبادئ العدالة، حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد تم تقديم الجائزة في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف هذا العام الذكرى السنوية الواحدة والستين لتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تم تسليم الجائزة في حفل كبير في جامعة إشبيلية، حضره عدد من الأكاديميين، السياسيين، الممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وناشطين في مجال المناصرة. وقد قام السيد فيرتيوس غارثسيا، من مؤسسة الأندلس لحقوق الإنسان، بتقديم الجائزة. هذا وتخلل الاحتفال مداخلات قدمها البروفيسور إيسيدورو مورينو، من جامعة إشبيلية وأحد أعضاء مؤسسة الأندلس لحقوق الإنسان، ماريبييل مورا، المستشار العام لمؤسسة الأندلس لحقوق الإنسان، والصحافي والكاتب والشاعر جوان جوزيه تيليز. كما ألقى المحامي الصوراني خطاباً في القانون الدولي وفلسطين.

وبمناسبة تلقي هذه الجائزة، يود المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التعبير عن شكره وامتنانه وعن تشرفه بتلقيها. إن المركز يعتبر هذه الجائزة بمثابة

٥) تعزيز العمل مع المنظمات الدولية

واصل المركز على مدار العام ٢٠٠٩، تفاعله النشط والفاعل على صعيد تطوير علاقاته وتعاونه مع المنظمات الدولية على الصعيد الإقليمي والدولي. وقد كان العدوان الإسرائيلي على القطاع العنوان الأبرز في نشاط المركز وتعاونه مع تلك المنظمات من خلال العمل الدءوب في أبرز أثار العدوان المدمرة ومحاولة التأثير على الرأي العام الدولي ومواقف الحكومات. كما كان لهذا التعاون دور هام وجوهري في عملية الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب الإسرائيليين.

يتمتع المركز بشبكة علاقات دولية وإقليمية واسعة. كما أنه عضو في ست من المنظمات والتحالفات الدولية الفاعلة، وهي: لجنة الحقوقيين الدولية (جنيف)؛ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس)؛ الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان (كوبنهاجن)؛ أيلاك - مجموعة المساعدة



الأستاذ راجي الصوراني، خلال مراسم تسليمه جائزة الأندلس لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩



مدير المركز يلتقي رئيسة برلمان الأندلس



مدير المركز في لقاء مع مفوض حقوق الإنسان في الأندلس بأسبانيا

وقد شهد هذا العام تكثيفاً لنشاطات المركز في الضفة الغربية، خصوصاً في ضوء تصعيد قوات الاحتلال لانتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وفي ضوء استمرار حالة الانقسام الصراع الداخلي الفلسطيني وتداعيات ذلك على أوضاع حقوق الإنسان. كما استمر مكتب المركز بالتنسيق والعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني والجامعات والهيئات الرسمية والمنظمات الدولية.

اعترافاً بالعمل الذي يقوم به كافة المدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين. هذا الاعتراف الرسمي، ورسالة التضامن هذه، يعتبران بمثابة حافز لجميع الفلسطينيين في مسيرة كفاحهم من أجل تحقيق العدالة وحقوق الإنسان.

٦) تعزيز العمل في الضفة الغربية

منذ بداية العام ٢٠٠٧، أنشأ المركز مكتباً للتنسيق في الضفة الغربية، مقره مدينة رام الله لرعاية ومتابعة عمل المركز هناك، خاصة ما يتصل بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، من ناحية، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك في ظل استمرار الحصار ومنع حرية الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من ناحية أخرى. ويقوم باحثون ميدانيون للمركز بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس.



طاقم عمل المركز في مكتب رام الله

تقارير نشاط الوحدات

وحدة البحث الميداني والتوثيق

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق القيام بنشاطاتها لهذا العام في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. تعتبر الوحدة الشريان الرئيسي الذي يغذي المركز بالمعلومات والبيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال هذا العام، عملت الوحدة بكامل طاقتها ويجهد مضاعف لمواجهة التطورات والتحديات التي استجرت خلال العام، خاصة في ضوء العدوان الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة.

وقد شكلت قاعدة المعلومات التي وفرتها الوحدة مرجعاً هاماً للعديد من المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة. كما قامت الوحدة وعبر طاقتها المكون من (١١) باحثاً ميدانياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمرافقة الوفود وإطلاعهم على جرائم الحرب الإسرائيلية، زيارة الضحايا أو أسرهم وحثهم على التوجه للمركز لجبر الضرر عنهم ومساعدتهم قانونياً. فضلاً عن ذلك تقوم الوحدة بإعداد تقرير أسبوعي يرصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس. كذلك تساهم الوحدة وبشكل أساسي في فضح الانتهاكات الإسرائيلية عبر إصدار العديد من البيانات الصحفية.

وفي ضوء العدوان الحربي الإسرائيلي على غزة خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩، وما اقترفت خلاله من جرائم حرب بحق المدنيين وممتلكاتهم، وفي ظل الحصار المفروض على القطاع، كان لزاماً على الوحدة مضاعفة جهودها من أجل رصد وتوثيق تلك الجرائم وتخزينها على قاعدة البيانات. وقد استنفذ هذا المجهود وقتاً كبيراً من طاقم الوحدة، مما اضطر المركز للاستعانة بعدد من المتطوعين للمساعدة في توفير المعلومات من أجل إعداد الملفات القانونية التي تسهل عمل المركز، حيث استمر العمل على ملفات الحرب وعلى توثيق الجرائم وإطلاع الوفود الزائرة ولجان التحقيق حتى منتصف هذا العام.

وفي الضفة الغربية، زادت وتيرة الانتهاكات الجسيمة من اعتداءات يومية سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفرغها من سكانها الأصليين، حيث كان لافتاً للانتباه زيادة وتيرة التوسع الاستيطاني والهدم غير المسبوق لمنازل الفلسطينيين، بحجة عدم الترخيص. إضافة إلى التضييق على السكان المدنيين من خلال جدار الضم الفاصل بين أراضي الضفة الغربية أو الحواجز العسكرية المنتشرة على مساحة الوطن. وفي ظل هذه المعطيات، بذل باحثو الوحدة قصارى جهدهم للوقوف على تلك الانتهاكات برمتها من خلال رصدها وتوثيقها، وكانوا يعملون بجهد مضاعف لكشف تلك الجرائم والإبلاغ عنها.

أما على صعيد الانتهاكات الفلسطينية، فما زالت حالة الاحتقان السياسي والمناكفات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس تلقي بظلالها الثقيلة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وقد انعكست تلك الحالة سلباً على الحريات العامة في أراضي السلطة. وفي ضوء ذلك، واصلت الوحدة نشاطاتها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترب على أيدي فلسطينية.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية ٢٠٠٩

مخرج رقم (١)

أ) توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على مستويين:

توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقاً لحجم الانتهاكات وكانت على النحو التالي:

النشاط الأول:

رصد وتوثيق انتهاكات «الحق في الحياة»، بما في ذلك اغتيالات، القتل العمد، والاستخدام المفرط للقوة. أعمال القصف العشوائي والمستهدف. الاجتياحات والمداهمات والاعتقالات.

- شهد الشهر الأول من هذا العام عدواناً غير مسبوق على قطاع غزة، افتقرت فيه جرائم ترتقي إلى مستوى جرائم حرب، من أعمال قتل جماعي واستهداف مباشر للمدنيين وخصوصاً الأطفال منهم، حيث رصدت الوحدة ووثقت على مدار العام (١٠٩٢) حالة قتل، (٥٤٤٦) إصابة.
- رصد وتوثيق (١٦٠٧) حالة اعتقال، ونحو (٢١٦٠) حالة مدهامة وتوغل واعتداءات مختلفة. كما رصدت الوحدة أكثر من (٤٥٠) حالة قصف بري وجوي وبحري.

النشاط الثاني:

رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك:

- حالة الحصار المشدد على قطاع غزة، وأثاره السلبية على مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - الحواجز العسكرية، وحظر التجول في الضفة الغربية، إغلاق المعابر الحدودية والوفيات على المعابر والحواجز.
 - الاعتقالات على الحواجز في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج، فرض الإقامة الجبرية، وأعمال التنكيل على الحواجز العسكرية.
 - حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والتحقيق فيها
- كان هناك رصد يومي لحركة المعابر سواء التجارية أو المعابر المخصصة لحركة الأفراد في قطاع غزة، حيث وثقت الوحدة واعدت مئات التقارير عن حركة البضائع والأفراد من بينهم المرضى. رصدت الوحدة ووثقت (١٢٥) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، (٢٧٢) حالة تنكيل، (١١) حالة وفاة بسبب الحصار على القطاع. أعدت الوحدة مئات التقارير عن تأثير الحصار على البنية التحتية في قطاع غزة، وعلى التعليم والصحة وجميع القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع الصيد.

النشاط الثالث:

رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية:

- مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل.
 - عمليات قصف المنشآت المدنية والحكومية والعسكرية.
- شهد الشهر الأول من هذا العام حملة غير مسبقة وخصوصاً خلال العدوان الحربي على القطاع من الاعتداء على الممتلكات والأعيان المدنية، من خلال تدميرها وقصفها، فيما شهدت مدينة القدس المحتلة حملة منظمة من هدم المنازل في إطار سياسة التطهير العرقي والترحيل القسري لسكان المدنيين. كما شهد النصف الثاني من هذا العام اعتداءً سافراً على الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية في الضفة الغربية بهدف ضمها للمستوطنات الإسرائيلية أو لجدار الضم الفاصل داخل أراضي الضفة.

رصدت الوحدة ووثقت تدمير (٤٨٠٠) منزل، و(٦٠٠) منشأة في الأرض المحتلة الجزء الأكبر كان في قطاع غزة خلال فترة الحرب عليه، فيما تم رصد وتوثيق تجريف نحو (٨١٤٠) دونما من الأراضي الزراعية.

ملاحظة: المنشآت تنوعت ما بين حكومية وغير حكومية، و مقار أمنية ومواقع عسكرية.

النشاط الرابع:

رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين، وأعمال البناء في جدار الضم في الضفة الغربية.

- رصد وتوثيق معاناة السكان جراء بناء جدار الضم في الضفة الغربية، والتوسع الاستيطاني.
 - حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
 - أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.
- رصدت الوحدة ووثقت نحو (٢٠٠) حالة اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين، فيما رصدت الوحدة ووثقت مئات الاعتداءات من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار، وسجلت الوحدة نحو (٢٦٠) إصابة على نفس الخلفية، وعشرات حالات اعتقال على نفس الخلفية. كما أعدت الوحدة عشرات التقارير عن حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

النشاط الخامس:

رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

- × أعمال إطلاق النار والاعتداءات على الصحفيين العرب والأجانب منهم.
 - × الاعتداء على وسائل الإعلام بشكل عام.
 - × إغلاق المقرات الإعلامية.
 - × منع النشاطات والتظاهرات السلمية والاعتداء أو الإغلاق للمؤسسات.
- رصدت الوحدة ووثقت (٨٥) حالة اعتداء على الصحفيين، ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها إغلاق مقرات إعلامية.

النشاط السادس:

إعداد قاعدة بيانات خاصة بأعمال القتل والإصابة بكافة تصنيفاتها، أعمال الهدم والتجريف والقصف للمنشآت، وقاعدة بيانات للمعتقلين. أدخلت الوحدة نحو (١٥٢٨٥) بيان على قاعدة المعلومات.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث للحدث الواحد. وشهدت الشهور الأربعة التي تلت العدوان أكبر كم من الزيارات الميدانية، سواء من قبل الباحثين أنفسهم للتوثيق أو مع الوفود الزائرة، أو مع لجان التحقيق المختلفة.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من (١٥٠٠٠) زيارة ميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بعد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

وسائل التحقق

- بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر من (١٢٠٠٠) مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٦٧٠٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـ data base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (١٦٢٣٥) استمارة، بواقع استمارة لكل انتهاك أو حدث.

٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها. التقاط مئات الصور لمئات الأحداث والجرائم.

٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً عن الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).
 • تم جمع مئات الوثائق وإرسالها للدوائر المختصة في المركز.
 • استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر.

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.
 أعدت الوحدة أكثر من (١٧٠٠٠) مادة توثيقية.

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة.

أعدت الوحدة خلال هذا العام مجموعة من الملفات تحتفظ فيها بمجمل الوثائق والبيانات عن الانتهاكات التي تتعرض لها محافظات الوطن، حيث تحتفظ الوحدة الآن بملفات مقسمة وفقاً للمحافظات، ووفق نوعين من الأجندة، يوضع في كل ملف ما تتعرض له المنطقة المعنية من انتهاكات سواء قتل أو تدمير أو تجريف أو اعتقال أو قصف.... إلخ.

٨. تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ data base المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.

- ادخلت المواد وتحت إشراف دائرة البحث الميداني والتوثيق وتم تحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية في المركز.

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة.

- إدخال جميع ما تم توثيقه على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير واللقاءات الصحفية والمجتمعية.
- استخدام ما توفر في الميدان لنشرة التقرير الأسبوعي والذي يتم توزيعه على نطاق واسع والبالغ عددها (٥١) تقريراً.
- تحويل العديد من القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرب مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية.

- تحويل كافة المواد المتعلقة بالحصار على قطاع غزة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.
- تستخدم المادة المتوفرة للإعداد للتقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان
- استخدمت الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه.
- استخدم المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز وتحديدًا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدمت المادة المتوفرة في الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
- تلقت مديرة الوحدة أكثر من ٢٠٠ اتصال هاتفي للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
- استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها سواءً طاقم الوحدة أو الأفراد العاملين في المركز. كذلك استخدمت من قبل لجان التحقيق الدولية الوفود الزائرة للقطاع بعد انتهاء العدوان، كما استخدمت معظم إحصائيات المركز وبياناته في النشرات التلفزيونية والإذاعية المحلية.

وسائل التحقق لمجمل النشاطات السابقة

- يوجد لدى الوحدة مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- أعدت الوحدة ١٥ ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهناً بالوضع القائم.
- نشر على صفحة المركز عشرات الصور التي تم التقاطها من الباحثين الميدانيين.
- إعداد أرشيف الكتروني للصور التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- أعدت الوحدة (٥١) تقريراً أسبوعياً، وأصدرت (٣٦) بيانا صحفياً
- نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الالكتروني للمركز.
- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل وقصف المنشآت وتجريف الأراضي والمعقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات. وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- استخدمت جميع البيانات والتقارير والإفادات في تقرير متخصص يحاكي فترة العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع
- أجرى الزملاء في الوحدة نحو ٢٠ لقاءً إعلامياً حول الانتهاكات وطبيعتها.
- تتابع الوحدة القانونية ولا تزال عشرات القضايا المتعلقة بالجرائم التي اقترفت خلال فترة الحرب على غزة.
- صدور تقرير عن الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين اعد من قبل وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- صدور تقرير حول اثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي في قطاع غزة.
- صدور تقرير موسع وشامل حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة. أعدته وحدة تطوير الديمقراطية.
- صدور تقرير عن الانتهاكات بحق الصحفيين "إخراس الصحافة، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية.
- صدور تقرير عن الانتهاكات بحق الطواقم الطبية خلال فترة العدوان، أعدته وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ب. توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول:

رصد وتوثيق حالات الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي وسوء استخدام السلاح في المجتمع الفلسطيني.

- أعمال القتل بكافة أشكاله، بما فيها قضايا القتل على خلفية الشرف.
- رصد وتوثيق كافة الاعتداءات، وتقديم تقارير ميدانية عن تلك الاعتداءات، وتوفيرها لاستخدام المركز ووحداته.
- × التعدي على الأملاك العامة والخاصة.
- رصد وتوثيق كافة الاعتداءات، وتقديم تقارير ميدانية عن تلك الاعتداءات، وتوفيرها لاستخدام المركز ووحداته.
- × التعدي على الحريات العامة وحق التجمع السلمي
- رصد وتوثيق كافة الاعتداءات، وتقديم تقارير ميدانية عن تلك الاعتداءات، وتوفيرها لاستخدام المركز ووحداته.
- × حالات التعذيب التي تتم على أيدي مليشيات مسلحة
- رصد وتوثيق كافة الاعتداءات، وتقديم تقارير ميدانية عن تلك الاعتداءات، وتوفيرها لاستخدام المركز ووحداته.

النشاط الثاني

رصد وتوثيق حالات الإهمال الطبي في داخل المؤسسات الطبية والتي قد ينجم عنها وفيات

رصدت الوحدة ووثقت ست حالات إهمال طبي

النشاط الثالث

رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي "الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الأمن في غزة أو أجهزة الأمن الفلسطيني في الضفة:

- رصدت الوحدة ووثقت مئات الحالات من الاعتقالات السياسية.

النشاط الرابع

- رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة لحركة حماس في قطاع غزة وحالات التعذيب التي تقوم بها أجهزة الأمن في سجون الضفة الغربية.
- رصدت الوحدة ووثقت عشرات حالات التعذيب.

النشاط الخامس

- رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.
- رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات التي تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية أو صحفيين أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم أو أثناء تأديتهم لمهامهم، أو مشاركتهم في التجمعات السلمية.

النشاط السادس

- رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة: وثقت الوحدة العديد من الحالات مثل إضراب البلديات، المستشفيات، القطاع العام، مشاكل بيئية، ومشاكل الصرف الصحي وما نجم عنها من كوارث إنسانية-الخ

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١- الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير من الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسئول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملاحظات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث. تم انجاز آلاف الزيارات الميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملاساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوف من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسؤولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بإفادات غير دقيقة أو مبالغ فيها، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة. بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو الشهود نحو (٣٥٠٠) مقابلة، فيما بلغ عدد الإفادات نحو (٢٠٠٠) إفادة.

٣. تصوير فوتوغرافي

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعراضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

٤. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي يتعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إلى ان الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

٥. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته. - بلغ إجمالي التقارير الميدانية نحو (٢٨٠٠) تقرير.

٦. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

اتبع في تصنيف الملفات نفس النظام في تصنيف الملفات على الأجندة الإسرائيلية، انظر البند المتعلق بذلك.

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة:

- استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات على برنامج ال database واستخدامه من قبل المعنيين
- تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل الوحدة المذكورة أعلاه، فيما نشرت المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز تحت مسمى تطورات ميدانية..
- تحويل ما وثقته الوحدة حول القتل على خلفية الشرف إلى وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي الذي سيصدر عن المركز في نهاية العام والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدمت الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.
- حولت عدة حالات للدائرة القانونية بما يتعلق بتعديلات على الحريات العامة أو الممتلكات الخاصة، الاعتقال السياسي والتعذيب في السجن، فيما حول ملف كامل لوحدي تطوير الديمقراطية والقانونية حول إغلاق المؤسسات الخيرية
- اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.

وسائل التحقق لكافة الأنشطة السابقة:

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- إصدار ونشر عدد من النشرات والتطورات بشأن حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله.
- يوجد لدى الوحدة نحو (٢٨٠٠) تقرير ميداني عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة نحو ١٠٠ اتصال هاتفي من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- صدر تقرير شامل حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في أراضي السلطة الفلسطينية.
- صدر تقرير حول تزايد انتهاكات حقوق الإنسان بأيد فلسطينية منذ بدء العدوان على غزة.

مخرج رقم (٢)

زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان
نفذت الوحدة العديد من النشاطات على النحو التالي:

النشاط الأول:

إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، بواقع نشرة كل أسبوع تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي
يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون المواطنون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع.
ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث على أرض الواقع.
وتقوم مديرة الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في قطاع غزة والضفة الغربية والتي لا تستثني أي انتهاك مهما كان حجمه. وهذا يتطلب وقت وجهد غير عادي، وتحقيق في كل حادثة، حرصاً من المركز على الموضوعية. وتحرص الوحدة على إصدار هذا التقرير بصورة منتظمة، وتكون ملزمة أمام لجنة البرنامج في المركز بجاهزية التقرير بشكله النهائي كل يوم خميس من كل أسبوع، فيما تكون الوحدة ملزمة بتوريد مادة التقرير أولاً بأول للترجمة باللغة الإنجليزية.

مؤشرات القياس

- إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- توزيع النشرة الأسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلكترونياً ویدوياً.

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة (٥١) تقريراً أسبوعياً.
- هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعياً- يتم نشره أسبوعياً على صفحة المركز الإلكترونية - تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- الطلبات للحصول على التقارير لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.
- تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.

النشاط الثاني:

إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية. البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي، فور وقوع الحدث مباشرة، وفي عدة مرات أصدرت الوحدة بيانين أو أكثر في نفس اليوم. وشهد أكبر عدد للبيانات الصادرة عن المركز في يناير ٢٠٠٩ بسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع.

مؤشرات القياس

إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
وسائل التحقق

بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام (٤١) بياناً صحفياً.
التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية ويتم نشره في الصحافة المحلية.

النشاط الثالث:

إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند:

- تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته
- يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

- حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية
- يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسؤولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

- المشاركة في النشاطات الإعلامية
- يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإذلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز وخصوصاً عندما يكون هناك جرائم حرب متنوعة بالمناطق من قبل قوات الاحتلال أو تدهور الأوضاع الداخلية وقد أجرت الوحدة العديد من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

مؤشرات القياس

- زيارة المركز من قبل العديد من الأفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- توزيع التقرير الأسبوعي في القطاع وفي معظم محافظات الضفة الغربية.
- اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.
- تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
- القضايا التي حقق فيها المركز جبر ضرر أو تقديم مساعدة قانونية
- المشاركة في الفعاليات المجتمعية.
- قدم العديد من الباحثين الميدانيين ومن ضمنهم مديرة الوحدة مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.
- طلب العديد من الطلبة والباحثين الدارسين لمعلومات تخص أبحاثهم من خلال الوحدة.

وسائل التحقق

• زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعهم.

- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل .
- توزيع مئات النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه، فضلاً عن توزيع مماثل للتقرير السنوي للعام ٢٠٠٨
- مساعدة العديد من الباحثين والدارسين في تلقي معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومدعم بالإحصائيات اللازمة.
- إجراء العديد من المقابلات من قبل طاقم الوحدة ومديرة الوحدة على النحو التالي:

النشاط الرابع:

المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقتربها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكنهم. وخلال فترة العدوان على غزة وما تبعها ساهم باحثو الوحدة وبشكل غير مسبوق في جولات ميدانية من الوفود الأجنبية والعربية وموظفي المركز المحليين منهم والدوليين في إطلاعهم على حجم الدمار ومقابلة الضحايا.

مؤشرات القياس

- اطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

وسائل التحقق

- بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجنب أو وفود أكثر من ١٥٠ جولة ميدانية، وخصوصاً في فترة ما بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة، ومعظم الجولات كانت مع وفود أجنبية، ومع بعض الزائرين للمركز، وإطلاعهم على حجم الدمار الذي خلفه العدوان، فضلاً عن الزيارات المتخصصة للمنازل للجان التحقيق في العديد من الحالات الإنسانية.

وحدة المساعدة القانونية

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً إضافية واستثنائية لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في خطتها السنوية للعام ٢٠٠٩، بسبب ما أضيف إلى برنامج الوحدة من مهام أعقبت ما شهده بداية العام من استمرار الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي كان له الأثر الواضح على نشاطات الوحدة. وتعمل الوحدة على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندين الإسرائيلية والفلسطينية. وفيما يلي استعراض لجميع نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال عام ٢٠٠٩.

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨ عدواناً حربياً على قطاع غزة استمر لمدة ٢٣ يوماً، اعتبر الأوسع والأشرس في تاريخ الاحتلال ضد قطاع غزة. ونظراً لتلك التطورات، باشرت الوحدة القانونية بالعمل وبشكل قانوني ومكثف من أجل تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك، بناء ملفات قانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية. وقد شكلت تلك التطورات عبئاً إضافياً على كاهل الوحدة، مما حدا بها إلى الاستعانة بـ (٧) من المتطوعين الذين عملوا مع طاقم الوحدة على تقديم المساعدة القانونية للضحايا وذوهم، غداة انتهاء العمليات الحربية. وبالرغم من العبء الإضافي، إلا أن الوحدة أنجزت جميع نشاطاتها بحسب ما ورد في خطتها السنوية، وهي على النحو التالي:

مخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

- (١) الحد من ظاهرة التعذيب
- (٢) تحقيق ظروف اعتقال أفضل، بما في ذلك، تحسين الرعاية الصحية للمعتقلين
- (٣) الإفراج عن المعتقلين
- (٤) تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

النشاطات

واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال توفير محامين لزيارتهم والدفاع عنهم، وتقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة. بلغ عدد المعتقلين الذين استفادوا من الخدمات القانونية التي تقدمها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩، (١٥٠) معتقل فلسطيني، ويمكن إجمال هذه الخدمات على الشكل التالي:

تمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية:

قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ بتقديم المساعدة القانونية لـ ١٥٠ معتقل فلسطيني داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية. كما بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب (٥٢) زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني. جدير ذكره بأن كل معتقل يتلقى العديد من الزيارات من قبل المحامي.

تقديم الشكاوى والالتماسات أولاً الشكاوى:

- تقدمت الوحدة بعدد من الشكاوى لجهات متعددة ومختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية؛ المستشار القانوني لمصلحة السجون؛ المستشار القانوني الإسرائيلي؛ والنيابة العامة الإسرائيلية. ويمكن توضيح هذه الشكاوى على الشكل التالي:
- تقدمت الوحدة بشكاوى واحدة لوقف التعذيب. قدمت هذه الشكاوى للنيابة العامة الإسرائيلية من أجل فتح تحقيق فيها، بالإضافة لتابعة عدد من شكاوى التعذيب من سنوات سابقة.
 - تابعت الوحدة شكاوى إلى المستشار القانوني لوزارة الداخلية الإسرائيلية بخصوص قرار إبعاد معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية.
 - تقدمت الوحدة بشكاوى إلى النيابة الإسرائيلية قيادة المنطقة الجنوبية لتنفيذ قرار بالإفراج عن معتقل فلسطيني وإلغاء قرار الإبعاد إلى جمهورية مصر العربية.
 - تقدمت الوحدة بـ ١٦ كتاب إلى مصلحة السجون من أجل اتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة لفحص أحد المعتقلين الفلسطينيين الموجود في سجن السبع، من أجل الاطمئنان على وضعه الصحي.
 - تقدمت الوحدة بـ ٢ شكاوى لكل من مصلحة السجون، واللجنة الشعبية المناهضة للتعذيب، ورابطة الأطباء بخصوص وفاة المعتقل فضل شاهين في السجون الإسرائيلية.

ثانياً: الالتماسات:

- خلال العام ٢٠٠٩ تقدمت الوحدة بالتماسين، وهما كالتالي:
- بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، تقدمت الوحدة بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية من أجل معرفة مصير المعتقلين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم أثناء العدوان على قطاع غزة خلال الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩.
 - بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٩، تم تقديم التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص إعادة معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة إلى منطقة سكناه وذلك بسبب استمرار احتجازه بالرغم من صدور قرار بالإفراج عنه بشهر أغسطس ٢٠٠٨ وإعادته إلى منطقة سكناه.

- توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

تعمل الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل تحقيق ظروف اعتقال أفضل لهم وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات صحية إسرائيلية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية المناهضة للتعذيب، من أجل متابعة أوضاع المعتقلين الصحية في السجون الإسرائيلية الذين بحاجة لتوفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية. وقد قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ بتقديم مراسلات لكل من مصلحة السجون الإسرائيلية ورابطة أطباء لحقوق الإنسان و اللجنة الشعبية المناهضة للتعذيب من أجل زيارة ١٩ معتقل مريض في أماكن اعتقالهم لتقييم وضعهم الصحي والعمل على تحسينه.



- تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين
واصلت الوحدة استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في مدينة خان يونس ومخيم جباليا، حيث بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم (٢١٢) استشارة خلال العام ٢٠٠٩، علماً بأن الوحدة كانت تعمل خلال فترة العدوان على قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، تحت الخطر من أجل مساعدة أهالي المعتقلين لمعرفة أماكن اعتقالهم.

المحامي في وحدة المساعد
القانونية، إبراهيم
الصوراني، خلال تلقيه
إحدى الشكاوى من مواطنين

مؤشرات القياس:

- بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ١٥٠ معتقل فلسطيني.
- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد متابعة الوحدة للمفاتيح ٧٢ معتقل، حيث تم الإفراج عنهم دون توجيه لوائح اتهام بحقهم.
- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ٥٢ زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم لمعرفة ظروف اعتقالهم.
- تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ١٩ معتقل مريض، وذلك من أجل زيارتهم وتحسين ظروفهم الصحية.
- تلقت الوحدة رداً عدد (٢) من المستشار القانوني لوزارة الداخلية الإسرائيلية بخصوص قرار إبعاد معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية.
- تلقت الوحدة رداً من النيابة الإسرائيلية -قيادة المنطقة الجنوبية يفيد بأنهم بانتظار مصادقة جهاز الشاباك (الشين بيت) الإسرائيلي وشرطة الحدود الإسرائيلية على إلغاء قرار إبعاد معتقل فلسطيني إلى جمهورية مصر العربية والإفراج عنه، وإعادته إلى قطاع غزة منطقة سكانه.
- تلقت الوحدة رداً إيجابياً من دائرة الهجرة الإسرائيلية بخصوص إلغاء قرار إبعاد معتقل فلسطيني إلى جمهورية مصر العربية، يفيد بتصديق شرطة الحدود الإسرائيلية على قرار الإفراج عن المعتقل وإعادته إلى قطاع غزة منطقة سكانه.
- الحصول على لوائح اتهام لـ ٢٥ معتقلين، الحصول على قرار حكم لـ ١٨ معتقل.
- أصدرت الوحدة بيان خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال، تم التطرق فيه إلى أوضاع المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية.
- تقديم ٢١٢ استشارة لأهالي المعتقلين الذين زاروا الوحدة في مقرات المركز.
- بلغ عدد الالتماسات التي تقدمت بها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ خاصة بالمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال التماسين، وكانت النتيجة ايجابية بخصوص قرار الإبعاد الخاص بالمعتقل الفلسطيني.
- زيادة عدد المراجعين يعكس مدى ارتياحهم للمساعدات القانونية التي تقدم لهم.

وسائل التحقق:

- -رصدت الوحدة زيادة واضحة لعدد حالات الاعتقال من سكان قطاع غزة.
- - رصدت الوحدة ١٤ قرار اعتقال (مقاتل غير شرعي) بحق معتقلين فلسطينيين تم اعتقالهم أثناء فتره الحرب على غزة.
- - رصدت الوحدة استخدام المعتقلين كدروع بشرية أثناء الحرب على قطاع غزة واعتقالهم.
- - تلقت الوحدة رداً إيجابياً في الالتماس المقدم بخصوص قرار الإبعاد الخاص بالمعتقل الفلسطيني.
- - من خلال متابعة الوحدة لهذا الملف الصحي رصدت عدداً من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة لظروف الإنسانية التي يعيشونها داخل السجون.
- - مساعدة الوحدة لمعتقلين سابقين في الحصول على لوائح الاتهام بعد الإفراج عنهم.
- - مساعدة الوحدة لذوي المعتقلين وذلك لتسهيل إجراءات دفع كالتأمين لأبنائهم المعتقلين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- - رصد الوحدة صدى واسع من المهتمين في بشؤون الأسرى بالبيان الخاص الذي أصدرته الوحدة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.

مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقوقهم في التعويضات

(١) الحصول على تعويضات للضحايا

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب

(٢) تنظيم لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية العالمية

(١) الحصول على تعويضات للضحايا:

ولتنفيذ هذا المخرج تم التقيد بالنشاطات المرصودة في الخطة لعام ٢٠٠٩، وكانت على النحو التالي:

التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم الحرب الإسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها ١٠٢٢ ملف، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي أعدتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٤١١
إصابة	٣٢٠
تدمير وسلب ممتلكات	٣٠٢
المجموع	١٠٣٣

تقديم الشكاوى والمراسلات

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً قوية واستثنائية في مساعدة المواطنين الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. فقد عملت الوحدة تحت الخطر وواصلت العمل بشكل مكثف من أجل مساعدة الضحايا، حيث استعانت بفريق من المتطوعين مكون من ٧ محامين، من أجل إنجاز العمل في مدة معينة، لضمان حق الضحايا في التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية، خاصة وأن التعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٢ قيدت مدة إرسال البلاغ الخطي لوزارة الدفاع الإسرائيلية بـ ٦٠ يوماً وهي فترة قصيرة جداً هدفها إضاعة حق الضحية.

فقد قامت الوحدة القانونية بإرسال ٩٥٥ شكوى نيابة عن الضحايا الانتهاكات الإسرائيلية، حيث تم توجيه الشكاوى إلى كل من النيابة العسكرية الإسرائيلية وضابط ركن التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية للتحقيق فيها وجبر الضرر عن المواطنين المتضررين. تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، وهي موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكاوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
قتل	٣٩٢	قيد المتابعة
إصابة	٢٩٥	قيد المتابعة
تدمير و سلب ممتلكات	٢٦٨	قيد المتابعة
المجموع	٩٥٥	قيد المتابعة

هذا بالإضافة إلى أن الوحدة القانونية خلال نفس الفترة السابقة قامت بإرسال ١٠٣٣ بلاغاً خطياً إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٢.

- توجهت الوحدة بـ ٢ شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية وللمستشار القانوني لوزارة الدفاع الإسرائيلية بخصوص تدمير منازل مواطنين مدنيين في منطقة خزاعة - شرق خان يونس، وبمنطقة حي الشجاعية - شرق مدينة غزة من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، خلال فترة العدوان على قطاع غزة.
- ناهيك عن متابعة الوحدة للعديد من الشكاوى التي قدمت في العام الماضي حيث وجهت العشرات من رسائل التذكير للنيابة العسكرية الإسرائيلية وضابط ركن التعويضات.

شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وقد قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩، بمتابعة (٢٨) شكوى بهذا الخصوص لكل من الشرطة البحرية والنيابة الإسرائيلية ووزراء الدفاع، ٥ منها متابع من العام المنصرم، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٢) شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكاوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سليبي	قيد المتابعة
مصادرة قارب صيد	٢٤	١٩		٥
تدمير و حرق قوارب صيد	٢		١	١
اصطدام بقوارب الصيد	١			١
مطاردة واعتراض قوارب صيد	١	١		
المجموع	٢٨	٢٠	١	٧

ناهيك عن تعرض الصيادين أنفسهم للخطر الشديد حيث تقوم الشرطة البحرية الإسرائيلية باعتقال جميع الصيادين الذين يتواجدون على متن قواربهم وتقوم بالاعتداء عليهم بإطلاق الأعيرة النارية عليهم بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر لإرهابهم، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم باحتجازهم والتحقيق معهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومن ثم تقوم بالإفراج عنهم عن طريق معبر بيت حانون- إيرز.

بالإضافة إلى تعرض الصيادين إلى إطلاق النيران في بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٩ قامت الزوارق الحربية الإسرائيلية بإطلاق الأعيرة النارية على ثلاثة صيادين أثناء قيامهم بالصيد في المنطقة المسموح بها للصيد قبالة شاطئ منطقة السودانية، الأمر الذي أدى لمقتل أحدهم وإصابة اثنين آخرين. بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٩، تقدمت الوحدة باستمرار أضرار لضابط ركن التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية. وبتاريخ بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٩، تقدمنا بشكاوى للنيابة العسكرية قيادة المنطقة الجنوبية لفتح ملف تحقيق في الحادث، وما زال الموضوع قيد المتابعة.

قضايا ومحاكم

لا تزال الوحدة القانونية تتابع العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير ممتلكات، واعتداءات على معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

١. بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠٠٩ تم رفع قضية تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص مقتل ٢ أطفال من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.
٢. بتاريخ ٠١ يونيو ٢٠٠٩ تم تقديم التماس للمحكمة الإدارية ببيتر السبع بخصوص الإفراج عن قارب صيد .
٣. بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ تم رفع قضية تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص وفاة مريض نتيجة منع الجهات المختصة الإسرائيلية بحاجز إيرز السماح له من السفر لتلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية.
٤. بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ تم رفع قضية تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص إصابة الصحفي عماد غانم بتاريخ ٠٥ يوليو ٢٠٠٧ من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.

مؤشرات القياس

- رفع ٢ قضايا تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية.
- رفع التماس للمحكمة الإدارية ببيتر السبع بخصوص الإفراج عن قارب صيد.
- تلقت الوحدة رد إيجابي عدد ٢ من النيابة الإسرائيلية بخصوص استعادتهم بدفع تعويض مالي لاثنتين من الصيادين لفقدان قواربهم، و جاري حالياً التفاوض على مبالغ التعويض.
- التعاون مع وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز بإصدار تقرير خاص بالاعتداءات على الصيادين، حيث تم تزويدهم بالعديد من الشواهد الحية حول الاعتداءات المستمرة للصيادين من قبل الشرطة البحرية الإسرائيلية، ودور الوحدة في المساعدة القانونية المقدمة لهؤلاء الصيادين.
- تلقى الوحدة رداً سلبياً من النيابة العسكرية الإسرائيلية وللمستشار القانوني لوزارة الدفاع الإسرائيلية بخصوص تدمير منازل مواطنين مدنيين في منطقة خزاعة - شرق خان يونس، وبمنطقة حي الشجاعية - شرق مدينة غزة من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، خلال فترة العدوان على قطاع غزة.
- تمكنت الوحدة من استعادة مبلغ مالي سرق من قبل جندي تابع لقوات الجيش الإسرائيلي خلال عدوانها على المدنيين وممتلكاتهم من سكان قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩.

- تنفيذ الوحدة القانونية للادعاءات الزائفة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بشأن أعداد القتلى خلال العدوان على قطاع غزة، وقد أكدت على الأعداد الكبيرة من القتلى بين صفوف المدنيين والهجمات العشوائية والقتل العمد والتدمير الشامل واستخدام أسلحة مثل الفسفور الأبيض في مناطق مأهولة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يمثل استخداماً مفرطاً للقوة وانتهاكاً واسع النطاق للقانون الإنساني الدولي.
- تصميم الوحدة القانونية على فتح ملفات تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبتها على قطاع غزة فيما يسمى بعملية الرصاص المصبوب وذلك من خلال إرسال شكاوي الضحايا، بالرغم من قيام النائب العام الإسرائيلي بإغلاق التحقيق في تلك الجرائم، ومحاولة السلطات العسكرية الإسرائيلية إضفاء الشرعية على جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- متابعة ٨٩ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا.
- دفع رسوم قضايا وكفالات مالية للعديد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية والخاصة بالتعويض.

وسائل التحقق

- رصد لعدد الملفات: بلغ عدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ١٠٢٢ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.
- رصد عدد الردود: تلقت الوحدة القانونية العديد من الردود من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:

جدول رقم (٤)

الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال العام ٢٠٠٩

المجموع	قيد المتابعة	رد سلبي	رد ايجابي	الجهة ذات العلاقة
٩٠	٤٨	٤٢	لا يوجد	ضابط ركن التعويضات وزارة الدفاع
٤٤	٤٤	-	لا يوجد	النيابة العسكرية الإسرائيلية - المنطقة الجنوبية
١١٨	١١٨		لا يوجد	الشرطة العسكرية الإسرائيلية
٢٥٢	٢١٠	٤٢		المجموع

×ملاحظة:

- ١- من خلال الردود التي تلقتها الوحدة القانونية على شكاوي الضحايا نتيجة العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة تلقت رداً واحداً من مكتب التعويضات يفيد بأن الشكاوى - استمارات الأضرار - الخاصة بضحايا العدوان على غزة ما زالت قيد الفحص والمتابعة.
- ٢- بناءً على الشكاوي التي تقدمت بها الوحدة القانونية للنيابة العسكرية الإسرائيلية قامت النيابة بفتح ملفات تحقيق في الجرائم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بحق الضحايا المدنيين، وقد طلبت من الوحدة سماع أقوال بعض الضحايا، وعليه تم التنسيق لهم من أجل التوجه إلى معبر بيت حانون - إيرز برفقه محامي الوحدة القانونية لسماع أقوالهم من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية حيث بلغ عددهم ٣٥ شاهد وضحية.

رصد لعدد القرارات والسوابق القضائية

- أصدرت المحكمة الإدارية بئثر السبع قراراً إيجابياً واحداً، وذلك الإفراج عن قارب صيد.
- صادقت المحكمة الإسرائيلية حول تسوية ودية بدفع مبلغ ٢٠٠ ألف شيكل لعائلة المواطن سيد أبو صفرة، والذي قتل من قبل الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٨.
- صد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات عالية جداً، لا يستطيع أحد من الضحايا دفعها، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.
- صد الوحدة لحالة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالاته ما يؤدي إلى إسقاطها وإضاعة حق الضحايا من التعويض.

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب:

يعتبر اللجوء إلى الولاية القضائية الدولية البديل القانوني لمتابعة ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلييين من أهم الملفات التي تعمل عليها الوحدة القانونية وذلك لتقديم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحاكم المختصة، سيما وأن السلطات الإسرائيلية وخاصة النائب العام الإسرائيلي يعملان جاهدين من أجل عدم التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة و العمل على إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة وحماية مرتكبيها من العدالة . وعليه باشرت الوحدة بالعمل بشكل قانوني ومهني خلال العام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، حيث تم إعداد وتجهيز ملفات خاصة بمئات الضحايا بالتعاون مع محامين دوليين من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية وتحديدًا في بريطانيا و اسبانيا، هذا بالإضافة لمتابعة القضايا التي تم رفعها في الفترة السابقة ويمكن عرض هذا النشاط النحو التالي:

التوثيق القانوني وبناء الملفات:

عمل محامو الوحدة القانونية خلال العام ٢٠٠٩ على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكان أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة ١٠٢٣ ملفاً، موزعة على النحو التالي:

جدول الملفات التي وثقتها الوحدة قانونياً خلال العام ٢٠٠٩ موزعة حسب الموضوع

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٤١١
إصابة	٢٢٠
تدمير وسلب ممتلكات	٢٠٢
المجموع	١٠٢٣

توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

واصلت وحدة المساعدة القانونية جهودها الحثيثة والمستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحامين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في إطار مسؤوليتهم عما يقترفونه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث تم تجهيز وإعداد القضايا نيابة عن الضحايا من أجل رفعها أمام المحاكم الوطنية في الدول التي تجيز نظمها القضائية استخدام الولاية القضائية الدولية وخاصة في بريطانيا واسبانيا.

• بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، استقبل المركز مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أمريكا، في إطار زيارة هدفها الأساسي توطيد وتوثيق علاقات التعاون بين كل من المركزين.

• هذا بالإضافة إلى استمرار المتابعة في القضايا المرفوعة ضد مجرمين الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية فقد صدرت عدة قرارات هامة بهذا الخصوص من المحاكم الدولية تمثلت في التالي:-

• بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، قررت المحكمة الوطنية الأسبانية، وهي أعلى هيئة قضائية باسبانيا متول سبعة قادة عسكريين إسرائيليين أمام المحكمة في أسبانيا خلال مدة ٣٠ يوماً، وإلا ستصدر بحقهم أوامر اعتقال دولية، والمشتبه بهم السبعة هم كل من: (١) بنيامين بن إيلعازر، وزير البنى التحتية الإسرائيلي حالياً، الذي شغل في حينه منصب وزير الدفاع؛ (٢) مايكل هيرتسوغ، السكرتير العسكري لوزير الدفاع في حينه؛ (٣) موشيه يعالون، رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق؛ (٤) دان حالوتس، قائد سلاح الجو؛ (٥) أبراهام ديختر، مدير المخابرات الإسرائيلية؛ (٦) دورون ألوغ، الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي؛ و(٧) غيوروا ايلاند، الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن الوطني.

وبالإضافة إلى هذا القرار بالغ الأهمية، أعلنت المحكمة أنه إذا ما ثبت توفر نية إبادة السكان الفلسطينيين، فإنه ربما ستوجه للمشتبه بهم تهمة الإبادة الجماعية، مع العلم بأن القضية مرفوعة من العام الماضي.

• بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠٠٩، أعلن القاضي فيرناندو أندريو من محكمة إسبانيا الوطنية، قراره بمواصلة التحقيق في أحداث الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على حي الدرج في يوليو من العام ٢٠٠٢، الذي نتج عنه مقتل ١٦ فلسطينياً، من بينهم ١٤ من المدنيين. ويمثل هذا القرار خطوة هامة نحو تحقيق العدالة للضحايا، كما يمهّد الطريق أمام تطبيق مبدأ المحاسبة، الذي قد يتم من خلاله تحميل مجرمي حرب إسرائيليين مشتبه فيهم المسؤولية عن المعاناة التي تسببوا بها لسكان المدنيين في قطاع غزة.

- تقديم استئناف إلى المحكمة العليا الإسبانية ضد قرار محكمة الاستئناف الإسبانية ، حيث انه وبتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩ صوتت محكمة الاستئناف الإسبانية بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل أربعة لصالح قرار بإغلاق ملف تحقيق المحكمة الوطنية الإسبانية في الهجوم على حي الدرج في عام ٢٠٠٢ .
- متابعة الوحدة للقضية التي تم رفعها أمام هيئة قضائية هولندية في شهر مايو ٢٠٠٨ ضد أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بناء على ادعاء المواطن خالد جمعة الشامي، الذي كان أحد ضحايا التعذيب في الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ . وقد تقدم الضحية بطلب للسلطات القضائية الهولندية التي أخفقت في اعتقال مدير المخابرات الإسرائيلية في حينه، عامي أيلون، بسبب تأخر مجمع النواب العامين الهولنديين في إصدار قرار يقضي بأن عامي أيلون لا يتمتع بالحصانة، الذي يشغل حالياً منصب وزير بلا حقيبة في الحكومة الإسرائيلية، بينما كان في زيارة لهولندا وكان يشغل سابقاً منصب رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت) في الفترة الممتدة من ١٨ فبراير ١٩٩٦ إلى ١٤ مايو ٢٠٠٠ .
- بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٠٨ ، تقدم المواطن خالد الشامي من خلال محاميه بطلب إلى محكمة الاستئناف في لاهاي من أجل إصدار أمر إلى النيابة لفتح تحقيق جنائي مع أيلون، وإصدار أمر تسليم أو أمر اعتقال دولي لضمان تواجده في هولندا خلال أية محاكمة، وكخيار آخر، يطالب السيد الشامي على الأقل بإصدار أمر بإجراء "تحقيق استباقي" لكي يكون بالإمكان فتح ملف تحقيق جنائي.
- هذا بالإضافة لعلاقة المركز مع العديد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك و التي تعنى في عملها بملاحقة مجرمي الحرب، وكذلك مؤسسة هيكرمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة، حيث تم التعاون معهم في قضايا مماثلة، ضد مجرمين حرب إسرائيليين من بينهم اللواء المتقاعد دورون الموج الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي ، حيث صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ أمر توقيف من رئيس محكمة صلح لندن، تيموثي ووركمان، بحقه وبسبب فراره من العدالة لم يتم تنفيذ هذا القرار.

مؤشرات القياس

- لا تزال الوحدة مستمرة في استخدام الولاية القضائية الدولية في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي في بعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم حيث تقتضي الإجراءات القانونية اعتقال أو توقيف لمجرمي الحرب للتحقيق معهم، وفي ذلك تقييد لحركة مجرمي الحرب الإسرائيليين على المستوى الدولي وذلك بسبب وجود قضايا مودعة ضددهم وتحسباً من الاعتقال.
- بلغ عدد القرارات التي صدرت من المحكمة الوطنية الإسبانية قرار واحد يقضي بمثل سبعة قادة عسكريين إسرائيليين سابقين أمام المحكمة في أسبانيا خلال مدة ٢٠ يوماً، وإلا ستصدر بحقهم أوامر اعتقال دولية، هذا بالإضافة إلى أن المحكمة أعلنت أنه إذا ما ثبت توفر نية إبادة السكان الفلسطينيين، فإنه ربما ستوجه للمشتبه بهم تهمة الإبادة الجماعية.
- بلغ عدد الدعاوى القضائية المتابعة ضد مجرمين حرب إسرائيليين (٢) قضية، حيث رفعت أمام القضاء الإسباني والقضاء الهولندي، في خلال العام المنصرم.
- قبول المحكمة الوطنية الإسبانية الدعوى القضائية المقدمة من قبل المركز وشركائه ضد سبعة من مسؤولين عسكريين سابقين.
- قبول المحكمة الوطنية الهولندية الدعوى القضائية المقدمة ضد عامي ايلون الذي كان يشغل منصب رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت) .
- متابعة الطلب الذي قدم لمحكمة استئناف لاهاي من أجل إصدار أمر إلى النيابة لفتح تحقيق جنائي مع عامي أيلون، وإصدار أمر تسليم أو أمر اعتقال دولي لضمان تواجده في هولندا خلال أية محاكمة. وكخيار آخر، يطالب الضحية خالد الشامي الأقل بإصدار أمر بإجراء "تحقيق استباقي" لكي يكون بالإمكان فتح ملف تحقيق جنائي.
- بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٩ وإنكاراً للعدالة رفضت محكمة الاستئناف في هولندا الاستئناف المقدم في قضية عامي أيلون الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت) ، على الرغم من تقديم المواطن خالد الشامي من خلال محاميه أدله كافية تتيح للمحكمة إدانة عامي أيلون بممارسة التعذيب بحقه.
- الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.
- تقييد حركة عدد من المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضددهم.
- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون الموج والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.
- - مصادفه مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق الدولية المنبثقة عن جامعة الدول العربية حول الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية أثناء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.
- إصدار بيانات صحفية، حول قرارات المحكمة الوطنية الإسبانية، والتطورات التي حصلت في القضاء الإسباني.

وسائل التحقق

- رصدت الوحدة قرار واحداً صدر من المحكمة الوطنية الإسبانية بخصوص ممثل سبعة قادة عسكريين إسرائيليين سابقين أمام المحكمة في أسبانيا خلال مدة ٣٠ يوماً، وإلا ستصدر بحقهم أوامر اعتقال دولية.
- رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمين بهذا الموضوع.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.
- صدت الوحدة لحالة من الخوف بين قادة الاحتلال الإسرائيلي وتقييد حرية الحركة لديهم، على اثر القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة.
- تميم وزارة الخارجية الإسرائيلية على المسؤولين الإسرائيليين، سياسيين وعسكريين بضرورة الرجوع للوزارة قبل توجه أحدهم إلى الدول المنوي السفر لها للتحقق فيما إذا كان في تلك الدولة قضية مودعة ضده وفق مبدأ الولاية القضائية الدولية.

(٣) تنظيم اجتماعات خبراء و لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية:

العمل على الاجتماعات المكتملة لمؤتمر ملجا (Malaga):

بتاريخ ٢٢ - ٢٤ يونيو ٢٠٠٩ نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الإسباني ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية مؤتمرين في العاصمة الإسبانية مدريد في المركز الثقافي الإسباني والكونفرس دفاعاً عن الولاية القضائية الدولية. ويأتي تنظيم هذين المؤتمرين في إطار الاحتجاج على التعديلات المقترحة على التشريع الاسباني فيما يتصل بالولاية القضائية الدولية.

مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة:

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. فقد شهد العام ٢٠٠٩ استمراراً لإغلاق كافة معابر القطاع الحدودية واستمرار سلطات الاحتلال إحكام حالة الحصار الشامل لنحو مليون ونصف المليون فلسطيني، بالإضافة إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية لسكان قطاع غزة وزيادة أعداد حالات الوفيات نتيجة عرقلة السماح لهم من السفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة. واستثنى من ذلك فتح المعابر جزئياً ولأيام معدودة، ولمئات محددة جداً. بالإضافة إلى الدور والجهد الإضافي الذي بذلته الوحدة القانونية وخاصة في ملف العلاج بعد الأزمة التي شهدتها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية والتي استمرت قرابة الشهر، والتي كان لها الأثر الواضح على القطاع الصحي لمرضى قطاع غزة، حيث تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

شكاوى واعتراضات

تابعت الوحدة القانونية ٤٠٨ شكاوى خلال العام ٢٠٠٩، حيث قدمت فيها شكاوى لمركز الحالات الإنساني بجازز ايرز، الجدول التالي يوضح النشاطات.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكاوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبى	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	٦٤	٥٥	٧	٢
حرمان مواطنين من دخول الضفة الغربية للعلاج	١٣٢	٨٤	٤٤	٤
منع مواطنين من مرافقة مرضى للعلاج	١٧٨	١٢٤	٥٠	٤

منع مواطنين من حاملي الهوية الإسرائيلية من العودة إلى قطاع غزة للالتحاق بأسرهم	٢	٢		
منع مرضى من السفر للخارج لتلقي العلاج، والدراسة، وأسباب أخرى	٢٠	١٠	١٠	-
منع مواطنين من دخول إسرائيل والضفة الغربية للالتحاق بأسرهم	٩	١	٧	١
منع مواطنين من السفر داخل إسرائيل لإجراء مقابلة في السفارة الأمريكية للسفر للدراسة	١	-	١	-
لم شمل	١	-	-	١
رفض تجديد مغلط وتجدد تصريح	١	١	-	-
المجموع	٤٠٨	٢٧٧	١١٩	١٢

- نتيجة لعدم تلقي ردود وللمردود السلبية التي تلقتها الوحدة القانونية وتحديداً في المنوعين من الحرية والتنقل لتلقي العلاج قامت الوحدة بالتوجه بـ (٤٣) اعتراضاً إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة الإسرائيلية. وكانت النتيجة ٢٨ إيجابي، ١٥ سلبي.
- ناهيك عن إرسال العديد من رسائل التذكير في شكاوى سابقة لم يتم الرد فيها.
- تقديم كتاب لبنك لؤومي - فرع المجدل - بإسرائيل من أجل الحصول على ادخار لمواطن فلسطيني منع من دخول إسرائيل للتوجه إلى البنك لسحب ادخاره.

■ قضايا والتماسات

تابعت الوحدة الالتماس المقدم بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٠٨، مع عدد من المؤسسات الحقوقية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع الوقود عن سكان قطاع غزة، وذلك خرقاً لقرار المحكمة الصادر في شهر يناير من العام ٢٠٠٨.

■ علاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان:

- قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية التنقل والحركة للخارج، واقتصرها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة.
- توجيه عدد (٣٦) خطابات لرابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تحديد موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لعدد من مرضى لم تتوفر إمكانية تشخيص حالتهم المرضية في قطاع غزة، وكانت النتيجة ٢٢ إيجابي، ٣ سلبي.
- متابعة كتاب وجه خلال العام ٢٠٠٨ مدير مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية بالقدس من أجل إعفاء طفلة مريضة من المستشفيات المالية المترتبة على مصاريف علاجها - وكانت النتيجة إيجابية.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ٤٠٨ شكاوى.
- عدد الردود التي تلقتها الوحدة ٣٩٦ رداً حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة، منهم ٢٧٧ إيجابي، ١١٩ سلبي.
- بلغ عدد الاعتراضات التي قدمت إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة ٤٣ اعتراضاً.
- بلغ عدد الردود على الاعتراضات المقدمة لدائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة ٤٢ ردود، ٢٨ إيجابي، ١٥ سلبي.
- بلغ عدد الردود الإيجابية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجهة لرابطة الأطباء ٣٦ رداً.
- تلقى الوحدة رداً إيجابياً من بنك لؤومي - فرع المجدل - بصرف ادخار مواطن فلسطيني.
- بلغ عدد الالتماسات المتابعة مع مؤسسات حقوق الإنسان التماس واحد وهو خاص بمنع تزويد قطاع غزة بالكهرباء والوقود.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة من خلال متابعة ملف المحرومين من حرية الحركة عدداً من الردود المتنوعة.

- رصدت الوحدة عدد من القرارات النوعية الصادرة من المحاكم الإسرائيلية بخصوص المرضى ومرافقيهم بعدم السماح لهم بالسفر للعلاج داخل إسرائيل ولكن سمحت لهم بالسفر للعلاج إلى مصر أو الأردن.
- رصدت الوحدة عدد لحالات الوفيات جراء منعهم وإعاقة مرورهم عبر معبر بيت حانون - إيرز.

مخرج رقم (٤)

حشد التأييد و المساهمة في جهود المركز في فضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوي الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها

- (١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).
- (٢) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
- (٣) تقديم المساعدة والاعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

(١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

بتاريخ ١٥ و ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩ قدم مدير المركز مداخلة شفوية في الجلسة الاستثنائية الثانية عشر لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، هذه الجلسة الاستثنائية عقدت لمناقشة «أوضاع حقوق الإنسان في الأرض المحتلة والقدس الشرقية»، وقد نوقش في الجلسة ثلاث قضايا منفصلة تركز على ضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية ونتائج وتوصيات تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة (تقرير غولدستون)، والحصار غير القانوني الذي تواصل إسرائيل فرضه على قطاع غزة.

(٢) تقديم المساعدة والاعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

قدمت الوحدة القانونية المساعدة والاعون لعدد من المنظمات الدولية التي تتابع وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ كان:

- من الفترة ما بين ٢٤ - ٢٨ يناير ٢٠٠٩ عقد لقاءات ومرافقة لجنة تقصي الحقائق التابعة للفدرالية الدولية، بخصوص التحقيق في المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين وممتلكاتهم خلال العدوان على قطاع غزة في الفترة ما بين (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى تاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٩)، حيث تم التنسيق لهم في العديد من الجولات الميدانية في مختلف القطاع، زيارة عدد من ضحايا الجرائم الإسرائيلية وشهود العيان، وتزويدهم بالمستندات والوثائق القانونية.
- بتاريخ ٠٢ فبراير ٢٠٠٩ تم عقد اجتماع مع اللجنة المركزية لتوثيق وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والتابعة للحكومة في قطاع غزة.
- في الفترة ما بين ٢٣ - ٢٧ فبراير ٢٠٠٩ مرافقة لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن جامعة الدول العربية حول جرائم الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة في الفترة ما بين (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى تاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٩)، والتي تضم ستة من الخبراء الدوليين في مجال القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، هم: جون دوغارد، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ فن لين جيم، القاضي والخبير القانوني؛ بول ديفارت، الخبير في القانون الدولي؛ غونزالو بوي؛ رايلين شارب، المحامية الدولية؛ فرانشيسكو كورتري ريال، الخبير في الطب العدلي. كما ضم الوفد أيضاً ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، هم: رضوان بن خضر، المستشار القانوني للأمين العام؛ المستشار علياء الغصين، مدير إدارة شؤون فلسطين؛ والهام الشجني، سكرتير أول إدارة السياسات السكانية والهجر حيث تم إعداد برنامج متكامل لهم، حيث تم التنسيق لجولاتهم الميدانية، حيث قام أعضاء اللجنة بعشرات الزيارات الميدانية لأنحاء مختلفة في القطاع، والتقوا مع العشرات من ضحايا الجرائم الإسرائيلية وأقربائهم وشهود العيان. كما التقوا أيضاً مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، ممثلي منظمات حقوق الإنسان؛ ممثلين عن منظمات دولية؛ شخصيات رسمية؛ أعضاء في المجلس التشريعي؛ وشخصيات سياسية، بالإضافة لتقديم الدعم اللوجستي لهم. وتزويدهم بالمستندات والأوراق القانونية التي طلبوها.
- مساعدة بعثة تقصي الحقائق المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان إلى قطاع غزة، و المفوضة بـ "التحقيق في كافة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي من الممكن أن تكون قد ارتكبت في سياق العمليات العسكرية التي جرت خلال الفترة الممتدة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩، سواء قبل أو خلال أو بعد تلك العمليات." ويتأسس البعثة القاضي ريتشارد غولدستون، رئيس هيئة الادعاء في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المختصتين برواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتتألف البعثة أيضاً من البروفيسور كريستين تشينكين، أستاذة القانون الدولي في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والسيدة هينا جيلاني، محامية المحكمة العليا في باكستان وممثلة الأمين العام بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والعقيد (متقاعد من القوات المسلحة الأيرلندية) ديزموند ترافرز، عضو مجلس إدارة معهد التحقيقات الجنائية الدولية، حيث التنسيق لهم في العديد من الجولات الميدانية في مختلف القطاع، زيارة عدد من ضحايا الجرائم الإسرائيلية وشهود العيان.



محامو الوحدة القانونية يقدمون شرحاً لأعضاء وفد لجنة تحقيق التابعة للامم المتحدة بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٩

- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ استقبل المركز مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أمريكا، في إطار زيارة هدفها الأساسي توطيد وتوثيق علاقات التعاون بين كل من المركزين.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٠٢ اجتماع تليفوني مع المحامين الأسبان والبريطانيين، لمناقشة القضايا المرفوعة أمام القضاء الدولي.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٣ اجتماع مع وفد من وزارة الداخلية يرأسه الأستاذ علي النابلسية مدير العلاقات العامة بالوزارة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣٠ اجتماع مع محامية بريطانية **Angela gaff**.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٠٢ لقاء مع أندريه مارتي مراسل القناة السويسرية في فلسطين لعمل فلم وثائقي حول عائلة السموني إيدي ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٩ لقاء مع وفد من مدافعي حقوق الإنسان لشرح الأوضاع الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- بتاريخ ٢٦-٢٧/١٠/٢٠٠٩ استقبل المركز وفدا يضم عددا من العاملين في المجال الطبي، حيث تم تنسيق لهم زيارة ميدانية لمناطق مختلفة في قطاع غزة التي الحق بها العدوان الإسرائيلي الدمار.
- بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٩ لقاء مع وفد من منظمة **Oxfam International** حيث تم استعراض التدهور في حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة في ظل استمرار جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين.
- بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٩ لقاء مع وفد منظمة **Christian aid** حيث تم استعراض التدهور في حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة والتدهور المستمر على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين بفعل الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم.
- بتاريخ ٠٤/١١/٢٠٠٩ لقاء مع وفد فرنسي من المجلس العام لمقاطعة إيسون جنوب باريس، حيث تم استعراض التدهور في حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار المجحف المفروض على القطاع.
- بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٩ استقبل المركز وفدا من الممثلة النرويجية لدي السلطة الفلسطينية، حيث تم استعراض حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة وخاصة قطاع غزة، والأوضاع الداخلية الفلسطينية، واستعراض النشاطات والخطط، وسبل مواجهة حالة التدهور الغير مسبوق في أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٩ إجراء لقاء مع أحد موظفي الصليب الأحمر بغزة من أجل التنسيق والتعاون في العديد من القضايا الإنسانية المتمثلة في المرضي وإعادة الجثامين ولم الشمل وغيرها من القضايا الإنسانية.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد اللجان والوفود التي قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم ١٦ لجنة ووفد تابعين لجهات دولية.
- القيام مع لجان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بإجراء زيارات ميدانية لجميع أماكن قطاع غزة التي وقع عليها العدوان.
- أصدرت الوحدة القانونية عدداً من البيات الصحفية ذات العلاقة حول مهام لجان التحقيق والوفود ودور المركز معهم.
- تلقى المركز رسالة شكر من رئيس مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية حول الجهد الذي بذله المركز مع لجنة الخبراء المستقلين الموفده من الجامعة العربية.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة حالة من الارتياح من قبل اللجان في التعامل مع الوحدة.
- رصدت الوحدة اعتماد بعض اللجان والجهات المعلومات القانونية من الوحدة من خلال الاطلاع على الملفات القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وخلال الزيارات الميدانية لمكان الانتهاك، وتضمينها في تقاريرهم.

مخرج رقم (٥)

المساهمة في التوعية القانونية

- الاستشارات القانونية للمراجعين.
- المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز.

(١) الاستشارات القانونية للمراجعين:

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. وقد بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية خلال العام ٢٠٠٩ (٤٨٤٤) مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي تقدم بها محامو الوحدة ٢٨٧٦ استشارة.

■ مؤشرات القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٤٨٤٤ مراجعاً.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ٢٨٧٦ استشارة متنوعة.

■ وسائل التحقق

- آراء المراجعين: أبدى المراجعون ارتياحهم للخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.

(٢) المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز:

بسبب الضغوط التي كانت على كاهل طاقم الوحدة القانونية من توثيق ملفات الحرب الإسرائيلية والتي ترتبت نتيجة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، لم تتمكن الوحدة كعادتها من المشاركة بجميع الدورات التدريبية التي نفذها المركز خلال العام ٢٠٠٩. لكنها شاركت في ٥ دورات تدريبية فقط نظمتها وحدة التدريب في المركز، وكانت تتمحور هذه المحاضرات حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

■ مؤشرات القياس

- رصد آراء المتدربين: لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.

■ وسائل التحقق

- عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ٥ جلسات.
- عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية التي شارك فيها محامو الوحدة ١١٧ متدرباً ومتدربة.

مخرج رقم (٦)

تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

- شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال.
- رفع قضايا.

(١) تقديم شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال:

تابعت الوحدة القانونية عدد من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات جثامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها ١٨ ملفاً من بينهم ملفات متابعة منذ سنوات وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

(٢) رفع قضايا:

نتيجة لتعننت السلطات الإسرائيلية والمماطلة في الرد على الرسائل المرسلة لهم بخصوص تسليم جثث الشهداء المحتجزة لديهم، قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض إلى دائرة اللتماسات التابعة لنيابة العسكرية الإسرائيلية.

■ مؤشرات القياس

- تقدمت الوحدة القانونية باعترض إلى دائرة اللتماسات التابعة لنيابة العسكرية الإسرائيلية يشمل هذا الاعتراض باستمرار احتجاز ١٨ جثمان شهداء فلسطينيين لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجزها.
- تلقت الوحدة رداً من دائرة اللتماسات التابعة لنيابة العسكرية الإسرائيلية بأن الموضوع قيد الفحص.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة ١٨ جثة تم حجزها لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي.

مخرج رقم (٧)

توفير الرعاية الصحية لذوي الحاجة:

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل تحديد مواعيد تلقي العلاج داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم. وقد كان من بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، والمؤسسات الصحية، ودائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية الحركة والتنقل للخارج، واقتصارها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة. وقد نفذ هذا المخرج على النحو التالي:

قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين هم بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم ٧٢٥ مريضاً من خلال نسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل و توفير حجز طبي للمرضى في مستشفيات داخل إسرائيل وداخل الضفة الغربية و توفير كفالة مالية لهم، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل، ودائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة الفلسطينية. بالإضافة لتمكن الوحدة من توفير دواء لمولود من مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية بالقدس.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تابعتها الوحدة ٧٢٥ ملف خاصة بالمرضى الذين يحتاجون رعاية صحية.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة من خلال المتابعة ارتياح المواطنين المرضى من المساعدة الطبية المقدمة لهم .
- نجاح العلاقات مع المؤسسات الطبية ويظهر ذلك من خلال العمل المتعاون معهم في العديد من الملفات.
- توفير دواء لطفل مولود من مستشفى المقاصد الخيرية بالقدس.

ثانياً: الأجندة الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩ العديد من الانتكاسات أهمها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة و الذي كان له الأثر الواضح على نشاط الوحدة على الأجندة الفلسطينية حيث تم قصف جميع المقار والوزارات الحكومية، ناهيك عن استمرار حالة الفتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ واستمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة جراء استمرار النزاع السياسي بين حركتي فتح وحماس؛ لجوء الحكومتين في رام الله وغزة لظاهرة الاعتقال السياسي والاعتداء على المؤسسات والجمعيات الأهلية. هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية، وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

- (١) وقف الاعتقالات السياسية.
- (٢) توفير ضمانات للمحاكمات العادلة.
- (٣) تحقيق ظروف احتجاز أفضل للمعتقلين.
- (٤) الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

■ النشاطات

واصلت الوحدة القانونية تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محامو الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقال أفضل لهم. أما فيما يتعلق بملف الاعتقال السياسي، فقد عملت الوحدة على ضمان الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، وأجرت زيارات لهم للاطمئنان على وضعهم الصحي، وتحسين ظروف احتجازهم. ويمكن تفصيل هذه الخدمات على الشكل التالي:

(١) شكاوى وبيانات صحفية وضمان الزيارة:

- تلقت الوحدة عدد ٢٧١ بلاغ عن محتجزين داخل مركز التوقيف المستحدث (أنصار)، ومواقع جهاز الأمن الداخلي المجهولة المكان، منهم ١٩ معتقل على خلفية انتمائهم السياسي، و ٣ معتقلات نساء.
- إرسال كتاب لمراقب عام وزارة الداخلية بخصوص منع محامي الوحدة القانونية بالمركز من زيارة المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي، وعدم معرفة مكان احتجازهم، وذلك بعد العدوان على قطاع غزة من قبل قوات الجيش الإسرائيلي في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩.
- توجيه كتاب لرئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة بالمجلس التشريعي، بخصوص مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
- تقديم ثلاث شكاوى لمراقب عام الشرطة بخصوص اعتقال غير مشروع واختطاف وتعذيب مواطنين على يد الشرطة و احتجازهم.
- توجيه كتاب عدد ٢ للمستشار القانوني لوزير الداخلية بغزة بخصوص معرفه مكان اعتقال مفقودين كانا محتجزين في سجن غزة المركزي "السرايا" قبل قصف السرايا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

(٢) رقابة المحاكم ونشر التقارير:

- لا يزال العمل في محاكم السلطة الفلسطينية غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، وما أفرزته الإجراءات اتخذتها الحكومة في غزة، وكان أبرزها التعدي على مرفق القضاء واللجوء إلى استخدام المحاكم الخاصة - العسكرية - وتشكيل مجلس العدل الأعلى الموازي والبدل عن مجلس القضاء الأعلى. وهذا يعد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان وباحترام مبدأ الفصل بين السلطات.
- بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة ١٢ جلسة في المحكمة العسكرية.
- حضر محامو الوحدة جلسة واحدة في المحكمة العليا بغزة بخصوص اعتقال غير مشروع.
- أصدرت المحكمة العسكرية بغزة خلال عام ٢٠٠٩ أحكاماً بالإعدام حيث بلغت ١٦ حكماً بالإعدام .
- أصدرت الوحدة بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية بيانات صحفية عدد ٩ بخصوص مناشده لرئيس بعدم مصادقة على حكم الإعدام.

(٣) ورش عمل (لقاءات ومراسلات):

١. بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، والتعدي على مرفق القضاء باستمرار العمل في مجلس العدل الأعلى في قطاع غزة، لوحظ بشكل واضح إشكالات ملف المعتقلين والجهاز القضائي بشكل عام، وللإطلاع على تلك الإشكالات قام محامو الوحدة :
٢. بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٩، بعقد لقاء مع مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف الاعتقال، والإفراج عن المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي.
٣. بتاريخ ٠٦ إبريل ٢٠٠٩، بعقد لقاء مع مدير عام الحجز والتوقيف بجهاز الأمن الداخلي، وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف اعتقالهم.
٤. بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩، بعقد لقاء مع مدير الحجز والتوقيف بجهاز الأمن الداخلي، وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف الاعتقال.
٥. بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع مدير الحجز والتوقيف بجهاز الأمن الداخلي، وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف احتجازهم.
٦. بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع مراقب عام وزارة الداخلية وذلك حول منع محامي المركز من زيارة المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي، وعدم معرفة مكان احتجازهم.
٧. بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع المستشار القانوني لوزارة الصحة، بخصوص سبل حل قضايا الإهمال الطبي.
٨. بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع مدير الحجز والتوقيف بجهاز الأمن الداخلي، وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف احتجازهم.
٩. بتاريخ ٠٦ يوليو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع مدير الحجز والتوقيف بالأمن الداخلي وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف الاعتقال واستعادة أمانات للمعتقلين.
١٠. بتاريخ ٠٨ يوليو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع مدير الحجز والتوقيف بالأمن الداخلي وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف الاعتقال.
١١. بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٩، عقد لقاء مع مراقب عام وزارة الداخلية وذلك حول مصادرة جوازات سفر المواطنين والمرضى بدعوى مشاركتهم بمؤتمر فتح السادس بالضفة .
١٢. لقاء بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥، إجراء لقاء مع مدير سجن غزة المركزي حول الإطلاع على أوضاع السجناء ومناقشة أوضاعهم داخل مركز الاحتجاز.
١٣. عقد لقاء مع مسئول العلاقات العامة في سجن أنصار للسماح لمحامي المركز بزيارة المعتقلين المحتجزين لدى الأمن الداخلي.
١٤. عقد لقاء مع المستشار القانوني لوزارة الداخلية لتسهيل عملية زيارة المعتقلين.
١٥. عقد لقاء بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢، مع مسئول العلاقات العامة ومدير الحجز والتوقيف في جهاز الأمن الداخلي للاطلاع على أوضاع وظروف احتجاز المعتقلين.
١٦. بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢١، عقد لقاء مع مدير الحجز والتوقيف بالأمن الداخلي وذلك حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف اعتقالهم وتسليم أمانات للمعتقلين.
١٧. لقاء بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٠، مع مدير مباحث غزة لاسترداد أمانات وبطاقة هوية احد المواطنين المفرج عنهم.
١٨. بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ إجراء لقاء مع مدير العلاقات العامة بالأمن الداخلي بخصوص مقابلة مواطن من طرف اللجنة الاقتصادية.
١٩. بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ تم عقد اجتماع مع النائب العام الأستاذ محمد عابد لمناقشة العديد من القضايا الهامة وكان على رأسها ظروف الاحتجاز لمواطنين والتعذيب الخاص داخل مراكز التوقيف وإجراءات إخلاء لهم التخوف من القصف الإسرائيلي للمواقع، ناهيك عن قضية المرضى والإجراءات الخاصة بهم عبر معبر إيرز، وإغلاق الجمعيات الأهلية، وغيرها من المواضيع الهامة.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد المعتقلين الذين تم إبلاغ الوحدة عنهم ٢٧١ معتقل، من بينهم معتقلين على خلفية انتمائه السياسي، و ٣ معتقلات.
- بلغ عدد المعتقلين الذين قام محامو الوحدة بزيارتهم ٣٠٦ معتقل.
- بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام بها محامو الوحدة لمراكز التوقيف ١٠ زيارات، بالإضافة لعمل ٤ زيارات شاملة لجميع المعتقلين في سجن أنصار.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تم منع محامي الوحدة من زيارتهم أكثر من ٦٠ محتجز لدى جهاز الأمن الداخلي.
- بلغ عدد المعتقلين المرضى الذين تمت مساعدتهم ٢ معتقل وذلك بعرضهم على طبيب مختص، بالإضافة لمتابعة المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب ٢ معتقل.
- بلغ عدد الشكاوي التي تقدمت بها الوحدة ٧ شكاوي.
- تلقت الوحدة رد سلبى من وزير الداخلية بخصوص الشكاوى المقدمة حول معرفة مصير أحد المعتقلين المفقودين.
- مساعدة معتقل بحصوله على إجازة بيتيه وذلك بسبب زواج أحد أفراد أسرته.
- حصول الوحدة على إحصائيات من مركز الإصلاح والتأهيل المهني بعدد النزلاء بدخلة.
- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد تدخل الوحدة ١٥ معتقل.
- بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة في القضاء العسكري والمدني ١٤ جلسة.
- بلغ عدد اللقاءات التي أجراها محامون الوحدة ٢٠ لقاء.
- حضور محامي الوحدة ورشة عمل بخصوص عرض المعتقلين المدنيين على المحاكم العسكرية.
- بلغ عدد القرارات الصادرة عن المحكمة العسكرية بغزة والتي وقتتها الوحدة ١٦ حكما بالإعدام.
- بلغ عدد البيانات الصحفية ٩ بيانات وذلك بالتعاون مع وحده تطوير الديمقراطية.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة عدداً من قرارات الإعدام بحق مواطنين فلسطينيين صادرة عن المحكمة العسكرية الفلسطينية.
- رصدت الوحدة صدي واسع من قبل المختصين والمهتمين حول البيانات الصحفية الصادرة بخصوص قرارات الإعدام.
- رصدت الوحدة حالات منع محامي الوحدة من زيارة معتقلين.
- رصدت الوحدة عدم وجود أي سيطرة من قبل المسؤولين على جهاز الأمن الداخلي واستمرار إخفاء معلومات عن المعتقلين وأماكن احتجازهم.
- رصدت الوحدة عدد من المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب داخل السجون الفلسطينية.
- توثيق الوحدة لعدد من القضايا المنظورة أمام القضاء العسكري.
- لقي محامو الوحدة تجاوب من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.
- مساعدة ذوي المعتقلين في توصيل الاحتياجات الشخصية للمعتقلين لدى الأمن الداخلي من خلال مندوبيهم.

مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

(١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

(٢) ضمان الحق في تكوين الجمعيات

■ النشاطات

(١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية:

بسبب ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة وخاصة بعد الحرب وتدمير المقار والوزارات الحكومية، ناهيك عن عدم وجود جهة قانونية لمخاطبتها في ضوء حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية. حاولت الوحدة القانونية العمل على إجراء مداخلات وزيارات ولقاءات محدودة وفي حالات الضرورة لبعض المختصين. بالإضافة إلى توثيق بعض الحالات في هذا النشاط.

• تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة:

- قامت الوحدة وخلال عام ٢٠٠٩ بإجراء بعض المداخلات واللقاءات المحدودة لبعض المختصين، من بينهم:
- تقديم كتاب للهيئة العامة للتأمين والمعاشات بخصوص المتقاعد سليم شراب.
- تقديم كتاب لوزير التربية والتعليم بخصوص صرف مستحقات مدرس.
- مداخلة مع مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية بخان يونس ومكتب الوزارة برام الله بخصوص وقف صرف شيكات.
- زيارة خاصة لمدير دائرة الأوقاف في المنطقة الوسطى بخصوص منزل عائلة أبو عويلى بدير البلح.
- توجيه ٦ رسائل لرؤساء البلديات والمختصين في قطاع غزة من أجل الحصول على خرائط للمؤسسات التعليمية والأماكن السياحية والأثرية ودور العبادة التي تم تدميرها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- عقد ١٠ لقاءات مع العديد من المختصين من أجل المساعدة في الحصول على خرائط للمؤسسات التعليمية والأماكن السياحية والأثرية ودور العبادة التي تم تدميرها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- توثيق ملف عدم صرف الراتب التقاعدي ومكافئة نهاية الخدمة من قبل الحكومة في رام الله للموظف المرحوم عبد الحي موسى العجرمي
- إرسال كتاب تذكير لوزير التربية والتعليم بخصوص صرف مستحقات مدرس.

ناهيك عن العديد من الشكاوى والقضايا المتابعة منذ العام الماضي و المعلقة والمتوقفة حالياً بسبب عدم استقرار العمل في المحاكم والجهات الوزارية، حيث يبلغ عدد الشكاوى المقدمة للجهات ذات العلاقة ٢٩ وهي متابعة منذ عام ٢٠٠٧، وعدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ١٧ قضية وهي متابعة منذ العام ٢٠٠٧. الجداول التالية توضح الشكاوى والقضايا المتوقفة والمعلقة منذ العام ٢٠٠٧.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد الرسائل التي أرسلتها الوحدة ٧ رسائل لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ورؤساء البلديات في قطاع غزة.
- إجراء زيارة خاصة لمدير الأوقاف في المنطقة الوسطى.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة ٦ ردود ايجابية من رؤساء البلديات وذلك بتزويدنا بالخرائط المطلوبة.
- تلقت الوحدة رد سلبى من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.
- بلغ عدد اللقاءات التي أجراها محامو الوحدة مع بعض المختصين ١٠ لقاءات.
- إجراء مداخلة مع وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص صرف شيكات.
- أصدرت الوحدة القانونية بياناً صحفياً حول قرار فرض الحجاب والجلباب على المحاميات في قطاع غزة.
- بلغ عدد الشكاوى المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧، ٢٩ شكاوى مع جهات مختصة، وذلك نيابة عن ضحايا التعسف في استخدام السلطة.
- بلغ عدد الالتماسات المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧، ١٧ التماس أمام المحاكم الفلسطينية المختصة.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة عدداً من الردود من الجهات المختصة.
- رصدت الوحدة صدًى واسع من قبل المهتمين حول البيان الخاص بقرار فرض الحجاب والجلباب على المحاميات في قطاع غزة.
- رصدت الوحدة حالة من عدم الاستقرار في عمل المحاكم والجهات المختصة.

(٢) ضمان الحق في تكوين الجمعيات:

- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خيم بشكل واضح على الساحة الفلسطينية، فلا تزال حتى اللحظة جميع المقار والوزارات الحكومية والجمعيات الخاصة والتي تم تدميرها خلال العدوان الإسرائيلي والذي يعتبر الأشرس والأكبر منذ ١٩٦٧ على قطاع غزة، لا تعمل بالكفاءة المطلوبة منها، هذا كله أرخي بظلاله على الحق في تكوين الجمعيات وغيرها من الحقوق المكفولة للمواطنين، ولكن قامت الوحدة بتنفيذ هذا النشاط من خلال:
- بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧ توجيه شكاوى للمراقب العام لأجهزة امن الداخلية والأمن الوطني بخصوص إغلاق جمعية الإنسان التتموية بالقرار.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠ توثيق قيام أفراد من جهاز امن المؤسسات بتفتيش مقر الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في مدينة رفح جنوب قطاع غزة.

- إجراء لقاء مع مدير داخلية خان يونس بخصوص إغلاق جمعية الإنسان التتموية بالقرارة.
- إرسال كتاب لوزير الداخلية بخصوص قرار الوزارة بحل جمعية الإنسان التتموية بالقرارة.
- إرسال كتاب تذكير للمراقب العام لأجهزة امن الداخلية والأمن الوطني بخصوص إغلاق جمعية الإنسان التتموية بالقرارة.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوي التي تقدمت بها الوحدة ٢ شكوى لكل من وزير الداخلية و مراقب عام أجهزة الداخلية والأمن الوطني.
- إصدار بيان صحفي بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية حول الحادثة.
- تم لقاء واحد بخصوص إغلاق جمعية الإنسان التتموية بالقرارة.
- تلقت الوحدة رداً سلبياً من وزارة الداخلية بخصوص جمعية الإنسان التتموية بالقرارة.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة حالة من الاهتمام الواسع بما يصدر عنها من قبل المهتمين والمتخصصين .

مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني:

- (١) التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها.
- (٢) وقف الاعتداء على أملاك الدولة.

■ النشاطات

(١) التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها:

بسبب استمرار توقف عمل المحاكم والنيابة العامة عن عملها، وعدم وجود أي جهة قانونية لمخاطبتها، وبسبب استمرار حالة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية، لم تتمكن الوحدة من تنفيذ جميع بنود هذا النشاط واقتصر عملها على توثيق وجمع إفادات من ضحايا الفلتان الأمني وظاهرة فوضى السلاح بقطاع غزة، حيث تم توثيق:

- مقتل المواطن حمزة الشوبكي، وسيمير عليان زيتونية علي أيدي مسلحين مجهولين بغزة.
- الاعتداء من قبل مسلحين على ثلاثة من عائلة دردونة بإطلاق النار عليهم.
- الاعتداء من قبل الشرطة التابعة للحكومة في غزة على حفل زفاف لعائلة المدهون.
- إصدار عدد من البيانات الصحفية مع وحدة تطوير الديمقراطية بالمركز حول الاعتداء على سيادة القانون.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها نتيجة الاعتداء من قبل مسلحين مجهولين بغزة ٢ ملف.
- بلغ عدد الملفات التي وثقتها الوحدة نتيجة اعتداء من الشرطة التابعة للحكومة في غزة والأمن الداخلي ٣ ملف.
- أصدرت الوحدة بالتعاون مع تطوير الديمقراطية العديد من عدد البيانات.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة لعدد من الحالات الذين تعرضوا لانتهاكات جسمية من قبل مجهولين والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة في غزة.
- رصدت الوحدة لصدي واسع حول البيانات الصحفية التي صدرت.

مخرج رقم (٤)

تقديم المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

تقديم الشكاوى .

- تقدمت الوحدة القانونية بشكوى لوزير الصحة بخصوص التحقيق في ملاسبات وفاه فتي نتيجة إهمال وخطأ طبي.
- تقدمت الوحدة القانونية بشكوى عدد ٢ لوزير الصحة بخصوص التحقيق في إهمال أو خطأ طبي .
- استمرار الوحدة بمتابعة شكوى سابقة بخصوص وفاه مواطنة نتيجة إهمال طبي، بالإضافة إلى إرسال العديد من رسائل تذكير في الشكاوى المقدمة.

قضايا وطلبات تعويض .

لا تزال وبسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة قضية التعويض و التي تم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦، مؤجلة إدارياً.

■ مؤشرات القياس

- تلقت الوحدة رداً سلبياً من وزير الصحة بخصوص تشكيل لجنة للتحقيق في ظروف وفاة فتي جراء إهمال وخطأ طبي.
- تلقت الوحدة رداً سلبياً من وزير الصحة بخصوص إهمال طبي.
- بلغ عدد الشكاوى التي تقدمت بها الوحدة ٢ شكوى لوزير الصحة.
- عدد المستفيدين من التعويض: بسبب تأجيل القضية تأجيلاً عاماً لمدة ٦ شهور لم يتم البت فيها ولكن في حال دفع التعويض فيبلغ عدد المستفيدين (٢) وهما الأب والأم.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة رداً سلبياً من وزير الصحة بخصوص تشكيل لجنة للتحقيق في ظروف وفاة فتي جراء إهمال وخطأ طبي.
- أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

نشاطات خارج اطار الخطة

مخرج رقم (١)

ضمان تعزيز الحق في الصحة
نفذت الوحدة عدد من النشاطات:

١-متابعة عمل دائرة العلاج بالخارج

تابعت الوحدة القانونية منذ يناير ٢٠٠٩ مشكلة دائرة العلاج بالخارج والتي تمثلت بقرار وزارة الصحة برام الله بوقف تحويل المرضى للعلاج في المشافي الإسرائيلية ، وما تلا هذا القرار من إقدام وزارة الصحة في حكومة غزة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٩ على وضع يدها على مقر دائرة العلاج في الخارج وكافة مكاتبها وطلبت من مديرها المكلف من حكومة رام الله تسليم كافة مكاتبها في القطاع بجميع محتوياتها .
حاله الانقسام أثر بشكل واضح على الخدمات الصحية المقدمة لمرضى قطاع غزة . حيث تم الزج بهؤلاء المرضى في الصراع السياسي الحاصل.

هذا كله وقع على كاهل الوحدة القانونية حيث مارست وقامت بالعديد من المهام الغير موكل لها من أجل الحد من مخاطر جمه على حياه المئات من المرضى من سكان قطاع غزة، والذين لا تتوافر أيه إمكانيه لعلاجهم داخل مستشفيات القطاع. فقد حلت الدائرة القانونية محل دائرة العلاج بالخارج حيث سعت جاهداً وبالتعاون مع العديد من الجهات من أجل الحصول على تغطيات مالية لعدد من المرضى والتنسيق لهم بالسفر، حيث تمكنت الوحدة خلال الأزمة والتي امتدت منذ ٢٢/٢/٢٠٠٩ حتى ٢٧/٤/٢٠٠٩، بالتنسيق لأكثر من ٨٨ مريض من أجل تلقى العلاج داخل المستشفيات الإسرائيلية، و الضفة الغربية، ومستشفيات الأردن.

٢- عقد لقاءات وإصدار بيانات صحفية

منذ اللحظة الأولى لأزمة دائرة العلاج بالخارج باشرت الوحدة القانونية بالتعاون مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية ومنظمة الصحة العالمية، بإجراء العديد من اللقاءات والمداخلات مع كافة المسؤولين في وزارة الصحة برام الله، أو بقطاع غزة، من أجل الضغط لإلغاء القرار الصادرة من رام الله الخاصة بوقف قرار التغطية المالية للمرضى المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية، وكذلك القرار الصادرة من غزة الخاص بوضع يدها على مقر دائرة العلاج بالخارج بغزة. ولهذه الغرض تم تشكيل لجنة من أجل متابعة ملف العلاج في الخارج، وقد عقدت هذه اللجنة العديد من اللقاءات وبذلك جهوداً استثنائية وحثيثة، بين طرفي الخلاف في رام الله وغزة، سيما وأنه في تلك الفترة ونتيجة لهذه المشكلة والتي تم الزج بالمرضى بداخلها تدهور الوضع الصحي للمرضى في قطاع غزة بشكل ملحوظ. حيث سجلت عدد من حالات الوفاة. تكلفت الجهود الحثيثة لهذه اللجنة باتفاق بين الطرفين إلى إعادة العمل في دائرة العلاج بالخارج كما كان قبل ٢٢/٢/٢٠٠٩.

وعلى إثر إصدار وزارة الداخلية قراراً بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ يفرض فيه قيوداً على سفر مواطني القطاع بما فيهم المرضى المحولين إلى مستشفيات الخارج، قامت الوحدة بإجراء مداخلات تلفونية ولقاءات مع ذوي الاختصاص من أجل وضعهم في خطورة الموقف سيما للمرضى الذين بحاجة إلى علاج فوري خارج مستشفيات القطاع.

حيث عقد اجتماع مع مدير معبر بيت حانون بوزارة الداخلية الفلسطينية بغزة بخصوص تصريح السفر الخاص بمرور المرضى عبر معبر إيرز، والعمل على تسهيل مرورهم.

خلال أزمة العلاج بالخارج أصدرت الوحدة القانونية بالتعاون مع وحدات المركز العديد من البيانات الصحفية التي تحددت فيها موقف المركز ومطالبة في وقف هذا الصراع السياسي، الذي له الأثر الواضح على الوضع الصحي لمرضى القطاع ومن بين هذه البيانات.

- بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٩ أصدر المركز بياناً حدد فيه موقفه حول هذه الأزمة المركز حيث حذر فيه من توقف علاج مرضى القطاع في الخارج، واستمرار الزج بهم في الصراع السياسي الحاصل.
- بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٩ أصدر المركز بياناً ناشد فيه أطراف الصراع بتحمل مسؤوليتهم القانونية الأخلاقية من أجل إنقاذ مرضى القطاع.
- بتاريخ ٧/٤/٢٠٠٩ أصدر المركز بياناً حمل فيه كلا من حكومتي رام الله وغزة المسؤولية الكاملة على حياة مرضى القطاع.
- بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٩ أصدر المركز بياناً ناشد فيه الرئيس من أجل التدخل الفوري لحل مشكلة العلاج بالخارج قبل فوات الأوان، حيث نوه المركز في هذا البيان عن وفاه عشرة من المرضى نتيجة لانعدام المسؤولية بين طرفي الصراع.
- بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ أصدر المركز بياناً رحب فيه بعوده العمل في دائرة العلاج بالخارج، كما كانت قبل ٢٢/٢/٢٠٠٩، وقد أثني فيه على الجهود الحثيثة التي بذلت من اللجنة المكلفة بمتابعة ملف العلاج بالخارج.
- بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٩ أصدر المركز بياناً أدان فيه الإجراءات التي فرضتها وزارة الداخلية في غزة، تعرقل بموجبها سفر المرضى للعلاج في المستشفيات خارج القطاع.

■ مؤشرات القياس

- بلغ عدد المرضى الذين تم التنسيق لهم للسفر للمستشفيات الإسرائيلية؛ الضفة الغربية؛ الأردن، ٨٨ مريض.
- مشاركة الوحدة في اللجنة المكلفة بمتابعة العلاج بالخارج، وحضور الاجتماعات واللقاءات ذات الصلة.
- عقد اجتماع مع مدير معبر بيت حانون بوزارة الداخلية الفلسطينية بغزة بخصوص تصريح السفر الخاص بمرور المرضى عبر معبر إيرز، والعمل على تسهيل مرورهم.
- بلغ عدد البيانات التي أصدرتها الوحدة بالتعاون مع وحدات المركز ٥ بيانات صحفية حول مشكلة العلاج في الخارج.

■ وسائل التحقق

- رصدت الوحدة لحالة من التجاوب مع جهات الإسرائيلية وذلك بالتنسيق لـ ٨٨ مريض لسفر عبر حاجز ايرز.
- رصدت الوحدة اهتماما كبيرا من قبل وسائل الإعلام بالبيانات التي صدرت عن المركز .
- الإشادة بدور المركز ومنظمات المجتمع المدني، لحل مشكلة دائرة العلاج في الخارج، وذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه نهاية الأزمة.
- تراجع وزارة الداخلية عن قرارها الخاص بسفر المرضى للعلاج في المستشفيات خارج القطاع.



لقاء مدير وأعضاء الوحدة القانونية بالمركز بوفد اطباء مغربي بتاريخ ٢ فبراير

مخرج رقم (٢)

حضور ورشات وإجراء لقاءات:

- بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٩ عقد محامو الوحدة لقاء مع أطباء وحقوقيين من المملكة المغربية وتم نقاش سبل تطوير التعاون وسبل ملاحقه مجرمي الحرب والآثار المترتبة عن الحرب.
- بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٩ مشاركة في ورشة بالمجلس التشريعي بخصوص نظام الشركات غير الربحية.
- عملت الوحدة على إيضاح الوضع القانوني بخصوص القرار الوزاري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن نظام الشركات غير الربحية، من خلال مذكرة قانونية.
- إجراء لقاء مع مؤسسة كريك الايطالية لإنهاء الخلاف والنزاع القائم بين المؤسسة و الموظفين المفصولين حول المستحقات المالية التي يحق لهم المطالبة بها .
- لقاء مع المحامي نبيل أبو زور بخصوص الموظفين المفصولين (وكيل الموظفين المفصولين).
- مشاركة محامي الوحدة القانونية دورة في اللغة العبرية لتطوير مهاراتهم.
- مشاركة محامي الوحدة القانونية في دورة تدريبية على أصول المحاكمات الشرعية المتبعة في المحاكم الفلسطينية
- عقد لقاءين مع مدير قسم الهندسة ومدير برنامج مساعدة متضرري الحرب في Undp لمساعدة ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للحصول على مساعدة مالية.
- اجتماع مع اللجنة المركزية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين حول مراجعه بعض المستندات الخاصة ببعض الملفات التي تتابعها الوحدة القانونية، لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
- عقد لقاء مع مدير ديوان وزير الصحة الفلسطينية بخصوص التقارير الطبية الخاصة بضحايا الحرب الأخيرة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩ المشاركة في ورشة عمل نظمتها الشؤون القانونية في وزارة الصحة حول آلية عمل التقرير الطبي للحوادث القضائية .
- اجتماع مع مدير معبر بيت حانون بوزارة الداخلية الفلسطينية بغزة من أجل تسهيل مرور الضحايا للإفادة بأقوالهم في النيابة العسكرية ايرز.
- مشاركة محامي الوحدة في يوم دراسي مفتوح في الجامعة الإسلامية حول ديوان المظالم ودورة في المجتمع الفلسطيني.

■ مؤشرات القياس

- إصدار مذكره قانونية حول القرار الوزاري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن نظام الشركات غير الربحية.
- إصدار موقف حول التحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام.
- عقد الوحدة لقاءات متعددة ومتنوعة.

■ وسائل التحقق

- رصد الوحدة لصدي واسع من قبل المهتمين والقانونيين حول ما نشر عن الوحدة من مواقف ومذكرات قانونية متنوعة.
- تطور مهارات المحامين في اللغة العبرية.
- رصد لحالة من الاهتمام الواسع من خلال اللقاءات الخاصة التي أجراها محامو الوحدة بخصوص موضوع ملاحقة مجرمين الحرب الإسرائيليين.

مخرج رقم (٣)

توطيد علاقات مع منظمات حقوق إنسان عربية

من خلال حضور المركز وتمتمه بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان قامت الوحدة القانونية بتوجيه عدد من الرسائل لكل من:

الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية وللمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أجل:

- معرفة الوضع الصحي والقانوني لـ ٨ مواطنين فلسطينيين معتقلين لدى السلطات المصرية.
- رسالة للسفارة المصرية في تل أبيب بخصوص المعتقل الصربي في السجون الفلسطينية.

■ مؤشرات القياس

- - بلغ عدد الرسائل التي وجهتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩، إلى جهات مختلفة ٩ رسائل .

■ وسائل التحقق

- ١- التمتع بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان.
- ٢- تلقي ردود إيجابية بالترحيب بالتعامل مع المركز.

وحدة تطوير الديمقراطية

تأثر عمل الوحدة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ بعاملين: الأول، العدوان الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٨؛ والثاني، استمرار حالة الانقسام الداخلي وتدابيرها. وقد انخرطت الوحدة في جهود المركز في العمل على متابعة العدوان وتدابيرها، وكلف مدير الوحدة بالإشراف على التقرير الشامل حول الحرب الذي قرر المركز إصداره، اعتماداً على ما قامت به وحدة البحث الميداني والوحدة القانونية من تحقيقات وتوثيق في كافة الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد قام بعمل هذا التقرير فريق من الباحثين في وحدتي تطوير الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية. ويندرج عمل وحدة تطوير الديمقراطية المتصل بالعدوان في إطار المخرج رقم (١) من خطتها للعام ٢٠٠٩.

من ناحية ثانية، ومن خلال الاتصالات المختلفة التي أجراها طاقم الوحدة، وكذلك المركز، مع شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، كان ملاحظاً وجود حالة من الإحباط والتراجع في القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان عامة. ويعود ذلك إلى العوامل نفسها التي ساهمت في تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الأخيرة وهي تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي لجرائمها بحق المدنيين وممتلكاتهم، استمرار الصراع الداخلي وحالة انقسام الفلسطيني، والموقف السلبي للمجتمع الدولي من نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ واستمرار فرض عقوبات على المدنيين الفلسطينيين. وفي ضوء ذلك قررت الوحدة استحداث نشاطات جديدة تستهدف فئات شباوية مختلفة في كافة أنحاء قطاع غزة من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا أساسية تتصل بالديمقراطية وبحق الإنسان الأساسية التي تشكل دعائم العملية الديمقراطية، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، والحق في المشاركة السياسية. والهدف من هذه اللقاءات هو بث روح إيجابية في فئات الشباب والتأكيد على أهمية هذه الحقوق وعلى أهمية الديمقراطية ليس باعتبارها مفتاحاً سحرياً لحل مشاكلنا بل للاتفاق على طرق لمواجهة هذه المشاكل وإيجاد حلول لها. ومع أن سلسلة اللقاءات هذه تدخل في نطاق المخرجين رقمي (٣) و(٤) من الخطة السنوي للوحدة، فقد تم عرضها كنشاطات لمخرج آخر جديد هو توعية ٥٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ومحاضرات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

يشمل التقرير التالي عرضاً لكل نشاط من نشاطات الوحدة خلال النصف الأول من العام، وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً عن التقدم فيه ضمن مؤشرات قياس الأثر المفصلة في الخطة السنوية، كما يتم التطرق إلى وسائل التحقق من المؤشرات المذكورة.

مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة

■ النشاطات

(١) التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٨.

- صدر التقرير عن المركز في مايو ٢٠٠٩ باللغتين العربية والإنجليزية.
- كما صدر ملخص عن التقرير بشكل منفصل.
- بتاريخ ٢٥ مايو عقد مدير المركز مؤتمراً صحفياً في مقر المركز بمدينة غزة حضره ممثلو وسائل الإعلام المحلية والدولية.



المؤتمر الصحفي الذي عقده المركز للإعلان عن التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨

٢) مدنيون مستهدفون: تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة

بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ٢٣ يناير ٢٠٠٩

- لم يكن هذا التقرير مدرجاً في الخطة السنوية للوحدة، وقد أقره المركز ضمن النشاطات التي تم استحداثها على الخطة العامة للعام ٢٠٠٩ وذلك في ضوء العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.
- أشرف على التقرير مدير وحدة تطوير الديمقراطية ونفذه طاقم من الباحثين في وحدة تطوير الديمقراطية ووحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو مبني على معلومات ونتائج تحقيقات وتوثيق كل من وحدة البحث الميداني والوحدة القانونية في المركز.
- صدر التقرير عن المركز باللغة العربية مطلع سبتمبر ٢٠٠٩ وصدرت الترجمة الإنجليزية في أكتوبر ٢٠٠٩.
- يعد التقرير الوثيقة الأكثر شمولاً وتوثيقاً للعدوان على قطاع غزة.

٣) تقرير خاص حول تزايد انتهاكات حقوق الإنسان بأيد فلسطينية منذ بدء العدوان على قطاع غزة

- لم يكن هذا التقرير مدرجاً أيضاً في الخطة السنوية للوحدة، ولكن قرر المركز العمل عليه في ضوء الانتهاكات الفلسطينية الداخلية التي رافقت العدوان على القطاع.
- صدر هذا التقرير في ٠٢ فبراير ٢٠٠٩.

٤) بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

- أصدرت الوحدة ٦١ بياناً صحفياً تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان.^{٢٤}
- تناولت البيانات انتهاكات تتصل بالحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وعقوبة الإعدام وغيرها.^{٢٥}

^{٢٤} أنظر أدناه أيضاً التطورات الميدانية حول حالة الانتقالات الأمني، وهي طريقة أخرى للنشر عن الانتهاكات الفلسطينية.

^{٢٥} أنظر أدناه عناوين بعض البيانات ذات الصلة بالمرحج الوارد في الخطة. وأنظر أيضاً الجدول التفصيلي بكل البيانات الصادرة عن المركز، مع الإشارة إلى الوحدة التي أعدت كل بيان، ص ٢٢٢ من هذا التقرير.

٣) لقاءات واتصالات

١. مقابلات مع وسائل الإعلام

- أجرى طاقم الوحدة ٩١ مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية. تناولت المقابلات قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك العدوان الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة، وكذلك الأوضاع الداخلية الفلسطينية.

٢. لقاءات ومراسلات مع شخصيات رسمية وحزبية فلسطينية

- شارك مدير الوحدة في سلسلة من اللقاءات مع شخصيات حكومية وبرلمانية وقيادات حزبية فلسطينية، تناولت أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام، وانعكاسات حالة الانقسام على هذه الأوضاع.^{٣٦}

٣. لقاءات مع شخصيات دولية

- شارك مدير الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ في عدد من اللقاءات مع شخصيات دولية.^{٣٧}

٤. المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني

- تم تلبية عدد من الدعوات لحضور والمشاركة في لقاءات نظمها منظمات مجتمع مدني، وفيما يلي اللقاءات التي شارك فيها أعضاء الوحدة بأوراق عمل:^{٣٨}
- بمناسبة يوم الأمم المتحدة العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، شارك مدير الوحدة في ورشة عمل نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج غزة للصحة النفسية بعنوان «الفلسطينيون بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام». عقدت الورشة بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٩ في فندق كومودور بغزة، وقدم مدير الوحدة في جلستها الأولى عرضاً بعنوان «تجربة المنظمات الفلسطينية في مناهضة التعذيب على المستوى الدولي».
- بتاريخ ٠٩/٠٧، شارك مدير الوحدة في ندوة نظمها اتحاد لجان العمل النسائي بعنوان «الحريات العامة في المجتمع الفلسطيني». عقدت الورشة في مقر جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة، وقدم خلالها مدير الوحدة مداخلة حول الحريات العامة في الأرض الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة في ضوء ما يثار عن فرض زي مدرسي للفتيات وكسوة جديدة للمحاميات.
- بتاريخ ١٠/١١، شارك مدير الوحدة في مؤتمر الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في رفح الذي عقد تحت عنوان «سبل الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب». عقد المؤتمر في مدينة رفح وشارك فيه العشرات من نشطاء المجتمع المدني وممثلي القوى السياسية في المدينة، وقدم مدير الوحدة مداخلة بعنوان «دور المؤسسات الحقوقية في ملاحقة مجرمي الحرب».
- بتاريخ ١٠/٢٢، وبدعوة من برنامج مساعدات الشعب النرويجي وشبكة المنظمات الأهلية، قدم مدير الوحدة عرضاً مفصلاً حول تقرير غولدستون وتداعياته لطاقم موظفي برنامج مساعدات الشعب النرويجي، تخلله نقاش مع المشاركين.



الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية، محمود الافرنجي، خلال ورشة عمل حول الحق في حرية الرأي والتعبير -منتدى شارك الشبابي برفح، ٢٩ يوليو-٢٠٠٩

٥. الشهادة أمام لجان تحقيق دولية

- ٠٦/١٦: لقاء مع (Gill Kitley) عضو لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون حول الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان خلال العدوان على غزة.
- ٠٨/٠٤: شهادة عبر الهاتف أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على الشعب الفلسطيني وغيره من العرب الآخرين في الأرض المحتلة.

٦. المشاركة في برامج وحدة التدريب بالمركز

- شارك أعضاء الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز. بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها أعضاء الطاقم خلال النصف الأول من العام ١١ جلسة بواقع ٢٢ ساعة تدريبية. وقد تناولت الجلسات المواضيع التالية: مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية، وعقوبة الإعدام. الجدول التالي يوضح تفاصيل هذه الجلسات.

٣٦ أنظر الجدول أدناه ص (١٦٦).

٣٧ أنظر تفاصيل اللقاءات ضمن قائمة لقاءات المركز، ص (٢١٤) أدناه.

٣٨ هناك مشاركات أخرى سيتم استعراضها في بنود أخرى من هذا التقرير ذات صلة مباشرة بعضون المشاركة.

■ مؤشرات قياس النشاط

- التغطية الإعلامية: تغطية موسعة لهذه النشاطات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية؛ تم نشر وبت مقابلات مع أعضاء الوحدة في صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية ومواقع إخبارية محلية ودولية.
- الطلب على المعلومات التي ينشرها المركز: هناك طلبات عديدة على ما ينشر محلياً ودولياً.

■ وسائل التحقق

- يحتفظ المركز بتوثيق لما تم نشره في وسائل الإعلام.
- يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير واعتمدت فيه جزئياً على ما نشره المركز.

مخرج رقم (٢)

(٢) المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

■ النشاطات

(١) تطورات ميدانية

وهي نشرة إعلامية تصدر باستمرار وتتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وتغطي هذه النشرة أيضاً انتهاكات الحق في الحياة والاعتداءات على النساء المتصلة بجرائم القتل على خلفية الشرف. وخلال العام ٢٠٠٩، أصدرت الوحدة ٢٣ نشرة، بينها ٦ نشرات حول ظاهرة القتل على خلفية الشرف.

(٢) بيانات صحفية

- عدد من البيانات المذكورة أعلاه في مخرج رقم (١) تعالج قضايا الانفلات الأمني.

■ مؤشرات القياس

- تغطية موسعة للنشاطات في وسائل الإعلام
- تغذية استرجاعية إيجابية من المستفيدين

■ وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما يصدر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي من خلال نشر الانتهاكات، خاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة

■ النشاطات

١. تقرير دوري حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية
- يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٠٠٨/٠٨/٠١ وحتى ٢٠٠٩/١٠/٣١، وهو التقرير الثامن في سلسلة تقارير دورية دأبت الوحدة على إصدارها منذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤.

- صدر التقرير عن المركز في ديسمبر ٢٠٠٩.
- صدر عن المركز خبر صحفي حول التقرير تم توزيعه على وسائل الإعلام.

٢. تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة

- يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٠٠٧/١١/٠١ وحتى ٢٢٠/٠٨/٣١، وهو التقرير الثامن في هذه السلسلة.
- صدر التقرير عن المركز في سبتمبر ٢٠٠٩.
- صدر عن المركز أيضاً خبر صحفي حول التقرير تم توزيعه على وسائل الإعلام.

٣. إصدار بيانات صحفية

- أصدرت الوحدة ١١ بياناً صحفياً تتصل بانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، منها اعتداءات على الصحفيين ومنع تنظيم مسيرات سلمية واجتماعات عامة، على أيدي الأجهزة الأمنية والحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.^{٢٩}

قائمة بالبيانات التي أصدرتها الوحدة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي

الرقم	التاريخ	موضوع البيان الصحفي
١	٠٩ فبراير	إطلاق النار من قبل مجهولين على مبنى صحيفة الحياة الجديدة في البيرة، وسيارة مدير داخلية نابلس
٢	١٢ فبراير	المركز يدين استمرار احتجاز صحفيين لدى جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية
٣	٢٢ إبريل	المركز يشير بقلق إلى اعتقال الدكتور عبد الستار قاسم من قبل الشرطة الفلسطينية في نابلس
٤	٠٤ مايو	استمرار احتجاز الصحفي مصطفى صبري لدى جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية منذ أسبوعين
٥	١٥ يونيو	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إطلاق النار من قبل أفراد الشرطة وإصابة ثلاثة مشاركين في مسيرة سلمية
٦	٢٠ يونيو	المركز يدين اعتقال عناصر من حزب التحرير الإسلامي في قطاع غزة
٧	٠٥ يوليو	المركز يدين منع حزب التحرير من تنظيم مؤتمر سلمي في مدينة رام الله
٨	١٦ يوليو	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين قرار تعليق عمل قنارة الجزيرة الفضائية في الضفة الغربية
٩	٢٠ يوليو	الأمن الوقائي ليس فوق القانون: الجهاز يرفض تنفيذ قرار محكمة العدل العليا القاضي بالإفراج عن الصحفي مصطفى صبري
١٠	١٠ نوفمبر	المركز يدين منع عقد مؤتمر نظمه الإتحاد الدولي للصحفيين في مدينة غزة
١١	١٢ نوفمبر	المركز يدين اقتحام الأجهزة الأمنية لمقر وكالة رامتان في غزة، ويعبر عن قلقه البالغ إزاء الإجراءات التي اتخذتها لمنع إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات

٤. المشاركة في فعاليات ونشاطات حشد ومناصرة لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي

شارك أعضاء الوحدة في كافة الفعاليات التي تنظم لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي. وفيما يلي اللقاءات التي شارك فيها أعضاء من الوحدة كمتحدثين:

- بتاريخ ١٠ يونيو، شارك مدير الوحدة في ندوة حلقة نقاش نظمها مركز هدف لحقوق الإنسان حول حرية التعبير. وقد قدم مدير الوحدة عرضاً حول مكانة الحق في حرية التعبير كحق من حقوق الإنسان ثم استعرض الواقع الفلسطيني وما يتعرض له هذا الحق من انتهاك على أيدي الحكومتين والأجهزة الأمنية التابعة لهما في غزة والضفة. تلا ذلك نقاش مستفيض مع جمهور من الشباب والشابات.

٢٩ أنظر أدناه قائمة بالبيانات الصحفية التي أصدرتها الوحدة.

- بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٩، شارك مدير الوحدة في ندوة نظمتها كلية الإعلام في جامعة الأقصى بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. عقدت الندوة في قاعة المؤتمرات بالجامعة وقدم مدير الوحدة مداخلة حول التشريعات الفلسطينية التي تنظم وتقيّد حرية التعبير.

■ مؤشرات القياس

- تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الانقسام والصراع القائم بين فتح وحماس قد ساهمت في تزايد الاعتداءات على حرية التعبير والتجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة كافة.
- تنظيم مسيرات واجتماعات عامة سلمية بصورة أكثر من السابق: سجل تراجع في هذه النشاطات للأسباب المذكورة آنفاً.
- تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات: تمت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام بشكل واسع.

■ وسائل التحقق

- رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٤)

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

■ النشاطات

١. بيانات صحفية
- أصدر المركز خلال هذه الفترة ٧ بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات.

قائمة بالبيانات التي أصدرتها الوحدة حول الحق في تكوين الجمعيات

الرقم	التاريخ	موضوع البيان الصحفي
١	١٨ يونيو	استنكار سيطرة وزارة الداخلية بغزة على جمعية أصدقاء المريض الخيرية
٢	١٢ أغسطس	المركز ينظر بقلق إلى تفتيش مقر الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون على أيدي أفراد الأمن في رفح
٣	١٢ أغسطس	المركز يعبر عن قلقه إزاء التصريحات الصادرة عن مصادر الحكومة في غزة ضد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
٤	٢٥ أكتوبر	المركز يدين احتجاز باحثه في محافظتي الخليل وبيت لحم وتعرضه للضرب على أيدي قوات الاحتلال
٥	١٦ نوفمبر	المركز يدين الاعتداء الذي تعرضت له مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بغزة
٦	١٢ ديسمبر	المركز ينظر بقلق للاعتداء الذي تعرض له مقراً شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسة الإسكان التعاوني
٧	١٦ ديسمبر	المركز ينظر بقلق إلى تزايد الاعتداءات على المنظمات الأهلية في قطاع غزة

٢. تقرير دوري حول الحق في تكوين الجمعيات

- تم إنجاز التقرير وصدر عن المركز بتاريخ ١١/٠٩/٢٠٠٩.
- أصدرت الوحدة خيراً صحفياً تم تعميمه خاصة على الصحفيين ووسائل الإعلام.
- تم توزيع التقرير على نطاق واسع، من خلال البريد الإلكتروني.

٣. نشاطات حشد ومناصرة

شارك أعضاء من الوحدة، نيابة عن المركز، في سلسلة من النشاطات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني لمواجهة اعتداءات السلطات التنفيذية على الحق في تكوين الجمعيات. أبرز تلك المشاركات كانت خلال شهر يونيو، حيث شارك كل من مدير الوحدة ومدير الوحدة القانونية في المركز في اجتماع دعت له شبكة المنظمات الأهلية لمناقشة تدخل وزارة الداخلية في شؤون جمعية أصدقاء المريض الخيرية وانبثق عن الاجتماع اتفاق على إجراء سلسلة من الاتصالات مع صناع القرار في الحكومة والمجلس التشريعي. كما صدر عن الاجتماع خبر صحفي أدان فيه المجتمعون إجراءات وزارة الداخلية وتدخلها غير القانوني في شؤون جمعية أصدقاء المريض وطالبوا بالحفاظ على استقلال منظمات المجتمع المدني وأكدوا على الحق في تكوين الجمعيات. وبتاريخ ٢٣/٠٦، شارك مدير الوحدة في وفد ضم ممثلين عن شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان اجتمع بالدكتور أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، في مقر المجلس بغزة، لبحثه على التدخل لوقف إجراءات وزارة الداخلية وتدخلها ضد جمعية أصدقاء المريض.

■ مؤشرات القياس

- التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية
- تراجع الاعتداءات على المؤسسات: ما تزال الاعتداءات قائمة ولم يطرأ تحسن على الوضع في ظل حالة الانقسام القائمة وتداعياتها.

■ وسائل القياس

- يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٥)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

نفذت الوحدة سلسلة من النشاطات من أجل تحقيق هذا المخرج، شملت ما يلي:

■ النشاطات

١. عقد مؤتمر حول عقوبة الإعدام

بتاريخ ٨ أكتوبر، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة مؤتمراً بعنوان «عقوبة الإعدام في الأرض الفلسطينية المحتلة». عقد المؤتمر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف العاشر من أكتوبر، وهو يأتي في سياق جهود المركز الرامية إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام وإلغائها في التشريعات الفلسطينية. كما سلط المؤتمر الضوء على جرائم القتل خارج إطار القانون التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين، باعتبار تلك الجرائم جرائم لإعدام بدون محاكمة. وقد تخللت جلسات المؤتمر الذي استمر ليوم واحد نقاشات معمقة حول عقوبة الإعدام، فيما تعالت أصوات عديدة مطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية. شارك في المؤتمر أكثر من ١٠٠ شخص من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية وأكاديميين والمهتمين.



مؤتمر مناهضة عقوبة الإعدام الذي نظمته وحدة تطوير الديمقراطية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

٢. إدماج جلسات تدريبية حول عقوبة الإعدام ضمن برنامج التدريب في المركز

- تم تنفيذ جلستين تدريبيتين حول عقوبة الإعدام ضمن الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز.^{٤٤}

٣. بيانات صحفية

صدر عن المركز ١٠ بيانات صحفية أعدتها الوحدة وتتعلق بإدانة إصدار أحكام بالإعدام في قطاع غزة والضفة الغربية.

قائمة بالبيانات التي أصدرتها الوحدة حول عقوبة الإعدام

الرقم	التاريخ	موضوع البيان الصحفي
١	٠١/٢٦	المحكمة العسكرية في الخليل تصدر حكماً بالإعدام على مواطن، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطلب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني
٢	٠٢/٢٤	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطلب بإلغاء عقوبة الإعدام القانون الفلسطيني
٣	٠٣/١١	المحكمة العسكرية في غزة تحكم بالإعدام على ثلاثة مواطنين، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الأحكام الثلاثة، ويطلب بإلغاء عقوبة الإعدام
٤	٠٤/٠٨	المحكمة العسكرية في غزة تصدر أحكاماً بالإعدام غيابياً بحق أربعة مواطنين المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الأحكام الأربعة
٥	٠٤/٢٩	المحكمة العسكرية في الخليل تصدر حكماً بالإعدام على مواطن والمركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم
٦	٠٥/٢٤	المحكمة العسكرية في غزة تصدر أحكاماً بالإعدام بحق ثلاثة مواطنين المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الأحكام الثلاثة
٧	١٠/٠٨	المحكمة العسكرية الدائمة في غزة تصدر حكماً بالإعدام على مواطن والمركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم وإلغاء عقوبة الإعدام
٨	١١/٠١	المحكمة العسكرية الدائمة في غزة تصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على مواطن والمركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم وإلغاء عقوبة الإعدام
٩	١١/٠٤	المحكمة العسكرية العليا في غزة تصدر حكماً بالإعدام شنقاً على مواطن والمركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم وإلغاء عقوبة الإعدام
١٠	١٢/١٠	المحكمة العسكرية برام الله تصدر حكماً بالإعدام على مواطن

٤) المساهمة في نشاطات الائتلاف الفلسطيني المناهضة عقوبة الإعدام

المركز عضو في الائتلاف الفلسطيني المناهضة عقوبة الإعدام. وعلى مدار العام شارك المركز بفعالية في نشاطات هذا الائتلاف والتي توجت بتنظيم المؤتمر الفلسطيني الثاني المناهضة عقوبة الإعدام في تاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩ في مدينة رام الله. وقد ترأس منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، الزميل سميح محسن، جلسة العمل الأولى التي تناولت واقع ومستجدات عقوبة الإعدام على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

■ مؤشرات قياس النشاط

- عدم إصدار أحكام إعدام وعدم تنفيذ أحكام صادرة: لم ينفذ أي حكم بالإعدام على الرغم من صدور ١٧ حكم إعدام جديدة على مدار العام ٢٠٠٩.
- تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة التي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام



الأستاذ سميح محسن خلال مشاركته في المؤتمر الثاني لمناهضة عقوبة الإعدام

- تصريحات وبيانات من قبل السلطة الوطنية: رصد المركز عدد من التصريحات الرسمية التي تشدد على ضرورة تطبيق العقوبة.
- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات في وسائل الإعلام
- المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول عقوبة الإعدام: هذا كان جلياً، على سبيل المثال، في نقاشات المؤتمر الذي نظمه المركز ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

■ وسائل التحقق

- الرصد والمراقبة للقضاء وما يصدر من أحكام.
- الرصد والمراقبة لأعمال المجلس التشريعي.
- الرصد والتوثيق لما يصدر من تصريحات رسمية
- يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام
- تلقى المركز عدد من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.

مخرج رقم (٦)

تحسين أداء المجلس التشريعي في المجالات التالية: أ) الالتزام بالقانون في عملية التشريع؛ ب) التزام الأعضاء بحضور جلسات المجلس؛ ج) وقف الازدواج الوظيفي لبعض الأعضاء في الوظائف العامة؛ ود) استخدام أدوات المحاسبة والرقابة على الحكومة.

■ النشاطات

- ١) اجتماعات ولقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي
 - تم الالتقاء بعدد من مع أعضاء المجلس (أنظر أيضاً النشاطات في مخرج رقم (١))
- ٢) حضور الجلسات ومراقبة النشاطات
 - يقوم الباحثون في الوحدة بمتابعة وجمع المعلومات حول الجلسات التي تعقدها كتلة التغيير والإصلاح وتقاطعها بقية الكتل البرلمانية، وهي جلسات سبق وأن انتقدتها المركز في ضوء الشرح السياسي القائم في السلطة الفلسطينية والذي انسحب أيضاً على المجلس التشريعي.
 - تجري أيضاً متابعة التشريعات الصادرة عن المجلس في ظل حالة الانقسام

٣) ورقة موقف حول التشريعات الصادرة في ظل حالة الانقسام

بتاريخ ٢٢ يونيو، أصدر المركز ورقة موقف أعدتها الوحدة أبدى فيها تحفظه على التشريعات التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة، سواء تلك التشريعات التي تصدرها كتلة التغيير والإصلاح في غزة باسم المجلس التشريعي، أو القرارات بقوة القانون التي يصدرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية بدعوى غياب المجلس التشريعي. وطالب المركز بالامتناع عن سن تشريعات جديدة في أوضاع الانقسام القائمة، معتبراً أن مثل تلك التشريعات لا ضرورة لها، إنما هي جزء من حالة الانقسام وتجلياتها ولا تخدم سوى أجندات وسياسات حزبية من شأنها تعزيز الانقسام، وينبغي بالتالي وضعها على أجندة الحوار الوطني الفلسطيني، بهدف إلغائها جميعاً باعتبارها جزءاً من حالة الانقسام، أو مراجعتها وإعادة النظر فيها من قبل السلطة التشريعية حال التأمها. كما اعتبر المركز أن التشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح باسم المجلس التشريعي في غزة تطوي على توجه بالتدرج في إدخال تعديلات وقوانين من منظور سياسي حزبي تخدم رؤى وأهداف أيديولوجية للكتلة التغيير والإصلاح، وهو ما بدا واضحاً، على سبيل المثال، في التعديلات على قانون العقوبات.

٤) بيانات صحفية

- أصدرت الوحدة ٥ بيانات صحفية تتصل بعمل المجلس التشريعي أو بانتهاكات تعرض لها النواب.

قائمة بالبيانات التي أصدرتها الوحدة حول المجلس التشريعي

الرقم	التاريخ	موضوع البيان الصحفي
١.	١٩ مارس	المركز الفلسطيني يدين اعتقال عدد من القادة السياسيين ونواب محسوبين على حركة حماس، قوات الاحتلال تمنع في سياسة الاقتصاد من المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية
٢.	٢٠ إبريل	المركز يدين جريمة إطلاق النار على عضو المجلس التشريعي الشيخ البيتاوي ويطالب بفتح تحقيق جدي وملاحقة الضالعين فيها وتقديمهم للعدالة
٣.	٠١ يونيو	المركز يدين منع أجهزة الأمن في غزة نواب حركة فتح من التوجه لرام الله
٤.	٠٢ يونيو	المركز يدين منع ستة نواب من حركة حماس من الدخول إلى قلقيلية على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية
٥.	٢٣ يونيو	المركز يهنئ رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، د. عزيز الدويك بالإفراج عنه

٥) المشاركة في اعتصام تضامني مع رئيس المجلس التشريعي

بتاريخ ١٦/٠٩، شارك مدير الوحدة في اعتصام نظمته المجلس التشريعي في غزة تضامناً مع د. عزيز الدويك وللمطالبة بتمكينه من أداء مهام منصبه كرئيس للمجلس التشريعي. أقيمت كلمات خلال الاعتصام من قبل رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك (بواسطة الهاتف)، والنائب الأول لرئيس المجلس د. أحمد بحر، ورئيس الوزراء في غزة الأستاذ إسماعيل هنية، ومدير الوحدة حمدي شقورة.

■ مؤشرات قياس النشاط

- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام
- معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه: تساهم نشاطات المركز في نشر الوعي بين الجمهور بآليات عمل المجلس التشريعي والانتقادات على أدائه.
- التغذية الاسترجاعية الإيجابية من المستفيدين: تفاوتت الردود بين دعم مواقف المركز ومعارضته.

■ وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة أيضاً بتوثيق ما تنشره وسائل الإعلام حول النشاطات التي تنفذها.

مخرج رقم (٧)

تقييم مستقل وموضوعي للانتخابات العامة والمحلية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولزيادة ثقة الجمهور في الانتخابات

■ النشاطات

ما زالت حالة الانقسام الداخلي على حالها، ولم تتوفر الشروط والظروف لإجراء انتخابات التشريعية والرئاسية وفقاً لاستحقاقها القانوني في ٢٤ يناير ٢٠١٠، وبالتالي لم تتم الوحدة بأية نشاطات في إطار التحضير للرقابة على الانتخابات. ولكن بالمقابل تركزت الجهود خلال هذا العام في نشاطات الحشد والمناصرة لدعم الحوار وإنهاء حالة الانقسام، مع حث الأطراف على الإسراع في المصالحة وعقد الانتخابات في موعدها، مع الحاجة لتعديل قانون الانتخابات باتجاه تبني نظام التمثيل النسبي بالكامل.

(١) ورقة موقف من الدعوة لإجراء انتخابات

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً يقضي بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية في السلطة الوطنية الفلسطينية يوم الأحد الموافق ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠. وفي ضوء ذلك أصدر المركز بتاريخ ٢٥ أكتوبر ورقة موقف اعتبر فيها أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، ولكنها غير ممكنة بدون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. وأضاف المركز أن إجراء الانتخابات يتطلب توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، رفع الحظر عن النشاطات السياسية (نشاطات حماس في الضفة وفتح في غزة)، إعادة فتح مئات الجمعيات والمؤسسات المغلقة، احترام الحريات الصحفية وحرية التعبير والسماح بحرية عمل كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

(٢) نشاطات حشد ومناصرة

أبرزها كان المشاركة في نشاطات حشد ومناصرة لدعم تعديل قانون الانتخابات، في إطار الحوار الداخلي الفلسطيني ودعوة وفود القوى السياسية للتوجه للقاهرة. منها، المشاركة في اجتماع دعت له شبكة المنظمات الأهلية بتاريخ ٠٢/٠٨، بمشاركة عدد من وفود الحوار، حول الانتخابات والقانون الانتخابي. مدير الوحدة أكد خلال الاجتماع على: (١) ضرورة اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل؛ (٢) ضرورة انعقاد المجلس التشريعي لسن قانون جديد وأن القرار بقانون بشأن الانتخابات الصادر عن الرئيس خلال فترة الانقسام غير دستوري؛ و(٣) ضرورة إعادة النظر في تشكيل لجنة الانتخابات المركزية بالتشاور مع القوى السياسية.

■ مؤشرات قياس النشاط

- نشر النتائج الموضوعية والمحايدة حول الرقابة على الانتخابات: لم تجر انتخابات خلال العام ٢٠٠٨.
- تلقى المركز ردود إيجابية على موقفه من ربط إجراء الانتخابات بالمصالحة.
- كان هناك تغطية واسعة لورقة الموقف في وسائل الإعلام المحلية والعربية.

■ وسائل التحقق

- التقارير والمواد الصادرة عن المركز: لم تتوفر لعدم إجراء انتخابات.
- آراء المراقبين والمنظمات المشاركة في الرقابة: لم تتوفر لعدم إجراء انتخابات.
- توثيق ما يصدر في وسائل الإعلام.
- الاحتفاظ بقوائم المشاركين في النشاطات.
- توثيق ما يصدر من ردود فعل.

مخرج رقم (٨)

توعية ٥٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

النشاطات

(١) تنظيم ورش عمل ولقاءات

- تم تنظيم ٢٩ ورشة عمل ولقاءات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- شارك في تلك اللقاءات ٦٥٢ شخصاً، بينهم ٣٧٨ شابة.
- عقدت اللقاءات بالتعاون مع ١٧ مؤسسة أهلية
- بدأ تنفيذ هذا المخرج منذ منتصف شهر مايو.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات

الرقم	تاريخ اللقاء	موضوع اللقاء	الجمعية المشاركة	مكان اللقاء	المحافظة	المشاركين	النساء
	٢٠٠٩/٠٥/١٧	المشاركة السياسية	منتدى شارك الشبابي	مقر منتدى شارك	خان يونس	٣٢	١٢
	٢٠٠٩/٠٥/١٨	الحق في حرية التجمع السلمي	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية الوطنية	رفح	٣٧	١٠
	٢٠٠٩/٠٥/٢٥	الحق في حرية التجمع السلمي	جمعية طلائع فلسطين	مقر جمعية طلائع فلسطين	خان يونس	٢٥	٨
	٢٠٠٩/٠٥/٢٦	الحق في تكوين الجمعيات	جمعية طلائع فلسطين	مقر جمعية طلائع فلسطين	خان يونس	٢٧	١٢
	٢٠٠٩/٠٦/٠١	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية طلائع فلسطين	مقر جمعية طلائع فلسطين	خان يونس	٢٥	١٨
	٢٠٠٩/٠٦/٠١	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية طلائع فلسطين	مقر جمعية طلائع فلسطين	خان يونس	٢٥	١٨
	٢٠٠٩/٠٦/٠٢	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	مركز شؤون المرأة	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	غزة	١٥	١٥
	٢٠٠٩/٠٦/٣٠	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية طلائع مع مجموعة جمعيات	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	خان يونس	٢١	-
	٢٠٠٩/٠٧/٠١	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية الوطنية	رفح	٢٦	١٧
	٢٠٠٩/٠٧/٠١	الحق في حرية الرأي والتعبير	مركز النشاط النسائي	مركز النشاط النسائي	جباليا	٣٥	٣٥
	٢٠٠٩/٠٧/٠٨	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	مركز النشاط النسائي	المركز في مخيم المغازي	الوسطى	٢١	٢١
	٢٠٠٧/٠٧/١٤	الحق في حرية الرأي والتعبير	مركز النشاط النسائي	المركز في مخيم المغازي	الوسطى	٢٢	٢٢
	٢٠٠٩/٠٧/١٥	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	منتدى شارك الشبابي	الملتقى التنموي الفلسطيني «نماء»	غزة	٢١	٨
	٢٠٠٩/٠٧/٢٠	الحق في حرية الرأي والتعبير	مركز هدف لحقوق الإنسان	مركز هدف لحقوق الإنسان	غزة	٢٧	١٢

٧	١٧	غزة	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	منتدى شارك الشبابي	الحق في حرية التجمع السلمي	٢٠٠٩/٠٧/٢٢
٩	٢١	غزة	مقر منتدى شارك	منتدى شارك الشبابي	الحق في حرية الرأي والتعبير	٢٠٠٩/٠٧/٢٩
١٨	١٨	غزة	مركز النشاط النسائي	مركز النشاط النسائي	الحق في حرية التجمع السلمي	٢٠٠٩/٠٨/٠٤
٧	١٤	غزة	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	منتدى شارك الشبابي	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	٢٠٠٩/٠٨/٠٥
١٠	٢٠	غزة	مقر منتدى شارك	منتدى شارك الشبابي	الحق في حرية الرأي والتعبير	٢٠٠٩/٠٨/١٠
٣	٧	غزة	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	الجامعة الإسلامية	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	٢٠٠٩/٠٨/١٢
٨	٢٥	غزة	مكتب حزب البعث العربي الاشتراكي	حزب البعث العربي الاشتراكي	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	٢٠٠٩/٠٨/١٧
١٢	٢٠	غزة	مقر منتدى شارك	منتدى شارك الشبابي	الحق في حرية التجمع السلمي	٢٠٠٩/٠٨/١٩
٥	٢١	خان يونس	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	إتحاد شباب النضال الفلسطيني	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	٢٠٠٩/١٠/٢٢
/	٢٠	غزة	مقر الهيئة	الهيئة الوطنية للتنمية والتأهيل المجتمعي	الحق في حرية الرأي والتعبير	٢٠٠٩/١٠/٢٧
١٧	٣٠	غزة	مقر الجمعية	جمعية المرأة المبدعة	مفهوم الديمقراطي والمشاركة السياسية	٢٠٠٩/١٠/٢٨
١٥	١٧	رفح	مقر المنتدى	منتدى إعلاميات الجنوب	الحق في حرية الرأي والتعبير	٢٠٠٩/١٠/٢٩
١٦	١٦	الوسطى	مقر مركز المغازي	مركز المغازي الثقايف	الحق في حرية الرأي والتعبير	٢٠٠٩/١١/٠٢
٢٥	٢٥	غزة	مقر الجمعية	جمعية فتيات الغد الفلسطينية	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	٢٠٠٩/١١/٠٤
١٨	٢٢	الوسطى	مركز المغازي الثقايف	مركز المغازي الثقايف	الديمقراطية وحقوق الطفل	٢٠٠٩/١١/١٩

■ مؤشرات قياس النشاط

- حجم المشاركة: بلغ عدد المشاركين ٦٥٢ شخصاً. وبلغ عدد المشاركات ٣٧٨ فتاة وامرأة، أي ما نسبته (٥٨٪) من مجموع المشاركين.
- تغذية استرجاعية إيجابية من المشاركين: كانت الردود إيجابية من المشاركين
- تعاون المؤسسات الشريكة: أبدت المؤسسات المضيفة تعاوناً مع طاقم الوحدة

■ وسائل التحقق

- - توثيق أسماء المشاركين والمؤسسات المضيفة أو المشاركة
- - النجاح في تنظيم ٢٩ لقاء، عقدت بالتعاون مع مؤسسات أهلية.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات التي أجراها مدير الوحدة مع شخصيات رسمية وحزبية فلسطينية

التاريخ	اللقاء
أغسطس ١٢	- لقاء في إطار لجنة الوفاق والمصالحة مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، بحضور مستشاره د. يوسف رزقة، ووكيل وزارة الخارجية د. أحمد يوسف، والمتحدث باسم الحكومة طاهر النونو.
٢١ أغسطس	- رسالة لرئيس الوزراء إسماعيل هنية حول أحداث رفح والشبهات بقتل جرحى أثناء نقلهم إلى المستشفى بواسطة سيارات الإسعاف.
٧ أكتوبر	- لقاء بين منظمات حقوق الإنسان ود. محمود الزهار، القيادي في حركة حماس، ووزير الخارجية في الحكومة الفلسطينية بغزة بتاريخ ١٠/٠٧، النائب د. يحيى موسى؛ سامي أبوزهري؛ أيمن طه؛ والناطق باسم الحكومة طاهر النونو. تناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان والحوار وتداعيات تقرير غولدستون، وتم حث القيادة في غزة على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق وفقاً لما ورد في توصيات التقرير.
٢٦ أكتوبر	- لقاء مع منظمات حقوق الإنسان في مقر وزارة العدل حول تقرير غولدستون والتوصية بتشكيل لجنة تحقيق. شارك في الاجتماع عن الحكومة كل من وزير العدل محمد فرج الغول، وكيل وزارة الخارجية د. أحمد يوسف، وطاهر النونو المتحدث باسم الحكومة. ومثل المركز كل من مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة ومدير وحدة المساعدة القانونية إياد العلمي. وقد شدد ممثلا المركز خلال الاجتماع على ضرورة تشكيل لجنة قضائية للتحقيق في ما نسب من جرائم خلال من قبل الفلسطينيين خلال العدوان على غزة. كما تم التشديد على استقلالية وحياد ومهنية أي لجنة يتم تشكيلها، مع التأكيد على ضرورة أن يرأسها قاضٍ مشهود له بالمهنية والنزاهة والخبرة.

وحدة حقوق المرأة والطفل

ألقى العدوان الأخير على قطاع غزة مطلع هذا العام بظلاله على مجمل نشاطات وحدة المرأة خلال العام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من ذلك تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها وفق الخطة السنوية التي وضعتها. وقد أنجزت الوحدة معظم النشاطات المقررة، بالإضافة إلى إنجازها لنشاطات إضافية لم تكن قد وضعت في الخطة من قبل ولم يتم تنفيذ بعض النشاطات وبالأخص تلك المتعلقة بحشد التأييد.

وقد كان أبرز ما ميز عمل الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ هو تكيف عمل الوحدة في برنامج التوعية القانونية للنساء بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة وذلك من خلال قيامها بعمل آلية عمل جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع بعد الحرب وكانت إحدى هذه الآليات تنظيم لقاءات مفتوحة للنساء وبشكل خاص في المناطق التي تعرضت للعدوان بشكل كبير وذلك للتعرف على احتياجات النساء بعد الحرب ومواءمتها مع ما تقوم به الوحدة من برامج، كما تميز العام ٢٠٠٩ بالزيادة الواضحة في عدد القضايا التي تابعتها الوحدة عن العام الماضي، ويرجع ذلك إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدة والمحاكم الشرعية والمؤسسات الناشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية للنساء في قطاع غزة.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للنساء

١,١	تمثيل ٣٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية والنظامية
١,٢	تقديم الاستشارات القانونية لـ ١٥٠ لـ امرأة

واصلت الوحدة عملها في تقديم المساعدة القانونية للنساء من خلال تمثيل النساء في المحاكم الشرعية وتقديم الاستشارات القانونية من خلال التنسيق مع المحاكم الشرعية، التنسيق مع المؤسسات النسوية.

١,١ تمثيل ٣٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية والنظامية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية (١٢٢٧) قضية، بينها (١١٤١) قضية وردت إلى الوحدة خلال العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى (٨٦) قضية شرعية حولت من العام ٢٠٠٨، وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام :-

جدول رقم (١): تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩

نفقة	عفش بيت	حضانة	رؤية ابناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	إثبات نسب	حجر	المجموع
٦٣٢	٢٦٩	٧٥	٣٢	٢٨	٦٢	٨٣	٧	٧	٢٩	٢	١	١٢٢٧

جدول رقم (٢): نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠٠٩

قضايا أخذت احكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	قضايا مرحلة للعام	المجموع
٦٩٢	٦١	٣٠٣	١٤٨	٢٢	١٢٢٧

جدول رقم (٣): عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خان يونس	المجموع
٦٧٠	٢٤٩	٢٩٨	١٢٢٧

١,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء

قامت الوحدة بتقديم (٤٥١) استشارة قانونية خلال العام ٢٠٠٩، وذلك للنساء اللواتي قمن إلى طلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف ، وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (١٣٨) استشارة ، أما في فرع خان يونس تم تقديم (١٣٢) استشارة ، وفي مقر المركز بمدينة غزة (١٨١) استشارة.

■ مؤشرات القياس

- خلال العام ٢٠٠٩ كان هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة لوحدة المرأة بنسبة ١٨,٥% عن العام ٢٠٠٨، كما كان هناك زيادة بنسبة ١٤% في مجمل عدد القضايا التي تابعتها الوحدة بالمحاكم الشرعية في العام الماضي. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:
 - زيادة عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز في كل من خان يونس وجباليا ، إذ شهدت هذه الفروع زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة لها.
 - تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدة والمؤسسات الناشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية للنساء في قطاع غزة من خلال تحويل العديد من القضايا للوحدة لتابعها.
 - ترددي الأوضاع الاقتصادية وبشكل خاص بعد العدوان على القطاع واستمرار فرض الحصار على قطاع غزة.
- حصلت الوحدة على أحكام لصالح النساء في ٥٦% من القضايا التي تابعتها.
- تابعت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية

■ وسائل التحقق

- بلغ عدد القضايا التي وردت إلى وحدة المرأة خلال هذا العام (١١٤١) قضية
- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (٦٩٣) حكم.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء (٤٥١) استشارة.
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لتابعها (١٢٥) قضية
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (٥٦) قضية.

التنسيق مع المحاكم الشرعية

ترجع الزيادة في إعداد القضايا التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ عن الأعوام الماضية إلى عدة عوامل أهمها التعاون والتنسيق مع المحاكم الشرعية ، فالمحاكم الشرعية وعددها عشرة محاكم تقوم بتحويل النساء اللواتي يحتجن إلى المساعدة للوحدة ليتولى محامو الوحدة الترافع عنهن مجاناً وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة لهن، هذا بالإضافة إلى تسهيل عمل المحامين العاملين في الوحدة في المحاكم الشرعية.

التنسيق مع المؤسسات النسوية

قامت الوحدة بمتابعة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية ، وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة-جباليا ، البريج ، المركز الفلسطيني لحل النزاعات المجتمعية .

مخرج رقم (٢)

التوعية القانونية للنساء، توعية ٢٠٠٠ امرأة في الحقوق والقوانين المحلية والدولية بما في ذلك التوعية بالحقوق الخاصة بالطفل بالإضافة إلى توعيتهن بقضايا العنف ضد المرأة.

٢,١ تنظيم محاضرات توعية قانونية (١٠٠) محاضرة بحقوق المرأة (٢٠) منها في حقوق الطفل بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ومراكز النشاط النسائي التابعة لوكالة الغوث

٢,٢ تنظيم نشاطات خاصة بمناسبة حملة (١٦) يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تمتد في الفترة ما بين

٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر من خلال :

- تنظيم محاضرات توعية خاصة بالعنف
- إصدار تقرير عن النساء ضحايا العنف
- إصدار بوستر خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف (٢٥ نوفمبر)
- إصدار بيان خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف
- التعاون مع المؤسسات النسوية والمحلية والدولية في الفعاليات التي تنظم ضمن حملة ١٦ يوم

٢,٣ إصدار كتيبات خاصة بتوعية النساء في القوانين المحلية والدولية

٢,٤ إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الثامن من آذار

٢,٥ التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية وإذاعية ومقابلات صحفية

٢,٦ المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب في المركز في المواضيع الخاصة بالمرأة والطفل

٢,١ تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

واجهت الوحدة العديد من المعوقات في تنفيذها لبرنامج التوعية القانونية منذ بداية العام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى الانعكاسات التي تركتها الحرب على كل من النساء والمؤسسات النسوية والمجتمعية، وللتغلب على هذه المعوقات قامت الوحدة بعمل خطة لتنفيذ محاضرات التوعية وقد كانت على النحو التالي:

- إعادة الاتصال بالمؤسسات التي تتعاون معها الوحدة.
- ترتيب زيارات للمؤسسات للاطلاع على أنشطتها بعد الحرب.
- تنظيم لقاءات مفتوحة مع النساء للاطلاع على احتياجاتهن بعد الحرب.
- تنظيم محاضرات توعية وفق احتياجات النساء وقد ركزت هذه المحاضرات في مواضيع تتعلق بحقوق المرأة الأمثلة، الميراث، قانون الأحوال الشخصية.

وقد نفذت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ (١٠١) محاضرة توعية قانونية ركزت في قانون الأحوال الشخصية وتحديدًا في قضايا الميراث وحقوق الأمثلة وذلك بناء على احتياجات النساء التي ظهرت خلال اللقاءات التي نفذتها الوحدة بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة، إضافة إلى التوعية في مواضيع الزواج، الطلاق، الحالات التي يحق فيها للمرأة طلب التفريق عن طريق القضاء) فقد نفذت الوحدة (٢٥) محاضرة في مجال الأحوال الشخصية، تنفيذ (٢٥) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة

تنفيذ (١١) محاضرة خاصة بحقوق الطفل، تنفيذ (٢٠) لقاء مفتوح مع النساء.

العمل مع مؤسسات مجتمعية ونسوية لأول مرة بالإضافة إلى العمل مع مدارس إعدادية وثانوية تنفيذ العديد من محاضرات التوعية بدعوة من مؤسسات مجتمعية ونسوية.

■ مؤشرات القياس

- خلال العام ٢٠٠٩ تلقت الوحدة عدد من المراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة إلى مدارس إعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية.
- قامت الوحدة بعمل أكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء.
- تعاونت الوحدة خلال هذا العام مع مؤسسات مجتمعية لم يسبق وإن تعاونت معها من قبل في مناطق مهمشة من قطاع غزة مثل: مركز صبايا الخيري- مواصي رفح، جمعية الاتحاد النسائي- عيسان، جمعية أصدقاء بلا حدود- البريج، الجمعية الفلسطينية للتنمية - بيت لاهيا، جمعية الصفا الخيرية - خان يونس، دائرة العمل النسائي- بيت لاهيا، جمعية شرق غزة، مركز تمكين المرأة الريفية الفخاري عيسان، جمعية النصر الفخاري.

■ وسائل التحقق

- نظمت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ (١٠١) محاضرة توعية قانونية.
- (٢٥) محاضرة في موضوع العنف ضد المرأة.
- (٢٥) محاضرة في قانون الأحوال الشخصية.
- (١١) محاضرة في اتفاقية حقوق الطفل.
- بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (٢٧٦٨) مشاركة.
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن إلى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على اثر مشاركتهن في المحاضرات (٥٦) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء إثناء المحاضرات (٢٠٠) استشارة
- تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٤١) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة إلى (٨) مدارس.
- تم التعاون خلال هذا العام مع (٩) مؤسسات لأول مرة.

٢,٢ تنظيم نشاطات خاصة بمناسبة حملة (١٦) يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تمتد في الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر من خلال :

- نظمت الوحدة خلال الفترة الممتدة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر (٥) محاضرات خاصة بالتوعية على موضوع العنف وفق الإعلان العالمي لمناهضة العنف الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣ ، وكانت هذه المحاضرات على النحو التالي:-
- ٢٠٠٩/١٢/٢ محاضرة بمركز النشاط النسائي في الدرج
 - ٢٠٠٩/١٢/٦ محاضرة في جمعية المواطنة للتنمية في خان يونس
 - ٢٠٠٩/١٢/٧ محاضرة في دائرة العمل النسائي ببيت لاهيا
 - ٢٠٠٩/١٢/٨ محاضرة في جمعية شرق غزة
 - ٢٠٠٩/١٢/٩ محاضرة في الجمعية الفلسطينية للتنمية

في اختتام نشاطات ال١٦ يوماً من حملة مناهضة العنف ضد النساء نظمت الوحدة ورشة عمل حول حقوق النساء الأرامل أمام القانون والمجتمع تأكيدا على ربط قضية النساء الأرامل بالانتهاكات ضد النساء وقد شارك في الورشة (٤٨) مشارك ومشاركة ممثلين للعديد من المؤسسات النسوية والمجتمعية في المنطقة الجنوبية وقد عقدت الورشة في مقر المركز في خان يونس.



ورشة عمل حول حقوق النساء والأرامل أمام القانون والمجتمع نظمتها وحدة المرأة بالمركز بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩

إصدار تقرير عن النساء ضحايا العنف

لم تقم الوحدة بإصدار تقرير عن النساء ضحايا العنف وذلك نظراً للتغيير الذي طرأ بعد العدوان على قطاع غزة فقد قرر المركز إصدار تقرير خاص بتبعات العدوان على النساء، وقد شاركت الوحدة بإعداد تقرير «بعيون النساء» وهو تقرير أصدره المركز حول الآثار والتبعات المتصلة بالنوع الاجتماعي على عملية الرصاص المصوب وقد صدر التقرير في سبتمبر ٢٠٠٩ باللغة الانجليزية وتم ترجمته لاحقاً إلى اللغة العربية وقد لاقى التقرير صدى واسع وبشكل خاص لدى المجتمع الدولي .

المشاركة في إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٥ نوفمبر)

شاركت الوحدة مؤسسات الأمم المتحدة شركاء الألفية وشركاؤهم المحليين من مؤسسات المجتمع المدني في إصدار بوستر خاص بهذه المناسبة ضمن النشاطات التي نفذتها مؤسسات الأمم المتحدة ضمن حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد النساء .

إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

أصدرت الوحدة بياناً خاصاً بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف ٢٥ نوفمبر من كل عام بعنوان «في الذكرى العاشرة لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة معاناة المرأة الفلسطينية تتواصل في الضفة وفي غزة تتصاعد» .

التعاون مع المؤسسات النسوية والمحلية والدولية في الفعاليات التي تنظم ضمن حملة الـ ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة

- - ٢٠٠٩/١٢/٧ شارك طاقم الوحدة في الاحتفال الذي نظمه مركز شؤون المرأة (لنضع حداً للعنف).
- - ٢٠٠٩/١٢/٩ شارك طاقم الوحدة في مهرجان المرأة والرجل وطن الذي نظمه مؤسسات الأمم المتحدة شركاء الألفية وشركاؤهم المحليين ومن ضمنهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .
- - ٢٠٠٩/١٢/٢١ شاركت مديرة الوحدة منى الشوا في اليوم الدراسي الذي نظمه مؤسسات الأمم المتحدة شركاء الألفية بمناسبة حملة الـ ١٦ يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف وذلك بقيامها بعرض للتقرير الذي أعده المركز (بعيون النساء) .

٢,٣ إصدار كتيبات خاصة بتوعية النساء في القوانين المحلية والدولية

لم تقم الوحدة بإصدار كتيبات خاصة بتوعية النساء في القوانين المحلية والدولية.

٢,٤ إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الثامن من آذار

أصدرت الوحدة بياناً بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام بعنوان «في اليوم العالمي للمرأة معاناة المرأة الفلسطينية مضاعفة وغير مسبوقه بفعل تبعات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة» .

■ مؤشرات القياس

قامت الوحدة بتوزيع البوستر الخاص باليوم العالمي للمرأة على العديد من المؤسسات الحكومية والغير الحكومية تلقت الوحدة ردود أفعال ايجابية على البيان الذي أصدرته بمناسبة اليوم المرأة العالمي.

■ وسائل التحقق

- - تم طباعة ١٠٠٠ نسخة من البوستر الخاص بيوم المرأة العالمي.
- - تم طباعة ٥٠٠ نسخة من البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.
- - تم وضع البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على الصفحة الالكترونية للمركز

٢,٥ التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية وإذاعية ومقابلات صحفية

اهتمت الوحدة بالتعاون مع وسائل الإعلام سواء المكتوبة أو المرئية أو المسموعة وتسعى الوحدة من خلال ذلك إلى توعية النساء بالحقوق التي يكفلها القانون المحلي والدولي وإثارة القضايا ذات العلاقة بحقوق المرأة. وخلال العام ٢٠٠٩، عززت الوحدة تعاونها مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، حيث

أجرت ١٩ مقابلة. وتركزت العديد من تلك اللقاءات حول أوضاع النساء في قطاع غزة خلال وبعد الحرب الأخيرة على غزة، والعنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

■ وسائل التحقق

- تم عقد (٤) لقاءات صحفية.
- تم عقد (٧) لقاءات إذاعية.
- تم عقد (٨) لقاءات تلفزيونية.
- تم نشر العديد من الأخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في نشرة المنطار التي يصدرها المركز.

٢,٦ المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب في المركز في المواضيع الخاصة بالمرأة والطفل

شاركت الوحدة في (٩) دورات تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب (٣) دورات خاصة بالناشطات النسويات خاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وثلاث دورات تدريبية خاصة بالترافع أمام المحاكم الشرعية قامت الوحدة بتنفيذها بالتنسيق مع وحدة التدريب وكان مجمل مجموع الجلسات التدريبية التي شاركت بها الوحدة في جميع الدورات التدريبية (٤٩) جلسة تدريبية.

تنفيذ دورات تدريبية خاصة بالترافع أمام المحاكم الشرعية

لم تضع الوحدة في خطتها أن تقوم بتنظيم دورات تدريبية خاصة بالمحامين في الترافع أمام المحاكم الشرعية لكن تم استحداث هذا النشاط بعد طلب من المحامين المتقدمين لامتحان مزاولة المحاماة الشرعية.

وقد قامت وحدة المرأة بالتنسيق مع وحدة التدريب في المركز بتنظيم دورتين تدريبيتين للمحامين بالتنسيق مع نقابة المحامين في قطاع غزة وتعتبر هذه الدورات الأولى من نوعها التي ينفذها المركز.





حلقة نقاش حول مستجدات العمل في المحاكم الشرعية نظمها وحدة المرأة بالمركز بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٩

مخرج رقم (٣)

حشد التأييد: العمل من أجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية
• قانون الأحوال الشخصية

٣,١ العمل على رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة

٣. العمل على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل والالتزامات الخاصة بحضانة الأطفال

وضعت الوحدة في خطتها استكمال العمل على قانون الأحوال الشخصية، وتحديدًا فيما يتعلق برفع سن الزواج والعمل على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل والالتزامات الخاصة بحضانة الأطفال إلا أن استمرار حالة الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبشكل خاص بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة والشلل الذي أصاب عمل المجلس التشريعي حال دون تنفيذ النشاطات المتعلقة بحشد التأييد والضغط على صناع القرار.

في المقابل قامت الوحدة بتنفيذ لقاءاتها مع قضاة المحاكم الشرعية وتم معهم بحث العديد من القضايا المتعلقة بعمل المحاكم الشرعية والتدخل من أجل النهوض بعمل المحاكم الشرعية بما يحقق مصلحة للنساء من خلال عقد عدة لقاءات مع قاضي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية.

في هذا الإطار قامت الوحدة بتنظيم ورشة عمل متخصصة حول مستجدات العمل في المحاكم الشرعية وذلك بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٩ وقد شارك فيها كل من الدكتور حسن الجوجور رئيس المحكمة العليا الشرعية وقضاة المحكمة العليا الشرعية ومحكمتي الاستئناف إضافة إلى عدد من المحامين الشرعيين وممثلين عن عدد من المؤسسات الناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة. وتأتي أهمية هذه اللقاءات في أنها تفتح باب النقاش بين المحامين الشرعيين وقضاة المحاكم الشرعية وتخرج بتوصيات تهدف إلى تحسين العمل في المحاكم الشرعية بما فيه مصلحة للنساء وتشكل شكلاً من أشكال التشبيك مع المحاكم الشرعية.

مخرج رقم (٤)

توثيق حالات العنف وانتهاكات حقوق المرأة

■ النشاطات

تتعاون وحدة المرأة مع وحدة البحث الميداني ووحدة تطوير الديمقراطية في توثيق انتهاكات حقوق المرأة وبشكل خاص حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، وقد كان من الواضح ازدياد حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف خلال العام ٢٠٠٩ إذ تم توثيق (٩) حالات قتل على خلفية الشرف (٦) في قطاع غزة ، (٣) في الضفة الغربية .

■ مؤشرات القياس

يتوفر لدى المركز توثيق لحالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف خاصة في قطاع غزة من خلال وحدة البحث الميداني تم استخدام الحالات الموثقة لدى الوحدة في المقابلات الصحفية والإذاعية الخاصة بالعنف. تم التثديد بجرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف في البيانات الصادرة عن وحدة المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي (الثامن من آذار) واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء (٢٥ نوفمبر)

مخرج رقم (٥)

العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

القيام بزيارات للمؤسسات المجتمعية والنسوية

بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة قامت وحدة المرأة بعمل العديد من اللقاءات التنسيقية للمؤسسات النسوية، وذلك للاطلاع على أنشطة هذه المؤسسات وبرامجها بعد الحرب، كما هدفت الوحدة من خلال هذه الزيارات إلى التنسيق لعقد محاضرات التوعية، وقد تركزت هذه الزيارات للمؤسسات التي تعمل في المناطق التي تعرضت للاعتداءات بشكل كبير خلال الحرب على قطاع غزة.

وفي هذا السياق قامت الوحدة بزيارة (٢٤) مؤسسة نسوية ومجتمعية في مناطق مختلفة من قطاع غزة وبشكل خاص تلك المتواجدة في المناطق التي تعرضت للعدوان بشكل اكبر.

مؤسسات حكومية:

- بتاريخ ٠٢/٢٤، زارت منى الشوا وزارة شؤون المرأة للاطلاع على برامج الوزارة بعد الحرب واجتمعت بكل من رحاب شبير وكيل وزارة شؤون المرأة وأميرة هارون واعتماد الطرشاوي.

العلاقة مع المؤسسات الدولية:

مؤسسات دولية شريكة: مؤسسة نساء لنساء (كفيينا تل كفيينا)

- بتاريخ ١٠-١٢/٠٢، زارت الوحدة Anna Levin من مؤسسة نساء لنساء السويدية وقد قامت الوحدة بتنظيم زيارات ميدانية لها لاطلاعها على آثار الحرب وزيارة الأماكن التي تعرضت للاعتداءات خلال فترة الحرب على قطاع غزة.
- بتاريخ ٠٣/١٥، زارت المركز Lina AG السكرتير العام لمؤسسة كفيينا تل كفيينا
- وقد جاءت زيارتها قبل إلقائها خطاب أمام البرلمان السويدي حول الأوضاع في قطاع غزة بعد الحرب.
- وقد قامت الوحدة بترتيب زيارات ميدانية لها لكل من منطقة العطاطرة، السلطين ، عزبة عبد ربه ، السموني، مستشفى الوفاء ، مستشفى القدس .
- بتاريخ ٠٢/١٦، اجتمعت السكرتير العام لمؤسسة نساء من اجل نساء مع الأستاذة حنان مطر بحضور منى الشوا مديرة الوحدة وذلك لاطلاعها على المستجدات في عمل الوحدة بعد الحرب ومتابعة الوحدة لقضايا النساء.

- بتاريخ ٢٢-٢٤/٠٦، زارت الوحدة Anna Levin واجتمعت مع طاقم الوحدة كما زارت فرع المركز في خان يونس واطلعت على نشاطات الوحدة في المنطقة الجنوبية .

مؤسسات دولية أخرى

- بتاريخ ٢٦/٠١، اجتمعت منى الشوا مع هبة الزيان منسقة اليونيفم في قطاع غزة وقد تم تقديم خطة لمشروع خاص بوحدة المرأة لليونيفم.
- بتاريخ ١٨/٠٨، التقت منى الشوا مديرة وحدة المرأة بوفد من مؤسسة DCA وقد تم اطلاعهم على أوضاع النساء في قطاع غزة بعد الحرب، وعمل وحدة المرأة.
- بتاريخ ٢١/٠١، اجتمعت منى الشوا مع مها الشوا مديرة مؤسسة التعاون وذلك لبحث تقديم مشروع بالشراكة مع مؤسسة التعاون .
- شاركت منى الشوا في التدريب الذي نظمته مؤسسة أكسفام نوفب حول بناء القدرات في حشد التأييد والضغط وذلك يومي ٤-٥ أكتوبر ٢٠٠٩ والتي عقدت في مقر مؤسسة معاً.
- شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمتها أكسفام نوفب حول تحليل القوة وذلك يومي ٩-١٠/١٢/٢٠٠٩ والتي عقدت في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- بتاريخ ٠٢/١١، التقت منى الشوا بكل من دونيتلا روفيرا وفرنشيكا بيرك من امنستي انترناشونال حول أوضاع النساء في قطاع غزة بعد العدوان على قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٩/٠٩، قامت وحدة المرأة بتنظيم لقاء لناشطات ومدافعات عن حقوق المرأة مع وفد مؤسسة Front Line وذلك ضمن الزيارة التي قاموا بها إلى قطاع غزة، وقد عقد اللقاء في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وشاركت به مديرة الوحدة.

مديرة وحدة المرأة والطفل في المركز منى الشوا، تطلع لسيدة لينا آج، السكرتير العام لمؤسسة نساء من أجل نساء، على آثار العدوان على مجمع الوزارات

المشاركة في اجتماع لجنة تقصي الحقائق التابع لجامعة الدول العربية مع المؤسسات النسوية

- بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٩ شاركت منى الشوا في لقاء لجنة تقصي الحقائق التابع لجامعة الدول العربية مع المؤسسات النسوية في مقر مركز شؤون المرأة.

المشاركة في اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات:

- بتاريخ ١٦/٠٤، شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمتها الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن حول ظاهرة القتل على خلفية الشرف
- بتاريخ ٢٦/٠٤، شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمتها اليونيفم الخاصة بمناقشة دراسة احتياجات النساء والرجال في قطاع غزة بعد الحرب.
- بتاريخ ١١/٠٦، شاركت منى الشوا في الاجتماع الذي نظمه مركز شؤون المرأة الخاص بتحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة.
- بتاريخ ١٩/٠٨، شاركت منى الشوا مديرة وحدة المرأة في ورشة عمل حول خطة الطوارئ تم عقدها في مقر الأونروا .
- بتاريخ ٠٣/٠٩، شاركت منى الشوا في ورشة عمل نظمها كل من طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة حول مشروع بناء
- بتاريخ ١٢/١١، قامت منى الشوا بإعطاء محاضرة حول القرار ١٣٢٥ في مركز إعلام ومعلومات المرأة الفلسطينية
- بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ شارك الأستاذ سمير حسنية في ورشة العمل التي نظمتها جمعية الوداد بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة وقدم ورقة عمل بعنوان (النساء العلاقات بين حكم المحكمة ورحمة الزوج)



المشاركة في تحالف أمل مناهضة العنف المرأة

شارك المركز في عضوية اللجنة الاستشارية لتحالف أمل مناهضة العنف ضد المرأة، وهو تحالف مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية مناهضة العنف ضد المرأة وهذه المؤسسات هي: مركز شؤون المرأة-طاقم شؤون المرأة-المركز الفلسطيني لحل النزاعات - مركز الاستشارات والأبحاث القانونية للمرأة -مؤسسة الثقافة والفكر الحر. يذكر أن هذا التحالف ممول من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم).

نشاطات نفذتها الوحدة و لم توضع في الخطة

نفذت الوحدة عددا من النشاطات لم تكن قد وضعتها في خطتها وذلك لمستجدات العمل بعد العدوان على قطاع غزة من هذه النشاطات:

مشروع تقديم الخدمات والارشاد القانوني المشترك بين وحدة المرأة ومؤسسة التعاون :

بدأت وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتنفيذ مشروع الخدمات والارشاد القانوني الممول من قبل مؤسسة التعاون والممتد من الفترة ما بين ٢٠٠٩/٦/١ وينتهي بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣١. ويهدف المشروع إلى:

- ١. تحسين قدرة المحاميات العاملات في مجال الأحوال الشخصية ، المدنية والشرعية من خلال تدريب (٢) محاميات من قطاع غزة في وحدة المرأة.
- ٢. رفع مستوى الوعي لدى النساء حول حقوقهن المكفولة في قانون الأحوال الشخصية من خلال استهداف (١٠٠٠) امرأة.

المساهمة في إعداد تقرير خاص بالأطفال

شاركت وحدة المرأة في إعداد تقرير جرائم حرب ضد الأطفال وهو تقرير صدر باللغة الانجليزية حول انتهاكات حقوق الأطفال وجرائم الحرب التي ارتكبت ضدهم العدوان على قطاع غزة وتم ترجمته إلى اللغة العربية.

تقديم المساعدة لإحدى ضحايا الحرب (حالة منى الأشقر)

ساهمت وحدة المرأة في تقديم المساعدة لإحدى ضحايا الحرب وهي منى الأشقر التي أصيبت خلال القصف لمدرسة بيت لاهيا إثناء العدوان الأخير على قطاع غزة، مما أدى إلى فقدانها لساقها وشلل في يدها ،وقد تمثلت المساعدة في تقديم العون لها بعد تبني احد المستشفيات في شمال فرنسا لحالتها لتركيب طرف صناعي لها ، فقد قامت منى الشوا مديرة الوحدة بمتابعة إجراءات سفرها مع الصحفية الفرنسية التي عن طريقها تم تبني حالتها كما تم تقديم مساعدة مالية لها من قبل المركز من خلال تغطية نفقات الفيزا الخاصة بها وبوالدها. ثم تم متابعة إجراءات سفرها عن طريق معبر ايريز بالتنسيق مع الدائرة القانونية في المركز وقد توجت هذه الجهود بسفرها برفقة أبيها إلى فرنسا بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٩.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألقت الأوضاع الاستثنائية الناجمة عن العدوان وتداعياته بظلالها على مجمل أنشطة وفعاليات الوحدة، وبحيث تركزت معظم تلك الفعاليات والنشاطات على متابعة ورصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة على نحو خاص. وعملت الوحدة في هذا السياق، وتلك الظروف على تكييف خطتها السنوية، وبالتالي فعاليتها وأنشطتها، بما يتلاءم مع حجم الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واضطرت الوحدة على تركيز الشهور الخمسة الأولى من عملها على إعداد التقرير الشامل الذي أصدره المركز بعنوان «مدنيون مستهدفون»، حيث ساهمت الوحدة في إعداد كافة الجوانب المتعلقة ب: هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية، تدمير البنية الأساسية، المرافق الحكومية، تدمير القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاعات الصناعة، الزراعة والصيد البحري، المنشآت التعليمية والدينية، المباني الثقافية والأثرية والمنشآت الدينية، المؤسسات التعليمية، المنشآت الطبية، الجرائم الخاصة باستهداف الطواقم الطبية وتدهور الأوضاع الإنسانية. كما تركزت معظم نشاطات الوحدة بشكل خاص على متابعة التطورات الخطيرة التي نجمت عن التدهور الكارثي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع المدنيين، بسبب الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها وتفاقم أوضاعهم الإنسانية خلال فترة العدوان الحربي وجراء تشديد السلطات المحتلة الحصار والإغلاق الشامل لكافة المعابر المخصصة لحركة الأفراد والبضائع. كما عملت الوحدة على إعداد التقارير الخاصة بنتائج العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في السكن الملائم، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في العمل (الصيادين في قطاع غزة)، الحق في مستوى معيشي لائق والحق في التنمية وإعادة الإعمار. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك متابعة حقوق السكان في الصحة، التعليم، العمل، مستوى المعيشة اللائق وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، وساهمت الوحدة في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. وسجلت الوحدة حضوراً مميزاً على مستوى تعزيز الشراكة والتسيق والتشبيك مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية، حيث نظمت وشاركت في العديد من النشاطات والفعاليات معها. وشاركت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، فيما اتسع النشاط الإعلامي مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية، وخاصة خلال فترة العدوان الحربي على القطاع. وفيما يلي عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها، وذلك وفقاً لخطة الوحدة للعام ٢٠٠٩:

مخرج رقم (١)

رفع مستوى الوعي المحلي والدولي بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

■ النشاطات

١. بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢. لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية.
٣. تقارير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحالة المعابر الحدودية في قطاع غزة.
٤. عقد ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
٥. البيانات والأخبار الصحفية والنشاطات الإعلامية.

عملت الوحدة على تنفيذ وإنجاز كافة النشاطات الواردة ضمن هذا المخرج خلال العام ٢٠٠٩، وقد كرست الوحدة جزءاً أساسياً من عملها لرصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتداعيات وأثار الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع. وقد اضطرت الوحدة إلى إجراء بعض التعديلات على هذه النشاطات، حيث مثلت تلك النشاطات الجانب الأكبر من عملها طيلة العام. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرضاً لتلك النشاطات:

(١) بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ في بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد ركزت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ على بناء قاعدة معلومات أساسية حول أثر العدوان الإسرائيلي على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومثلت تلك المعلومات مصدراً أساسياً لحجم انتهاكاتها خلال العدوان الأخير على قطاع غزة. ووثقت الوحدة انتهاكات الحق في السكن الملائم، بما فيها هدم وتدمير المنازل والأعيان المدنية، الحق في العمل، الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، تدمير مشاريع البنية التحتية، قتل وجرحى الطواقم الطبية، الاعتداءات على المنشآت الطبية، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، انتهاكات الحق في التعليم، الفقر والبطالة والتنمية. وقد أشرفت الوحدة على إعداد كافة البيانات والإحصاءات الخاصة بهدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال فترة العدوان الحربي على القطاع، وقد شملت تلك البيانات والإحصاءات ما يلي: المنازل المدمرة كلياً وجزئياً، المنشآت الاقتصادية المدمرة كلياً وجزئياً، بما في ذلك المنشآت الزراعية ومصادر المياه، المصانع وورش الأعمال المختلفة، المنشآت السياحية، المنشآت الدينية، المرافق العمومية، بما فيها الوزارات ومرافق الهيئات المحلية، المرافق الصحية والتعليمية، المرافق السياحية، المباني التاريخية والآثار.

(٢) لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية

التقى باحثو الوحدة في العديد من اللقاءات والاجتماعات مع الوفود الدولية، بما فيها الدبلوماسية، خلال العام ٢٠٠٩. وقد تركزت تلك اللقاءات على تسليط الضوء على آثار العدوان الإسرائيلي على القطاع، وحجم الانتهاكات الصارخة التي تعرضت لها حقوق السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ضمت هذه اللقاءات وفوداً دبلوماسية دولية، أعضاء برلمان وسياسيين، ممثلو مؤسسات دولية، لجان تقصي حقائق، وفود تضامن ومندوبي وسائل الإعلام الدولية. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

- اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، وفود حركات التضامن الدولية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بمن فيها الأونروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- اجتماعات ولقاءات مع وزراء في حكومة غزة، أعضاء في المجلس التشريعي وممثلي المؤسسات الأهلية.
- متابعات ميدانية: وشملت ما يلي:

- تابعت الوحدة الانتهاكات التي تعرض لها الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، وفي هذا الإطار التقى باحثو الوحدة نحو ٢٥ صيادا ونقاييا، كما وثقت الوحدة ٨٢ اعتداء عليهم في عرض البحر وعلى قطاع الصيد البحري، شملت هذه الاعتداءات مقتل صياد وإصابة ٨ صيادين آخرين بجروح مختلفة، واعتقال القوات البحرية المحتلة لـ ٥٥ صياد، بالإضافة إلى ٣ متضامنين أجانب في عرض بحر قطاع غزة، و٣١ قارب صيد، وعدد من شبك الصيد.

- تابعت الوحدة أوضاع طلبة قطاع غزة الدارسين في الخارج. وفي هذا الإطار التقى باحثو الوحدة نحو ٤٠ من الطلاب الجامعيين الذين لم يتمكنوا بفعل الحصار من الوصول إلى مقاعدهم الدراسية خارج قطاع غزة سواء في دول العالم، أو في جامعات الضفة الغربية، واطلعوا على مشكلاتهم التي يواجهونها والتي تهدد مستقبلهم الأكاديمي، وقد أصدرت الوحدة في أعقاب ذلك تقريراً تناول أثر إغلاق المعابر على طلبة قطاع غزة الدارسين في جامعات الخارج.

- قامت الوحدة بالاتصال والتنسيق مع عدة منظمات دولية، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. ومنها: مكتب المفوض السامي، الأونروا UNRWA، مؤسسة MERCY CORPS، حركة التضامن الدولية، OXFAM، AMNESTY INTERNATIONAL، CA، MAP UK، ISM، MDM، OCHA، HRW، MSF، وكتب UNDP.

- كما قامت الوحدة بالاتصال والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، ومنها: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية للتنمية البشرية، جبهة العمل الطلابي مؤسسة نماء للتنمية والتطوير، ومركز سواسية لحقوق الإنسان في جباليا.

(٣) تقارير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية وحقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضطرت الوحدة إلى تركيز العمل على هذا المحور، وشكل العنوان الأساسي لعملها. وقد أنجزت الوحدة عدداً من التقارير التي تتناول حالة المعابر الحدودية وأثر الحصار الشامل المفروض على القطاع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين. وفيما يلي عرضاً لتلك التقارير:

• تقارير حول آثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة

أنجزت الوحدة، وفي ضوء تصعيد إجراءات الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة، عدة تقارير تسلط الضوء على آثار الحصار الشامل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع. وتميزت تلك التقارير بتغطية كاملة للأوضاع الإنسانية وتدهورها في القطاع، فضلاً عن رصد حالة المعابر الحدودية. وقد أصدرت الوحدة تقريرين ضمن سلسلة حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، تناولت توثيقاً شاملاً لأوضاع المعابر الحدودية للقطاع. وفيما يلي عرضاً للتقارير التي أنجزتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩:

١. بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦، أصدرت الوحدة تقريراً خاصاً بعنوان "أثر سياسة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة". تناول التقرير أثر سياسة الحصار الشامل الذي تم إحكامه وتشديده على قطاع غزة قبل بدء العدوان الإسرائيلي عليه. كما عرض التقرير حالة معابر قطاع غزة، خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٢٥ وحتى ٢٠٠٩/٣/١٠، وهي الفترة التي شهدت حالة غير مسبوقة من الإغلاق المحكم والشامل لكافة المعابر الحدودية لمعابر القطاع بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. رصد التقرير النتائج الكارثية للأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في القطاع، وخاصة استمرار تفتين إمدادات ورسالات الأدوية والأغذية والمنع الكلي المفروض على المواد الأولية اللازمة لإعادة بناء وإصلاح نتائج الدمار الشامل للمنازل والمنشآت والبنية الأساسية للطرق والخدمات الأساسية.
٢. أعدت الوحدة تقريراً حول آثار الحصار الشامل على قطاع غزة، وذلك للتقرير السنوي للعام ٢٠٠٨. وقد نشر التقرير ضمن التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠٠٨.

• تقارير متخصصة حول أثر حصار القطاع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان

- وقد سلطت الضوء على أثر سياسة الحصار الشامل على حقوق محددة خلال العام ٢٠٠٩، وشكلت انتهاكاً صارخاً لتلك الحقوق. وفيما يلي عرضاً لتلك التقارير:
١. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ أصدرت الوحدة تقريراً خاصاً بعنوان "الأزمة الإنسانية تتفاقم مع استمرار العدوان على قطاع غزة"، رصدت من خلاله تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بعد مرور الأسبوع الأول من العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، والذي تزامن مع حصار وعزل القطاع بشكل شامل عن العالم الخارجي.
 ٢. بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٤، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «أثر العدوان الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي في قطاع غزة». رصد هذا التقرير النتائج المدمرة التي خلفها العدوان الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي، وذلك خلال فترة العدوان التي امتدت من ٢٠٠٨/١٢/٢٧ - ٢٠٠٩/١/١٨. كما تناول أثر الحصار المفروض على القطاع على إعادة تأهيل وترميم هذين القطاعين الحيويين لحياة السكان المدنيين. كما تطرق التقرير إلى عراقيل إعادة إصلاح وترميم قطاعي المياه والصرف الصحي في ضوء إعادة إعمار قطاع غزة.
 ٣. بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩، أصدرت الوحدة تقريراً خاصاً بعنوان «الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة». تناول التقرير الانتهاكات الإسرائيلية لحق صيادي القطاع في العمل وركوب البحر، بما في ذلك فرض تقليص مساحة الصيد المسموح لهم الصيد فيها، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/١ وحتى ٢٠٠٩/٦/٣٠. وركز التقرير على آثار العدوان الإسرائيلي على القطاع على الصيد البحري والصيادين.
 ٤. بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «ممنوعون من التعليم»، تناول أثر إغلاق المعابر الحدودية للقطاع على طلبة قطاع غزة الدارسين في جامعات الخارج. سلط التقرير الضوء على أثر سياسة الحصار الشامل والإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، على مئات الطلاب الجامعيين الذين لم يتمكنوا بفعل الحصار من الوصول إلى مقاعدهم الدراسية خارج قطاع غزة، سواء في دول العالم، أو في جامعات الضفة الغربية.
 ٥. أعدت الوحدة تقريراً حول آثار الحصار الشامل على الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على قطاع غزة، وذلك للتقرير السنوي للعام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن ينشر التقرير ضمن التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠٠٩.
 ٦. أعدت الوحدة تقريراً بعنوان «الصيادون في قطاع غزة في صلب أجندة وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية». تناول التقرير تطور آليات عمل الوحدة باستمرار لتتناسب مع التطورات الناجمة عن ازدياد حدة الانتهاكات التي أدت إلى زيادة معاناة الصيادين. وقد نشر التقرير في مجلة المنطار، العدد ١٠٥، أغسطس ٢٠٠٩.

• تقارير حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة

وهي تقارير تعرض حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع. وتسلط الضوء على استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية، رغم ما تروجه السلطات الحربية المحتلة بالسماح بمرور رسالات الأدوية والأغذية والاحتياجات اللازمة لسكان المدنيين. وقد أصدرت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ التقارير التالية:

حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وقد غطى الفترة من ١١/٢٦ وحتى ٢٤/١٢/٢٠٠٨.

حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وقد غطى الفترة من ٢/١١ وحتى ٣١/٥/٢٠٠٩.

حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، ويغطي الفترة من ٦/١ وحتى ٢١/١٢/٢٠٠٩.

٤) عقد ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

عقدت الوحدة ورشتي عمل، إحداهما بالتنسيق والتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية والأهلية العاملة في قطاع غزة. وقد تناولت الورشة الأولى تداعيات حوادث الطرق الناجمة عن الدراجات النارية على صحة وحياة المواطنين. وتناولت الورشة الثانية معاناة سكان المناطق الحدودية. وفيما يلي عرضاً لذلك:

- ورشة عمل بعنوان: حوادث الطرق الناجمة عن الدراجات النارية وأثرها على حياة وصحة سكان القطاع بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢ عقدت الوحدة ورشة عمل بعنوان ” حوادث الطرق الناجمة عن الدراجات النارية وأثرها على حياة وصحة سكان القطاع ”، وذلك في مقر المركز في مدينة خان يونس.



ورشة نظمها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعنوان حوادث الطرق الناجمة عن الدراجات النارية في مقر المركز بخان يونس بتاريخ ٢ يونيو

- ورشتا عمل حول تحديد احتياجات أهالي المناطق الحدودية في بيت حانون ودير البلح قامت الوحدة، وبالتنسيق مع كل من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لجان الإغاثة الزراعية، برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الفاو، بالاتفاق على تنظيم ٤ ورشات عمل تركز على تشخيص واقع المناطق الحدودية في محافظة شمال غزة، المنطقة الوسطى، المنطقة الجنوبية وقطاع الصيادين، وذلك بهدف تحديد أولويات واحتياجات السكان في تلك المناطق. وقد جرى عقد ورشتي عمل منها، وهي كما يلي:

(١) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ شاركت الوحدة في عقد ورشة عمل بعنوان: « المناطق الحدودية، احتياجات وأولويات»، وذلك في مقر جمعية التوفير والتسليف في مدينة بيت حانون. شارك في الورشة نحو ٧٠ مشاركة ومشارك، نصفهم من النساء، وشملت قطاعات المزارعين، الشباب والمرأة.

(٢) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٣ شاركت الوحدة في عقد ورشة عمل بعنوان: « المناطق الحدودية، احتياجات وأولويات»، وذلك في مقر جمعية تنمية الشباب في مدينة دير البلح. شارك في الورشة نحو ٣٥ مشاركة ومشارك، وشملت قطاعات المزارعين، الشباب والمرأة. ومن المقرر أن يتم تنظيم ورشتي عمل آخرين، منها ورشة خاصة باحتياجات الصيادين، وورشة أخرى في المنطقة الجنوبية.

نشاطات أخرى

حملة دعم صيادي القطاع:

في أعقاب تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين بادرت الوحدة، بالمشاركة مع عدد من المنظمات الأهلية والدولية إلى تنظيم حملة للتضامن مع الصيادين. وقد انطلقت الحملة في شهر مارس ٢٠٠٩ بهدف تنفيذ فعاليات إضافية تضاع الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد الصيادين، والضغط على المجتمع الدولي للضغط على القوات المحتلة بالتوقف عن مثل هذه الممارسات. وقد شملت حملة من الفعاليات والنشاطات، وفيما يلي أبرز تلك النشاطات:

- شارك فضل المزيني، الباحث في الوحدة، في عدة اجتماعات، من بينها الاجتماع التأسيسي لإعلان حملة التضامن مع الصيادين، وذلك في مقر شبكة المنظمات الأهلية، بحضور عدد من المنظمات الأهلية والصيادين، وذلك بتاريخ ٢٢/٢. وقد تلا ذلك العديد من الاجتماعات التي تم فيها الاتفاق على إطلاق حملة دعم الصيادين، وتنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة.
- وبتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩ أصدر المشاركون في الحملة بياناً صحفياً تناول الانتهاكات الإسرائيلية التي تعرض لها الصيادون.
- وبتاريخ ١٣/٤ عقد مؤتمر صحفي في ميناء الصيادين بغزة، وقدم خلاله الباحث فضل المزيني مداخلة حول أوضاع الصيادين الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الانتهاكات الإسرائيلية.
- وبتاريخ ٢٠/٥، وفي تحدي لقرارات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية بحق الصيادين، نظم المشاركون في الحملة تظاهرة قوارب بحرية، تضامناً مع الصيادين. شارك في التظاهرة عشرات قوارب الصيد في بحر قطاع غزة، وجالت في عرض بحر غزة وعلى متنها عدد كبير من الصيادين وذويهم.
- وبتاريخ ١/٧/٢٠٠٩، عقدت الوحدة اجتماعاً لحملة التضامن مع الصيادين في مقر المركز بمشاركة نقابة الصيادين، جمعية التوفيق وحركة التضامن الدولية ISM. وتناول الاجتماع، الذي أداره مدير الوحدة، مناقشة آخر المستجدات التي تعرض لها الصيادين، ومسألة تزويدهم بأجهزة لاسلكية (SPOT – LOCATORS) التي تساعد في توثيق الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل البحر بشكل دقيق.
- وبتاريخ ٦/٧/٢٠٠٩، عقدت الوحدة اجتماعاً لحملة التضامن مع الصيادين في مقر المركز، وقد شارك في الاجتماع عدداً كبيراً من الصيادين، إضافة إلى نقابة الصيادين، جمعية التوفيق وحركة التضامن الدولية ISM. وقد ناقش المجتمعون مسألة تدريب الصيادين على الأجهزة اللاسلكية (SPOT – LOCATORS) على الصيادين، وتسجيل الأجهزة باسم نقابة الصيادين كونها الجسم التمثيلي لكافة الصيادين، حيث تم تبني الاقتراح.

ه) البيانات والأخبار الصحفية والنشاطات الإعلامية.

أصدرت الوحدة البيانات والأخبار الصحفية التي غطت نشاطاتها، وعدد من الانتهاكات، كما قام مدير الوحدة بإجراء عشرات المقابلات الصحفية المحلية والدولية حول تدهور حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة عامة، وقطاع غزة بعد العدوان واستمرار الحصار الشامل.

■ وسائل التحقق

- أصدرت الوحدة ١١ تقريراً مختلفاً حول آثار الحصار الشامل والإغلاق المفروض على قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة عدداً من التقارير الخاصة الأخرى تناولت آثار الحصار الاقتصادية والاجتماعية مجمل نواحي حياة السكان المدنيين في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة أخباراً صحفية حول صدور التقارير، تمت تغطيتها في الصحف المحلية وفي وسائل الإعلام الإلكتروني.
- وزعت التقارير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الإلكترونية المحلية والعربية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية المسموعة والمرئية والمكتوبة حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.
- استخدمت التقارير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعاتها.
- زاد اهتمام المؤسسات المحلية والدولية بالتقارير الدورية، وذلك عبر الاتصالات المستمرة مع الوحدة.
- شكلت الإحصاءات الخاصة بإغلاق المعابر اهتماماً لدى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية والدولية.
- وفرت التقارير قاعدة معلومات أساسية لرصد أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة، للعديد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين.

مخرج رقم (٢)

تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطينيين رقم ٤ لسنة ١٩٩٩

نفذت الوحدة مجموعة من النشاطات في إطار الضغط من أجل إعمال قانون حقوق المعاق، وإصدار بطاقة المعوق التي ينص عليها القانون. وعملت الوحدة، وبالتنسيق مع قطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، على توسيع لجنة دعم وتعزيز حقوق المعوقين، حيث بلغ عدد المؤسسات الأعضاء فيها ٥٥ مؤسسة. وقد شاركت الوحدة في أسبوع فعاليات تعزيز حقوق المعوقين، بما في ذلك صياغة وثيقة حقوق المعوقين. وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:

١. المساهمة في عمل لجنة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. رصد واقع حقوق المعاقين.
٣. لقاءات مع مؤسسات المعاقين.
٤. ورشة عمل حول تعزيز وحماية حقوق المعاقين الفلسطينيين.
٥. إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

(١) المساهمة في عمل لجنة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

استمرت طاقم الوحدة في حضور اجتماعات لجنة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي ساهمت الوحدة في تأسيسها في العام الماضي، وذلك بمبادرة كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد تميز العام بتوسيع عضوية اللجنة من ١٨ مؤسسة إلى ٥٥ مؤسسة تعمل في ميدان تأهيل ورعاية الأشخاص المعوقين في قطاع غزة. وقد ساهم طاقم الوحدة في الإعداد والتحضير لفعاليات وأنشطة أسبوع تعزيز حقوق المعوقين، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمعاق، والذي صادف ٢/١٢/٢٠٠٩. وقد ساهم مدير الوحدة في صياغة وثيقة حقوق المعاقين باعتبارها الأساس لخطة مناصرة وضغط لتعزيز حقوق المعوقين للعام القادم.

(٢) مراقبة ورصد واقع حقوق المعاقين

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠٠٩ الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق المعاقين، وشملت ذلك رصد انتهاك حقوق المعوقين في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من المعاقين، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير. كما أجرت الوحدة تحديداً للمسح الخاص بالمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها.

(٣) لقاءات مع مؤسسات المعاقين

التقى باحثو الوحدة مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعوقين لمناقشة واقع مؤسسات رعاية وتأهيل المعوقين، والصعوبات التي تواجهها العديد منها. كما اجتمع طاقم الوحدة مع العديد من ممثلي الجمعيات العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعوقين، وناقشت الآليات التي ينبغي العمل عبرها للارتقاء بواقع حقوق المعوقين، ومن بينها توسيع نطاق عمل لجنة دعم حقوق المعوقين، وضع خطة مناصرة للعام القادم، المشاركة في الإعداد لفعاليات اليوم العالمي للمعوق. كما وطدت الوحدة علاقاتها مع إذاعة فرسان الإرادة، والناطقة باسم الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أجرت مع مدير الوحدة العديد من المقابلات الإذاعية.

(٤) ورشة عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة

بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٩ شاركت الوحدة في عقد ورشة عمل بعنوان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في مقر جمعية دير البلح للتأهيل. جاءت الورشة في إطار فعاليات أسبوع تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين، والذي تشرف عليه لجنة دعم حقوق المعوقين المنبثقة عن شبكة المنظمات الأهلية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد حضر الورشة نحو ٦٠ مشاركة ومشارك، وتركزت مداخلتها على تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المعوقين في قانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩. وقد ركزت المداخلات والنقاشات التي أعقبت الورشة على تبني خطة عمل وأنشطة مناصرة وضغط لإصدار بطاقة المعوق التي ينص عليها القانون. جدير بالذكر أن الوحدة شاركت في اجتماعات اللجنة المشرفة على أسبوع تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمعوقين، والذي تضمن جملة من الفعاليات، بالإضافة إلى توقيع وثيقة الحقوق الصادرة عن اللجنة.

٥) إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

- بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣ أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للمعوق، تناول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد هذا اليوم كيوم عالمي للمعوق. وسلط البيان الصحفي الضوء على واقع حقوق المعوقين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، والقتلى والجرحى في صفوفهم. كما ركز البيان الصحفي على الانتهاكات الإسرائيلية ضد المعوقين الفلسطينيين ومؤسسات تأهيلهم ورعايتهم. ودعا البيان إلى الارتقاء بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، وتعزيز وحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لقانون حقوق المعاق الفلسطيني لعام ١٩٩٩.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٤ أجرت إذاعة فرسان الإرادة حلقة إذاعية مع مدير الوحدة، أذيعت على الهواء مباشرة، وبثت عبر ١١ إذاعة محلية عاملة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تناولت الحلقة واقع حقوق المعوقين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووسائل الضغط والمناصرة من أجل حماية حقوقهم. وضرورة العمل الجماعي وتوحيد الجهود من أجل الضغط لإصدار بطاقة المعوق وفقاً للقانون الفلسطيني.
- أجرى مدير الوحدة عدة مقابلات صحفية مع وسائل الإعلام المسموعة المكتوبة والمرئية حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦) تقرير بعنوان: الاعتداءات الإسرائيلية على المعوقين الفلسطينيين (خارج الخطة)

- بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٣ أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: الاعتداءات الإسرائيلية على المعوقين الفلسطينيين. وتضمن التقرير توثيقاً لجرائم الاحتلال الحربي الإسرائيلي التي ارتكبتها بحق المعاقين، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٢/٩/١ - وحتى ٢٠٠٩/١١/٣٠. وقد شمل التقرير إحصاءات وبيانات عن عدد القتلى والجرحى بين صفوف المعوقين، وأثر الحصار والعدوان الحربي على قطاع غزة على المعوقين ومؤسسات رعايتهم وتأهيلهم.

■ وسائل التحقق

- سجل زيادة في الطلب على المعلومات والإحصاءات الخاصة بحقوق المعاقين من قبل المؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- نشرت الصحف المحلية والمواقع الإلكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول حقوق المعاقين.
- شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين بمناسبة اليوم العالمي للمعاق للمطالبة بحقوقهم.

مخرج رقم (٣)

تعزيز الحق في الصحة

طراً تعديلاً على مجمل نشاطات هذا المخرج، بناء على قرار لجنة البرنامج في المركز، ونفذت الوحدة العديد من النشاطات في هذا الشأن، شملت ما يلي:

١. لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية.
٢. متابعة ورصد عمل دائرة العلاج في الخارج.
٣. تقرير حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة في ظل الحصار.
٤. إصدار البيانات الصحفية
٥. النشاطات الإعلامية.

١) لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية.

- قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٩ بتوثيق علاقاتها مع كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية، بما فيها المؤسسات الدولية المانحة. وقد شملت تلك اللقاءات تزويد تلك المؤسسات بمعلومات وإحصاءات شاملة عن واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، وخاصة في ظل استمرار النقص الشديد في إمدادات القطاع من الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية، وفي ظل استمرار حرمان مرضى القطاع من السفر خارجه للحصول على العلاج المدوم في مستشفيات القطاع. وقد شملت تلك اللقاءات زيارات ميدانية للعديد من المستشفيات للاطلاع على أوضاعها، كما شملت مقابلة العديد من المرضى وضحايا انتهاك الحق في الصحة.
- وشكلت الوحدة أحد أهم مصادر المعلومات، وخاصة في مجال رصد وتوثيق نقص الأدوية في مشافي القطاع ورصد حالات وفيات مرضى القطاع بسبب منع أو عرقلة وصولهم إلى العلاج اللازم لهم خارج القطاع، أو بسبب نقص الدواء في مشافي القطاع.
- قامت الوحدة بمتابعة توفير قاعدة معلومات حول حالات الوفيات لمرضى القطاع بسبب الحصار لوكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة (الأنروا)، منظمة الصحة العالمية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مكتب الأمم المتحدة

لتنسيق الشؤون الإنسانية والعديد من المؤسسات الدولية الإنسانية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- قدمت الوحدة بيانات وإحصاءات حول آثار الحصار المفروض على الخدمات الصحية في قطاع غزة مؤسسة MAP البريطانية، حيث جرى تزويدها بالتطورات الخاصة بالأوضاع الصحية في القطاع بشكل شبه دوري.

٢) متابعة ورصد عمل دائرة العلاج في الخارج

تابعت الوحدة، ومنذ بداية العام، أليات عمل دائرة العلاج في الخارج، ورصدت المعوقات التي تعترض عملها. ورصدت الوحدة، وبالتنسيق مع مدير هذه الدائرة، متابعة كافة الحالات المرضية التي توفيت بسبب منعها من السفر للعلاج في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية، بما في ذلك حالات الوفيات من المرضى جراء الحصار المفروض على القطاع. كما تابعت الوحدة تداعيات الانقسام السياسي وأثره على الخدمات الصحية المقدمة لمرضى القطاع، عبر هذه الدائرة. وقد فرضت الأزمة التي نجمت عن توقف هذه الدائرة لأكثر من شهر نفسها على أجندة الوحدة، فبادرت إلى تنظيم حملة مناصرة لتعزيز الحق في الصحة، وإعادة العمل في الدائرة.

المركز ينظم حملة مناصرة لتعزيز الحق في الصحة

باشرت الوحدة، ومنذ اليوم الأول لأزمة دائرة العلاج في الخارج، إلى إعداد حملة ضغط ومناصرة لإعادة العمل في الدائرة، وإنهاء قرار وقف التغطية المالية للمرضى المحولين للمستشفيات الإسرائيلية. وقد شملت الحملة جملة من الفعاليات والأنشطة، أهمها متابعة كافة التطورات الميدانية، بما في ذلك إصدار البيانات الصحفية، عقد مؤتمر صحفي لكافة وسائل الإعلام المحلية والدولية، حلقات إذاعية على محطات الإذاعة المحلية وتشكيل اللجنة المكلفة بمتابعة العلاج في الخارج من كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية والشخصيات الوطنية، وبدعم منظمة الصحة العالمية.

٣) تقرير حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة في ظل الحصار

لم تصدر الوحدة التقرير وفقاً للخطة، غير أنها تناولت واقع الخدمات الصحية في ظل الحصار بشكل تفصيلي في ٦ تقارير مختلفة على مدار العام ٢٠٠٩.

٤) البيانات والأخبار الصحفية

أصدرت الوحدة ٥ بيانات صحفية في إطار حملتها للضغط على طرفي الصراع السياسي من أجل عودة العمل في دائرة العلاج في الخارج، ووقف سياسة الزج بالمواطنين في أتون الصراع السياسي. كما أصدرت بياناً آخرًا حول فرض وزارة الداخلية بغزة قيوداً على سفر مواطني القطاع للخارج، بما في ذلك المرضى المحولين للعلاج خارج قطاع غزة. وكان لتلك البيانات، بما فيها من تفاصيل ومتابعة لتداعيات الأزمة، أثراً كبيراً في الضغط على طرفي الأزمة من أجل إنهاء هذه الأزمة. وفيما يلي عرضاً تلك البيانات:

- بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٩، أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بعنوان « استمرار الزج بالمواطنين في أتون الصراع السياسي: المركز يحذر من توقف علاج مرضى القطاع في الخارج »
- بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩، أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بعنوان ” نداء عاجل: أنقذوا مرضى القطاع من الموت قبل فوات الأوان ».
- بتاريخ ٧/٤/٢٠٠٩، أصدرت الوحدة بياناً بعنوان ” رغم محاولاته الحثيثة لحل مشكلة علاج مرضى القطاع في الخارج: المركز يدعو حكومتي رام الله وغزة إلى إنقاذ حياة المرضى قبل فوات الأوان »،
- بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٩، أصدرت الوحدة بياناً بعنوان: ” تداعيات أزمة علاج مرضى القطاع في الخارج: انعدام المسؤولية يفضي إلى وفاة ١٠ منهم »، ناشد المركز فيه الرئيس بالتدخل الفوري لوقف المزيد من الوفيات قبل فوات الأوان.
- بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩، أصدرت الوحدة بياناً بعنوان: « المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يرحب بعودة العمل في دائرة العلاج في الخارج ».
- كما أصدرت الوحدة بياناً صحفياً، بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٩، أدانت فيه الإجراءات التي فرضتها وزارة الداخلية في غزة، والتي تقيد سفر وتنقل سكان القطاع إلى الضفة الغربية أو للخارج، بما في ذلك مرضى القطاع الذين يعانون من حالات حرجة تتطلب تحويلهم للعلاج خارج مستشفيات القطاع.

٥) النشاطات الإعلامية

أجرت الوحدة العديد من المقابلات الإعلامية مع العديد من وسائل الإعلام المحلية والدولية، وقد شمل ذلك وسائل الإعلام المرئية، المكتوبة والمسموعة، وغطت تلك المقابلات تدهور الخدمات الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك أثر الحصار الشامل على مرضى القطاع المحولين للعلاج خارج قطاع غزة،

هدم وتدمير المنشآت الصحية خلال العدوان، الاعتداء على الطواقم الطبية خلال العدوان الأخير على القطاع، أثر الحصار والعدوان على الصحة البيئية وتداعيات أزمة العلاج في الخارج المشار إليها أعلاه.

تقرير حول الطواقم الطبية الفلسطينية بين نيران قوات الاحتلال ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى والمرضى

نظراً لتصاعد جرائم الحرب الإسرائيلية ضد أفراد المهمات الطبية خلال العدوان الأخير على القطاع، وتدهور الوضع الصحي الناجم عن العدوان والحصار ارتأت الوحدة إصدار تقرير يرصد انتهاكات السلطات الحربية المحتلة الجسيمة خلال العدوان وتداعيات الحصار على الخدمات الصحية لسكان القطاع المدنيين. وقد صدر التقرير في ١٣ يناير، وتناول جرائم الحرب الإسرائيلية ضد أفراد المهمات الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية. كما عرض التقرير استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمنشآت الطبية ووسائل نقل وإسعاف المصابين والمرضى، وعربات الدفاع المدني. كما سلط التقرير الضوء على النقص الشديد في رسالات الأدوية والأغذية في ظل سقوط الآلاف من الضحايا، وتعذر قيام رجال المهمات الطبية عن الوصول إلى أماكن العمليات العسكرية لإجلاء ونقل القتلى والجرحى والمرضى. جدير بالذكر أن هذا التقرير هو الخامس من نوعه الذي تصدره الوحدة منذ بدء انتفاضة الأقصى في ٢٩ سبتمبر من العام ٢٠٠٠.

المساهمة في إعداد التقرير السنوي للمركز

تقوم الوحدة بإعداد بعض المواضيع التي يتناولها التقرير السنوي للمركز الفلسطيني. وخلال هذا العام أعدت الوحدة المواضيع التالية:

- (١) الحصار على غزة.
- (٢) اثر الانقسام على حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصحة نموذجاً.
- (٣) تدمير الممتلكات والمنازل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

■ وسائل التحقق

- سجل زيادة في الطلب على المعلومات والإحصاءات الخاصة بالحق في الصحة في قطاع غزة على الصعيد المحلي.
- نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة بسبب نقص الأدوية وتدهور الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة.
- شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الصحية.
- مثلت الوحدة المرجعية الأساسية للمؤسسات الدولية فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات الخاصة بعدد المرضى الذين توفوا بسبب منعهم من الحصول على تصاريح مرور عبر معبر بيت حانون (إيريز) للعلاج في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية، أو بسبب عرقلة مرورهم أو بسبب نقص العلاج في مستشفيات القطاع.
- كما شكلت تقارير حالة المعابر، والتي أصدرتها الوحدة خلال العام، مرجعاً أساسياً للعديد من المؤسسات الدولية والمحلية في رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك الصحة البيئية.

مخرج رقم (٤)

تعزيز الحق في السكن اللائق

عملت الوحدة على تنفيذ عدد من النشاطات ضمن هذا المخرج، وكانت كما يلي:

١. رصد ومراقبة انتهاكات الحق في السكن.
٢. تقرير بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي على واقع الحق في السكن اللائق.
٣. النشاطات الإعلامية.

(١) رصد ومراقبة انتهاكات الحق في السكن.

تميز العام ٢٠٠٩ بتصاعد حجم الانتهاكات الخاصة بالحق في السكن، حيث اتسع نطاقها بشكل واسع خلال العدوان الحربي على القطاع. وقد عملت الوحدة على رصد وتوثيق تلك الانتهاكات المتعلقة بالحق في السكن والأرض في قطاع غزة، حيث شمل ذلك رصد وتوثيق عدد المنازل التي دمرت كلياً وجزئياً في قطاع غزة، توثيق الأراضي الزراعية دمرتها أو جرفتها القوات المحتلة وكافة الممتلكات الزراعية في قطاع غزة، بما في ذلك البيوت البلاستيكية، شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه.

٢) تقرير بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي على واقع الحق في السكن اللائق.

تم تغطية الجانب المتعلق بالانتهاكات الخاصة بالحق في السكن والأرض في التقرير الذي أعده المركز عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي صدر بعنوان: «مدنيون مستهدفون». وقد أعدت الوحدة الجزء المتعلق بهدم وتدمير المساكن وتجريف الأراضي الزراعية خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع. وقد اشتمل هذا الجزء على إحصاءات وبيانات دقيقة حول حجم الأراضي والممتلكات الزراعية التي جرفت أو دمرت، وكذلك المنازل السكنية التي تعرضت لعمليات تدمير شامل أو جزئي، وأعداد السكان المتضررين بها.

٣) النشاطات الإعلامية

قام مدير الوحدة بمرافقة العديد من الوفود الدولية التي زارت المركز خلال العام ٢٠٠٩ في جولات ميدانية، حيث أطلع أعضاءها على حجم الدمار واسع النطاق في كافة أنحاء القطاع، وكافة جرائم الحرب التي نفذتها قوات الاحتلال، والتي استهدفت فيها الممتلكات والأعيان المدنية، وخاصة خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع، بما في ذلك مقابلة ضحايا تلك الجرائم. كما أجرى مدير الوحدة عشرات المقابلات الإعلامية، بما فيها الإذاعية والتلفزيونية مع العديد من مندوبي وكالات الإعلام الدولية والوطنية. وركزت تلك المقابلات على نتائج العدوان الإسرائيلي على القطاع، بما في ذلك حجم الدمار الهائل في البنية الأساسية والممتلكات واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية.

الدورات التدريبية والمدخلات:

شاركت الوحدة في معظم الدورات التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب في المركز للعديد من الشرائح المختلفة في قطاع غزة. وركزت المشاركة على تقديم جلسات تدريبية ضمن هذه الدورات حول مفهوم وأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها جزءاً من منظومة حقوق الإنسان. كما شاركت الوحدة في عدد من ورشات العمل والدورات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني حول أوضاع الحقوق الاقتصادية في قطاع غزة، وأثرها على السكان المدنيين في ظل حالة الحصار المفروض عليهم. وفيما يلي عرضاً لتلك الفعاليات:

- بتاريخ ٢٠٠٩/١٤/١٤ شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل نظمها مركز التنمية والدراسات العمالية بغزة، بعنوان: آثار الحصار على قطاع غزة. وقدم خلالها مداخلة بعنوان: أثر الحصار الشامل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع. وقد شارك في الندوة ما يزيد عن المائة مشاركة ومشارك من ممثلي منظمات المجتمع المدني والباحثين والإعلاميين.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٢٤/٣ شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل، نظمتها مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، بعنوان: المياه العابرة للحدود.. تقاسم المياه.. الفرص المشتركة.. جاءت الورشة بمناسبة يوم المياه العالمي، وقد شاهين خلالها مداخلة بعنوان: الحق في الماء وانتهاكات إسرائيل للقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد شارك في الورشة أكثر من ٦٠ مشاركة ومشارك من الباحثين والأكاديميين والعاملين في مجال البيئة والمياه والمؤسسات الأهلية.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٢٥/٥ شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في تقديم محاضرة بعنوان: «اللاجئون والحق في العودة»، في جمعية المرأة المبدعة، وذلك بمناسبة الذكرى ٦١ للنكبة. شارك في المحاضرة ٢٥ طالبة وطالب من نشطاء ونشيطات الجمعية، وأجاب شاهين على مدخلات واستفسارات المشاركين.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦ شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في المؤتمر الذي نظته جبهة العمل الطلابي التقدمية في قطاع غزة، بعنوان: أثر الانقسام الداخلي على الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية». وقدم شاهين مداخلة بعنوان: واقع الحريات الأكاديمية في جامعات القطاع. حضر المؤتمر أكثر من مائة مشارك ومشاركة من الأكاديميين وطلبة الجامعات وممثلي القوي السياسية ووسائل الإعلام.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢ قدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، جلسة تدريبية بعنوان الحق في التنمية، استهدفت ٢٥ مشاركة ومشارك من أعضاء الهيئة الوطنية للتنمية والتأهيل المجتمعي في مدينة غزة. وقد دار نقاش وحوار خلال الجلسة التي استمرت لساعتين ونصف الساعة أجاب فيها شاهين على أسئلة ومدخلات المشاركات والمشاركين.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٤، شارك الباحث فضل المزييني من الوحدة في ورشة عمل بعنوان «الحصار وتأخر الأعمار»، والتي نظمها مركز سواسية لحقوق الإنسان، وعقدت في مقر مؤسسة نماء للتنمية والتطوير شمال غزة، بمناسبة الذكرى الأولى للعدوان على قطاع غزة. وقد قدم المزييني ورقة عمل حول أثر الحصار ومنع إعادة إعمار القطاع على سكانه المدنيين. وقد حضر الورشة مجموعة من ممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان بالإضافة إلى عدد من الحضور من متضرري العدوان على غزة.

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها السنوية خلال العام ٢٠٠٩، وفقاً لما ورد فيها، باستثناء مخرج واحد تم ترحيله إلى العام المقبل لأسباب موضوعية.

انعكس الترددي في حالة حقوق الإنسان نتيجة العدوان الإسرائيلي على القطاع مطلع هذا العام واستمرار سياسة الحصار وغير ذلك من جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني، وما رافق ذلك من تقاعس دولي تجاه حماية المدنيين الفلسطينيين، انعكس ذلك سلباً على التربية على حقوق الإنسان. ورغم صدور تقرير القاضي غولدستون، الذي وصف فيه الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين إبان حربها على قطاع غزة، إلا أن إفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من المحاسبة والعقاب على جرائمهم، وسياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير التي تتبعها الحكومات الأوروبية لعبت دوراً مهماً في إفقاد فكرة حقوق الإنسان قوتها وشوشت صورتها وعرقلت عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، وأضافت أعباءً جديدةً على المدافعين عن حقوق الإنسان لإحياء ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين الفلسطينيين وتقبلها.

أجبرت هذه الظروف وحدة التدريب على تخفيض نشاطاتها في الربع الأول من العام واستثمرت بعض الظروف لتنفيذ أجزاء محدودة من خطتها، ورغم هذه الظروف الصعبة استطاعت الوحدة تنفيذ خطتها السنوية، حيث كثفت عملها خلال النصف الثاني من العام لتعويض حالة الشلل التي عاشتها الوحدة خلال الربع الأول من العام.

مخرج رقم (١)

تدريب ٣٥٠ شاب وشابة من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، محامي ومحامية، مدرسة ومدرس، صحافي وصحافية، امرأة، نشطاء مجتمع مدني، في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

تم توزيع هذا المخرج على ١٦ نشاطاً، وقد فرضت ظروف عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٨/١٢/٢٧ و٢٠٠٩/١/١٨ أوضاعاً صعبة جداً، استحالت معها العمل على تنفيذ هذه النشاطات خصوصاً في الربع الأول من العام ٢٠٠٩. ومع ذلك استطاعت الوحدة تنفيذ جميع النشاطات التي وضعتها لتنفيذ هذا المخرج، حيث أولت هذا المخرج أهمية عالية وكثفت من عملها لتنفيذه خلال باقي العام.

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، ساعات التدريب ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	٤ دورات لمعلمي مادة حقوق الإنسان في مدارس وكالة الغوث.	٩١	٤٨	٪٤٧
٢	٣ دورات لنشاطات مجتمعية في مجال حقوق المرأة.	٦٧	٦٠	٪٨٢
٣	٥ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية.	١١٥	٩٥	٪٥٢
٤	٢ دورات خاصة بالمحامين الشباب (تحت التمرين).	٥٧	٣٦	٪٤٢
٥	١ دورة للإعلاميات والإعلاميين الشباب.	١٥	٢٠	٪٢٧
٦	١ دورة لطلبة الجامعات.	٢٥	٢٠	٪٠

بشكل إجمالي، دربت الوحدة ٣٧٠ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج، موزعين على ١٦ دورة تدريبية، حسب الفئة المستهدفة. بلغت نسبة مشاركة النساء في الدورات ٥١٪، مقابل ٤٩٪ رجال، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٧٨٪، واشتملت على ٢٧٩ ساعة تدريبية.

نفذت الوحدة نشاطاتها بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات إقليمية ومحلية غير حكومية أهمها: نقابة محامي فلسطين، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، واستفاد من نشاطاتها ٣٧٠ شخصاً، مثلوا أكثر من ٨٠ مركز وجمعية واتحاد شبابي، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٩

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٧	١٨	٢٢ - ٢٠٠٩/٤/٢٩	٢٨٪
٢	محامون ومحاميات (شبان)	مقر المركز الفلسطيني في غزة	٣٠	١٨	٧ - ٢٠٠٩/٥/١٤	٤٧٪
٣	أعضاء وعضوات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة دير البلح	قاعة التجمع الإعلامي في النصيرات	٢٦	٢٠	٢١ - ٢٠٠٩/٦/٤	٢١٪
٤	ناشطات نسويات في محافظة دير البلح	قاعة مركز المغازي الثقافي في المغازي	١٨	٢٠	٧ - ٢٠٠٩/٦/١١	١٠٠٪
٥	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢١	٢٠	١٤ - ٢٠٠٩/٦/١٨	٥٧٪
٦	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	١٨	٢٠	٢١ - ٢٠٠٩/٦/٢٥	٥٥٪
٧	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	مقر الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في رفح	٢٧	٢٠	٢٨ - ٢٠٠٩/٧/٢	٦٦٪
٨	ناشطات نسويات في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٢	٢٠	٥ - ٢٠٠٩/٧/٩	٨٦٪
٩	طلاب قسم الدراسات الإنسانية في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٥	٢٠	١٢ - ٢٠٠٩/٧/١٦	٠٪
١٠	أعضاء وعضوات في المبادرة في بيت حانون في محافظة شمال غزة	قاعة جمعية تطوير الأسرة الخيرية في بيت حانون	٢٣	١٥	٩ - ٢٠٠٩/٨/١٣	٥٢٪
١١	معلمون مادة حقوق الإنسان في المدارس التابعة لوكالة الغوث في محافظة رفح	قاعة مدرسة ذكور رفح الإعدادية «ب»	١٩	١٢	١٣ - ٢٠٠٩/١٠/١٥ (فترة صباحية)	٢٧٪
١٢	معلمون مادة حقوق الإنسان في المدارس التابعة لوكالة الغوث في محافظة رفح	قاعة مدرسة ذكور رفح الإعدادية «ب»	٢٤	١٢	١٣ - ٢٠٠٩/١٠/١٥ (فترة مسائية)	٥٤٪
١٣	معلمون مادة حقوق الإنسان في المدارس التابعة لوكالة الغوث في محافظة خان يونس	قاعة مدرسة بنات خان يونس الإعدادية «أ»	٢٣	١٢	١٧ - ٢٠٠٩/١٠/١٩ (فترة صباحية)	٤٨٪

١٤	معلمون مادة حقوق الإنسان في المدارس التابعة لوكالة الغوث في محافظة خان يونس	قاعة مدرسة بنات خان يونس الإعدادية «أ»	٢٥	١٢	١٧ - ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٩ (فترة مسائية)	٥٢٪
١٥	إعلاميون وإعلاميات شبان	قاعة مركز غزة للصحافة في مدينة غزة	١٥	٢٠	١٥ - ١٩ / ١١ / ٢٠٠٩	٢٧٪
١٦	نشطاء وناشطات في مجال حقوق المرأة في محافظة غزة	قاعة جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٧	٢٠	٢٢ - ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٩	٦٧٪

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول التالي يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية: (١) أن حالة من التشوش والالتباس تجاه حقوق الإنسان سادت خلال العام ٢٠٠٩ على المشاركين في التدريب، تراجعت حديثاً مع نهاية العام: (٢) أن تطوراً إيجابياً قد طرأ في نهاية العام على مشاركة المشاركين والمشاركات واستجاباتهم للنقاش والتفاعل مع محتوى الدورات والانخراط في التعبير عن آرائهم وإن كانت سلبية في أحيان كثيرة: (٣) أن تطوراً قد طرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة والتسامح مع الآخر وخفوت حدة مقاطعة المتحدث في نهاية العام: (٤) أن نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية كانت مرضية لكن رافقتها بروز ظاهرة السرحان.
٢	عقد لقاءات مباشرة أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على الصعيد المعرفي والسلوكي.	استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بالجلسات التدريبية وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة. وقد صرح المشاركون في اللقاءات التقبلية بجاعتهم إلى: (١) التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لاسيما المركز، خصوصاً بعد صدور تقرير غولدستون: (٢) اكتساب أصدقاء جدد والتعرف على المؤسسات التي يعملون بها: (٣) الحصول على شهادة مشاركة في الدورة لإغناء السيرة الذاتية لهم: (٤) اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة، تطوير معارف بعضهم. تجدر الملاحظة أن التفاصيل اختلفت من فئة لأخرى حسب مستواها وحاجتها، حيث ركزت فئة معلمين ومعلمات حقوق الإنسان على طرق تعليم حقوق الإنسان في المدارس، أما فئة الإعلاميين فقد ركزت على موقع الإعلاميين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما ركزت فئة العاملين في المؤسسات على حقوق الإنسان بشكل خاص، وركز المحامون الشبان على القانون الشرعي رغبة منهم في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الشرعية. وعند انتهاء الدورات التدريبية صرح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم: (١) تعرفوا على دور المؤسسات، لاسيما دور المركز الفلسطيني خصوصاً في ملاحقة مجرمي الحرب ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها: (٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات: (٣) اكتسبوا أصدقاء جدد: (٤) اكتسبوا معلومات ومعارف نظرية وعملية جديدة، وطوروا معارفهم ومهاراتهم القديمة حسب حاجة الفئات كما ورد أعلاه. فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في اللقاءات البعدية (الموثقة لدى الوحدة) في: (١) الاستمرار في عقد هذه الدورات التي تشر ثقافة حقوق الإنسان، خصوصاً مع التعدي المستمر على حقوق المواطن الفلسطيني وغياب قيم التسامح: (٢) الاستمرار في عقد دورات متخصصة لحقوق المرأة والطفل وطرق تدريس حقوق الطفل في المدارس: (٣) تنظيم دورات خارجية تحديداً للمعلمين للاستفادة من تجارب المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال تعليم حقوق الإنسان. وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي: (١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم: (٢) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية: (٣) تنوع طرق التدريب والوسائل العملية والميل نحو استخدام الوسائل العملية: (٤) مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي متوسط، (٥) نسبة الالتزام بالحضور جيدة: (٦) الالتزام بقواعد المناقشة متوسطة: (٧) مناسبة قاعات التدريب باستثناء واحدة.

٢ رصد حالات تأثرت بمحتوى التدريب على المستوى الشخصي والمهني.	تواجه الوحدة صعوبة في رصد مدى تأثير المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، لكنها تابعت ذلك بطرق مختلفة على مدار العام، وسجلت التالي: (١) اختيار ٢ محاميات شاركن في الدورات للعمل في مشروع تديره وحدة المرأة في المركز لتدريب المحاميات على الترافع أمام المحاكم الشرعية؛ (٢) حصول ٧ من المحاميات والمحامين الذين شاركوا في الدورات على رخصة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية من أصل ١٥ محامية ومحامي تقدموا لاجتياز امتحان الحصول على الرخصة، منهم متدربة في وحدة المرأة؛ (٣) تكوين ٥ مجموعات مكونة من ٢٥ شخص في محافظات قطاع غزة الخمسة للمساعدة في عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية إبان وبعد عدوان قوات الاحتلال على قطاع غزة في مطلع العام؛ (٤) تصريح عدد منهم في رغبتهم الشديدة بالتطوع في العمل؛ (٥) زار المركز على مدار العام أكثر من ٥٠ شخصا شاركوا في التدريب؛ (٦) مشاركة عدد من المتدربين في نشاطات المركز بعد التدريب؛ (٧) رتب ٢٧ معلماً ومعلمة من الذين تلقوا تدريباً في المركز زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز، وضمت الوفود الزائرة أكثر من ٩٧٩ طالباً وطالبة؛ (٨) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة أو للعاملين في المركز بأن أغلب من يشاركون في الدورات تتطور معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة، وعادة ما يلح مدراء المؤسسات على مشاركة الموظفين والمتطوعين في الدورات؛ (٩) تنظيم دورتين تدريبيتين في غزة وبيت حانون بمبادرة وترتيب من اثنين شاركا في دورات المركز كمتدربين؛ (١٠) مبادرة عدد من معلمي حقوق الإنسان بإقامة نشاطات رياضية وثقافية في المدارس التي يعملون فيها ورعاية المركز لهم ومدعم بكل ما يلزمهم لتنفيذ نشاطاتهم؛ (١١) تنظيم ٤ معارض لحقوق الإنسان في مدارس وكالة الغوث، أحدهما بالشراكة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ و(١٢) عمل ٤ من المشاركين في التدريب في برامج تتعلق بحقوق الإنسان
٤ رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز.	تواجه الوحدة صعوبة في رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا إلى المركز، ورغم ذلك رصدت الوحدة أكثر من ٤٠ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة عبر الاتصال بمدير الوحدة أو غيره من الزملاء في المركز. وقد حضر ١٠ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها هم أو أفراد عائلاتهم أو المؤسسات التي يعملون فيها، فيما حضر ١٠ آخرون بصحبة ضحايا.
٥ رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة.	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز المتنوعة، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: (١) حضور أغلب ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز؛ (٢) انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا أو وحدهم؛ (٣) استعانت الوحدة باثنين من الإعلاميين الذين تلقوا تدريباً في المركز للحديث حول علاقة حقوق الإنسان بالإعلام؛ (٤) ساهم ٩ من المتدربين في الترتيب لثلاث دورات تدريبية عقدت في المؤسسات التي ينشطون فيها؛ و(٥) ساهم عدد من المتدربين في دعوة مدير الوحدة أو زملائه العاملين في المركز لإلقاء محاضرات أو لقاءات في المؤسسات التي ينشطون فيها.
٦ رصد مبادرات المشاركين.	رصدت الوحدة عدداً من مبادرات المتدربين على مدار العام، تمثل أبرزها فيما يلي: (١) تنظيم ٢٧ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية إلى مقرات المركز؛ (٢) دعوة واستضافة عدد كبير من طاقم المركز كمتحدثين رئيسيين في ورش العمل والمحاضرات التي تنظمها المؤسسات التي ينشطون فيها؛ (٣) التبليغ عن الانتهاكات واصطحاب عدد من الضحايا إلى المركز؛ (٤) تصريح عدد كبير منهم برغبتهم الشديدة في التطوع في المركز؛ (٥) تطوع عدد منهم في مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان؛ (٦) تنظيم ٣٦ محاضرة لأولياء أمور الطلبة والطلبة ومعلمين يعملون في وكالة الغوث (٧) تنظيم تظاهرة منهم في المناطق المدمرة في عزبة عبد ربه، العطار، جبل الريس والإسراء تدعو المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات للتوجه إلى مراكز حقوق الإنسان محاولة لإنصافهم، وذلك بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٩؛ (٨) تنظيم عدد منهم مسابقة ثقافية في حقوق الإنسان للطلبة، عبارة عن أسئلة وأجوبة في مجال حقوق الإنسان في عدد من مدارس وكالة الغوث في منطقة خان يونس التعليمية، وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥؛ (٩) تنظيم عدد منهم نشاط رياضي، تحت اسم بطولة التسامح الكروية، شملت جميع المدارس التابعة لوكالة الغوث في منطقة خان يونس التعليمية، وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠؛ و(١١) تصميم أحدهم بالتعاون مع عدد من المؤسسات المجتمعية التي تنشط في محافظة دير البلح جدولاً أسبوعياً للحصص مزوداً بعدد من مواد اتفاقية حقوق الطفل، وتم توزيع ٤ آلاف نسخة منه على طلاب المرحلة الابتدائية في المحافظة.
٧ رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية	تلقت الوحدة ٢٤ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها وحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.

إصدار أخبار صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

غطت الوحدة نشاطاتها عبر إصدار أخبار صحافية وإعداد تقارير نشرت في النشرة الإعلامية للمركز (المنظار)، حيث أصدرت الوحدة ٧ أخبار صحافية تغطي نشاطاتها، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية وفقاً لهذه الأخبار في كل مرة.

مخرج رقم (٢)

رفع وعي ٢٥٠ شخص بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، وتقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرة بفتح علاقات جديدة معها، بهدف تقويتها وزيادة عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لاسيما وأن الوحدة محكومة بخطةها السنوية التي لا تمنحها القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.

نجحت الوحدة خلال العام في تنفيذ هذا المخرج، فقد نظمت الوحدة ١٧ محاضرة ولقاءً حول موضوعات متنوعة، شارك فيها ٤٠٤ شخصاً. ويعود سبب الارتفاع في عدد المشاركين إلى تكثيف الوحدة لعملها على هذا المخرج في النصف الأول من العام ولعدم تمكنها من عقد دورات تدريبية، جراء الظروف السيئة التي عاشها مواطنو قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي على القطاع.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخص بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.	نظمت الوحدة ١٧ لقاءً تناولت عدداً من حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من مناطق قطاع غزة. (الجدول أدناه يوضح التفاصيل)	(١) تصريح المشاركين في اللقاءات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. (٢) الإقبال على المشاركة في المحاضرات. (٣) تزايد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم والمشاركة في اللقاءات.	(١) صرح المشاركون في اللقاءات بأنهم قد استفادوا من المعلومات والمعارف التي قدمت لهم، مثلاً أفاد الطلاب بأن اللقاءات ساعدتهم في تناول الموضوعات التي يعملون عليها. (٢) شارك في اللقاءات ٤٠٤ شخصاً. (التفاصيل في الجدول أدناه) (٣) تلقت الوحدة ٥ طلبات.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات

الرقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	مركز العصرية التقايف	أعضاء وعضوات في مركز العصرية	دور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	١٧	٢٩/١٠/٢٠٠٩	ساعتان
٢	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية «ب»	طلاب في البرلمان الطلابي	موقف حقوق الإنسان من عمالة الأطفال	قاعة المركز الفلسطيني غزة	١٠	١٠/٢/٢٠٠٩	ساعة ونصف
٣	مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية «ج»	طالبات في البرلمان الطلابي	حقوق الطفل والتواصل بين الأطفال وأولياء أمورهم	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	١٦	١٦/٢/٢٠٠٩	ساعة ونصف
٤	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	أعضاء الجمعية	سيادة القانون	قاعة الجمعية في رفح	٢٥	٢٣/٢/٢٠٠٩	ساعة ونصف
٥	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية «أ»	طلاب في البرلمان الطلابي	حقوق الطفل المعاق	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	١٠	٢٥/٢/٢٠٠٩	ساعة

ساعة ونصف	٢٠٠٩/٤/٢	٣٥	قاعة المدرسة	أساليب التربية على حقوق الإنسان	معلمون وأولياء أمور	مدرسة خان يونس الابتدائية «ب»	٦
ساعة	٢٠٠٩/٤/٧	١٣	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	الفقر	طلاب في البرلمان الطلابي	مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية «ج»	٧
ساعة	٢٠٠٩/٤/١٢	٩	قاعة المركز في غزة	عمالة الأطفال	طلاب في البرلمان الطلابي	مدرسة النيل الأساسية للبنين	٨
ساعة	٢٠٠٩/٤/١٣	١١	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	حقوق الطفل المعاق حركياً (الجرحى)	طالبات في البرلمان الطلابي	مدرسة بنات جباليا الإعدادية «ب»	٩
ساعة	٢٠٠٩/٤/١٩	٢٥	قاعة المدرسة	حقوق الطفل	طالبات في البرلمان الطلابي	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ب»	١٠
ساعة	٢٠٠٩/٤/٢١	١١	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	حقوق الأطفال مجهولي النسب والأيتام	طالبات في البرلمان الطلابي	مدرسة بنات المأمونية الإعدادية «ب» للاجئات	١١
ساعة ونصف	٢٠٠٩/٥/١	٧٠ عامل	قاعة اتحاد لجان العمل الزراعي في خان يونس	الحق في العمل في القانون الدولي	عمال	جبهة العمل التقدمية	١٢
ساعتان ونصف	٢٠٠٩/٦/٢٨	٤٢	قاعة الجمعية	الحق في حرية السفر والتنقل	أعضاء في الجمعية في مدينة رفح	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	١٣
ساعتان ونصف	٢٠٠٩/٧/٢٠	٢٦	قاعة الجمعية في مدينة غزة	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	أعضاء وعضوات في الجمعية	جمعية المرأة المبدعة	١٤
ساعة ونصف	٢٠٠٩/٨/٥	١٤	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	التطور التاريخي لحقوق الإنسان	أعضاء في منتدى شارك	منتدى شارك الشبابي	١٥
ساعتان	٢٠٠٩/٩/١٣	٤٠	قاعة في المدرسة	كيفية تعليم حقوق الإنسان في المدارس	معلمو المدرسة	مدرسة ذكور مصطفى حافظ الابتدائية «أ»	١٦
ساعتان ونصف	٢٠٠٩/١١/١٩	٣٠	قاعة التدريب في مقر الوكالة في مدينة غزة	حقوق الطفل في الاتفاقات الدولية والوطنية	معلمات ومعلمون مادة حقوق الإنسان	قطاع التعليم في وكالة الغوث	١٧

مخرج رقم (٣)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٢٢٠ ملفاً خلال العام، تحتوي هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وقد استفادت الوحدة والمركز على مدار

- العام من شبكة العلاقات المميزة مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:
١. صمم المركز بالتعاون مع عدد من المؤسسات المجتمعية تنشيط في محافظة دير البلح جدولاً أسبوعياً للخصص مزوداً بعدد من مواد اتفاقية حقوق الطفل، وتم توزيع ٤ آلاف نسخة منه على طلاب المرحلة الابتدائية في المحافظة. جاء هذا النشاط بمبادرة من أصدقاء المركز الذين ينشطون في عدد من المؤسسات المجتمعية في المحافظة.
 ٢. المساهمة في عملية توثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة، حيث تم تكوين ٥ مجموعات من أصدقاء المركز في محافظات غزة الخمس، انخرطت في عملية التوثيق بإشراف وحدة البحث الميداني. كما شاركت مجموعة أخرى من المحامين في عملية التوثيق تحت إشراف الدائرة القانونية في المركز. بلغ عددهم ٢٥ متطوع، عملوا لمدة تقرب من الشهرين.
 ٣. تنظيم تظاهرة بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٩ من عدد من أصدقاء المركز أعضاء في مركز العصرية الثقافي في مخيم جباليا في المناطق المدمرة في عزبة عبد ربه، العطاطرة، جبل الريس والإسراء تدعو المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات للتوجه إلى مراكز حقوق الإنسان لمحاولة لإنصافهم. جاءت هذه التظاهرة بعد لقاء عقده معهم مدير وحدة التدريب حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان في مقر المركز في جباليا.
 ٤. تنظيم مسابقة ثقافية في حقوق الإنسان للطلبة، عبارة عن أسئلة وأجوبة في مجال حقوق الإنسان. نظمت المسابقة في عدد من مدارس وكالة الغوث في منطقة خان يونس التعليمية بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني ٥/٣/٢٠٠٩، تم توزيع جوائز عن الطلبة الفائزين. جاء تنظيم هذه المسابقة بمبادرة من مجموعة من معلمي وكالة الغوث أصدقاء المركز وبرعاية المركز.
 ٥. تنظيم نشاط رياضي، تحت اسم بطولة التسامح الكروية، شملت جميع المدارس التابعة لوكالة الغوث في منطقة خان يونس التعليمية، وذلك بتاريخ ٩/٥/٢٠٠٩، وتم توزيع جوائز على الفرق الفائزة. جاء هذا النشاط بمبادرة من مجموعة من معلمي وكالة الغوث أصدقاء المركز وبرعاية المركز.
 ٦. تنظيم مهرجان ومعرض لحقوق الإنسان في منطقة خان يونس التعليمية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩. جاء هذا النشاط بمبادرة من معلمي ومعلمات حقوق الإنسان في خان يونس، وبشراكة كاملة مع المركز الفلسطيني، وألقى نائب مدير المركز كلمة في المهرجان. كما نظمت ٢ معارض إضافية في مناطق رفح وغزة والوسطى في أوقات سابقة.
 ٧. حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.
 ٨. المساعدة في تنظيم ٢ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام، وذلك عبر حث المؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم دورات لزملائهم والمشاركة فيها.
 ٩. التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.
 ١٠. مشاركة اثنين من الصحفيين الذين تلقوا تدريباً في المركز في عرض تجربتهم وأهمية الاستعانة بمؤسسات حقوق الإنسان كمصادر للمعلومات في الدورة التدريبية الخاصة بالصحفيين.
 ١١. استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش العمل والمحاضرات واللقاءات التي تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.
 ١٢. المساعدة في الزيارات الميدانية للمدارس التي هدفت لمتابعة وتقييم تدريس حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة للوكالة، حيث استعانت الوحدة بثلاثة من المتدربين.
 ١٣. الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز وإحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.
 ١٤. تنظيم ٢٧ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز الثلاثة. يمثل الزوار أعضاء وعضوات في البرلمانات الطلابية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية. وتستغرق الزيارة الواحدة عادة ساعة حيث يتم استعراض نبذه عن المركز وعمله، ويتم الرد على استفسارات التلاميذ وتوزيع بعض إصدارات المركز عليهم. خلال العام زار المركز أكثر من ٩٧٩ تلميذ وتلميذة.

الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١	مدرسة ذكور بيت حانون الإعدادية	المركز الفلسطيني جباليا	٣٥	٢٠٠٩/٣/١
٢	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٥	٢٠٠٩/٣/٨
٣	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٥	٢٠٠٩/٣/١٨
٤	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية «ج»	المركز الفلسطيني غزة	٣٦	٢٠٠٩/٣/٣٠
٥	مدرسة بني سهيلا الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني غزة	٣٨	٢٠٠٩/٣/٣٠

٢٠٠٩/٤/١	١٥	المركز الفلسطيني جباليا	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «هـ»	٦
٢٠٠٩/٤/٢	٢٥	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة الفخاري الابتدائية	٧
٢٠٠٩/٤/٢	٢٠	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة أسماء الابتدائية المشتركة «ج»	٨
٢٠٠٩/٤/٩	٢٥	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية	٩
٢٠٠٩/٤/٩	٢٦	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ج»	١٠
٢٠٠٩/٤/١٣	٤٢	المركز الفلسطيني جباليا	مدرسة عزبة بيت حانون الإعدادية	١١
٢٠٠٩/٤/١٤	٦٠	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة القرارة الابتدائية المشتركة «ب»	١٢
٢٠٠٩/٤/١٩	٦٥	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة البريج المشتركة «د»	١٣
٢٠٠٩/٤/٢١	٤٥	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «د»	١٤
٢٠٠٩/٤/٢٢	٣٠	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	١٥
٢٠٠٩/٤/٢٦	٣٥	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية «د»	١٦
٢٠٠٩/٤/٢٧	٦٠	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية «أ»	١٧
٢٠٠٩/٤/٢٨	٢٣	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة ذكور أحمد عبد العزيز الإعدادية	١٨
٢٠٠٩/٤/٢٩	٥٠	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية «ب»	١٩
٢٠٠٩/٤/٢٩	٣٢	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة بيت حانون الابتدائية المشتركة «د»	٢٠
٢٠٠٩/٤/٢٩	٧٠	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة البريج الابتدائية المشتركة «د»	٢١
٢٠٠٩/٤/٢٩	٣٠	المركز الفلسطيني جباليا	مدرسة بيت حانون الابتدائية المشتركة «د»	٢٢
٢٠٠٩/٥/١٠	٢٢	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة خان يونس الابتدائية «ب»	٢٣
٢٠٠٩/١٠/١	٢٨	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة بنات الرمال الإعدادية «أ»	٢٤
٢٠٠٩/١٢/٩	٢٥	المركز الفلسطيني خان يونس	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	٢٥
٢٠٠٩/١٢/١٦	٥٨	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة ذكور المغازي الإعدادية «أ»	٢٦
٢٠٠٩/١٢/١٦	١٤	المركز الفلسطيني غزة	مدرسة بنات بيت حانون الإعدادية	٢٧

مخرج رقم (٤)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.



سام الأقرع، مدير وحدة التدريب في المركز، خلال لقائه بطلبة إحدى مدارس وكالة الغوث في مقر المركز بغزة

نجحت الوحدة في التكيف مع الظروف التي خلفتها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في بداية العام، وركزت في نشاطاتها لتنفيذ هذا المخرج على العمل مع مشرف حقوق الإنسان في وكالة الغوث الدولية لاستهداف معلمي ومعلمات الوكالة وتوقف عدد من المؤسسات عن تنفيذ نشاطاتها بسبب الحصار وعدم القدرة على الحركة والتنقل من جهة وإغلاق الحكومة المقالة العشرات من المؤسسات حدثت من النشاطات المتعلقة بهذا المخرج.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

المؤشرات	وسائل القياس	التنفيذ	النشاط	الرقم
(١) تلقت الوحدة أكثر من ٢٤ طلياً من مؤسسات مجتمعية تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنفذها أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب. (٢) لبت الوحدة ٢ طلبات لتنظيم دورات تدريبية و ٢١ طلباً خاصاً بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدناه). (٣) زار المركز ٧ مؤسسات تطلب التنسيق والتشبيك مع المركز خلال العام. (٤) تلقت الوحدة والمركز ٢ رسالة شكر من مؤسسات شاركت معها الوحدة.	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	نظمت الوحدة ٣ دورات تدريبية، وألقى مدير الوحدة ٣٥ محاضرة وجلسة، فيما أدار زملاء من وحدات أخرى ٨ جلسات أخرى ضمن أنشطة نفذتها مؤسسات مجتمعية (التفاصيل في الجدول أدناه).	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني لاسيما المؤسسات النسوية وذوي الاحتياجات الخاصة.	١

٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لاسيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	استضاف المركز في مقره في جباليا ٧ نشاطات خاصة بجمعية المرأة المبدعة. إغارة جهاز البروجكتور للمبادرة المحلية في بيت حانون لتنفيذ نشاطاتها.	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	خلال شهر مايو استضاف المركز جمعية المرأة المبدعة في قاعة التدريب في مقر المركز الفرعي في جباليا لمدة ٧ أيام لتنفيذ نشاطات خاصة بالجمعية. أعارت وحدة التدريب جهاز البروجكتور مرتين للمبادرة المحلية في بيت حانون لاستخدامه في تنفيذ نشاطات خاصة بها.
٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لاسيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورات.	لم ينفذ.	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات خاصة بهذا النشاط.
٤	الاستعانة بمدرسين من هذه المؤسسات.	استعانت الوحدة بثلاثة مدرسين من خارج المركز بينهم مدربة.	رصد عدد المدرسين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة بثلاثة مدرسين من خارج المركز، مدربة من المعهد الفلسطيني للإعلام والاتصال، إعلامي متميز، ومحاضر جامعي ينشط في أكثر من مؤسسة مجتمعية.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	مدرسة ذكور رفح الابتدائية «أ» للاجئين	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٤	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة ونصف
٢	مدرسة ذكور رفح الابتدائية «د» للاجئين	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٤	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة ونصف
٣	مدرسة ذكور مصطفى حافظ الابتدائية «ب»	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٥	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة وربع
٤	مدرسة ذكور مصطفى حافظ الابتدائية «أ»	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٥	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة وربع
٥	مدرسة ذكور المغازي الابتدائية «أ»	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٨	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة ونصف
٦	مدرسة ذكور المغازي الابتدائية «ب»	معلمون ومعلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٥٠	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة ونصف
٧	مدرسة دير اليلح الابتدائية المشتركة «أ»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٤	٢٠٠٩/٣/١١	ساعة ونصف
٨	مدرسة ذكور الإمام الشافعي «أ» للاجئين	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٣	٢٠٠٩/٣/١٢	ساعة
٩	مدرسة ذكور الإمام الشافعي «ب» للاجئين	معلمون	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠٠٩/٣/١٢	ساعة ونصف
١٠	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «ج» للاجئين	معلمون ومعلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٣	٢٠٠٩/٣/١٢	ساعة

١١	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «د»	معلمون ومعلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٨	٢٠٠٩/٣/١٢	ساعة
١٢	مدرسة ذكور الأيوبية الابتدائية	معلمون ومعلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٩	٢٠٠٩/٣/١٢	ساعة ونصف
١٣	مدرسة الرازي الابتدائية المشتركة	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٤	٢٠٠٩/٣/١٤	ساعة ونصف
١٤	مدرسة بنات الرازي الابتدائية	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٣	٢٠٠٩/٣/١٤	ساعة ونصف
١٥	مدرسة خولة الابتدائية المشتركة «أ»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٨	٢٠٠٩/٣/١٤	ساعة ونصف
١٦	مدرسة خولة الابتدائية المشتركة «ب»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٥	٢٠٠٩/٣/١٤	ساعة ونصف
١٧	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «د»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٣	٢٠٠٩/٣/١٥	ساعة
١٨	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ج»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٦	٢٠٠٩/٣/١٥	ساعة
١٩	مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة «ب»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٢	٢٠٠٩/٣/١٦	ساعة ونصف
٢٠	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «هـ»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٤	٢٠٠٩/٣/١٧	ساعة ونصف
٢١	مدرسة الزيتون الابتدائية المشتركة «ب»	معلمة	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٤	٢٠٠٩/٣/١٧	ساعة
٢٢	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ب»	معلمة	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٢	٢٠٠٩/٣/١٧	ساعة ونصف
٢٣	مدرسة بنات بيت حانون الابتدائية	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٧	٢٠٠٩/٣/١٨	ساعة ونصف
٢٤	مدرسة جباليا الابتدائية المشتركة «د»	معلمون ومعلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٨	٢٠٠٩/٣/١٨	ساعة
٢٥	مدرسة بنات جباليا الابتدائية «ب»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٦	٢٠٠٩/٣/١٨	ساعة ونصف
٢٦	مدرسة بنات جباليا الابتدائية «أ»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٨	٢٠٠٩/٣/١٨	ساعة ونصف
٢٧	مدرسة رفح الابتدائية المشتركة «د»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠٠٩/٣/١٩	ساعة ونصف
٢٨	مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة «ج»	معلمون ومعلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٣	٢٠٠٩/٣/٢١	ساعة ونصف
٢٩	مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة «د»	معلمات	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٤	٢٠٠٩/٣/٢١	ساعة
٣٠	مدرسة خان يونس الابتدائية «د»	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٨	٢٠٠٩/٣/٢١	ساعة ونصف

٣١	مدرسة بنات البريج الإعدادية «أ»	أولياء أمور وعضوات البرلمان الطلابي	حقوق الطفل في القوانين الدولية والوطنية	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠٠٩/٣/٢٦	ساعتان
٣٢	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «هـ»	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٤٥	٢٠٠٩/٤/١٦	ساعة ونصف
٣٣	مدرسة ذكور أحمد عبد العزيز «ب» للاجئين	معلمو المدرسة	دور المعلم في تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٠	٢٠٠٩/٥/٤	ساعتان
٣٤	الاتحاد العالمي لطلبة الطب في جامعة الأزهر	طلبة في كلية الطب في جامعة الأزهر	تطور حقوق الإنسان	قاعة المؤتمرات في جامعة الأزهر	١٥	٢٠٠٩/٥/١٧	ساعة ونصف
٣٥	الاتحاد العالمي لطلبة الطب في جامعة الأزهر	طلبة في كلية الطب في جامعة الأزهر	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	قاعة المؤتمرات في جامعة الأزهر	١٤	٢٠٠٩/٥/١٨	ساعة
٣٦	الاتحاد العالمي لطلبة الطب في جامعة الأزهر	طلبة في كلية الطب في جامعة الأزهر	الحقوق المدنية والسياسية	قاعة المؤتمرات في جامعة الأزهر	١٠	٢٠٠٩/٥/٢٠	ساعة
٣٧	الجمعية الوطنية لديمقراطية والقانون	أعضاء في مؤسسات في محافظة خان يونس	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	قاعة جمعية طلائع فلسطين	٢٣	٢٠٠٩/٥/٢٤	يوم تدريبي ٤ ساعات
٣٨	الجمعية الوطنية لديمقراطية والقانون	أعضاء في مؤسسات في محافظة خان يونس	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	قاعة جمعية طلائع فلسطين	١٩	٢٠٠٩/٥/٢٧	يوم تدريبي ٤ ساعات
٣٩	الجمعية الوطنية لديمقراطية والقانون	أعضاء في مؤسسات في محافظة رفح	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	قاعة الجمعية الوطنية	٢٣	٢٠٠٩/٦/٨	يوم تدريبي ٤ ساعات
٤٠	مفتدى شارك الشبابي	شابات مشاركات في مخيم في خان يونس	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	المخيم	٨٠	٢٠٠٩/٨/١٢	ساعة ونصف
٤١	مدرسة ذكور الزيتون الابتدائية غزة	أعضاء البرلمان الطلابي	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٥	٢٠٠٩/١١/٢١	ساعتان
٤٢	مدرسة خان يونس الابتدائية	مدرسون وأولياء أمور	حقوق الطفل والتربية عليها	قاعة المدرسة	٣٥	٢٠٠٩/١١/١٩	ساعة ونصف
٤٣	مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية «ج»	أعضاء البرلمان الطلابي	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٠	٢٠٠٩/١٢/١٣	ساعة

مخرج رقم (٥)

دليل حقوق الإنسان المبسط على شكل أسئلة وأجوبة

لم يتم إصدار كتيبات من دليل حقوق الإنسان، وتم ترحيل هذا النشاط إلى العام المقبل بسبب ضغط العمل التي تعرضت له الوحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وإعطاء أولوية لتنفيذ باقي النشاطات الواردة في خطة هذا العام.

نشاطات خارج الخطة

واصلت وحدة التدريب عملها مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة الهادف إلى تهيئة البيئة المدرسية لممارسة الأطفال لحقوقهم، وفي هذا الإطار نفذت الوحدة نشاطات مشتركة مع الوكالة تقع ضمن خطتها السنوية وخارجها. النشاطات التي تدخل ضمن خطتها مذكورة في سياق التقرير كل نشاط في موقعه من الخطة، أما النشاطات التي تخرج عن نطاق الخطة فقد تمثلت في زيارات ميدانية للمدارس بهدف متابعة وتقييم تدريس حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة للوكالة. حيث نفذ المركز ١٧ زيارة ميدانية للمدارس، استغرقت كل زيارة ما يقرب من ساعة، وتم تسليم نتائج الزيارات لموجه حقوق الإنسان في الوكالة. علماً بأن الوحدة استعانت بثلاثة من المدربين للقيام بهذه الزيارات.

الجدول التالي يوضح أسماء المدارس التي جرى زيارتها

الرقم	المدرسة	الرقم	المدرسة
١	مدرسة جباليا الابتدائية المشتركة «د».	٩	مدرسة خولة الابتدائية المشتركة «ب».
٢	مدرسة جباليا الابتدائية المشتركة «ج».	١٠	مدرسة خولة الابتدائية المشتركة «أ».
٣	مدرسة جباليا الابتدائية المشتركة «ب».	١١	مدرسة رفح الابتدائية المشتركة «د».
٤	مدرسة ذكور الأيوبيّة الابتدائية.	١٢	مدرسة خان يونس الابتدائية «ج» للاجئات.
٥	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «ج».	١٣	مدرسة ذكور مصطفى حافظ الابتدائية «أ» للاجئين.
٦	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «د».	١٤	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «د».
٧	مدرسة بنات الرازي الابتدائية.	١٥	مدرسة ذكور أحمد عبد العزيز الإعدادية «أ» للاجئين.
٨	مدرسة بنات الرازي الابتدائية المشتركة.	١٦	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «هـ» للاجئين.
٩		١٧	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ب».

الوحدة الدولية

توسعت الوحدة الدولية في عام ٢٠٠٩، ويتم حالياً إعداد خطة عمل للوحدة لعام ٢٠١٠. ويركز عمل الوحدة على تعزيز قدرات المركز على المستوى الدولي، أي تحسين علاقات المركز، وإبراز صورته ونشاطاته في الحلبة الدولية.

ويمكن تقسيم عمل الوحدة الدولية إلى ست مكونات متداخلة:

- العمل القانوني على المستوى الدولي.
- الإصدارات.
- حشد التأييد الدولي.
- التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية.
- تقديم المساعدة للوحدات الأخرى العاملة في المركز.
- نشاطات إضافية.

(١) العمل القانوني على المستوى الدولي

تعمل الوحدة الدولية بتنسيق كامل مع الوحدة القانونية في المركز من أجل تطوير وتعزيز نشاطات المركز فيما يتعلق بمتابعة القضايا المستدة إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية. في ضوء عدم أهلية النظام القضائي الإسرائيلي، وعدم تمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بصلاحيات قضائية على المواطنين الإسرائيليين، لجأ المركز إلى الولاية القضائية. ويرتكز هذا التركيز الدولي على دافعين أساسيين: أولاً، يسعى المركز إلى ضمان الحقوق المشروعة للضحايا في إنصاف قضائي فعال، وهذا الحقوق منصوص عليه في المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويشكل حجر الأساس للعدالة الدولية. ثانياً، لدى المركز إيمان قوي بأن سيادة القانون توفر أفضل آلية لضمان واحترام حقوق الأفراد. ويسعى المركز من خلال متابعة قضايا الولاية القضائية الدولية إلى ضمان محاسبة من يرتكبون جرائم دولية، وهو ما يساهم في محاربة ثقافة الحصانة الفاسدة، وتعزيز احترام سيادة القانون.

■ مؤشرات القياس

- التقدم في القضايا القانونية المرفوعة.
- خلق فرص قانونية جديدة.
- تزايد التنسيق والتعاون الدوليين.
- زيادة الوعي حول فائدة وضرورة مبدأ الولاية القضائية الدولية.

■ المخرجات

■ قضية في إسبانيا

- بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، خلص قاضي التحقيق المركزي رقم ٤ في المحكمة الوطنية الإسبانية إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تكن مستعدة للتحقيق مع الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم عن عملية الاغتيال في حي الدرج وتقديمهم للمحاكمة، وبالتالي تم التأكيد على تمتع إسبانيا بصلاحيات النظر في القضية. وشكل هذا القرار انطلاقة لتحقيق قضائي في الأحداث التي وقعت في ٢٢ يوليو ٢٠٠٢.

- بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٩، رفضت المحكمة الوطنية الإسبانية التماساً تقدمت به نيابة الدولة، وأعلنت عزمها مواصلة التحقيق في الاعتداء على حي الدرج في عام ٢٠٠٢. وشكل هذا القرار سابقة قضائية، فقد أعلنت المحكمة بأن إسرائيل كقوة احتلال لا تتمتع بولاية قضائية أولية على قطاع غزة. ونتيجة لهذا القرار، قد يقوم المركز برفع قضايا أمام القضاء الإسباني متجاوزاً المحاكم الإسرائيلية.
- بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩، وافقت محكمة الاستئناف الإسبانية على استئناف تقدم به الإدعاء العام، وقررت إغلاق ملف التحقيق على أساس أن إسرائيل تتمتع بالولاية القضائية الأولية. ويقوم المركز حالياً، بالتعاون مع شركائه، الأسبان، باستئناف القرار الصادر عن محكمة الاستئناف. وقد تم توسيع القضية، التي تتعلق بالهجوم على حي الدرج، لتشمل قضايا جديدة تتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير ٢٠٠٩.

■ تعديلات إسبانية على قانون الولاية القضائية الدولية

- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٩، اتخذ البرلمان الإسباني قراراً يدعو فيه الحكومة إلى العمل سريعاً على الحد من آليات الولاية القضائية الدولية في إسبانيا. وقد بذلت جهود لتعزيز التعاون بين المحامين الدوليين، ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور بشك عام لمواجهة التعديلات المقترحة. وتم إصدار عدد من البيانات المشتركة. ولكن، على الرغم من هذه الجهود الكبيرة، إلا أن التعديلات على القانون دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المقرر أن يتم الطعن في مشروعية هذا القانون الجديد.

■ قضية في هولندا

- بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩، رفضت محكمة الاستئناف في هولندا شكوى مقدمة ضد عامي أيلون، الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت)، على الرغم من تقديم أدلة كافية تتيح للمحكمة إدانة السيد أيلون بممارسة التعذيب بحق خالد الشامي. ولكن، وعلى الرغم من رفض الشكوى، إلا أن بعض النتائج التي خلصت إليها المحكمة تشكل انتصاراً فيما يتصل بمحاكمة المتهمين بممارسة التعذيب، حيث خلصت المحكمة إلى أن حضور المتهم كاف من أجل ممارسة الولاية القضائية، وليست هنالك حاجة من حيث المبدأ إلى أن يكون هناك أي إجراء من جانب الإدعاء. ويدرس المركز وشركاؤه القانونيون، بالتشاور مع السيد الشامي، حالياً الخيارات القانونية المستقبلية.
- تجري اتصالات أيضاً فيما يتعلق بالتشبيك مع محامين في أنظمة قضائية أخرى، وقد أحرز تقدم كبير في هذا الإطار. ولا يمكن إعطاء المزيد من التفاصيل حول هذا النشاط نظراً لمتطلبات السرية.
- إعداد تقرير مفصل بعنوان: "مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة." يستعرض التقرير تطور الولاية القضائية الدولية وممارستها في العصر الحديث. ويركز على نشاطات المركز المتعلقة بالولاية القضائية الدولية، بما في ذلك القضايا التي تابعها المركز. ويهدف التقرير إلى التوعية حول مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية، ويدحض بصورة فعالة ادعاءات المعارضين للولاية القضائية الدولية. ويتضمن التقرير أيضاً تحليلاً مستفيضاً لعناصر الجريمة التي تشكل الأساس للولاية القضائية الدولية.

٢) الإصدارات

تقوم الوحدة الدولية بإعداد بعض الإصدارات والبيانات الصحفية. والغاية من هذه الإصدارات هي تعزيز أداء المركز من خلال إعداد تقارير توثق الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحلل الأحداث من منظور القانون الدولي.

■ مؤشرات القياس

- عدد الإصدارات
- عدد البيانات الصحفية
- عدد البيانات المشتركة التي صدرت بمبادرة من المركز.
- عدد البيانات المشتركة التي تبناها المركز.

■ المخرجات

أ) الإصدارات

- جرائم الحرب بحق الأطفال: تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقتل أطفال فلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩ (مايو ٢٠٠٩).

- بعيون النساء: تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول الآثار والتبعات المتصلة بالتنوع الاجتماعي المترتبة على عملية الرصاص المصوب (أكتوبر ٢٠٠٩).
- ورقة موقف مشتركة تدعو إلى وضع حد لتورط المانحين الدوليين في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي (مايو ٢٠٠٩).
- رسالة مشتركة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تدين إخفاقه في الالتزام بالقانون الدولي وقراره بالسماح بتغليب الاعتبارات السياسية على حماية الضحايا (مايو ٢٠٠٩).
- بيان مشترك: منظمات حقوقية تحت إسبانيا على عدم تعديل التشريع الخاص بالولاية القضائية الدولية (يونيو ٢٠٠٩).
- مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة - تقرير مفصل يستعرض بروز الولاية القضائية الدولية كمبدأ من مبادئ القانون الدولي (الدافع والفلسفة)، وعمل المركز في هذا السياق (قيد الإعداد).
- تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية ٢٠٠٩، ورقة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "احترام حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة: تحليل فلسطيني من الداخل" (فبراير ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٨): الحياة عمياء (٥ مايو ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٧): أعرف كل إنش في هذه الأرض... (٣٠ مارس ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٦): محل بيع قطع غيار سيارات BMW الوحيد في غزة (٢٩ مارس ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٥): العودة إلى الديار (٢٨ مارس ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٤): حادثة مقتل حماد بالكاد ذكرت في الأخبار (٤ مارس ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٣): أليس ما حل بنا حرام؟ (٢٩ فبراير ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (٢): عجزة غزة المنسيون (١٥ فبراير ٢٠٠٩).
- ما بعد العدوان (١): نحن لا نشعر بالأمان مطلقاً (٩ فبراير ٢٠٠٩).
- ١٥ يناير ٢٠٠٩، "لا نزال على قيد الحياة: سائقو سيارات الإسعاف في غزة يخاطرون بحياتهم وأطرافهم من أجل إسعاف المدنيين."
- ٨ يناير ٢٠٠٩: "لا نزال أحياء: مجزرة في مدرسة الفاخورة، جباليا."

(ب) بيانات صحفية

- ٤ نوفمبر ٢٠٠٩: تقرير غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على ضمان حقوق الضحايا وعدم المساومة على سيادة القانون.
- ٣ نوفمبر ٢٠٠٩: يجب على الجمعية العمومية أن تصوت من أجل محاربة التمتع بالحصانة ومن أجل تعزيز سيادة القانون.
- ٣ نوفمبر ٢٠٠٩: تقرير غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على تعزيز القانون الدولي لضمان تحقيق مبدأ المساءلة لصالح ضحايا جرائم الحرب في قطاع غزة.
- ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩: إنكاراً للعدالة، المحكمة الهولندية ترفض استئنافاً تم التقدم به في قضية أيلون.
- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩: الخطوة الأولى نحو تحقيق العدالة: مجلس حقوق الإنسان يتبنى قراراً يصادق على نتائج وتوصيات تقرير غولدستون.
- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩: المركز يرحب بقرار حماس التحقيق في ادعاءات بشأن ارتكاب جرائم حرب، والالتزام بتقرير غولدستون.
- ٢ أكتوبر ٢٠٠٩: تأخير العدالة هو إنكار لها: قرار القيادة الفلسطينية والضغط الدولي يشكلان إهانة للضحايا.
- ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩: على مجلس حقوق الإنسان أن يتبنى نتائج وتوصيات لجنة غولدستون لتقصي الحقائق.
- ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩: منظمات حقوق إنسان فلسطينية تؤيد عمل وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق: المطالبة بإنصاف قضائي فعال وحماية حقوق الضحايا.
- ٨ يوليو ٢٠٠٩: في الذكرى الخامسة لإصدار محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري حول الجدار، المركز يسلط الضوء على الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، وتواطؤ المجتمع الدولي في أفعال غير قانونية.
- ٣٠ يونيو ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سيتقدم باستئناف إلى المحكمة العليا ضد قرار محكمة الاستئناف الإسبانية.
- ٢١ يونيو ٢٠٠٩: المركز ومنظمات المجتمع المدني الإسبانية ينظمون مؤتمراً في مدريد دفاعاً عن الولاية القضائية الدولية.
- ٢ يونيو ٢٠٠٩: المركز يرحب بوصول بعثة تقصي الحقائق المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان إلى غزة.
- ٢ يونيو ٢٠٠٩: منظمات حقوق إنسان فلسطينية توجه رسالة مفتوحة إلى السيد بان كي مون تدين إخفاقه في الالتزام بالقانون الدولي وقراره بالسماح

بتغليب الاعتبارات السياسية على حماية المدنيين.

- ٢١ مايو ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يوضح اللبس بشأن مقترح البرلمان الإسباني الخاص بتشريعات الولاية القضائية الدولية.
- ١٩ مايو ٢٠٠٩: نتائج التحقيقات التي أجرتها لجنة مناهضة التعذيب تلقي الضوء على حقيقة تقصير المجتمع الدولي تجاه الانتهاكات المنظمة وواسعة النطاق للقانون الدولي.
- ٧ مايو ٢٠٠٩: مكتب النائب العام الإسرائيلي يبلغ المحكمة العليا في إسرائيل أنه لن يتم التحقيق في جرائم الحرب المشتبه بارتكابها في غزة في العام ٢٠٠٤، وخلال جلسة الاستماع يدلي القضاة بتعليقات سياسية ليس لها علاقة بموضوع الالتماس.
- ٤ مايو ٢٠٠٩: منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية تصدر ورقة موقف مشتركة تدعو إلى وضع حد لتورط المانحين الدوليين في الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية.
- ٤ مايو ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يرحب بقرار المحكمة الإسبانية القاضي بمواصلة التحقيق مع المسؤولين الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب.
- ٢٧ إبريل ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين المحاولات الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة في غزة وحماية مرتكبي هذه الجرائم من العدالة.
- ٢١ إبريل ٢٠٠٩: الرفض الإسرائيلي للتعاون مع التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة يمثل محاولة لحماية مجرمي الحرب المشتبه فيهم من العدالة.
- ٢١ مارس ٢٠٠٩: إسرائيل تعلق التحقيق في جرائم الحرب المشتبه في ارتكابها في قطاع غزة.
- ٢٦ مارس ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يفند الادعاءات الزائفة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بشأن أعداد القتلى خلال العدوان على قطاع غزة.
- ١٩ مارس ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين الاقتراحات باستخدام السجناء الفلسطينيين كـ "أوراق مساومة" سياسية.
- ١٢ مارس ٢٠٠٩: الأرقام المؤكدة تظهر الحجم الحقيقي للدمار الذي لحق بقطاع غزة: العدوان الإسرائيلي خلف ١٤١٧ قتيلًا، من بينهم ٩٢٦ مدنيًا ٢٥٥ من عناصر الشرطة ٢٢٦ من المقاتلين.
- ٢٩ يناير ٢٠٠٩: المركز يرحب بقرار القضاء الإسباني التحقيق في جرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

(ت) بيانات مشتركة صدرت بمبادرة من المركز

- ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، واتجاه - اتحاد جمعيات أهلية عربية، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والمركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: رسالة مشتركة موجهة إلى الجلسة الثانية عشرة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
- ٣ أكتوبر ٢٠٠٩: تأخير العدالة هو إنكار لها: قرار القيادة الفلسطينية والضغط الدولي يشكلان إهانة للضحايا.
- ٢ يونيو ٢٠٠٩: منظمات حقوق إنسان فلسطينية توجه رسالة مفتوحة إلى السيد بان كي مون تدين إخفاقه في الالتزام بالقانون الدولي وقراره بالسماح بتغليب الاعتبارات السياسية على حماية المدنيين.
- ٤ مايو ٢٠٠٩: منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية تصدر ورقة موقف مشتركة تدعو إلى وضع حد لتورط المانحين الدوليين في الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية.

(ث) نشاطات مشتركة تبناها المركز

- ١١ نوفمبر ٢٠٠٩: رسالة مشتركة موجهة إلى وزراء خارجية ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وأيرلندا، ومالطة، والبرتغال، وصربيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وتركيا.
- ٤ نوفمبر ٢٠٠٩: تقرير غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على ضمان حقوق الضحايا وعدم المساومة على سيادة القانون.
- ٣ نوفمبر ٢٠٠٩: تقرير غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على تعزيز القانون الدولي لضمان تحقيق مبدأ المساءلة لصالح ضحايا جرائم الحرب في قطاع غزة.
- ٢ نوفمبر: رسالة مشتركة موجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (يجب على كافة الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات ملموسة من أجل تبني تقرير غولدستون).
- ٢١ سبتمبر ٢٠٠٩: الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان تدعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى دعم تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة حول غزة وتوصياته.
- ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩: منظمات حقوق إنسان فلسطينية تؤيد عمل وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق: المطالبة بإنصاف قضائي فعال وحماية حقوق الضحايا.

- ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩: رسالة مفتوحة حول الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان).
- ٢٦ أغسطس ٢٠٠٩: مذكرة حول أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان).
- ٩ يناير ٢٠٠٩: رسالة مشتركة موجهة إلى الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة.

(٣) حشد التأييد الدولي

يهدف عمل المركز على حشد التأييد الدولي إلى زيادة الوعي الدولي حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويستهدف هذا العمل جمهوريين. أولاً: يهدف هذا العمل إلى مخاطبة الحكومات بشكل مباشر لإطلاعها على حقيقة الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وحثها على التدخل. ثانياً: يهدف هذا العمل إلى مخاطبة المجتمع الدولي بهدف حشد التأييد الشعبي للقضية الفلسطينية، وتوليد ضغط محلي على السياسيين والحكومات.

■ مؤشرات القياس

- التوثيق.
- اللقاءات/ المؤتمرات/ استضافة الوفود.
- مخاطبة أجسام الأمم المتحدة.

■ المخرجات

- تشكيل ضغط برلماني: المطالبة بالمساعدة، ٢٨ مايو ٢٠٠٩.
- مقال معد للصحافة الإسبانية: ”التشريع الإسباني الخاص بالولاية القضائية الدولية: ما يعنيه بالنسبة للضحايا والعدالة.“
- توفير المشورة حول البيان المشترك للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان: ”الشبكة الأورومتوسطية تدعم الولاية القضائية الدولية.“
- رسالة مفتوحة إلى البرلمان الإسباني يقرأها أحد البرلمانيين أمام البرلمان دعماً لمبدأ الولاية القضائية الدولية، ٢٩ يونيو ٢٠٠٩.
- ٢ أكتوبر ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والمركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، ومؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، واتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية، والتحالف الدولي للموئل، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ومركز المرأة للمساعدة والاستشارات القانونية، مداخلة شفهية أمام الجلسة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان.
- ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، واتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والمركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: رسالة مشتركة موجهة إلى الجلسة الثانية عشرة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
- مداخلة شفهية قدمها راجي الصوراني، مدير المركز، من إعداد الوحدة الدولية.

(٤) التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية

يعمل المركز مع المنظمات المحلية والدولية من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى حشد التأييد، واستغلال كافة الموارد المتاحة على النحو الأمثل. ويتصل هذا النشاط بنشاطات المركز في مجال حشد التأييد، ويتضمن استضافة الوفود وتسهيل عملها في قطاع غزة.

■ مؤشرات القياس

- بعثة تقصي الحقائق المستقلة التابعة لجامعة الدول العربية: شارك المركز بصورة فعالة في أجندة ونشاطات البعثة، ورافق موظفو الوحدة البعثة في جولاتها ولقاءاتها. =
- عقد العديد من اللقاءات/ نشاطات التنسيق مع منظمات دولية ومحلية على مدار العام، ومن بين هذه المنظمات: منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس واتش، وكريستيان أيد، وCIDSE، ومنظمة المساعدة الطبية للفلسطينيين، وأوكسفام، وأكسور، أطباء العالم – إسبانيا، على المستوى الدولي، ومنظمات الميزان، والحق، وعدالة، وبيتسيلم، وغيشا، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وأطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل.
- بادر المركز إلى إصدار عدد من البيانات المشتركة، التي حظيت بمساندة العديد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية. وتسهم هذه

الجهود في تعزيز التعاون والعلاقات مع هذه المنظمات في المستقبل. وكان من أهم البيانات والنشاطات التي نظمها المركز الرد على القرار الفلسطيني بتأجيل مناقشة تقرير غولدستون في الجلسة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان. وقد أصدر المركز بياناً وعقد مؤتمراً صحفياً بهذا الشأن، تبنتها معظم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. وقد شكل ذلك ضغطاً على السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت له تغطية إعلامية كبيرة. وفي النهاية، تراجعت السلطة الوطنية الفلسطينية عن موقفها.

٥) مساندة الوحدات الأخرى في المركز

الوحدة الدولية هي وحدة مساندة غير عربية في المركز، وهذا يعني بأن الوحدة تقوم بمراجعة وتدقيق كافة إصدارات المركز، والتي يصدر عدد كبير منها في البداية باللغة العربية، من بينها التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ومعظم البيانات الصحفية. كما تساند الوحدة نشاطات مدير المركز على المستوى الدولي.

■ مؤشرات القياس

- البيانات الصحفية والتقارير التي يتم تدقيقها.
- الوثائق الأخرى.

■ المخرجات

- دقت الوحدة كافة البيانات الصحفية والتقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز، والتي تمت ترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية. وتقوم الوحدة أيضاً بمراجعة التقرير السنوي للمركز الذي يصدر بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، إضافة إلى الإصدارات الأخرى للمركز.
- ردت الوحدة على العديد من التساؤلات حول عمل المركز، وطلبات أخرى من جانب وسائل الإعلام والجمهور للحصول على معلومات. وتوجه الوحدة بطلبات إلى الوحدات الأخرى للحصول على معلومات، وتقوم بإعداد تقارير باللغة الإنجليزية للوحدات الأخرى. وتضطلع الوحدة بالمسؤولية عن كافة الاتصالات والتنسيق والاستشارات باللغات الأخرى غير العربية بناء على طلب الوحدات الأخرى.

٦) نشاطات إضافية

تقوم الوحدة الدولية بنشاطات إضافية عندما تستدعي الحاجة. وتشمل هذا النشاطات تنظيم برامج تدريبية مع المنظمات الأخرى العاملة في قطاع غزة.

■ مؤشرات القياس

- المؤشرات حسب نوع النشاط.

■ المخرجات

- نظمت الوحدة محاضرة ألقاها ممثل عن المجموعة الاستشارية حول الأنغام (MAG) حول الأسلحة التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والجماعات المسلحة الفلسطينية خلال العدوان على غزة.
- تحتل نشاطات الحشد والمناصرة ركناً هاماً من عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يسعى من خلالها إلى المساهمة في تحقيق أهدافه الأساسية في

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، عبر التأثير في البيئة التي يعمل بها. وبينما يولي المركز اهتماماً كبيراً لنشاطات الحشد والمناصرة على المستوى المحلي الفلسطيني، سواء من خلال النشاطات المباشرة لمدير المركز أو من ينوب عنه أو من خلال الوحدات المتخصصة حيث تشكل تلك النشاطات مساحة أساسية من عملها، تحظى نشاطات الحشد والمناصرة على المستويين الدولي والإقليمي بأهمية خاصة. ويستثمر المركز ما لديه من خبرة وعلاقات ومعلومات وما ينشره من تقارير في هذه النشاطات، ويتعاون مع مئات المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية لتشجيع وحث الحكومات والمنظمات الدولية على تحمل مسؤولياتها تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد كثف المركز من نشاطات الحشد والمناصرة خلال العام ٢٠٠٩ على نحو مميز، خصوصاً في ضوء العدوان الإسرائيلي على القطاع والحاجة لتكثيف الجهود على المستوى الدولي لملاحقة مجرمي الحرب. وتشمل هذه النشاطات: المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية؛ اللقاءات مع الوفود والشخصيات الرسمية والأهلية الزائرة لقطاع غزة؛ واللقاءات مع وسائل الإعلام الدولية والمحلية.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

كثف المركز خلال هذا العام من الفعاليات على المستويين الدولي والإقليمي. وقد قام بهذه الجهود في معظمها مدير المركز، الذي تمكن من مغادرة القطاع لعدة مرات على مدار العام، برغم الصعوبات والقيود المفروضة على التنقل والحركة. وفيما يلي عرضاً مركزاً لأهم اللقاءات والفعاليات الدولية والإقليمية التي شارك فيها مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، وعدد من أعضاء طاقم المركز:

• مدير المركز يلتقي مع الأمين العام لجامعة الدول العربية - القاهرة

شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني، بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، في الاجتماع الذي عقده الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مع عدد من الخبراء العرب والوليين لمناقش تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وجرى خلال اللقاء مناقشة إمكانيات وسبل الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية.

وخلال لقاء ثنائي جمعه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، في اليوم ذاته، تم تكليف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بترشيح عدد من الخبراء العرب والدوليين ليكونوا ضمن لجنة الخبراء الدوليين المستقلة التابعة لجامعة الدول العربية والمكلفة بالتحقيق في جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقترفتها في قطاع غزة خلال عدوانها على القطاع في ديسمبر ٢٠٠٨.

• اجتماعات مع محامين مغاربة - الرباط

خلال اجتماع مع المحامين المغربي بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٩، عُقد في العاصمة المغربية الرباط، وضع مدير المركز المحامي الصوراني، المحامين المغربي في صورة وحقيقة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقام الصوراني باستعراض جملة من الانتهاكات والجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على القطاع. كما دعا الصوراني وفي نهاية اجتماعاته الدول العربية إلى المصادقة على اتفاقية ملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين وإلى أعمال الاتفاقية بحق المسؤولين الإسرائيليين.

• اجتماع مجلس الجامعة العربية - القاهرة

بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين والذي عُقد في القاهرة، بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٠٩. وقد ألقى الصوراني خلال الاجتماع كلمة أوضح فيها أن العدوان الإسرائيلي على القطاع خلف

دماراً كبيراً في أنحاء متفرقة من القطاع. كما أوضح الصوراني أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عمل ولا زال يعمل على توثيق الانتهاكات والجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

• إفادة لجلسة الاستماع في البرلمان الأوروبي - بروكسل

في جلسة استماع للبرلمان الأوروبي عقدت في العاصمة البلجيكية، بروكسل بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٩، للاستماع إلى العديد من الإفادات قدم مدير المركز المحامي راجي الصوراني إفادته حول جرائم القتل التي نفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي ولا زالت تنفذها بحق المدنيين الفلسطينيين. وفي سياق إفادته وجه الصوراني لومه للاتحاد الأوروبي لعزوفه عن اتخاذ إجراءات حازمة اتجاه إسرائيل لتثيها عن مواصلة عدوانها على الشعب الفلسطيني. وواصل الصوراني انتقاده للموقف الأوروبي وتحديداً القرار الذي اتخذته حكومات الاتحاد الأوروبي في ديسمبر من العام ٢٠٠٨، بصدد التقدم باتجاه تطوير العلاقات مع إسرائيل. وقد اعتبر الصوراني ذلك القرار بمثابة مكافأة وحافز لإسرائيل لمواصلة انتهاكاتها وبناءها لجدار الفصل العنصري والخنق الاقتصادي.

• لقاءات مع مؤسسات حقوقية ومحامين أسبان - مدريد

عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع مؤسسات حقوقية اسبانية ومحامين أسبان في العاصمة الأسبانية مدريد وذلك بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٩. وقد عكف الصوراني على بحث سبل وإمكانيات التعاون مع المنظمات الأسبانية في إعداد الملفات القانونية الخاصة بملاحقة القادة الإسرائيليين المتورطين باقتراح جرائم حرب بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

• ندوة في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة

نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، وتحدث فيها مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني حيث قدم خلال الندوة شرحاً مفصلاً عن جرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة. واستطرد الصوراني في الحديث عن الملاحقة القضائية الدولية لمجرمي الحرب من قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية. كما تطرق الصوراني في معرض مداخلته إلى الدور المنوط بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ودورها في توثيق انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين.

• اجتماع تشاوري في حزب الوفد المصري - القاهرة

شارك المحامي راجي الصوراني بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٩، في الاجتماع التشاوري الذي عقده حزب الوفد المصري حول الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. وألقى الصوراني خلال الاجتماع كلمة أكد فيها على أن التشريع الدولي هو الأنسب لملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين لأن هناك دولاً تتضمن تشريعاتها المحلية أجزاء من اتفاقية جنيف الرابعة، الأمر الذي يتيح إمكانية الاستفادة منها في رفع دعاوى قضائية أمام هذه المحاكم. كما تحدث الصوراني أيضاً عن تجربة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصدد ملاحق مجرمي الحرب من قادة الاحتلال.

• لقاءات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني فق القاهرة- القاهرة

التقى المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٠٩، بعدد من ممثلي منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين. واستعرض الصوراني أمام الجمع تجربة المركز الفلسطيني في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وجاء اللقاء بناء على دعوة وجهت للصوراني من المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في العاصمة المصرية القاهرة.

• الصوراني يفتتح دورة لتأهيل محامين شبان في التوثيق القانوني- القاهرة

افتتح المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٩، أعمال الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل عدد من المحامين الشبان في مجال التحقيقات القانونية في كيفية توثيق المعلومات ورصدها، بغية القيام بالتوثيق القانوني للمصابين الفلسطينيين الذين تم تحويلهم على المشافى المصرية لتلقي العلاج فيها. وقد تم تنظيم أعمال هذه الدورة في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في العاصمة المصرية القاهرة.

• المشاركة في مؤتمر دولي حول مقررات ديربن ٢٠٠١- القاهرة

شارك المحامي راجي الصوراني بتاريخ ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠٠٩، في المؤتمر الدولي لمراجعة تنفيذ مقررات ديربن، لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة. وقد ترأس الصوراني خلال المؤتمر الجلسة الأولى بعنوان مأسسة العنصرية والتمييز العنصري حيث تحدث عن فلسطين كنموذج. كما تطرق الصوراني خلال حديثه إلى استعراض الممارسات العنصرية الإسرائيلية وجرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع.

• المشاركة في اجتماعات الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان

بتاريخ ٠١-٢٠٠٤/٠٤، شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج ومدير وحدة تطوير الديمقراطية، في اجتماعات مجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون، في الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، بواسطة التليفون والفيديو كونفرنس بسبب منع سلطات الاحتلال له من السفر إلى القدس حيث جرت الاجتماعات.

• الصوراني يشارك في ورشة عمل للبرلمان الأوروبي- بروكسل

بناءً على دعوة من رئيسة لجنة فلسطين في البرلمان الأوروبي لويزا مورجانتيني، شارك المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ورشة عمل نظمها الوفد البرلماني الأوروبي للعلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني في بروكسل بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٩. وتطرق الصوراني في مداخلته خلال الورشة إلى محورين أساسيين هما: أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، وبعثة تقصي الحقائق الدولية المنبثقة عن جامعة الدول العربية التي زارت القطاع بهدف تقصي الحقائق عن جرائم الحرب الإسرائيلية المقتربة في قطاع غزة، وعن دور المركز في إعداد برنامج زيارتها.

• مدير المركز يلقي محاضرة حول حقوق الإنسان واللاجئين -أسبانيا

بدعوة مشتركة من جامعة أوتونوما مدريد وكلية الصحافة «الباييز»، ألقى المحامي راجي الصوراني محاضرة على جدول أعمال المؤتمر الذي عقد بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٩، في العاصمة الأسبانية مدريد، حول حقوق الإنسان واللاجئين. وتناول الصوراني في مداخلته أمام حشد كبير من المشاركين، أربعة محاور أساسية تحدث في كلاً منها بشكل مفصل وهي: أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، الموقف الأوروبي الراهن إزاء الممارسات والتصعيد الإسرائيلي، موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وموضوع التشريع الدولي وأهمية مواصلة المساعي الهادفة إلى الملاحقة ومساءلة مجرمي الحرب من الإسرائيليين.

• الصوراني يلقي محاضرة أمام جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية — باريس

بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٩، وبدعوة من برنارد رافانيل رئيس جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية، شارك مدير المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في المؤتمر الوطني الثاني للجمعية والذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس ناقش المؤتمر سبل تفعيل التضامن مع أبناء الشعب الفلسطيني وآليات نصرته ومساندته. كما تحدث الصوراني خلال المؤتمر الذي حضره نحو ٣٠٠ من مندوبي الجمعية وأعضائها في كافة أنحاء العالم عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

• مدير المركز يشارك في مؤتمر دولي بعنوان هل يوجد قاضي من أجل غزة- روما

بحضور العشرات من القضاة، المحامين، أساتذة القانون الدولي، الأكاديميين، والسياسيين من مختلف أنحاء العالم شارك المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي الذي عقد بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٩، في العاصمة الإيطالية روما. وقدم الصوراني خلال المؤتمر عرضاً مسهباً حول أبرز الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة ومواصلتها سياسة الاغتيالات بحق أبناء الشعب الفلسطيني. وتطرق الصوراني أيضاً في معرض مداخلته على الآثار المدمرة للحصار الإسرائيلي على القطاع والذي وصل ذروته بالعدوان.

• منسق المركز في الضفة يشارك في مؤتمر إقليمي -الأردن

في يومي ٢٢ و٢٣ يونيو، شارك منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، الأستاذ سميح محسن، في «المؤتمر الإقليمي الأول حول الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن في المنطقة العربية: أي دور يضطلع به المجتمع المدني؟» نظم المؤتمر في عمان معهد الحقوق في جامعة بيرزيت بالتنسيق مع مؤسسة المستقبل - عمان ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف. وشارك في المؤتمر حشد من مختلف أرجاء المنطقة العربية تضمن ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، منظمات دولية، هيئات حكومية، ممثلات دبلوماسية وممثلون عن مختلف قطاعات الأجهزة الأمنية في المنطقة العربية.

• منسق المركز في الضفة يدلي بشهادته أمام بعثة تقصي الحقائق الأممية المستقلة - عمان

أدلى منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، الأستاذ سميح محسن، بشهادته أمام بعثة تقصي الحقائق المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان وذلك في الفترة ما بين يوليو إلى ٢ يوليو ٢٠٠٩، في العاصمة الأردنية عمان. وفي بداية جلسة الاستماع لتقديم شهادة المركز رحب رئيس اللجنة، السيد ريتشارد غولدستون، بمشاركة المركز في تقديم الشهادة.

• مؤسسة الخط الأمامي تستضيف نائب مدير المركز - إيرلندا

بتاريخ ١٥ أغسطس، زار نائب مدير المركز، الأستاذ جبر وشاح، إيرلندا بدعوة من مؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن لحقوق الإنسان، حيث شارك



مدير المركز، راجي الصوراني، يشارك في ورشة عمل حول الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم المحلي - الرباط

في العديد من الفعاليات والنشاطات. فيتاريخ ١٧ أغسطس، التقى وشاح بممثلين من وزارة الخارجية الايرلندية، وتطرق اللقاء إلى مناقش أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، مثيراً قضايا بشأن مسؤولية أيرلندا فيما يتعلق باتفاقية الشراكة بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي مناشداً الحكومة ايرلندية بإعادة تقييم الاتفاقية في ضوء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان بحق المدنيين الفلسطينيين. وبتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٩، التقى السيد وشاح بأسرى قدامى وبمؤسسة كوتشا في بيلفاست الغربية. وبتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٩، التقى وشاح في لقاءين منفصلين مع كل من مارك دورغان، زعيم حزب العمال الاجتماعي الديمقراطي، ومع دون براون وهو أسير ايرلندي سابق. وبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩، التقى وشاح بنائب رئيس مجلس مدينة ديري.

• المركز يشارك في ورشة عمل إقليمية حول الإصلاح الديمقراطي__بيروت

شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ورشة عمل إقليمية خاصة تحت عنوان: «تقييم التقدم نحو الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية»، والتي أقيمت في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة ما بين الثالث والعشرين والخامس والعشرين من شهر أكتوبر للعام ٢٠٠٩. ومثل المركز في الورشة المذكورة التي هدفت إلى مراجعة برامج الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية ومدى تقدمها أو تراجعها، سميح محسن، منسق أعمال المركز في الضفة الغربية. وقدم محسن ورقة عمل بالنيابة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أشار فيها إلى أن التجربة الديمقراطية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

• مدير المركز يشارك في مؤتمر إقليمي حول حقوق الإنسان والديمقراطية-الرباط

بتاريخ ٥ و٦ أكتوبر ٢٠٠٩، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في مؤتمر نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة لا سلام بدون عدالة (إيطاليا)، والحكومتان المغربية والإيطالية. وكان المؤتمر عبارة عن ورشة عمل إقليمية حول «الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم المحلي»، وجاء تنظيمه في إطار التعاون والحوار بين المجتمع المدني والحكومات. وقد شاركت في المؤتمر ١٢٠ منظمة غير حكومية علاوة على ممثلين عن ٢٨ حكومة. وخلال زيارته للمغرب، شارك الصوراني أيضاً في اجتماع للخبراء نظمته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، لمناقشة المحاسبة على ارتكاب جرائم دولية، مع التركيز على آليات التنفيذ، كاستخدام مبدأ الولاية القضائية الدولية.

• المشاركة في اجتماعات الشبكة الأوروبية متوسطة - مدريد

بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩، ألقى المحامي راجي الصوراني كلمة في اجتماع مجموعة عمل «فلسطين/إسرائيل والفلسطينيين» في الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان والذي عقد في العاصمة الأسبانية مدريد. وجاء الاجتماع في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها المركز من أجل ضمان تنفيذ توصيات تقرير غولدستون، خاصة في ضوء قرار مجلس حقوق الإنسان الذي تبني التقرير وتوصياته معتبراً توصيات التقرير ليس أمراً سياسياً، بل إنه أمر يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبتاريخ ١٨ أكتوبر، شارك حمدي شقورة،

نائب مدير المركز لشؤون البرامج، في اجتماعات المجموعة ولكن من خلال الهاتف بسبب منعه من السفر.

• اجتماع لمنظمات فلسطينية وإسبانية وإسرائيلية

بتاريخ ٠٢ نوفمبر، شارك كل من مدير المركز راجي الصوراني ونائب المدير لشؤون البرامج حمدي شقورة، في اجتماعات المنظمات الفلسطينية والإسبانية والإسرائيلية، التي جرت في رام الله، ضمن مشروع مؤسسة (ACSUR) الإسبانية. تمت المشاركة من خلال الفيديو كونفرنس مع رام الله بسبب منع سلطات الاحتلال سفر ممثلي المركز.

• مدير المركز يلقي كلمة أمام مؤتمر نظمه مركز الزيتونية للدراسات - بيروت

بتاريخ ٤ و ٥ نوفمبر ٢٠٠٩، شارك المحامي راجي الصوراني في المؤتمر الذي نظمه مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات في بيروت بعنوان «إسرائيل والقانون الدولي». وتحدث الصوراني خلال المؤتمر عن المساعي والجهود المبذولة بهدف ضمان تطبيق مبدأ الولاية القضائية الدولية، مشدداً على أنها أهم آلية قانونية متاحة أمام الفلسطينيين في وجه الفيتو في مجلس الأمن، خاصة في ظل عدم توفر مصادقة كاملة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

• مدير المركز يلقي كلمة أمام اجتماع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، ويجتمع مع المدعي العام - روما

بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩، ألقى المحامي راجي الصوراني كلمة أمام اجتماع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، نيابة عن الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. واستعرض الصوراني في خطابه المشكلات الرئيسية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية اليوم، خاصة المصالح السياسية الذاتية لدول معينة، والرغبة الواضحة في حجب مجرمي الحرب عن العدالة. وأشار الصوراني إلى تبعات هذا الموقف على العدالة الدولية، مشدداً على الحاجة إلى مصادقة دولية على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

• مدير المركز يلقي محاضرة أما مجموعة من المحاميات السويديات - السويد

خلال زيارته إلى السويد بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٩، ألقى المحامي راجي الصوراني محاضرة أمام مجموعة من المحاميات السويديات البارزات. وتركزت المحاضرة حول التبعات المتصلة بالتنوع الاجتماعي المترتبة على حرب إسرائيل على غزة. وتحدث الصوراني عن ويلات الحرب وتأثيرات الحصار الجائر المتواصل، كما استعرض عدداً من الحالات التي تسلط الضوء على أوضاع النساء في غزة، وشدد على الحاجة إلى المساءلة.

• مدير المركز يشارك في عدة فعاليات بفرنسا

بتاريخ ١٩ ديسمبر، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في مؤتمر في مدينة ليون، نظمه مؤسسة أجيال فلسطين (Generation Palestine). حضر المؤتمر أكثر من ٣٠٠٠ شخص، وتخلله مداخلات قيمة لعدد من الشخصيات الهامة، من بينهم ستيفان هيسيل، محام بارز في مجال حقوق الإنسان شارك في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وطارق رمضان، مفكر وأستاذ الدراسات الإسلامية المعاصرة في جامعة أكسفورد؛ ود. ناعومي كلاين، كاتبة وناشطة بارزة؛ وعمر السومي. وتم تنظيم المؤتمر بمناسبة مرور عام على العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة. وتحدث الصوراني عن الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان والآثار المترتبة على الحصار الجائر المستمر على قطاع غزة، وهو أحد أشكال العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ أكثر من عامين ونصف العام.

وبتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩، تحدث الصوراني، كضيف شرف، في محاضرة في جامعة السوربون في باريس. شارك في المحاضرة أكثر من ٣٠٠ شخص من الأكاديميين والطلاب والناشطين. وتحدث الصوراني عن آثار الإغلاق الجائر الذي تفرضه إسرائيل، على أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وأكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تطبيق مبدأ المساءلة.

وخلال زيارته لفرنسا، التقى الصوراني بممثلين عن الحملة الفرنسية الأوروبية من أجل غزة، وتحدث في مؤتمر صحفي حضره عمر السومي ونهلة شهال

وعدد من البرلمانيين الأوروبيين. تجدر الإشارة إلى أن الحملة الفرنسية الأوروبية من أجل غزة ستشارك في مسيرة الحرية لغزة التي كان مقرراً أن تنطلق في نهاية هذا العام لتسليط الضوء على الإغلاق الإسرائيلي غير المشروع المفروض على قطاع غزة.

• مدير المركز يجتمع برئيس بلدية جنيف - سويسرا

بتاريخ ٢٠ ديسمبر، التقى مدير المركز المحامي راجي الصوراني برئيس بلدية جنيف وممثلين عن منظمات المجتمع المدني في سويسرا الذين يعتزمون زيارة غزة في شهر يناير ٢٠١٠. في هذا اللقاء، استعرض الصوراني تدهور أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، خاصة في قطاع غزة وفي فلسطين، وأكد على الحاجة الملحة لتطبيق مبدأ المساءلة، مشيراً إلى أن مطالب الفلسطينيين هي مطالب بسيطة وأنهم يريدون احترام وإنفاذ سيادة القانون.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً عشرات الوفود الدولية الرسمية والشعبية في إطار الجهود التي يبذلها المركز لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني وفضح الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق الأرض والإنسان. ويعمل المركز على تقديم المعلومات والشهادات والإفادات والأرقام والإحصائيات وكل ما من شأنه توضيح حجم وبشاعة الممارسات الإسرائيلية. كما يقدم المركز لزواره من الوفود الدولية شرحاً مفصلاً عن أوضاع حقوق الإنسان في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وينظم لهم في العديد من الأحيان جولات ميدانية يطلعهم خلالها مواقع الأحداث ويمكنهم من الالتقاء بالضحايا وذويهم، كما ويصحب الوفد عادة مهنيين أكفاء من أعضاء فريق المركز يقدمون الشرح المفصل للوفد الزائرة.

وخلال العام المنصرم ٢٠٠٩، وعلى الرغم من استمرار حالة الحصار المفروضة على قطاع غزة إلا أن قطاع غزة شهد حركة واسعة ونشطة للوفود الأجنبية الرسمية وغير الرسمية. فقد كان للعدوان الإسرائيلي على القطاع في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، تأثير واضحاً حيث شهد القطاع العديد من الزيارات للوفود الأجنبية التي جاءت للتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على القطاع أو وفود التضامن مع الشعب الفلسطيني التي نظمتها منظمات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية والعديد من الشخصيات الدولية من كافة أنحاء العالم. وقد وفر المركز كل الدعم الممكن لهذه الوفود واللجان لتمكينهم من أداء عملهم ووضعهم في حقيقة ما اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وكان من أبرز الوفود والشخصيات الدولية التي زارت المركز :

• لقاء مع وفد اتحاد المدن الفرنسية

بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٩، التقى نائب مدير المركز لشؤون البرامج، حمدي شقورة، وفد من اتحاد المدن الفرنسية برئاسة شارلز جوسلين (Charles Josselin) رئيس اتحاد المدن الفرنسية يرافقه جين فليب ماغنن (Jean-Philippe Magnen)، وسيمون جيفوتي (Simone Giovetti) والعديد من الشخصيات الهامة. وقد أطلع شقورة الوفد الضيف على أوضاع حقوق الانسان في الأرض المحتلة.

• لقاء مع رئيس حزب الشين فين الإيرلندي

التقى بتاريخ ٨ ابريل ٢٠٠٩، نائب مدير المركز جبر وشاح ونائب المدير لشؤون البرامج مع رئيس حزب الشين فين الإيرلندي جيري آدمز والوفد المرافق له وذلك في مقر وكالة الغوث الدولية في وسط مدينة غزة.



حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، خلال لقائه بوفد من اتحاد المدن الفرنسية بتاريخ ٤ مارس

• المركز يلتقي مع مسؤول برنامج الاتحاد من أجل المتوسط في مكتب الرئيس الفرنسي

التقى بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩، نائب المدير لشؤون البرامج حمدي شقورة مع هانري جانبيور مسؤول برنامج الاتحاد من أجل المتوسط في مكتب الرئيس الفرنسي ساركوزي. وقد عقد اللقاء في مقر المركز التقائاً الفرنسي في مدينة غزة بحضور عدد من مساعدي المسؤول الفرنسي.

• مديرة مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة تزور المركز

استقبل المركز بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩، أيضا توميك مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة يرافقتها د. طارق مخيمر مسؤول ملف حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي، وذلك في مقر المركز بمدينة غزة.

• مدير المركز يلتقي الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في غزة

التقى المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٩، الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وكان الصوراني ضمن وفد من نشطاء المجتمع المدني ضم سياسيين ورجال دين وأكاديميين التقوا كارتر خلال زيارته لقطاع غزة. وتحدث الصوراني خلال اللقاء على ضرورة حماية كرامة الإنسان وعن الأثار المدمرة للحصار المفروض على قطاع غزة وكذلك سياسات التوسع الاستيطاني التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي معتبرها جميعاً جرائم على المجتمع الدولي أن يعمل على وقفها.

• المركز يستقبل الدبلوماسي الناشط في مجال حقوق الإنسان ستيفان هيسيل

التقى بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٩، المحامي راجي الصوراني مدير المركز بالدبلوماسي الفرنسي الألماني والناشط في مجال حقوق الإنسان، ستيفان هيسيل وذلك في مقر المركز بمدينة غزة. وتركز النقاش بين الطرفين حول «محكمة برتراند راسل من أجل فلسطين»، حيث إن كلاهما الصوراني وهيسيل من مؤسسي المحكمة.

• المركز يستقبل مندوبة مؤسسة نساء لنساء السويدية

استقبل المركز بتاريخ ٢٣ و٢٤ يونيو ٢٠٠٩، أنا ليفن، مندوبة مؤسسة نساء لنساء السويدية وقرها في القدس. والتقت ليفن مع المحامي راجي الصوراني مدير المركز حيث تركز اللقاء على استعراض أوضاع حقوق الإنسان المستمرة في التدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أثنى الصوراني على التعاون المستمر والمثمر بين المركز والمؤسسة.

• وزير التعاون التنموي في الخارجية الهولندية يزور المركز

بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٩، التقى المحامي راجي الصوراني مدير المركز مع وزير التعاون التنموي في وزارة الخارجية الهولندية في مقر المركز بمدينة غزة. وتحدث الصوراني للضيف عن الأوضاع المساوية التي يمر بها القطاع مطالباً أوروبا بإعادة النظر في موقفها إزاء الجرائم الإسرائيلية.

• الكاتبة والصحفية الكندية ناعومي كلاين تزور المركز

استقبل المركز بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٩، في مقره بمدينة غزة الكاتبة والصحفية الكندية ناعومي كلاين. وقد استضاف المركز العديد من الشخصيات الفلسطينية من أكاديميين وسياسيين ونشطاء المجتمع المدني للالتقاء بالكاتبة كلاين والحديث عن مجمل أوضاع حقوق الإنسان وقضايا عالمية أخرى. وفي اليوم التالي لزيارتها عقدت كلاين مؤتمر صحفي في مقر المركز شارك فيه عدد من الصحفيين والمراسلين المحليين والأجانب والمحطات الإذاعية والتلفزيونية الأجنبية والمحلية.

• المركز يستقبل وفداً دبلوماسياً من جنوب أفريقيا

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، استقبل المركز وفداً دبلوماسياً من جنوب أفريقيا في مقر المركز بمدينة غزة. وقد ضم الوفد عدداً من الدبلوماسيين العاملين في قنصلية جنوب أفريقيا في تل أبيب وممثلة جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد التقى الوفد مع المحامي راجي الصوراني مدير



الصحفية والكاتبة الكندية ناعومي كلاين، ومدير المركز، راجي الصوراني، خلال مؤتمر صحفي عقد بمدينة غزة - ٣٠ يونيو ٢٠٠٩



مدير المركز، راجي الصوراني، خلال استقباله وفد من الدبلوماسيين العاملين في قنصلية جنوب أفريقيا في تل أبيب وممثلة جنوب أفريقيا لدى السلطة في مقر المركز بغزة

المركز بالوفد حيث تم استعراض تطورات أوضاع حقوق الإنسان والتدهور غير المسبوق على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمواطنين الفلسطينيين في ظل حالة الحصار المفروضة على قطاع غزة.

• المركز يلتقي أعضاء اللجنة الايرلندية للشؤون الخارجية في مقر الأونروا في غزة

التقى بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٩، نائب مدير المركز جبر وشاح بأعضاء اللجنة الايرلندية للشؤون الخارجية، وذلك في المكتب الإقليمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد تحدث وشاح عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة لاسيما الأوضاع المأساوية التي يمر بها القطاع نتيجة الحصار الإسرائيلي وما خلفه العدوان الإسرائيلي من دمار شمل كل مناحي الحياة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨.

• مدير المركز ونائبه يلتقيان مدير العمليات في وكالة الغوث الدولية

التقى مدير المركز راجي الصوراني ونائبه جبر وشاح بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩، مدير العمليات في وكالة الغوث السيد جون غينغ، وذلك في مكتبه في مقر الوكالة. تم خلال اللقاء نقاش تداعيات التصويت على تقرير غولدستون والواجبات الملقاة على عاتق الأسرة الدولية للأخذ بهذه التوصيات ووضعها موضع التنفيذ العملي وفق الآليات والجدول الزمني المقترحين في التقرير.

• وفد أمريكي يضم عدداً من العاملين في المجال الطبي يزور المركز

بتاريخ ٢٦ أكتوبر، استقبل المركز وفداً أمريكياً مكوناً من عدد من الأطباء والعاملين في المجال الطبي. والتقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائب المدير الأستاذ جبر وشاح. تناول اللقاء الحديث عن تطلع المجتمع الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لضرورة تفعيل عمل المجموعات الناشطة لتحقيق السلام، وكيفية التأثير على الإدارة الأمريكية وصناع القرار في السياسة الأمريكية لتغيير مواقفها المتحازة بشكل أعمى لإسرائيل.



مدير المركز، راجي الصوراني، ونائبه، جبر وشاح، خلال لقائهما بمدير عمليات وكالة الغوث، جون جينغ، في مقر الوكالة بمدينة غزة

• وفد من المجلس العام لمقاطعة إيسون جنوب باريس يزور المركز

استقبل المركز بتاريخ ٤ نوفمبر، وفداً فرنسياً من المجلس العام لمقاطعة إيسون جنوب باريس في فرنسا، وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. ضم الوفد عشرة أفراد بينهم نواب فرنسيون وممثلون عن مختلف الأحزاب السياسية في المقاطعة، ترأسهم السيد باتريس فينيل.

المركز يستقبل نائب الممثل النرويجي لدى السلطة بتاريخ ١٧ ديسمبر، استقبل المركز وفداً من الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية، ضم كلا من نائب رئيس البعثة وستين تورفسبراتين، والسكرتير الثاني، أولف هين انقدال. وكان في استقبال الوفد كل من نائب مدير المركز، جبر وشاح، ونائب مدير المركز لشؤون البرامج، حمدي شقورة، اللذان استعرضا حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، خاصة في قطاع غزة.

قائمة بأسماء أبرز زوار المركز والشخصيات الدولية التي التقى بها أعضاء المركز في غزة خلال العام ٢٠٠٩

تاريخ الزيارة	اسم الزائر أو المؤسسة	عدد الزوار
٢٠ يناير	أليما بومدين، عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي على رأس وفد فرنسي.	١٢ شخص
٢٠ يناير	السيد بانكي مون، الأمين العام للأمم المتحدة في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).	
٢٢ يناير	السيد جون هولمز (John Hollmis)، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في مكتب (أوتشا).	
٢٢ يناير	اجتماع مع المفوضية الأوروبية في مكتب الأنسكو (UNSCO).	
٢٥ يناير	وفد برلماني سويسري.	٦
٢٧ يناير	كريس كوب سميث (Chris S.G. Cobb-Smith)، خبير عسكري، من موارد شبرون للدعم في البيئة المعادية.	
٢ فبراير	يوني كيم (Yoonie Kim)، مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية يرافقتها د. طارق مخيمر، مسئول ملف حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة (OHCH).	٢
٢ فبراير	كريس كوب سميث (Chris S.G. Cobb-Smith)، خبير عسكري، من موارد شبرون للدعم في البيئة المعادية.	
٢ فبراير	وفد من النقابة الدولية للمحامين.	١٠ محامين
٢ فبراير	راديك كوماز اسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح في (UNCIEF).	
٢ فبراير	- مايكل بايلي (Micheal Bailey)، مدير قسم المناصرة والإعلام، - بيتينا هوبر (Bettina Huber) اوكسفام نوفب، - كينت ريا (Kenneth Rea) المتخصص في مواجهة الظروف الإنسانية.	
٤ فبراير	اجتماع مع مؤسسة (Grassroots International)	٣
٤ فبراير	- تايفي باري (TIGHE BARRY) من مؤسسة كود بينك نساء من أجل السلام، آن رايت (Ann Wright) من مؤسسة أصوات الضمائر المعارضة (Dissent voices of conscience).	
٤ فبراير	- والتر هافنر (Walter Haffner) السفير السويسري لدى تل أبيب، - كوني كامينزيند (Conny Camenzind)، نائب الممثل السويسري لدى السلطة، - جون دانيال روغ (John Daniel Rogh) السفير الخاص المبعوث للشرق الأوسط.	
١٠ فبراير	اجتماع مع وفد من مؤسسة الكريستين آيد (Christian Aid).	
١٠ فبراير	السيد جون غينغ، مدير العمليات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).	
١٢ فبراير	بيتي هامارجرين (Bitte Hammargren) مراسل أجنبي لـ (SVD)، السويد.	
١٢ فبراير	اجتماع مع وفد من مؤسسة الكريستين آيد (Christian Aid).	
١٢ فبراير	وفد من الاتحاد الأوروبي عن طريق الأمم المتحدة UN - جولة ميدانية.	١١ شخص
١٥ فبراير	اجتماع مع وفد من مؤسسة الكريستين آيد (Christian Aid)	٢

	اجتماع مع مؤسسة أوكسفام نوفب (Oxfam Novib).	١٦ فبراير
	وفد برلماني ضم كل من: غرهام بامبورغ (Graham Bambrough) المجلس البريطاني العربي للتفاهم، ريتشارد بوردين (Richard Burden)، عضو برلمان، أندي سلوتر (Andy Slaughter)، عضو برلمان، ودونسن سنكلير (Duncan Sinclair) باحث.	١٧ فبراير
	وفد من القنصلية البريطانية في مطعم الروتس بمدينة غزة يضم : جون ادورد (John Edwards) نائب القنصل العام، نيقولا بالمر (Nicola Palmer) مستشار في حل النزاعات، جود ماكسورثي (Jude Muxworthy) مساعد القنصل العام، ومارك ولكر (Mark R-Walker) ملحق عسكري.	١٩ فبراير
٤	وفد من المؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) ممثلًا بنائب مدير المؤسسة.	٢٢ فبراير
	وفد لجنة تقصي الحقائق من جامعة الدول العربية.	٢٢ فبراير
	وفد من مركز المؤسسات غير الحكومية للتنمية (NDC) يضم كل من: رئيس البعثة الدنمركية لدى السلطة الوطنية رولف ميشيل (Rolf Michael) و نائب الممثل الهولندي رولف كارمان (Rolf Carlman)، والقنصل السويدي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية هانس تونيزين (Hans Teunissen).	٢٤ فبراير
	ماريكا فيتسمان (Marieke Feitsma) مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة أوكسفام نوفب (Oxfam Novib).	٢٦ فبراير
	اجتماع مع السيد خافير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).	٢٧ فبراير
	لقاء مع توني بلير، المبعوث الخاص للجنة الرباعية الدولية، وذلك ضمن مجموعة من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إحدى مدراس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في شمال القطاع.	١ مارس
١٨	وفد من اتحاد المدن الفرنسية برئاسة شارلز جوسلين (Charles Josselin) رئيس اتحاد المدن الفرنسية يرافقه جين فليب ماغنن (Jean - Philippe Magnen)، وسيمون جيفوتي (Simone Giovetti) والعديد من الشخصيات الهامة.	٤ مارس
	أنا ليفين - مديرة مؤسسة نساء من أجل نساء (KTK) مكتب القدس.	١٠ مارس
	(International Grassroots) السيدة سيلين ترامال من	١٠ مارس
	السيد وليام بير (William Pierre)، مدير منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في اللجنة الأمريكية لخدمات الصداقة (AFSC).	١١ مارس
	وفد من مؤسسة أوكسفام نوفب (Oxfam Novib) ضم كل من: كاثرين ايسويان، مديرة مكتب الشرق الأوسط والمغرب، وبييتينا هوبر (Bettina Huber).	١٢ مارس
	اجتماع مع السكرتير العام لمؤسسة نساء لنساء، لينا آق ومندوبة المؤسسة في القدس أنا ليفين.	١٥-١٦ مارس
	اجتماع ثان مع توني بلير بواسطة الفيديو كونفرنس عقد في مقر البنك الدولي	١٧ مارس
	اجتماع مع فيليب لارزاني، رئيس مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA)، بدعوة من شبكة المنظمات الأهلية.	١٧ مارس
	اجتماع مع وفد من مؤسسة أوكسفام نوفب (Oxfam Novib).	١٨ مارس
	السيد أحمد أبو شمالة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا).	٢٥ مارس
	اجتماع مع وزير خارجية النرويج في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).	٢٦ مارس
	السيد جون غينغ، مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).	٢٦ مارس
	اجتماع مع وفد من مؤسسة الكريستين آيد (Christian Aid).	٢٩ مارس
٣٥ طالب	وفد طلابي من مدرسة ذكور خان يونس.	٣٠ مارس

٣١ مارس	- وفد يضم كل من: جوشيم باول (Joachim Paul) من حزب الخضر (Green Political Party)، كرسطين مولر (Kerstin Muller) الناطق باسم حزب الخضر الألماني، وريني وليدنجل (Rene Wildangel) مسئولة الخارجية في حزب الخضر، ورينيه فيرد الممثلة الألمانية.
١ + ٢ ابريل	اجتماعات مع الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان « (Euro-Med) Working Group ».
٨ ابريل	السيد جيرى آدمز، رئيس حزب الشين فين الايرلندي في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
١٤ ابريل	وفد طلابي من مدرسة القرارة المشتركة.
١٥ ابريل	السيد ساندن نيكيرك (Sander Niekerk)، نائب رئيس بعثة أطباء العالم فرنسا.
١٥ ابريل	السيدة أيفا توميك (Eva Tomic)، مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة (OHCHR).
١٦ ابريل	السيد جاك فورنيه - الحكومة الفرنسية.
٢١ ابريل	وفد طلابي من مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «د».
٢١ ابريل	السيد فرانك جون كرت (Franck Joncret) مسئول بعثة أطباء بلا حدود.
٢٢ ابريل	السيد عماد أبو حصيرة من مؤسسة الصليب الأحمر.
٢٢ ابريل	مارتين غلاسناپ (Martin Glasnapp) من مؤسسة ميكل انترناشونال بيرنهارد هيلنكامب (Medical International Bernhard Hillenkamp).
٢٢ ابريل	طالبات من مدرسة بنات الاعداية (ب).
٢٤ ابريل	جيرى آدمز، رئيس المعارضة الايرلندي، د. إياد السراج، مدير برنامج غزة للصحة النفسية.
٢٦ ابريل	الاجتماع مع وفد برلماني أوروبي في مكتب عمليات الوكالة (الأونروا).
٥ مايو	السيد فليب لازريني من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).
٥ مايو	السيد سامي عبد الشافي ووفد من مركز كارتر للسلام.
٧ مايو	اجتماع مع وكالة التعاون السويسرية في مركز الميزان لحقوق الإنسان.
٧ مايو	يوخايم بول - من حزب الخضر.
٧ مايو	لقاء مع (Ludovic Pouille) المسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية وذلك في مقر المركز الثقافي الفرنسي بغزة
١٠ مايو	اجتماع مع وفد من البرلمانيين الإيطاليين في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
١٤ مايو	وفد من دائرة العلاقات العامة في حركة حماس .
١٥ مايو	لقاء مع وفد برلماني نرويجي في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ضم الوفد عضوي البرلمان أغوت فال (Agot Valle)، وكوستين ديجويدل (Oystein Djupedal).
١٨ مايو	اجتماع مع دامين فاكوير (Damien Vacquier)، و رادهاني اودجاني (Rad hia Oudjani) مسئول ملف المنظمات غير الحكومية في التنصليّة الفرنسية .
١٨ مايو	هنري جينيور (Hanri ginior) مسئول برنامج الاتحاد من أجل المتوسط.
١٨ مايو	لقاء مع (Hanri Ginior)، مستشار الرئيس الفرنسي والمسؤول عن ملف الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك في مقر المركز الثقافي الفرنسي بغزة.
٢٠ مايو	السيدة أيفا توميك (Eva Tomic) مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٢٧ مايو	انتونيا مولفي (Antonia Mulvey) مدير مشروع (ICLA) في الأرض الفلسطينية المحتلة التابع للمجلس النرويجي للاجئين.
٢٨ مايو	وفد من مؤسسة الكود بينك (Code Pink).
١٢ شخص	

	اجتماع مع قينيان كيتا (Ginian Kita) من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.	٢٨ مايو
	السيد دانيال ستروم (Daniel Strom) ممثلاً عن مركز عدالة.	٢٨ مايو
	اجتماع مع قينيان كيتا (Ginian Kita) مستشار حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.	٢١ مايو
	الدكتور لس تيد بيكان (LS Ted Pekane)، ممثلة جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، و إيدغار موتسيس، سكرتير ثاني في الممثلة.	٢ يونيو
	السيدة إيما كينغ (Emma King) من وفد مؤسسة الكود بينك (Code Pink).	٢ يونيو
٤ أشخاص	وفد من القنصلية السويدية.	٤ يونيو
	لجنة تحقيق بعثة الأمم المتحدة لتقص الحقائق «الخبير العسكري».	٥ يونيو
	لقاء مع لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق- في الديرة	٥ يونيو
	لقاء مع وفد برلماني أوروبي في فندق الكومودور.	٩ يونيو
	السيد حسن الصيفي، المراقب العام لوزارة الداخلية في غزة.	١١ يونيو
	السيد كارين دي ريان (Karin D. Ryan) مدير برنامج حقوق الإنسان في مركز كارتر.	١١ يونيو
	السيد جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق في مقر مكتب عمليات الوكالة (الأونروا).	١٦ يونيو
	اجتماع مع لجنة تقصي الحقائق وأعضاء من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.	١٦ يونيو
	اجتماع مع السيد ستيفان هيبيل «في فندق الديرة».	١٧ يونيو
	اجتماع مع انيلين غروتن (Annelien Groten)، مديرة البرنامج الفلسطيني في الترويكا (Trocaire).	٢١ يونيو
	اجتماع مع أنا ليفن، مديرة مكتب مؤسسة نساء لنساء السويدية ”Kvinna Till Kvinna” في القدس.	٢٢ يونيو
	لقاء مع وزير التعاون التنموي في وزارة الخارجية الهولندية بيرت كوندرز وزياد شريعة من الممثلة الهولندية (في فندق الديرة).	٢٩ يونيو
	لقاء مع الكاتبة والصحفية السياسية الكندية ناعومي كلاين.	٢٩ يونيو
	اجتماع مع مديرة برنامج الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا في المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أمريكا.	٣٠ يونيو
	لقاء مع مستشارة الشؤون السياسية والتجارة ونائبة سفير جنوب أفريقيا في تل أبيب إليزابيث سميث يرافقتها كل من: كاجاران جوفندر، سكرتير ثاني في السفارة، موسى ميثمباي، سكرتير ثالث في السفارة، ورويسي جوزوايو، نائب ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.	٣٠ يونيو
	اجتماع مع وفد من مؤسسة نوفب (Novib) ضم كلاً من: نتاشا ماثي (Natach Mathy)، مراقبة وتدير أموال، و سارة حمود، مستشارة سياسات للأراضي الفلسطينية المحتلة.	٢ يوليو
	اجتماع مع كلير برونزان - نائب الممثل من الممثلة الايرلندية في فندق «الديرة».	٨ يوليو
	اجتماع مع مؤسسة اكسور الأسبانية .	٩ يوليو
	اجتماع مع وفد بعثة الرقابة على المعابر من قبل الاتحاد الأوروبي في مقر الممثلة النرويجية.	١٦ يوليو
	اجتماع مع روبرت فليب كوركر (Robert Phillip) في مقر برنامج غزة للصحة النفسية.	١٩ يوليو
	اجتماع مع ياسر طشطاش من الورد فيجن (World Vision).	٢٠ يوليو
٦ أعضاء	اجتماع مع أعضاء اللجنة الايرلندية للشؤون الخارجية يرأس اللجنة الايرلندية ميشيل وودز و الأعضاء المرافقين له. والسيد / جون غينغ ، مدير عمليات الوكالة في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).	٢١ يوليو
	مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية	٢٩ يوليو
	كرستينا توريزن (Christina Torsein)، متخصص في حماية الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، اليونيسيف (UNICEF).	٣٠ يوليو

	اجتماع مع مؤسسة أوست كير (Aust Care).	١١ أغسطس
	اجتماع مع وفد من البعثة الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ووفد من الإغاثة الكاثوليكية والإغاثة الزراعية في الروتس. ضم الاجتماع كلا من: روبرت فان (Robert van)، رئيس الممثلة الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، هاري بوتكر (Harry putker) سكرتير أول في البعثة، هانز تونزين (Hans Teunissen) نائب رئيس البعثة ورئيس قسم تطوير التعاون.	١١ أغسطس
	اجتماع ثانٍ مع فيليب لارزاني، رئيس (OCHA)، بدعوة من شبكة المنظمات الأهلية	١٢ أغسطس
	اجتماع مع بيتينا هاربر من مؤسسة نوفب أوكسفام (Oxfam Novieb).	١٢ أغسطس
	اجتماع مع دانيال ماغريزس (Daniel Magrizos) و شيفالري (Ghivarelli) من السفارة الإيطالية.	١٧ أغسطس
	اجتماع مع وفد من دان تشرش آيد (Dan Church Aid) ضم مادس ليندغراد، ومالينا نادرسكوف، وعمر المجدلاوي.	١٨ أغسطس
	المحامية البريطانية أنجيلا كاف (Angela Gaff).	٢٧ - ٣٠ أغسطس
	لقاء في مقر المركز مع السكرتير الثاني للشؤون السياسية في الممثلة النرويجية، أولاف هيان-إنجدال	٧ سبتمبر
١٢ شخص	اجتماع مع أعضاء من مؤسسة نوفب. اجتماع مع وفد للمناصرة والإعلام من مدريد، باريس وبروكسل.	١٤ سبتمبر
	اجتماع مع الكريستين آيد (Christian Aid).	١٥ سبتمبر
	وفد من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، جنيف.	١٦ سبتمبر
	وفد من مؤسسة إنقاذ الطفل (Save the Children)	١٦ سبتمبر
	وفد من جنيف مع مسئول المكاتب الخارجية ومسئول دائرة التعاون الفني «لجنة تحقيق».	١٦ سبتمبر
	وفد من الخط الأممي / المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (Front Line defenders) يضم كلاً من: ماري لولار (Mary Lawlor) مدير منظمة، أندرو أندرسون (Andrew Anderson) نائب مدير المنظمة، ونوليان بلاك ول (Noeline Black)، وماريا مولكانت (Maria Mulcant).	٢٩ سبتمبر
	لقاء مع توماس دوبلا (Tomas Dupla Del Moral)، مدير الشرق الأوسط وجنوب المتوسط في المفوضية الأوروبية - مطعم الدير	٣٠ سبتمبر
	وفد طلابي من مدرسة بنات الرمال الإعدادية (١).	١ أكتوبر
	اجتماع مع وفد من مؤسسة نوفب (Novib).	٦ أكتوبر
	اجتماع مع اوتا مارك (Otta Mark) في مقر الاتحاد الأوروبي.	٦ أكتوبر
	وفد من الخارجية الدنماركية في مكتب SMDM. يضم كل من: يعقوب روغيلد ياكوسن، رئيس دائرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الخارجية الدنماركية.	٧ أكتوبر
	وفد من منظمة أكسور الإسبانية.	١٢ أكتوبر
	اجتماع مع سفيرة اليونيسيف (UNICEF) مايا فارو (Mia Farrow) في مركز الميزان لحقوق الإنسان.	١٤ أكتوبر
	اجتماع مع الخارجية الفرنسية والتصلية الفرنسية في المركز الثقافي الفرنسي.	١٥ أكتوبر
	اجتماع مع الانترنتاشونال كريسس جروب (International Crisis Group).	١٩ أكتوبر
	لقاء مع رئيس البعثة الهولندية روبرت فان اميدن (Robert Van Embden) ومسئول الإغاثة الكاثوليكية في غزة السيد/عمر شعبان في مطعم "الروتس".	٢٠ أكتوبر
١٥ شخص	وفد أمريكي من شبكة دعم المرأة (Woman Donors network) في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).	٢٠ أكتوبر

٢ أشخاص	وفد من مؤسسة أوكسفام ضم كل من: ريتشارد ستانفورد، مسئول السياسات الإقليمية في أوكسفام بريطانيا، و بن جاكسون، مدير مقر منظمة crisis action في المملكة المتحدة، ومارتين كونتشنني المحلل السياسي ومنظم الحملات للمنظمة نفسها في بروكسل.	٢٦ أكتوبر
	وفد من منظمة الكريستين آيد يضم كل من: جانيت سايمز، مدير منطقة الشرق الأوسط، وليندا كيرلي، المدير القطري للمنظمة الخاصة بتقييم المناشدة الخاصة بأزمة الشرق الأوسط.	٢٦ أكتوبر
٥ أشخاص	لقاء مع وفدا أمريكي مكون من عدد من الأطباء والعاملين في المجال الطبي وهم: أني هال، الوزيرة في الكنيسة اللوثرية، شيري ايكولز، المديرة التنفيذية لمؤسسة أطباء من أجل الضمان الاجتماعي في واشنطن، إيليو أدامز، وليام كوفر، وجون سميت، المتطوعون من أجل السلام.	٢٧ أكتوبر
	اجتماع مع السيد جون غينغ، مدير عمليات الوكالة في مكتبه بغزة.	٢٧ أكتوبر
	دونتلا روفيرا (Donatella Rovera) باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط (إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة)، في منظمة امنستي انترناشونال.	١ نوفمبر
	السيد جروم جوردان، مسؤول في الشؤون السياسية - الاتحاد الأوروبي.	٢ نوفمبر
	وفد من مؤسسة أكسور.	٣ نوفمبر
١٤ أشخاص	وفد فرنسي من المجلس العام لمقاطعة إيسون جنوب باريس في فرنسا، ضم الوفد نواب فرنسيون وممثلون عن مختلف الأحزاب السياسية في المقاطعة، ترأسهم السيد باتريس فينيل.	٤ نوفمبر
	اجتماع مع اللجنة الاستشارية للتعليم في مقر الوكالة مع بروفيسور كندي.	٧ نوفمبر
	اجتماع مع جانيت (Janet Symes) مسئولة منطقة الشرق الأوسط في مؤسسة الكريستين آيد (Christian Aid).	٨ نوفمبر
	اجتماع مع وفد أمريكي من CNI.	١٢ نوفمبر
	اجتماع مع أدريان و الكساندر - من الصليب الأحمر في مكتب غزة، « الديرة».	١٨ نوفمبر
	السيدة سوزان راكاشا (Susan Rakhsh) لجنة المرأة في الحزب النرويجي الاجتماعي اليساري.	١٥ ديسمبر
	كارين سمولار (Carin Smaller) رابطة أطباء حقوق الإنسان.	١٥ ديسمبر
	اودري بالاما (Audery Palama) نائبة المدير في اللجنة الدولية للصليب الأحمر - غزة (ICRC) في الديرة.	١٦ ديسمبر
	وفد من ممثلية جنوب أفريقيا ضم إدجارد السكرتير الأول للمثلية والمستشار السياسي للمثلية.	١٦ ديسمبر
١٤ طالبة	وفد طلابي من مدرسة بنات بيت حانون.	١٦ ديسمبر
٥٨ طالب	وفد طلابي من مدرسة ذكور المغازي.	١٦ ديسمبر
	وفد من المثلية النرويجية ضم كلاً من نائب رئيس المثلية ستين توجيرباتن (Stein Torgerbaten) والسكرتير الثاني اولفا هيان (Olav Heian).	١٧ ديسمبر
	وفد من مؤسسة فريديش ايبيرت.	١٧ ديسمبر
	ياسمين لوسمن (Lawsman Yasmina) من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC).	٢٢ ديسمبر

المقابلات مع وسائل الإعلام المحلية والدولية

يولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالعمل والتعاون المستمر مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وذلك انطلاقاً من إيمانه العميق بالدور الفاعل والهام لوسائل الإعلام في النضال نحو تطوير وتعزيز احترام حقوق الإنسان. ويعمل المركز على مدار العام، من خلال فتح أبواب المركز على مصراعيه، لكافة الصحفيين المحليين والأجانب للتزود بالمعلومات الهامة والضرورية حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ومواكبة كافة الأحداث الطارئة والملحة أولاً بأول. كما يقدم المركز خدمات للصحفيين، تحديداً الصحفيين الأجانب، بهدف تسهيل عملهم للوصول إلى الضحايا ونقل المعلومات عن حقيقة ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال العام ٢٠٠٩، التقى مدير وأعضاء المركز مع أكثر من ٢٨٠ وسيلة إعلام محلية وإقليمية، تنوعت ما بين صحف وإذاعات ومحطات تلفزيونية ووكالات أنباء ومواقع إلكترونية. جرت أبرز هذه اللقاءات أثناء الحرب على غزة وكانت حول آثار العدوان على المدنيين وممتلكاتهم، فيما كان لتقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن الحرب على غزة «تقرير غولدستون» نصيب كبير من تلك اللقاءات. وكانت أبرز اللقاءات مع وسائل الإعلام المختلفة الدولية: صحيفة الغارديان البريطانية؛ صحيفة اللوموند الفرنسية؛ وكالة الأنباء الهولندية؛ تلفزيون DW الألماني؛ وكالة أنباء رويترز؛ The Sydney Morning Herald؛ الراديو الوطني الهولندي؛ وكالة اسوشيتد برس؛ محطة CNN) الأمريكية؛ محطة Fox News) الأمريكية؛ صحيفة دير شبيغل الألمانية (DER SPIEGEL)؛ IL Manifesto؛ إيطاليا؛ (JIJI Press)، وكالة الأنباء اليابانية؛ وكالة الأنباء الأمريكية (ABC)؛ صحيفة النيويورك تايمز (New York Times)؛ راديو ألمانيا؛ الفاياننشل تايمز (Financial Times)؛ تلفزيون (BBC)؛ مجلة التايم (خدمات أخبار الحياة)؛ وجريدة Irish times. فيما كانت أبرز اللقاءات التي أجراها طاقم المركز مع وسائل الإعلام المختلفة الإقليمية: قناة النيل الفضائية؛ الجزائرية T.V؛ الفضائية الليبية؛ قناة العالم الفضائية؛ الفضائية السورية؛ قناة الكويت الفضائية؛ الفضائية السعودية القناة الثانية؛ الفضائية المصرية؛ قناة البغدادية؛ قناة ابو ظبي الفضائية؛ قناة دبي الفضائية؛ فضائية القدس؛ وقناة الجزيرة انترناشيونال. أما أبرز وسائل الإعلام المحلية المختلفة التي التقاها المركز، فكانت: تلفزيون فلسطين؛ فضائية الأقصى؛ راديو فلسطين؛ إذاعة الشمس بالناصرة؛ وإذاعة الأقصى.

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠٠٩

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار، سلسلة تقارير «ما بعد العدوان»، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أوساط الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

(١) البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠٠٩ أصدر المركز (١٤٠) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بينها (٦٩) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٦٥) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (٦) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠٠٩

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٠٢	يناير	البحث الميداني	اغتيال د. نزار ريان، ومقتل زوجاته الأربع وأحد عشر من أبنائه، ارتفاع عدد الضحايا إلى ٣٥٧ قتيلاً، معظمهم من المدنيين العزل، من بينهم ٥١ طفلاً و١٤ امرأة
٠٣	يناير	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا إلى ٣٧٢ قتيلاً، معظمهم من المدنيين العزل، من بينهم ٧٥ طفلاً و١٦ امرأة
٠٤	يناير	البحث الميداني	إسرائيلي تمارس أقصى أشكال إرهاب الدولة وتستبيح دماء المدنيين الفلسطينيين داخل منازلهم ومساجدهم ارتفاع عدد الضحايا إلى ٤٢٤ قتيلاً، من بينهم ٨٨ طفلاً و١٩ امرأة
٠٥	يناير	البحث الميداني	هجمات برية غير مسبوقه وعائلات بأكملها تسقط ما بين قتل وجريح ليرتفع عدد الضحايا إلى 505 قتلى، من بينهم ١٠٦ أطفال، و٢٢ امرأة
٠٦	يناير	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا حتى اللحظة إلى ٥٩٩ قتيلاً من بينهم ١٣٠ طفل، و٢٢ امرأة، وستة من أفراد الطواقم الطبية
٠٧	يناير	البحث الميداني	مقتل ٨٣ مواطناً فلسطينياً منهم ٨٠ مدنياً نصفهم من الأطفال والنساء
٠٨	يناير	البحث الميداني	مقتل (٣٨) مواطناً فلسطينياً، من بينهم (١١) طفلاً و(٦) نساء
٠٩	يناير	البحث الميداني	مقتل ٥٣ مواطناً منهم ٢٠ طفلاً و ٤ نساء
١٠	يناير	البحث الميداني	مقتل ٣٤ فلسطينياً، منهم ٣١ مدنياً، بينهم ٤ أطفال وثلاث نساء
١١	يناير	البحث الميداني	مقتل ٥٣ مواطناً، ٣٩ منهم من المدنيين العزل، من بينهم ١٠ أطفال، وست نساء
١٢	يناير	البحث الميداني	مقتل ٢٦ مواطناً فلسطينياً، ٢٣ منهم من المدنيين العزل، من بينهم ٦ أطفال وثلاث نساء
١٣	يناير	البحث الميداني	مقتل ٥١ فلسطينياً، ١٧ منهم من المدنيين العزل، بينهم ٢ أطفال خمس نساء وطبيب.
١٤	يناير	البحث الميداني	مقتل ٤٧ فلسطينياً، ٤٠ منهم من المدنيين العزل، بينهم ١١ طفلاً وثلاث نساء.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي لقنابل حارقة غير معروفة ضد السكان المدنيين	البحث الميداني	١٤ يناير
غزة تتعرض لأبشع أنواع العدوان منذ بداية الحرب	البحث الميداني	١٥ يناير
قوات الاحتلال تقتال النائب والقيادي في حركة (حماس) سعيد صيام	البحث الميداني	١٦ يناير
عائلات بأكملها تسقط ما بين قتل وجريح	البحث الميداني	١٧ يناير
إسرائيل تعيد انتشارها في القطاع بشكل محدود جدا وتواصل إطلاق النار المتفرق باتجاه المدنيين	البحث الميداني	١٨ يناير
العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلف دماراً شاملاً، حصد الأرواح والممتلكات والأعيان المدنية، عائلات بأكملها اندثرت	البحث الميداني	٢٢ يناير
الاتحاد الأوروبي لا يفي بالتزاماته بحماية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة	الوحدة الدولية	٢٨ يناير
المركز يرحب بقرار القضاء الإسباني التحقيق في جرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة	الوحدة الدولية	٢٩ يناير
القضاء الإسباني يؤكد أهليته للتحقيق في جرائم حرب ارتكبت في غزة في عام ٢٠٠٢ والإدعاء لم يستأنف ضد القرار	الوحدة الدولية	٠٥ فبراير
قوات الاحتلال توافق على دفع ٢٠٠ ألف شيكل مقابل إنهاء الملف، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينجح في جبر الضرر عن عائلة المواطن سيد أبو صفرة	المساعدة القانونية	١٠ فبراير
المركز يدين بشدة قرار بلدية القدس الغربية بإخلاء حي البساتين في قرية سلوان وتشريد ١٥٠٠ فلسطيني	البحث الميداني	٢٤ فبراير
لجنة تقصي الحقائق حول جرائم الحرب الإسرائيلية المنبثقة عن جامعة الدول العربية تهيأ أعمالها في غزة	الوحدة الدولية	٢٦ فبراير
المركز يستهجن سعي البعض لاستغلال ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال ويؤكد أنه لن يتهاون مع محاولات تضليل موكلية	المساعدة القانونية	١٢ مارس
العدوان الإسرائيلي خلف ١٤١٧ قتيلاً، من بينهم ٩٢٦ مدنياً ٢٥٥ من عناصر الشرطة ٢٢٦ من المقاتلين	البحث الميداني	١٢ مارس
المركز الفلسطيني يدين اعتقال عدد من القادة السياسيين ونواب محسوبيين على حركة حماس	البحث الميداني	١٩ مارس
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين الاقتراحات باستخدام السجناء الفلسطينيين كـ «أوراق مساومة» سياسية	الوحدة الدولية	١٩ مارس
المركز يفتد الادعاءات الزائفة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بشأن أعداد القتلى خلال العدوان على قطاع غزة	الوحدة الدولية	٢٦ مارس
إسرائيل تغلق التحقيق في جرائم الحرب المشتبه في ارتكابها في قطاع غزة	الوحدة الدولية	٣١ مارس
المركز يدين الاعتداء المشترك للمستوطنين وقوات الاحتلال على خربة صافا في الخليل	البحث الميداني	٠٩ أبريل
في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، المركز يذكر المجتمع الدولي بمسئوليته ويدعو لضمان احترام إسرائيل لحقوق المعتقلين الفلسطينيين	المساعدة القانونية	١٦ أبريل
الرفض الإسرائيلي للتعاون مع التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة يمثل محاولة لحماية مجرمي الحرب المشتبه فيهم من العدالة	الوحدة الدولية	٢١ أبريل
المركز يدين المحاولات الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة في غزة وحماية مرتكبي هذه الجرائم من العدالة	الوحدة الدولية	٢٧ أبريل

المركز يدين بشدة مخططات سلطات الاحتلال لمصادرة ١٢ ألف دونم لربط مستوطنتي «كيدان» و«معاليه أدوميم»	البحث الميداني	٠٤ مايو
المركز يرحب بقرار المحكمة الإسبانية القاضي بمواصلة التحقيق مع المسؤولين الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب	الوحدة الدولية	٠٤ مايو
مكتب النائب العام الإسرائيلي يبلغ المحكمة العليا في إسرائيل أنه لن يتم التحقيق في جرائم الحرب المشتبه بارتكابها في غزة	الوحدة الدولية	٠٧ مايو
نتائج التحقيقات التي أجرتها لجنة مناهضة التعذيب تلقي الضوء على حقيقة تقصير المجتمع الدولي تجاه الانتهاكات المنظمة وواسعة النطاق للقانون الدولي	الوحدة الدولية	١٩ مايو
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يوضح اللبس بشأن مقترح البرلمان الإسباني الخاص بتشريعات الولاية القضائية الدولية	الوحدة الدولية	٢١ مايو
منظمات حقوق إنسان فلسطينية توجه رسالة مفتوحة إلى السيد بان كي مون تدين إخفاقه في الالتزام بالقانون الدولي	الوحدة الدولية	٠٢ يونيو
المركز يرحب بوصول بعثة تقصي الحقائق المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان إلى غزة	الوحدة الدولية	٠٢ يونيو
المركز يدين سلسلة الاعتداءات التي اقترفها المستوطنون شمالي الضفة	البحث الميداني	٠٢ يونيو
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سيتقدم باستئناف إلى المحكمة العليا ضد قرار محكمة الاستئناف الإسبانية	الوحدة الدولية	٣٠ يونيو
في الذكرى الخامسة لإصدار محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري حول الجدار، المركز يسلط الضوء على الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي	الوحدة الدولية	٠٨ يوليو
المركز يدين جرائم التنكيل التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون على الحواجز العسكرية الإسرائيلية	البحث الميداني	١١ أغسطس
مقتل أربعة مواطنين على الأقل خلال تصعيد إسرائيلي في قطاع غزة	البحث الميداني	٢٥ أغسطس
قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً بدم بارد في مخيم الجلزون، شمالي رام الله	البحث الميداني	٠١ سبتمبر
في استخدام مفرط للقوة المسلحة المميتة، قوات الاحتلال تقتل طفلاً في بلدة بيت حانون، شمال القطاع	البحث الميداني	٠٦ سبتمبر
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين بشدة المخططات الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية	البحث الميداني	٠٨ سبتمبر
منظمات حقوق إنسان فلسطينية تؤيد عمل وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق: المطالبة بإنصاف قضائي فعال وحماية حقوق الضحايا	الوحدة الدولية	١٦ سبتمبر
المركز يدين سماح قوات الاحتلال للجماعات الاستيطانية بالدخول إلى باحات المسجد الأقصى واستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين	البحث الميداني	٢٨ سبتمبر
على مجلس حقوق الإنسان أن يتبنى نتائج وتوصيات لجنة غولدستون لتقصي الحقائق	الوحدة الدولية	٢٩ سبتمبر
الخطوة الأولى نحو تحقيق العدالة: مجلس حقوق الإنسان يتبنى قراراً يصادق على نتائج وتوصيات تقرير غولدستون	الوحدة الدولية	١٦ أكتوبر
المركز يدين احتجاجاً باحثه في محافظتي الخليل وبيت لحم وتعرضه للضرب على أيدي قوات الاحتلال	تطوير الديمقراطية	٢٥ أكتوبر
المركز يدين اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى	البحث الميداني	٢٦ أكتوبر

إنكاراً للعدالة، المحكمة الهولندية ترفض استئنافاً تم التقدم به في قضية أيلون	الوحدة الدولية	٣٠ أكتوبر
تقرير غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على تعزيز القانون الدولي لضمان تحقيق مبدأ المساواة لصالح ضحايا جرائم الحرب في قطاع غزة	الوحدة الدولية	٠٢ نوفمبر
يجب على الجمعية العمومية أن تصوت من أجل محاربة التمتع بالحصانة ومن أجل تعزيز سيادة القانون	الوحدة الدولية	٠٢ نوفمبر
تقرير غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على ضمان حقوق الضحايا وعدم المساومة على سيادة القانون	الوحدة الدولية	٠٤ نوفمبر
حملة إسرائيلية محمومة ضد البناء المدني الفلسطيني في مناطق (C)	البحث الميداني	١٩ نوفمبر
المركز يدين اعتقال قوات الاحتلال لنشطاء حقوق إنسان في الضفة الغربية	البحث الميداني	٢٢ ديسمبر
قوات الاحتلال تقتل ستة مواطنين فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ثلاثة منهم جرى اغتيالهم في مدينة نابلس	البحث الميداني	٢٧ ديسمبر
المركز يطالب المجتمع الدولي بالعمل على ضمان احترام سيادة القانون	الوحدة الدولية	٢٧ ديسمبر
السلطات المحتلة تمنع مسيحيي القطاع فرحة الاحتفال بأعياد الميلاد	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٧ ديسمبر

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية ٢٠٠٩

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
	٢٦ يناير	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في الخليل تصدر حكماً بالإعدام على مواطن
	٠٨ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن جراء تعرضه للتعذيب على أيدي أجهزة الأمن في خان يونس
	٠٩ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الحكومة في رام الله بالتحقيق في ظروف وفاة معتقل في مقر جهاز الأمن الوقائي في جنين
	٠٩ فبراير	تطوير الديمقراطية	إطلاق النار من قبل مجهولين على مبنى صحيفة الحياة الجديدة في البيرة، وسيارة مدير داخلية نابلس
	١٠ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطنين في مخيمي المغازي والشاطئ، أحدهما كان معتقلاً لدى الشرطة الفلسطينية
	١٢ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار احتجاز صحفيين لدى جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية
	٢٤ فبراير	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن
	٠١ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في جريمة قتل مواطن على أيدي مسلحين مقنعين في غزة
	١١ مارس	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تحكم بالإعدام على ثلاثة مواطنين
	١٨ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن جراء تعرضه للتعذيب خلال احتجازه على أيدي أفراد الأمن في رفح
	١٩ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة اعتداء عناصر من قوات الأمن الوطني على القاضي فواز عطية في محكمة بداية بيت لحم
	٢٣ مارس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يحذر من توقف علاج مرضى القطاع في الخارج

المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن جراء تعرضه للتعذيب على أيدي أفراد المباحث في غزة	تطوير الديمقراطية	٢٥ مارس
نداء عاجل أنقذوا مرضى القطاع من الموت قبل فوات الأوان	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٥ مارس
المركز يدعو حكومتي رام الله وغزة إلى إنقاذ حياة المرضى قبل فوات الأوان	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٠٧ أبريل
المحكمة العسكرية في غزة تصدر أحكاماً بالإعدام غيابياً بحق أربعة مواطنين	تطوير الديمقراطية	٠٨ أبريل
مقتل ٤ مواطنين، بينهم طفل في جريمتين جديدتين من جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة» في غزة	تطوير الديمقراطية	١٣ أبريل
انعدام المسؤولية يفضي إلى وفاة ١٠ منهم، المركز يناشد الرئيس بالتدخل الفوري لوقف المزيد من الوفيات قبل فوات الأوان	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	١٩ أبريل
المركز يدين جريمة إطلاق النار على عضو المجلس التشريعي الشيخ البيتاي	تطوير الديمقراطية	٢٠ أبريل
المركز يشير بقلق إلى اعتقال الدكتور عبد الستار قاسم من قبل الشرطة الفلسطينية في نابلس	تطوير الديمقراطية	٢٢ أبريل
المركز يدين احتجاج نشطاء من حركة فتح على خلفية سياسية في قطاع غزة	تطوير الديمقراطية	٢٢ أبريل
المركز يرحب بعودة العمل في دائرة العلاج في الخارج	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٧ أبريل
المحكمة العسكرية في الخليل تصدر حكماً بالإعدام على مواطن	تطوير الديمقراطية	٢٩ أبريل
استمرار احتجاز الصحفي مصطفى صبري لدى جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية منذ أسبوعين	تطوير الديمقراطية	٠٤ مايو
المركز يدين استمرار عمليات الاعتقال ضد أنصار الحركات الإسلامية في الضفة الغربية	تطوير الديمقراطية	١٢ مايو
المركز ينظر بقلق إلى إجراءات الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بحق نشطاء حركة فتح والشخصيات الاعتبارية	تطوير الديمقراطية	٢٠ مايو
المركز يدين منع أجهزة الأمن في غزة ناشطات نسويات من التوجه إلى رام الله	تطوير الديمقراطية	٢١ مايو
المركز يدين بشدة الاعتداء الذي تعرضت له مقبرتا كنيسة الروم الأرثوذكس واللاتين في قرية جفنا، شمالي رام الله	تطوير الديمقراطية	٢٤ مايو
المحكمة العسكرية في غزة تصدر أحكاماً بالإعدام بحق ثلاثة مواطنين	تطوير الديمقراطية	٢٤ مايو
مقتل ستة مواطنين، ثلاثة من أفراد الأجهزة الأمنية، واثنين من كتائب القسام ومواطن آخر	تطوير الديمقراطية	٣١ مايو
المركز يدين منع أجهزة الأمن في غزة نواب حركة فتح من التوجه لرام الله	تطوير الديمقراطية	٠١ يونيو
المركز يدين استمرار عمليات الاعتقال ضد أنصار حركة (حماس) في الضفة	تطوير الديمقراطية	٠٢ يونيو
المركز يدين منع ستة نواب من حركة حماس من الدخول إلى قلقيلية على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية	تطوير الديمقراطية	٠٢ يونيو
في عملية استهدفت اعتقال مجموعة من كتائب القسام مقتل رجل أمن فلسطيني واثنين من الكتائب في قلقيلية	تطوير الديمقراطية	٠٥ يونيو
المركز ينظر بقلق إلى اعتقال نشطاء حركتي فتح على أيدي أجهزة الأمن في قطاع غزة وحماس على أيدي أجهزة الأمن في الضفة الغربية	تطوير الديمقراطية	٠٨ يونيو
المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إطلاق النار من قبل أفراد الشرطة وإصابة ثلاثة مشاركين في مسيرة سلمية	تطوير الديمقراطية	١٥ يونيو
المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن محتجز في سجن المخابرات العامة في الخليل	تطوير الديمقراطية	١٥ يونيو
استنكار سيطرة وزارة الداخلية بغزة على جمعية أصدقاء المريض الخيرية	تطوير الديمقراطية	١٨ يونيو

المركز يدين اعتقال عناصر من حزب التحرير الإسلامي في قطاع غزة	تطوير الديمقراطية	٣٠ يونيو
المركز يدعو لوقف الاعتقالات السياسية وتهيئة الظروف لإنجاح الحوار وإنهاء الانقسام	تطوير الديمقراطية	٣٠ يونيو
المركز يدين منع حزب التحرير من تنظيم مؤتمر سلمي في مدينة رام الله	تطوير الديمقراطية	٠٥ يوليو
المركز ينظر بقلق إلى استمرار إجراءات سحب جوازات سفر من مواطنين لمنعهم من السفر	تطوير الديمقراطية	٠٨ يوليو
المركز يعبر عن قلقه جراء منع محاميه من زيارة موكلهم في سجون جهاز الأمن الداخلي بغزة	المساعدة القانونية	١٢ يوليو
المركز يدين اعتداء الشرطة على حفل زفاف لعائلة المدهون في بلدة بيت لاهيا رفعت فيه صورة سميح المدهون	تطوير الديمقراطية	١٥ يوليو
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين قرار تعليق عمل قناة الجزيرة الفضائية في الضفة الغربية	تطوير الديمقراطية	١٦ يوليو
الأمن الوقائي ليس فوق القانون: الجهاز يرفض تنفيذ قرار محكمة العدل العليا القاضي بالإفراج عن الصحفي مصطفى صبري	تطوير الديمقراطية	٢٠ يوليو
المركز يدين إصابة ٦١ مواطناً في جريمة انفجار حفل زفاف في خان يونس	تطوير الديمقراطية	٢٢ يوليو
قرار فرض ارتداء الحجاب والجلباب على المحاميات في غزة مخالف للقانون	المساعدة القانونية	٢٦ يوليو
المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن كان معتقلاً لدى جهاز الأمن الوقائي في الخليل	تطوير الديمقراطية	٠٦ أغسطس
المركز يطالب الحكومة في رام الله بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن معتقل لدى جهاز المخابرات العامة في سجن	تطوير الديمقراطية	١١ أغسطس
المركز ينظر بقلق إلى تفتيش مقر الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون على أيدي أفراد الأمن في رفح	تطوير الديمقراطية	١٢ أغسطس
المركز يعبر عن قلقه إزاء التصريحات الصادرة عن مصادر الحكومة في غزة ضد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	تطوير الديمقراطية	١٣ أغسطس
المركز يدين الاشتباكات الدامية في رفح ارتفاع حصيلة الضحايا إلى ٢٨ قتيلاً على الأقل وأكثر من ١٠٠ مصاب	تطوير الديمقراطية	١٥ أغسطس
قرار القيادة الفلسطينية والضغط الدولي يشكلان إهانة للضحايا	الوحدة الدولية	٠٢ أكتوبر
المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام على مواطن	تطوير الديمقراطية	٠٨ أكتوبر
المركز يدعو إلى تحييد الجامعات عن أتون الصراع السياسي	تطوير الديمقراطية	١١ أكتوبر
المركز يرحب بقرار حماس التحقيق في ادعاءات بشأن ارتكاب جرائم حرب، والالتزام بتقرير غولدستون	الوحدة الدولية	١٦ أكتوبر
المحكمة العسكرية الدائمة في غزة تصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على مواطن	تطوير الديمقراطية	٠١ نوفمبر
المحكمة العسكرية العليا في غزة تصدر حكماً بالإعدام شنقاً على مواطن	تطوير الديمقراطية	٠٤ نوفمبر
المركز يدين منع عقد مؤتمر نظمه الإتحاد الدولي للصحفيين في مدينة غزة	تطوير الديمقراطية	١٠ نوفمبر
المركز يدين اقتحام الأجهزة الأمنية لمقر وكالة رامتان في غزة، ويعبر عن قلقه البالغ إزاء الإجراءات التي اتخذتها لمنع إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات	تطوير الديمقراطية	١٢ نوفمبر
المركز يدين الاعتداء الذي تعرضت له مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بغزة	تطوير الديمقراطية	١٦ نوفمبر
المركز يدين استمرار عمليات الاعتقال ضد أنصار حركة حماس في الضفة الغربية	تطوير الديمقراطية	١٧ نوفمبر
المركز يدين جريمة مقتل طفل وسط القطاع	تطوير الديمقراطية	٠١ ديسمبر

٠٧ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	بقرار من وزارة الداخلية الشرطة الفلسطينية تعرقل سفر المرضى للعلاج في المستشفيات خارج القطاع
١٠ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في رام الله تصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على مواطن
١٢ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى الاعتداء الذي تعرض له مقرا شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسة الإسكان التعاوني بغزة
١٥ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين حملات الاعتقال ضد أنصار حركة (حماس) في الضفة الغربية
١٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى تزايد الاعتداءات على المنظمات الأهلية في قطاع غزة

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام ٢٠٠٩

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المدة	موضوع البيان
٠٨ مارس	المرأة والطفل	في اليوم العالمي للمرأة، معاناة المرأة الفلسطينية مضاعفة وغير مسبوقة بفعل تبعات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة	
٢١ يونيو	الوحدة الدولية	المركز ومنظمات المجتمع المدني الإسبانية ينظمون مؤتمراً في مدريد دفاعاً عن الولاية القضائية الدولية	
١٢ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يهنئ رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، د. عزيز الدويك بالإفراج عنه	
٢٥ نوفمبر	المرأة والطفل	في الذكرى العاشرة لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء معاناة النساء الفلسطينيات في الضفة تتواصل وفي غزة تتصاعد	
٠٢ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في ذكرى اليوم العالمي للمعاق: استمرار تدهور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة	
٠٩ ديسمبر	المركز ومنظمات حقوق الإنسان	بيان صادر عن مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	

٢) تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة كانت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد استحدثتها في العام ٢٠٠٦، واستمر صدورها خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة، كأداة لتسليط الضوء على استمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح المستشيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما تحصده من ضحايا. ويتم اعداد هذه النشرة في ضوء ما توّقتة وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام ٢٠٠٩، ٢٤ نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
٠٨ فبراير	مقتل مواطن وإصابة خمسة آخرين في تفجير مقهى بمدينة غزة	
١٥ فبراير	مقتل مواطنة بعبار ناري طائش في غزة	
٠٨ مارس	المركز يدين الاعتداء الذي تعرض له مكتب فتاة الجزيرة في غزة	
١٥ مارس	مقتل فتاة في محافظة قلقيلية على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»	
٢٢ مارس	مقتل طفلين جراء عبثهما بجسم مشبوه شرق مدينة غزة	
٢٦ مارس	مقتل مواطنة في مخيم المغازي على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»	
١٢ أبريل	إضرار النار في مركز رعاية الطفل والأسرة على أيدي مجهولين في خان يونس	
١٩ أبريل	إصابة ثلاثة مواطنين برصاص مسلحين في جباليا	

مقتل مواطنة في بيت أمر، شمالي الخليل	١٢ مايو
مجهولون يضرمون النار في سيارة رئيس النيابة العسكرية في محافظة نابلس	١٤ مايو
مقتل طفل في انفجار داخلي بخان يونس	١٧ مايو
مسلحون مجهولون يحرقون مقهى بمدينة دير البلح	٠٢ يونيو
مقتل فتاة في محافظة الوسطى على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»	١١ يونيو
ثلاثة جرائم قتل في مدينة الخليل على خلفية نزاعات عائلية وعبث بالسلح	٠٥ يوليو
مقتل مواطنة في جباليا على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»	٢٧ يوليو
مقتل طفل في سلفيت جراء العبث بسلح والده	١٢ أغسطس
مقتل مواطن على خلفية شجارات عائلية في غزة	١٦ أغسطس
مقتل مواطنين خلال شجار عائلي في غزة	٢٦ أغسطس
مقتل مواطن بعبار ناري طائش في رفح	٠٢ سبتمبر
مقتل ثلاثة مواطنين وإصابة ثلاثة آخرين في حوادث تتعلق باستخدام السلح في نزاعات شخصية وعائلية	٠٦ سبتمبر
استهداف مقهيين بعبوات ناسفة في مدينة غزة	١١ نوفمبر
إصابة مواطنين جراء سقوط صاروخ محلي الصنع على منزلها	٢٥ نوفمبر
مقتل مواطنة في مخيم الشاطئ على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»	٠٢ ديسمبر
تفجير عبوة ناسفة بمبنى جمعية آل البيت للتراث والعلوم الشرعية والمركز الوطني للبحوث والدراسات	٢٢ ديسمبر

٣) التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وقد أصدر المركز خلال العام ٢٠٠٩ نشرتين بتاريخي ١٦ مارس، و٢ يونيو.

٤) سلسلة ما بعد العدوان

استحدثت المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعد العدوان الحربي على قطاع غزة خلال الفترة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩، سلسلة تقارير جديدة تحت عنوان (ما بعد العدوان)، وتستهدف هذه في هذه السلسلة الجديدة من الإفادات الشخصية، تقصي استمرار تأثيرات نتائج هذه الحرب على السكان المدنيين في قطاع غزة بعد انتهائها.

الرقم	تاريخ الإصدار	العنوان
	٠٤ فبراير	نحن لا نشعر بالأمان مطلقاً
	١٥ فبراير	عجزة غزة المنسيون
	١٩ فبراير	أليس ما حل بنا حرام؟
	٠٤ مارس	حادثة مقتل حماد بالكاد ذكرت في الأخبار
	١٨ مارس	العودة إلى الديار
	٢٩ مارس	محل بيع قطع غيار سيارات (BMW) الوحيد في غزة
	٣٠ مارس	أعرف كل انش في هذه الأرض
	٠٥ مايو	الحياة عمياء

٥) التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً للإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٩، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٩

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠٠٨	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية - الإنجليزية
مدنيون مستهدفون: تقرير حول العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩)	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. (١ أغسطس ٢٠٠٨ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩)	تقرير		العربية
الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية (١٤ يونيو ٢٠٠٧ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩)	تقرير	١	العربية
إخراص الصحافة: توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. (١ نوفمبر ٢٠٠٧ - ٣١ أغسطس ٢٠٠٩)	تقرير		العربية - الإنجليزية
تزايد انتهاكات حقوق الإنسان بأيدٍ فلسطينية منذ بدء العدوان على قطاع غزة	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
جرائم الحرب بحق الأطفال: تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في قضايا الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الأخير على قطاع غزة. (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩).	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
أيديهم ملطخة بالدماء: قتل الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (يونيو ٢٠٠٧ - يونيو ٢٠٠٨)	تقرير	١	عربي ^١
الأزمة الإنسانية تتفاقم مع استمرار العدوان على قطاع غزة	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
أثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي خلال فترة العدوان (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩)	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
بعيون النساء: الآثار والتبعات المتصلة بالنوع الاجتماعي المترتبة على عملية الرصاص المصبوب	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
ممنوعون من التعليم: أثر الحصار وإغلاق المعابر على طلبة الجامعات خارج قطاع غزة	تقرير		العربية
الموقوفون الفلسطينيون: تقرير حول الاعتداءات الإسرائيلية على الموقوفين الفلسطينيين في قطاع غزة (١/٩/٢٠٠٣ - ٣٠/١١/٢٠٠٩)	تقرير		العربية
٢٣ يوماً من الحرب و٩٢٨ يوماً من الحصار: الحياة بعد عام من العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ يناير ٢٠٠٩)	تقرير		العربية - الإنجليزية

العربية - الإنجليزية	تقرير	الطواقم الطبية الفلسطينية: بين نيران الاحتلال الإسرائيلي ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٣ يناير ٢٠٠٩)
العربية - الإنجليزية	تقرير	الاعتداءات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة (١ يونيو ٢٠٠٨ - ٣١ أغسطس ٢٠٠٩)
العربية - الإنجليزية	سلسلة التقارير الأسبوعية	التقرير الأسبوعي: انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة
العربية	١٠	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
العربية - الإنجليزية	١	ورقة موقف مشتركة
العربية - الإنجليزية	١	ورقة موقف
العربية - الإنجليزية	١	ورقة موقف
		ورقة موقف
		منظمة أطباء لحقوق الإنسان الإسرائيلية ومنظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان بشأن وقف تغطية تكاليف الرعاية الطبية للفلسطينيين في إسرائيل

جدول إصدارات أخرى

	بوستر	اليوم العالمي للمرأة
	بوستر	يوم الأسير الفلسطيني
مشترك مع مؤسسات الأمم المتحدة وشركائها	بوستر	المرأة والرجل «وطن»

الموقع الإلكتروني للمركز

اعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الإلكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الإلكتروني إلى ما يقارب ٦٠٠٠ مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الإلكتروني خلال العام ٢٠٠٩، تبين ما يلي:

- بلغ عدد زيارات الموقع ٨٧٥٦٣٢ على مدار العام ٢٠٠٩ حوالي ٧٢٩٦٩ شهرياً، بمعدل ٢٤٣٢ يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠٠٩

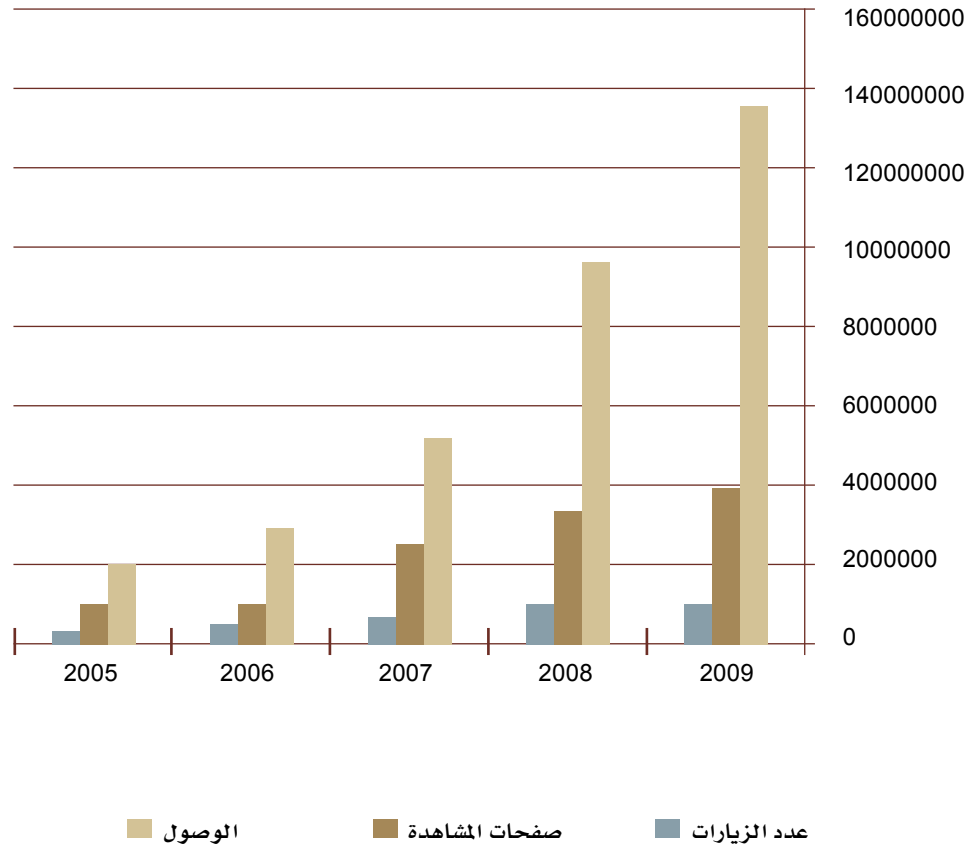
الشهر	عدد الزيارات	صفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٧٨٨٧١	٣٨٨٥٢٥	٢٤٧٦٥٢٤
فبراير	٥٠٩١٩	٣١٧٤٣٩	١١٧٨٧٧٩
مارس	٥٦٨٥١	٣٣٥٧٤٢	١٢٧٠٦٩٤
ابريل	٥٤١٤٩	٢٨٨٦٢٥	١٠١٩٥٥٣
مايو	٦٤٤٢١	٢٨٢٠٣٩	٩٣٠٩٠٦
يونيو	٦١٧٨٠	٣١٧٥٧٩	٩١٥٨٣٣
يوليو	٦٩١٠٤	٣٣٩٤٤٠	٨٣٩٧٨٧
أغسطس	٧٥٤٤٢	٣٠٧٢٥٦	٨٥١٦٦٣
سبتمبر	٨٢٢٩٠	٣٠٩٤٢٢	٨٠٦٧٠٨
أكتوبر	١٠٠٣٤٢	٤١٥٦٩٦	١٠٥٠٨٨٧
نوفمبر	٩١٧٢١	٣٦١٦٤٧	١٠٢٤٨٨٥
ديسمبر	٨٩٧٤٢	٣٤١٠٦٥	١١٢٢١٧٦
المجموع	٨٧٥٦٣٢	٤٠٠٤٤٧٥	١٣٤٨٨٣٩٥

- وتظهر المقارنة اللاحقة مدى تنامي عدد زوار المركز خلال الأعوام الخمسة الأخيرة للوصول إلى المعلومات والاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

جدول زيارات الموقع خلال الأعوام الخمسة الأخيرة

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد الزيارات	٢٥٨٠٨٢	٢٩٧٩١٥	٩٦٨٠١٨	٨٣٠٣٨٠	٨٧٥٦٣٢
عدد صفحات المشاهدة	٧٠٥٥٢٠	٩٠٨٩٧٧	٢٠٩١٣٩٠	٣٤٣٤٦٣٥	٤٠٠٤٤٧٥
الوصول	١٩٩٨٤٦٤	٢٨١٧٤٠٤	٥٢٠٧٨٦٦	٩٧٥١١٠١	١٣٤٨٨٣٩٥

رسم بياني يوضح تنامي زيارات الموقع الالكتروني خلال الأعوام الخمسة الأخيرة



المكتبة

أنشأ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مكتبة متخصصة في مقره الرئيسي بمدينة غزة، وتحتوي هذه المكتبة على مراجع ومجلات عربية وإنجليزية تتنوع مواضيعها لتشمل القانون الدولي وحقوق الإنسان، القوانين الفلسطينية، الديمقراطية، والقضية الفلسطينية. وبلغ عدد الكتب الموجودة فعلياً مع نهاية العام ٢٠٠٩ في المكتبة ٤٥٤٩ كتاباً، منها ٢٨١٨ كتاباً باللغة العربية، و١٧٣١ كتاباً باللغة الانجليزية، أما عدد المجلات فقد بلغ ١٠٤٨ مجلة، منها ٣٤٠ مجلة باللغة العربية، و٧٠٨ مجلة باللغة الانجليزية. ويقدم المركز خدمات المكتبة لكافة شرائح الجمهور، ويستفيد منها على نحو خاص مئات الطلاب، الجامعيين، الباحثين وغيرهم من المهتمين والمتخصصين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

